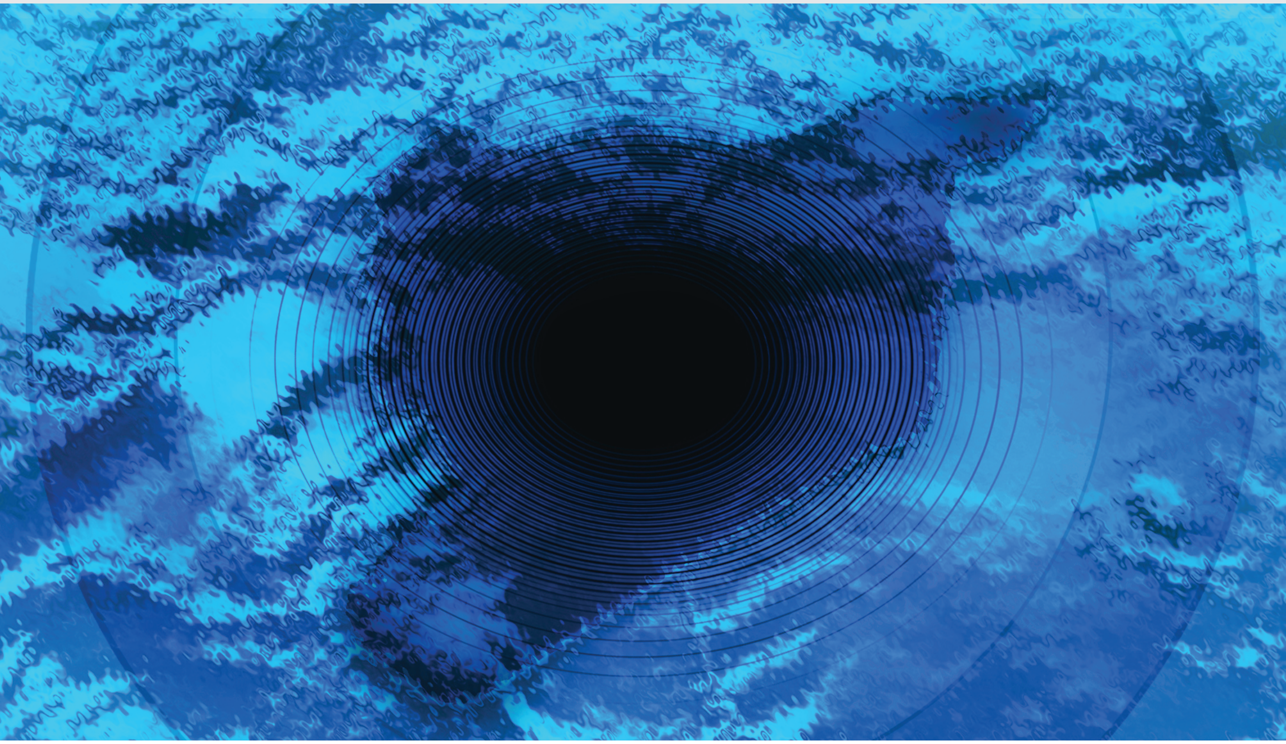
تحرير: فريد اتش. لاوسن

ترجمة: فاتن شمس

مراجعة وتقديم: حازم نهار

كشف الغموض عن سورية



مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES

كشف الغموض عن سورية

تحرير: فريد اتش. لاوسن

ترجمة: فاتن شمس

مراجعة وتقديم: حازم نهار

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Demystifying Syria

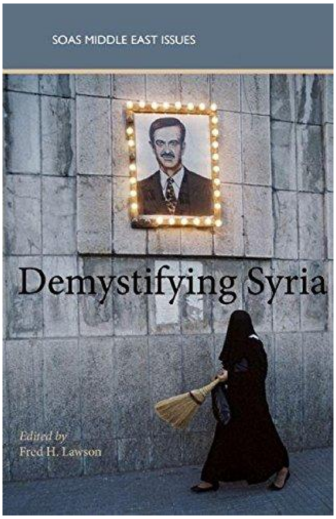
Edited by **Fred H. Lawson**

عن دار النشر

Saqi Books (October 2009)

ISBN: 9780863566547

eISBN: 9780863568183



كشف الغموض عن سورية

تحرير: فريد اتش. لاوسن

ترجمة: فاتن شمس

مراجعة وتقديم: حازم نهار

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز حرمون للدراسات المعاصرة
تحرير: فريد اتش. لاوسن، ترجمة: فاتن شمس، مراجعة وتقديم: حازم نهار
كشف الغموض عن سورية
336 ص، 24 سم.
يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-605-226-057-9

Printed Book ISBN: 978-605-2260-57-9
E-Book ISBN: 978-605-2260-56-2

العنوان بالإنكليزية
Demystifying Syria
Editor: Fred H. Lawson
Translator: Faten Shams

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الناشر

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER FOR CONTEMPORARY STUDIES

هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 3265112

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الموقع الإلكتروني: www.harmoon.org

الطباعة والتوزيع

ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع
Maysaloon for printing publishing and distribution

هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 3265885

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@darmaysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.darmaysaloon.com

Elma Basım - Elma Printing & Finishing
Sefaköy, 34295 Küçükçekmece/İstanbul
+90 212 697 30 30

الطبعة الأولى
غازي عنتاب، تركيا - أيار/ مايو 2018

المحتويات

كلمة شكر

نشرت مقالة جولي غوتييه بالأصل بعنوان «الحوادث في القامشلي: ظهور للمسألة الكردية في سورية» في شهر أيار/ مايو عام 2005 في دراسات الأكراد: مجلة البحوث النصف سنوية، دار هارماتان في باريس. ومن ثم تُرجمت، وأعيد نشرها هنا بإذن من رئيس تحرير تلك المجلة.

وعملت لويز هوسكينغ من معهد الشرق الأوسط في لندن على تنقيح المخطوطة بمهارة وبصيرة استثنائية، وبروح دعابة مستمرة. ولها يدين المحرِّر والمساهمون بالشكر العميق.

ملاحظات حول المساهمين

ميريام عبابسة، اختصاصية في الجغرافيا وعلم الاجتماع تقيم في الأردن. وكان عنوان رسالة الدكتوراه التي قدمتها في جامعة توروس عام 2004 «الأيديولوجيا والأراضي في حدود العالم العربي: الرقة ومشروع الفرات في الجزيرة السورية». وحصلت على التنويه الخاص لجائزة أفضل أطروحة دكتوراه من جمعية الدراسات السورية على رسالتها في عام 2006. ويتركز بحثها الآن على الأردن، فهي تُعدُّ أطلسًا اجتماعيًا واقتصاديًا للأردن في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO). كما ظهر كتابها، حجر عمّان والسلام (Amman depierre et depaix) (باريس، 2007)، في سلسلة «المدن تتحرك» (Les villes en movement) التي نشرتها Editions Autrement.

سهيل بلحاج، أنهى رسالة الدكتوراه في معهد العلوم السياسية في باريس حول القيادة السياسية داخل الاستبدادية السورية. وتخرج في معهد العلوم السياسية في باريس في عام 2001، متخصصًا في التاريخ السياسي (تناولت أطروحته للماجستير مسألة إدارة الدوائر الدينية من جانب القوميين في تونس بين عاميّ 1945 و1955). كما أجرى أبحاثًا ميدانية واسعة في سورية، تضمنت مقابلات مع أشخاص رفيعي المستوى. وتشمل مؤلفاته «الأسرة والديمقراطية والإجراء: المنهجية العرقية (ethnomethodologie) للنقاش البرلماني السوري»، مع بودوان ديبريه وجون نويل فيريه، المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية، المجلد 45 رقم 139، 2007 و«هل هي تغييرات سياسية حقيقية في سورية؟»، مع إيبرهارد كينل وبودوان ديبريه،

وزهير غزال، ويوسف كرباج ومحمد الدبيات، محرِّرون، «سورية في الوقت الحاضر: انعكاسات المجتمع»، 2007.

بودوان ديبريه، تلقى تعليمه في القانون واللغة العربية والعلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية والسياسية. وهو من كبار الزملاء الباحثين التابعين للمركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية (CNRS). أقام في القاهرة وفي دمشق سنوات عدة. ويعمل حاليًا في معهد سياسة العلوم الاجتماعية (معهد كاشان لسياسة العلوم الاجتماعية، باريس، فرنسا) ويدرِّس في بروكسل، لوفان لانوف وباريس. وهو مؤلف «بأي حق: الأدلة القانونية والمراجع الدينية في المجتمع المصري المسلم المعاصر» (باريس، 2000)، «الحكم في التنفيذ. المنهجية العرقية للقانون، الأخلاق والعدالة في مصر» (جنيف، 2006)، و«القانون والعلوم الاجتماعية» (باريس، 2006). وشارك في تحرير عدة مجلدات في مجال علم الاجتماع وأنثروبولوجيا القانون في الشرق الأوسط، على سبيل المثال «التعددية القانونية في العالم العربي» (نيويورك، 1999)، «محاكمة دائمة: القانون والشخص في الشرق الأوسط الحديث» (لندن، 2004) و«روايات الحقيقة في القانون الإسلامي» (لندن، 2007). كما شارك أيضًا في تحرير عمل حول سورية في الوقت الحاضر: «سورية حتى الوقت الحاضر: انعكاسات مجتمع» (آرييس: آكت سود، 2007).

ديانا ف غالبريث، حصلت على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من كلية ميلز في أوكلاند، كاليفورنيا. كما درست في كلية بومونا، وجامعة هارفارد وجامعة ستنانفورد. وتوجهت نحو مهنة في الشؤون الدولية وترجمت هذه المقالة في أثناء عملها في ولاية أوهايو في الحملة الانتخابية للرئيس باراك أوباما.

جولي غوتييه، حاصلة على دكتوراه من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس. وهي مؤلفة كتاب «سورية: العامل الكردي»، أوترو تير، رقم 14 (2006).

زهير غزال، أستاذ في العلوم الاجتماعية والتاريخية في جامعة لويولا، في شيكاغو، وزميل في معهد الدراسات المتقدمة في برينستون. نشر «الاقتصاد السياسي لدمشق في القرن التاسع عشر» (باللغة الفرنسية، 1993)، و«قواعد الحكم القضائي: اقتصادات صنع القرار القضائي» و«نهاية القرن العثماني في بيروت ودمشق» (بيروت، 2007)، كما شارك في إخراج كتاب مع بودوان ديبريه «سورية حتى الوقت الحاضر: انعكاسات مجتمع» (باريس، 2007). وهو الآن في طور إنجاز كتاب حول النظام الجنائي في سورية بعنوان «المثل الأعلى للعقاب»، ويعمل على أشكال الحياة في البيئات المدينية المعاصرة في بلاد الشام.

بسام حداد، مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج ميسون، وأستاذ زائر في جامعة جورج تاون. كما عمل محررًا مؤسسًا لمجلة الدراسات العربية (www.arabstudiesjournal.org)، ولمنشورات أبحاث بير ريفيود، وكذلك عمل في اللجنة التحريرية لتقرير الشرق الأوسط (http:// www.menp. org). وهو مخرج ومنتج مساعد للفيلم الوثائقي الحائز على جائزة حول بغداد (www.aboutbaghdad.com)، ومخرج سلسلة أفلام حول العرب والإرهاب (www.arabsandterrorism.com). ويعمل حاليًا على كتاب حول الاقتصاد السياسي لسورية، بعنوان موقت «الاقتصاد السياسي لأمن النظام: شبكات الأعمال والدولة في سورية»، وأخرج أخيرًا سلسلة من فيلم جديد حول المهاجرين العرب/ المسلمين في أوروبا، بعنوان «تهديد الآخر» (www.TheOtherThreat.com).

سلوى إسماعيل، قارئة في السياسات المقارنة للشرق الأوسط في قسم السياسة والدراسات الدولية، وكلية الدراسات المشرقية والأفريقية، في جامعة لندن. وتقوم بأبحاث وتكتب في الحياة اليومية، والسياسة وأشكال الحكم في العالم العربي، كذلك حول الحركات الإسلاموية، وحول العرب المعاصرين والفكر السياسي الإسلامي. وهي مؤلفة «الحياة السياسية في أحياء القاهرة الجديدة: مواجهة الحالة اليومية» (مينيابوليس، 2006)،

و«إعادة النظر في السياسات الإسلاموية: الثقافة، والدولة، والإسلاموية» (لندن، 2003 و2006). وتشمل منشوراتها مقالات في العلوم السياسية: «العلوم السياسية والسياسات» (2008)، مجلة العالم المسلم لحقوق الإنسان (2007)، و«الحكومة والمعارضة» (2004)، و«تأملات تاريخية» (2004)، و«دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ» (2000).

جوشوا لانديز، مدير مشارك لمركز دراسات الشرق الأوسط، وأستاذ مساعد في جامعة أوكلاهوما. ويكتب مدونة «سورية كومنت» المقروءة من أكثر من 2000 قارئ في اليوم، من بينهم مسؤولون في واشنطن، ولندن، ودمشق. وهو محلل دائم الظهور على شاشات التلفاز والإذاعات، إذ ظهر على بي بي إس، وسي إن إن، وبي بي سي، والجزيرة. ويسافر بانتظام إلى سورية ولبنان. وتركز آخر مقالاته المنشورة حول سورية على التربية الإسلامية، والمعارضة السياسية، ودور سورية في حرب فلسطين عام 1948. وسينشر كتابه «الديمقراطية في سورية»، عن طريق بالغريف ماكميلان في المستقبل القريب.

فريد اتش لاوسن، أستاذ العلوم الحكومية في كلية ميلز، جامعة رايس. وهو مؤلف «لماذا تذهب سورية إلى الحرب؟» (إيثاكا، نيويورك، 1996)، و«بناء العلاقات الدولية في العالم العربي» (ستانفورد، كاليفورنيا، 2006) ودراسات أخرى في الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط المعاصر. وفي عام 1992–1993، كان محاضر برنامج فولبرايت في العلاقات الدولية في جامعة حلب.

جو بيس، قضى عشرة أشهر في سورية يجري أبحاثًا حول المجتمع المدني، والمعارضة والإسلاموية. وبعد الحصول على شهادة البكالوريوس من جامعة هارفارد، قضى سنة في مصر يعمل مع هيومن رايتس ووتش. وهو مسجل حاليًا في كلية ييل للقانون، حيث يتخصص في القانون الإنساني الدولي وحماية الحريات المدنية في الحرب على الإرهاب.

توماس بيرييه، أحد الطموحين في الصندوق الوطني للبحوث العلمية (بلجيكا)،

وطالب دكتوراه في العلوم السياسية في معهد العلوم السياسية في باريس وجامعة لوفان. يتحدث العربية بطلاقة، وقد أجرى عملاً ميدانيًا مطولاً في سورية لأطروحة الدكتوراه حول علماء الدين هناك. وتظهر دراسته بشكلٍ خاصٍّ كيف تطورت الهياكل القديمة، مثل حلقات الدراسة القائمة على المسجد وشبكات الطرق الصوفية لجذب حرفيي الطبقة الوسطى. وتدور اهتماماته البحثية حول الحركات الاجتماعية الإسلامية، وأشكال السلطة الدينية، ودور التقاليد، والانقسام الصوفي – السلفي، والعلاقات بين القوى الدينية المسلمة والأنظمة الاستبدادية.

باسل صلوخ، أستاذ مساعد في لعلوم السياسية في الجامعة الأميركية اللبنانية (بيروت)، وزميل رئيسي غير مقيم في الرابطة الجامعية للدراسات العربية والشرق أوسطية (ICAMES) في مونتريال، كندا. ومؤلف مشارك في «رسم خريطة المشهد السياسي: مقدمة للعلوم السياسية»، الطبعة الثانية (تورونتو، 2007) ومحرِّر مشارك في «النفاذية الثابتة: النزعة الإقليمية، النزعة المحلية، والعولمة في الشرق الأوسط» (لندن، 2004). وظهرت منشوراته الأخيرة في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلة الكندية للعلوم السياسية وتقرير الشرق الأوسط. ويعمل مستشارًا لعددٍ من المنظمات الدولية، وهو معلِّق خبير لوسائل الإعلام في أميركا الشمالية، وأوروبا والشرق الأوسط.

أنجا زوروب، زميل باحث رئيسي في معهد بحوث التنمية وسياسة التنمية في جامعة بوخوم في ألمانيا. مجالاتها البحثية الرئيسية هي الاقتصاد والسياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، مع تركيز خاص على العلاقات الأورومتوسطية والبينية العربية. وتشمل منشوراتها الأخيرة «اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية وتأثيرها المحتمل على تعزيز صدقية الإصلاح»، «السياسة المتوسطية»، المجلد 13، رقم 1، 2008، ص: 21-1 و«التكامل الاقتصادي البين إقليمي: حالات الجافتا والمافتا»، في كتاب من تحرير سيلجا هارديرز (Cilja Harders) وماتيو ليجرينزي (Matteo Legrenzi)، ما وراء النزعة الإقليمية، التعاون الإقليمي، النزعة الإقليمية والأقلمة في الشرق الأوسط، (الدرشوت، 2008)، ص: 83-169.

النظام والمعارضة والخارج

حازم نهار
أواخر تموز/ يوليو 2014

أولاً: مقدمة

قد يكون محرجًا بعض الشيء أن يجري تناول الوضع السوري وسياسات النظام الحاكم الداخلية والخارجية، قبل تاريخ انطلاق الثورة السورية، من حيث إن الكلام في هذا السياق يصبح نافلاً بعد كل التغيرات التي حصلت في واقع هذا البلد وأحوال شعبه والبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به.

وربما بدا أنّ بعض المعلومات في هذا الكتاب فات أوانها. لكنّ بعض الأبحاث المنشورة تقدم رؤية تسجيلية مهمة في تفسير ما حدث بعد آذار/ مارس 2011، وبعضها الآخر يقدم رؤية استشرافية اكتشفناها واضحة خلال السنوات الأربع الأخيرة. فحاولت الفصول العشرة في هذا الكتاب كشف بعض الغموض والمفارقات التي تتصف بها الشؤون الداخلية والخارجية الخاصة بسورية وفقًا لما أتيح لكتابها من معلومات ومصادر، واستنادًا إلى نقاشات وحوارات ومقابلات أتيح لهم القيام بها. وعلى العموم تقدم هذه الأبحاث فهمًا أوسع للديناميات والمرتكزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة لا يزال يحكمها نظام يسير عكس منطق التاريخ.

سنحاول في هذه المقدمة ربط الماضي القريب الذي تتحدث عنه فصول

الكتاب بالحاضر المكثف في السنوات الأخيرة ما بعد آذار/مارس 2011، في محاولة متواضعة لفهم الماضي والحاضر معًا. فعلى الرغم من أن الكتاب يكشف بفصوله العشرة جانبًا من الغموض في بنية النظام السوري وعلاقاته الاقتصادية وتحالفاته الخارجية ويتعرض لتاريخ المعارضة السورية خلال السنوات الثماني الأولى من حكم بشار الأسد، إلا أن السنوات الأخيرة كشفت الكثير مما كان يبدو غامضًا أو غير مفهوم آنذاك.

فمع الثورة السورية أصبح النظام السوري مكشوفًا بالكامل، بوصفه نظام طغمة مستعدة لفعل كل شيء في سبيل البقاء في الحكم، ونظامًا يعتاش على السطوة الأمنية واللعب على تناقضات العلاقات الخارجية. وربما يصدق القول إن كثيرًا من أطراف المعارضة كانت جاهلة بالنظام وعلاقاته، وبالمدى الذي يمكن أن يصل إليه في ممارساته، فضلاً عن قراءتها الخاطئة لتحالفاته الدولية، وللعلاقات الإقليمية والدولية بشكل عام، وهو الأمر الذي جعلها تقدم خطابًا سياسيًا انفعاليًّا وغير عقلانيٍّ، ومندرجًا في إطار تحالفات وهمية وغير منتجة.

ينتقد محرِّر الكتاب فريد اتش لاوسن (Fred H. Lawson) في مقدمته أولئك الذين يصفون الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية لسورية بـ «الغامضة»، «المربكة» أو «الغريبة»، على الرغم من إقراره بأن هذه التوصيفات تبدو صائبة في بعض الأحيان. ويبني نقده على أساس أن هناك من ينطلق أصلًا من فكرة عدم التعاطف مع النظام السوري، كما أن هناك من لا يريد أن يبذل الجهد في سبيل استكشاف هذا الغموض، وأخيرًا لا ينفي الكاتب دور النظام السوري ذاته ورغبته في إضفاء الغموض على سياساته، ربما طمعًا بالهيبة أو الأهمية[1].

ربما يكون ذلك صحيحًا في بعض الحالات، لكن بالعموم تعتبر سياسات النظام السوري غامضة بالفعل، وليس في ذلك غرابة، فتلك طبيعة الأنظمة الاستبدادية التي تحرِم باحثيها ومثقفيها، وشعبها كله، من مصادر المعلومات

---

(1) انظر مقدمة محرر هذا الكتاب: فريد اتش لاوسن Fred H. Lawson.

ووسائل المتابعة، وتبعد كافة الهيئات الحكومية والمدنية عن المشاركة في إبداء الرأي واتخاذ القرار، فالسياسة الخارجية السورية كانت لعدة عقود شأنًا خاصًا من شؤون رئيس الجمهورية، لا يفهمه حتى من هم في مراكز صنع القرار العليا.

ومن الجدير بالذكر أن الأبواب كانت مفتوحة نسبيًا للباحثين الأجانب إلى مصادر المعلومات للاطلاع والتحليل، فيما كانت موصدة على الدوام أمام السوريين. وهنا لا يُستغرب القول إن الغرباء أكثر اطلاعًا على أحوال البلد الاقتصادية وسياسات النظام الحاكم وعلاقاته من أهل البلد. ويُضاف إلى ذلك أن النظام السوري لا يمتلك مؤسسات حقيقية لصنع القرارات السياسية والاقتصادية، ويحصرها في أضيق نطاق ممكن. ولا وجود لإعلانات أو مواثيق رسمية توضح ثوابت السياسة السورية في الداخل والخارج، باستثناء الكلام العام والخطاب المكرّر حول القضايا العربية القومية وقضية فلسطين وممانعة الإمبريالية، فهي رهن الفرد الحاكم فحسب، ووظيفتها واحدة ومحدّدة، وهي ضمان استمرار نظام الحكم الاستبدادي. وهنا من المتوقع بدهيًا أن نشهد سياسات مبهمة وغامضة من حيث كونها متناقضة أيديولوجيًا وسياسيًا واقتصاديًا، لكن الواضح أن هدفها كان واحدًا على الدوام، وهو استمرار النظام الحاكم.

تدور فصول الكتاب العشرة في ثلاثة محاور رئيسة هي: النظام السوري، والمعارضة السورية، والعلاقات الخارجية. وسنقوم في المقدمة باستعراض أهم الأفكار الرئيسة في كل فصل، وتقديم نقد لبعض الأفكار الواردة من وجهة نظرنا، إضافة إلى استكمال قراءة هذه المحاور من خلال قراءة وقائع السنوات الأخيرة.

ثانيًا: بنية النظام السوري

1- أسس الشرعية الداخلية

لعل أفضل ما يمكن وسم نظام الأسد به - بحسب تعبير فولكر بيرتس (Volker Perthes) - هو أنه «نظام رئاسي تسلطي بملامح وراثية واضحة.

فالنظام تسلطي بمعنى أن السلطة السياسية فيه متمركزة بشكل شديد، ويؤدي العسكريون والبيروقراطيون في هذا النظام دورًا طاغيًا، في حين إن مساحة التنافس التعددي والمجتمع المدني محدّدة تحديدًا ضيقًا، علاوة على أن المشاركة السياسية ما هي، في أحسن الأحوال، إلا هبّة اصطفائية. وإن الدور الذي تؤديه شخصية الرئيس، هو التوجه الملحّ لتأمين المصالح السياسية، فضلاً عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية لشبكات الاستزبان من الزبانية وهم الشرطة، وزبنه: دفعه [...]، والأهمية الكبيرة المنوطة بالعلاقات والولاءات الشخصية، التي تكون تقليدية أو بدائية في أكثر الأحيان، تضفي كلها على النظام وجهه الوراثي»[2].

نظام الأسد هو نظام شديد التمركز، يحصر جميع السلطات السياسية والاقتصادية والقضائية في يد فرد واحد هو رئيس الجمهورية، لذا كان بدهيًا أن يبنى النظام برمته على فكرة تقديس هذا الفرد وعصمة. فضلاً عن ذلك، قامت ظاهرة عبادة الفرد بدور الآلية الرئيسة في إدارة النظام السياسي والاقتصادي، وتحديد وضبط سلوك الأفراد والفئات في المجتمع السوري. لذلك كانت ظاهرة تقديس الأسد بمثابة «إستراتيجية للسيطرة، قائمة على المطاوعة بدلاً من الشرعية. وينتج النظام تلك المطاوعة من خلال المشاركة الإجبارية في طقوس الامتثال الزائفة بجلاء، سواء لأولئك الذين يخترعون هذه المظاهر أو لأولئك الذين يستهلكونها»[3].

وبالتالي، كان من المتوقع لدى كثيرين أنه ليس من السهل، بعد نظام حكمٍ قام على تقديس حافظ الأسد، الانتقال إلى تقديس ابنه. فعبادة الشخصية التي بنيت حول حافظ الأسد على مدى عقود كانت، بحلول أجله «قد كسفت تمامًا الشخصيات الأخرى في السياسة السورية، بحيث تمت ترجمة وفاته

---

(2) فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم حافظ الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوض وحازم نهار (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012)، ص 249 –250.

(3) ليزا وادين، **السيطرة الغامضة: السياسة والخطاب والرموز في سورية المعاصرة**، ترجمة نجيب الغضبان (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010)، ص 45.

على أنها مؤشر احتمالي إلى انحلال نظام الحكم بأكمله في سورية»[4]. لكنّ تلك الاحتمالات المتنبأ بها لم تحدث، إذ «لم يمض سوى أيام قليلة على وفاة حافظ الأسد حتى تحركت النواة الداخلية للنظام لاصطناع مشهد مهيب للخلافة، بغرض تكريس بشارًا رئيسًا على طراز يتمشى مع النظام الملكي أكثر من النظام الجمهوري»[5].

بعد وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو 2000، تحركت بالفعل النواة الصلبة للنظام، ورتبت الضرورات الدستورية لانتقال السلطة بسلاسة إلى ابنه بشار الأسد الذي جرى إعداده على مدى سنوات بعد وفاة شقيقه الأكبر باسل الأسد. وحاز بشار، رسمياً على الأقل، القدر نفسه من السلطة الذي كان لوالده، لكنّ «آثار الأقدام التي تركها والده كانت كبيرة عليه بعدة درجات، الأمر الذي ما كان ليختلف مع أي خلف آخر»[6]. لكن هذا الأمر أعطي الاهتمام الكافي في ما بعد، من أجل إعادة إنتاج ظاهرة تقديس الشخصية الضرورية لاستمرار نظام بني أصلاً على هذه الركيزة التي تحدِّد بالمحصلة المسموح والممنوع في المجتمع، وتعيد ترتيب وظائف أجهزة الدولة كافة، وأدوار الفئات الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على القوى السياسية.

كما طرح بشار الأسد شعارات عديدة خلال سنوات حكمه بهدف بناء «شرعيته» الناقصة بالضرورة، والتي اعتمدت فحسب على «شرعية» والده، وبدأها بشعار «الاستمرارية والتغيير»، ثم «التطوير والتحديث». إلا أن التوصيف الحقيقي لمشروعه برمته قد جاء على لسان رايموند هينبوش، إذ يمكن فهم مشروع بشار على أنه «عصرنة الاستبداد، أي تحسين عمل النظام بحيث يمكنه البقاء والاستمرار وتوليد التنمية الاقتصادية لضمان قاعدة النظام الاقتصادية»[7].

---

(4) ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**، ترجمة عباس عباس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص 14.

(5) المصدر نفسه، ص 14.

(6) كاريستين ويلاند، **سورية: الاقتراع أم الرصاص (الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق)**، ترجمة حازم نهار (بيروت: رياض الريس للكتب والنش، 2011)، ص 53.

(7) رايموند هينبوش، **سورية: ثورة من فوق**، ترجمة حازم نهار (بيروت: رياض الريس للكتب

وهذا يعني أنه استمر ينهل من المصادر ذاتها التي بناها أو أسسها والده، سواء على مستوى الخطاب أو التحالفات، مع إجراء بعض التحسينات الشكلية التي توحي بحدوث تغيير في النظام.

ولعل أهم المصادر التي استمد منها النظام السوري شرعيته طوال أربعة عقود قد اعتمدت على: الخطاب المناصر للقضية الفلسطينية، الخطاب العروبي، «علمانية النظام»، حماية الأقليات الدينية، الأمن المحلي، التوازن الاجتماعي، وأضيف لها في عهد بشار الأسد الفوضى في العراق وما حملته من تعزيز وتحصين للنظام في وجه الخارج.

لقد قدم النظام السوري نفسه في عهدي الأسد الأب والابن على أنه الحامي للقضية الفلسطينية، فكان لا يكل من الادعاء بأن القضية الفلسطينية هي قضيته الخاصة، اعتقادًا منه أنه من السهل الفوز بتأييد الشعب من أجل هذه القضايا، وبالتالي إلهاؤه عن المشاكل السياسية والاقتصادية في البلاد. كما كانت قضية «الوحدة العربية» من القضايا الأساسية التي ارتكز عليها خطابه السياسي، خصوصًا أنه كان يحكم باسم حزب البعث، الحزب القائد للدولة والمجتمع، الذي جعل من هذه الوحدة هدفه الأول. وقد ظل رؤوس النظام يؤكدون على توجههم العروبي على الرغم من أن حزب البعث كان من الخاسرين الأساسيين في حصيلة نظامٍ حكم أكثر من أربعة عقود. فالحزب تعرض إلى تجريد تدريجي من قيادته الأيديولوجية والسياسية منذ انقلاب عام 1970، على الرغم من أن هلهلة الحزب لم تبدأ إلا في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، إذ تكشفت على أوضح ما يكون بفشله في عقد مؤتمر قطري بعد مؤتمر عام 1985 إلى أن عقد المؤتمر القطري التاسع في دمشق من 17 إلى 21 حزيران/ يونيو 2000.

وكان النظام السوري في محطات عديدة يشدِّد على «علمانيته» في مواجهة التيارات الإسلامية، وكنقطة فخر إزاء عدد من الدول العربية، إلى جانب الحصول على رضى الأوروبيين والأميركيين كلما فكروا بزعزعة نظامه. مع

والنشر، بيروت، 2011)، ص 31.

ذلك، دعّمت هذه الصورة شرعية النظام في الداخل، ولا سيّما في أوساط الأقليات الدينية في سورية، إذ كان «الخوف من الأسلمة بعد ثورة عنيفة (حوادث 1979–1982)، من المحتمل أن يمولها المتشددون السعوديون بدولارات النفط، يمثِّل ورقة رابحة في أيدي العلويين الحاكمين ومؤيديهم العلمانيين»[8]. وتبقى مسألة ما إذا كان هذا الخطر مبالغًا فيه، مسألة رأي، لكنه يظل مصدرًا قويًا لشرعية النظام.

تعزّزت هذه الصورة للنظام بعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/ أبريل 2003، فكانت لفشل قوات الاحتلال الأميركي في كسب ثقة الشعب العراقي، والكارثة الأخلاقية الناتجة من صور سجن أبوغريب الذي يديره الأميركيون، والشك المتعاظم حول مستقبل العراق، أصداء تصب في مصلحة النظام السوري. لقد عزّزت الحرب فعليًا مواقع النظام السوري بعد أن غرق العراق في الفوضى والحرب الأهلية، و«أصبحت حقيقة أن سورية جاذبة للأقليات في المنطقة أكثر تأكيدًا بعد حرب العراق. إذ راح المسيحيون الذين يعيشون بين دجلة والفرات يتدفقون بالآلاف هربًا من العنف اليومي في العراق، ليستقروا في دمشق أو على ساحل المتوسط»[9].

وعلى الرغم من حرصه الشديد على صورته «العلمانية»، إلا أن النظام كان حريصًا بالمقابل على إحاطة نفسه برجال دين موالين، لما للدين الإسلامي من دور في كسب الشرعية لدى فئات اجتماعية واسعة في سورية. ففي الفصل الرابع من هذا الكتاب: «سياسة رجال الدين السُّنّة في مدن سورية البعثية»، يرى كاتبه توماس بيريه (Thomas Pierret)، أن النظام السوري قمع الناشطين الإسلاميين العلمانيين، لكنه سعى في سبيل الحصول على الشرعية إلى توسيع قاعدة دعمه من خلال إفساح الحرية بشكل أوسع لبعض الاتجاهات الدينية الموالية، إذ كانت إستراتيجية النظام المفضلة لإدارة النخبة السُّنية هي استقطاب الشخصيات البارزة التي تمتلك قاعدة اجتماعية حقيقية. لذا احتل بعض رجال

---

(8) ويلاند، المصدر نفسه، ص 87.

(9) المصدر نفسه، ص 87.

الدين السُّنّة مكانة مهيمنة في الساحة السورية، على غرار المفتي السابق أحمد كفتارو، والمفتي الحالي أحمد حسون، والعلامة ذي الأصول الكردية محمد سعيد رمضان البوطي، الذي يُعتبر كبير الوسطاء بين النظام ورجال الدين السُّنّة، وتبوّأ بسبب ذلك منزلة «بابوية» من نوع ما. وقام البوطي بهذه الأدوار بشكلٍ رئيس مذ أعلن دعمه الصريح للنظام إبّان انتفاضة 1979–1982، وكان لدوره آنذاك أهمية كبيرة بسبب مكانته الشخصية. وتكرر دوره هذا في كل مرة كان النظام يواجه فيها أزمة ما، وآخرها التهديد الجدي لسلطة النظام بعد انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011.

ومن خلال تغييب النظام الإطار الوطني العام انقسم رجال الدين في سورية بحسب الهويات الإقليمية. كما يتضح من العداء الذي يُضرب به المثل بين دمشق وحلب، إذ لا يزال الشعور به حاضرًا بعمق في العلاقات بين النخب الدينية للمدينتين. كما تعامل النظام مع الشبكات الدينية القائمة التي كان رأسمالها الاجتماعي نتيجة آليات بعيدة في معظمها عن متناول الدولة. ولذلك «لم يكن من وسيلة للتعبير عن السياسة الدينية الرسمية سوى ما يتعلق بالاختيار: إذ جرت مكافأة الفاعلين المذعنين، ومسامحة أولئك المحايدين وقمع الاتجاهات المعادية»[10].

ومع مجيء بشار الأسد إلى السلطة، حافظ على العلاقات السابقة، وكان أكثر تساهلاً، فحاول تجاوز آثار حوادث 1979–1982 عندما بدأ بالتخلي تدريجًا وببطء عن السياق القمعي تجاه بعض الشخصيات الدينية، باستثناء حركة الإخوان المسلمين، فأفسح المجال لمزيد من حرية العمل في مجال التعليم، والأعمال الخيرية ووسائل الإعلام، كما سمح للقبيسيات بالعمل بهدف تحسين استقرار النظام وتوسيع قاعدته الاجتماعية. وتذكر سلوى إسماعيل في الفصل الأول من هذا الكتاب، عن أحد الصحافيين الذي تحقق من الظاهرة عن قرب، أن القبيسية تنشط في تجنيد زوجات وبنات كبار المسؤولين والتجار الأثرياء ورجال الأعمال. وتحضر المجندات المحتملات دروسًا منزلية لمريدات

---

(10) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الشيخة منيرة القبيسي، وفي حال انضمامهن، يصبحن أعضاء في مجموعة تقوى في غاية التنظيم والصرامة[11].

يفاخر النظام ومناصروه أيضًا بحالة الاستقرار والأمن التي تنعم فيها سورية، على الرغم من أن هذه الحالة قد تكونت بفعل القمع وتعميم الخوف وسيطرة الأجهزة الأمنية على معظم مفاصل الحياة. فسورية دولة أمنية، ووفقًا لأحد التقديرات «هناك عنصر استخبارات لكل 153 سوريًا فوق سن الخامسة عشر، بحسب بيانات تعود إلى عام 2001»[12]. وصحيح أن الحضور العسكري الاستخباري قد عاد في زمن بشار الأسد خطوة إلى الوراء، وغاب عن الواجهة لمصلحة الحضور المدني، خصوصًا في سنوات حكمه الأولى، إلا أنه كان يعود ويطل برأسه في كل لحظة يتعرض فيها النظام للاهتزاز أو الخطر. ومرت محطات عديدة في عهده تؤكد هذا التوجه، فمثلاً عاد وتدخل عندما امتد ربيع دمشق وبدأ يتحول إلى ظاهرة مقلقة في عاميّ 2000–2001، وبعد حالة الحصار التي تعرض لها النظام بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكان آخرها حضوره الفج بعد انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، إذ أطل على السوريين والعالم في أبشع حالاته، وكان عاريًا من جميع الشعارات التي كان يرتديها طوال نصف قرن.

ومن نقاط القوة التي دعمت شرعية النظام السوري واستمراريته محافظته نسبيًا على التوازن الاجتماعي وتأسيسه بالمقابل لتحالفات اقتصادية ضامنة له طوال عقود، فبقيت الهوة بين الفقراء والأغنياء مقبولة أو محتملة مقارنة بدول أخرى كمصر، لكن هذا التوازن بدأ يتعرض للاختلال تدريجًا مع سياسات التحرير الاقتصادي من دون شبكات أمان اجتماعية. ولا شك أن لهذا الاختلال دور في انضمام شرائح اجتماعية عديدة إلى الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. وسنتحدث في طبيعة هذا التوازن والتحالفات الاقتصادية وتبدلاتها وتخلخلها في الفقرة المقبلة من هذه المقدمة.

---

(11) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(12) ويلاند، المصدر نفسه، ص 93.

2- الاقتصاد السياسي السوري

أ- العلاقة بين النظام ومجتمع القطاع الخاص

تمتد جذور الإرث المرير بين الدولة ومجتمع الأعمال إلى كلٍّ من العوامل السياسية والاجتماعية الناجمة من نشوء وتطور نظام استبدادي شعبوي راديكالي. وقد تشكلت حالة من العدائية وسمت الاختلافات بين «البعثيين الأقلويين» الذين كانوا خاضعين تاريخيًا لـ «السادة» الذين ينتمون إلى النخبة السُّنية المدينية. واستمرت الحال على ذلك حتى انقلاب «الحركة التصحيحية» في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970 الذي ضيَّق الانقسام بين القوى المحافظة المدينية والقوى الراديكالية الريفية.

في الفصل الثاني من هذا الكتاب: «موروثات باقية: سياسة تنمية القطاع الخاص في سورية»، يعرض بسام حداد (Bassam Haddad)، تاريخ العلاقة بين نظام البعث والقطاع الخاص، فيرى أنه ليس خفيًا أن صعود النظام ذاته بعد عام 1963 كان على حساب القطاع الخاص التقليدي أو ما يشار إليه بالبرجوازية «التقليدية» أو «القديمة». وعلى الرغم من تبدُّل إستراتيجية النظام نسبيًا في عام 1970، استمرت علاقة النظام بالقطاع الخاص برمته من خلال منظور أمني في أساسه، إذ أصبح النظام بعد «الحركة التصحيحية» في تشرين الثاني/نوفمبر 1970 أقل نزعة أيديولوجية، وأكثر براغماتية سياسيًا. كما أدرك نقاط ضعفه الاجتماعية والسياسية: فقد كان نظامًا راديكاليًا أقلويًا ريفيًا، معزولاً إلى حدٍّ بعيدٍ عن بقية المجتمع السوري، ووجد نفسه من جهة في حاجة إلى القطاع الخاص لتوليد العملة الصعبة وفرص العمل؛ لكنه من جهة ثانية كان غير راغب وغير قادر على مشاركة السلطة، وبالتالي، كان الحل الأمثل للنظام هو ترك القطاع الخاص ينمو بما يكفي لإنقاذ الاقتصاد، لكن ليس بما يكفي لتهديد احتكار السلطة. أي أن الإشكالية الأساسية بالنسبة إلى النظام كانت تكمن على الدوام في الاستفادة من الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، لكن دون دفع ثمن

سياسي[13].

وهذا يعني أن الاقتصاد السوري ظل محكومًا بالقرار السياسي لنظام الحكم، يحدّد دوره في كل مرحلة بما لا يسمح له بالتأثير في السياسة أو نمط الحكم. وكان من الواضح مقدار ارتباط أسلوب صنع السياسة الاقتصادية في سورية – ونتيجته إلى حدٍ كبيرٍ – بالبنية التسلطية للنظام، فعلى الرغم من تطوير هياكل معقدة للمؤسسات «فإن صنع السياسة الاقتصادية في سورية بقي مسألة مشخصنة إلى حدٍّ كبير. وتنطبق هذه السمة التي تعكس بوضوح بنية النظام السياسي الفاشية في سورية على كل مستويات الحكومة والقيادة. ومن العجب العجاب، مثلاً، عدم وجود فريق لتخطيط السياسة الاقتصادية، لا في الرئاسة ولا في مكتب رئيس مجلس الوزراء»[14].

في ظل حكم بشار الأسد، حدث تحول بسيط في التوجهات الأيديولوجية، مما سمح ببعض المرونة في موقف النظام في ما يتعلق باقتصادٍ يحركه السوق مقابل اقتصادٍ تسيطر عليه الدولة. ومع ذلك، لم تتغير مخاوف النظام الأمنية ومعادلته الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها. إذ وصل النظام إلى الإعلان عن «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وهو مصطلح يتناول ما يجب القيام به دون التخلي تمامًا عن ذرائع النظام الاجتماعية. وهكذا، في ظل حكم بشار الأسد، وبعد المؤتمر القطري العاشر الشهير لحزب البعث في حزيران/ يونيو عام 2005، عندما تم توطيد سلطة القائد الجديد في كل من الحزب وأجهزة الأمن والجيش، نرى تكاثرًا في المصارف الخاصة، وتشريع التعامل بالعملة الصعبة، وتأسيس الشركات القابضة التي تمثل المصالح الخاصة «الجديدة».

في الفصل الأول: «تغيير البنية الاجتماعية، تغيير التحالفات الاستبدادية في سورية»، تذهب سلوى إسماعيل (Salwa Ismail) في بحثها نحو دراسة الأسس الهيكلية لنظام الاستبداد في سورية، والتحولات التي تخضع لها كنتيجة

(13) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(14) بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم حافظ الأسد،** ص 410.

للتغيرات في القوى السياسية والاقتصادية، والتحالفات بينها، مع مرور الزمن، وبالتالي يحاول البحث أن يدرس سلوك النظام السوري في فتراته المتعاقبة باحثًا عن آلياته وتحالفاته بما يخدم هدفه الرئيس: استمرار نظام الحكم والإمساك بالقرارات السياسية والاقتصادية.

وقد رأى البحث أنه مع مجيء بشار الأسد إلى السلطة والسير خطوات في طريق التحرير الاقتصادي، بدأت في الوقت ذاته عملية إعادة اصطفاف جديدة للقوى الاجتماعية السياسية في سورية، فمن جهة يخضع التحالف التاريخي القائم بين النظام العسكري ذي الهيمنة العلوية وبين التجار السُّنّة لضغوطٍ متزايدةٍ، وقد يُصار إلى حلّه. ومن جهة أخرى، يجري إحياء تحالفات العصور السابقة، مثل التحالف بين الشيوخ والتجار الذي قد يساهم في مزيد من تفكك النظام.

وعلى الرغم من أن هناك بعض التغيير في بنية النظام وتحالفاته التي تجعله ممسكًا بالسلطة، إلا أن التحالفات الجديدة يمكن فهمها أنها تأتي في سياق تدعيم مواقعه في ظل بيئة متغيرة وليست على حساب التحالف التاريخي القديم، الذي ثبت أركان النظام في الحكم، بين ضباط الجيش «العلويين» وطبقة رجال الأعمال السُّنة من التجار، ولا سيّما المكوِّن الدمشقي، على الرغم من لجوء النظام إلى إجراء تعديلات في هذا التحالف، بقصد إبقائه على قيد الحياة مع تغير الأوضاع والأحوال. إذ إن طبيعة نظام الحكم لا تتوافق مع التغيرات السريعة في حقلي السياسة والاقتصاد بحكم خطورتهما بالنسبة إلى نظام فقير بالمؤسسات والبنى الشرعية التي تدعم وجوده، فالنظام كان مقتنعًا على الدوام بالتغييرات الطفيفة المحسوبة العواقب والمضبوطة، خصوصًا في ما يتعلق بالوضع الداخلي. وكان هذا التحالف أساسيًا لاستمرار النظام، ولا يستطيع المجازفة فيه حتى في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية في زمن بشار الأسد، إذ يمكن أن يقوم بتعديله بدلاً من إلغائه لمصلحة تحالفات جديدة غير موثوقة بعد.

تجلّى هذا التحالف في محطات عديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

إذ سعى النظام، مع ذهابه باتجاه التحرير النسبي للنظام الاقتصادي في عهد حافظ الأسد، إلى دمج بعض التجار المتوسطين مع استمراره في التنكُّر للعائلات «الأرستقراطية» المتبقية من الفترة العثمانية، وكانت عملية اختيارهم واستقطابهم محورية لتوطيد سلطة النظام، وكان الحدث الأبرز الذي عزز هذا التحالف في الثمانينيات عندما واجه النظام واحدة من أكثر أزماته خطورة، انتفاضة وطنية محتملة، وقف تجار حلب الكبار في طليعتها؛ ودعوا إلى إضراب شامل في البلاد، بما فيه إغلاق المحال والأسواق التجارية، وأظهر التجار معارضتهم العلنية للنظام واستعدادهم للالتحاق بالقوى الأخرى المناضلة ضده، وعلى رأسها الإخوان المسلمون والأحزاب اليسارية المحظورة. وكان من المتوقع أن ينضم التجار الدمشقيون إلى الإضراب، وكان يُعتقد بأن مشاركتهم ستؤدي إلى إسقاط النظام، لكن في حين أغلق تجار حلب محالهم التجارية، أبقى نظراؤهم الدمشقيون محالّهم مفتوحة. وإلى يومنا هذا، يعتقد العديد من المراقبين المحليين أن التجار الدمشقيين كان بإمكانهم إسقاط النظام إلا أنهم اختاروا ألا يفعلوا، ومنذ تلك اللحظة أصبح التجار الدمشقيون شركاء للنظام، واستمروا في التعبير عن ولائهم العلني[15]. فهذا التحالف التاريخي بين التجار الدمشقيين من السُّنة والنظام العسكري ذي القيادة العلوية هو أساس النظام السوري. ولكن ينبغي ألاّ يُفهم من هذا أن طبقة التجار قد انضمَّت إلى هذا التحالف بالجملة من دون استثناءات.

خلال عقد التسعينيات، وبدايات عهد بشار الأسد حصلت متغيرات مؤثرة، إذ صعد أبناء السلطة إلى واجهة العمل الاقتصادي، وهم الذين أثروا واستفادوا من مواقع السلطة والانفتاح الاقتصادي في آن معًا، لكن ذلك لم يؤثر على التحالف الرئيس مؤديًا إلى بدء انحلاله بحسب ما ترى كاتبة البحث، على الرغم من أن العائلات والعشائر المرتبطة بالنظام قد أصبحت من الفاعلين الاقتصاديين الكبار، وعلى الرغم من تضرّر بعض التجار الدمشقيين من أولاد السلطة كذلك.

(15) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

وهكذا، فإن النظام في عهد بشار الأسد كان في سياق تعديل تحالفاته الإستراتيجية الرئيسة مع البرجوازية الوطنية وطبقة التجار التقليديين بحكم نشوء فئات جديدة أبرزها أولاد السلطة، ولم يسع إلى تقويض تحالفاته القديمة. لكن النظام في سياق تحرير الاقتصاد تخلى عن القاعدة الاجتماعية الواسعة دون تقويض الأطر الدولاتية (corporatist frames) القديمة، وهذا من شأنه أن يساهم في تقويض الأسس الهيكلية للاستبداد في سورية[16]، كما كان أحد الأسباب الرئيسة لتوسع رقعة الاحتجاجات التي بدأت في آذار/ مارس 2011.

ب- تأثيرات التحرير الاقتصادي في عهد بشار الأسد

بعيدًا من «الطبقة الطفيلية» أو «المافياوية» أو أولاد السلطة، تبلورت تدريجًا مجموعتان من رجال الأعمال في عهد بشار الأسد. الأولى تتكون من التجار العريقين الذين تعود تقاليدهم إلى مئات خلت من السنين، ومن بينهم التجار في الأسواق القديمة، أما الثانية فتتكون من رجال الأعمال الجدد، ممن تلقى معظمهم تعليمه في الخارج أو أنهم يستجلبون رأسمالاً خارجيًا. هاتان المجموعتان كانتا تضغطتان بقوة في سبيل تحرير النظام الاقتصادي.

لقد تكونت مجموعة رجال الأعمال الجدد (المئة الكبار) تدريجًا في سياق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، على أساس اقتصاد متوجه إلى الخارج وقابل للتعولم، وبحسب جمال باروت: «مثل مشروع الإصلاح المؤسسي، حين اختزل إلى تحرير اقتصادوي، الإطار السياساتي الذي أعيد فيه تكوين طبقة رجال الأعمال السورية، وبروز شريحة رجال الأعمال الجدد، الذين أسسوا (شركات قابضة) لقطف ثمار الاستثمارات الكبيرة المتدفقة على سورية في مرحلة الفوائض المالية الخليجية. وقد برزت فاعلية هذه الشريحة في قيادة التوسع في مجال القطاعات العقارية والسياحية والمالية الخدمية بدلاً من قطاعات الخدمات الإنتاجية، عبر (التحالف) مع رؤوس الأموال الخليجية

---

(16) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

والأجنبية، وفق قاعدة مركز العجلة وأذرعها»[17].

عمل النظام السوري على اختزال الإصلاح الذي طرحه في بدايات حكم بشار الأسد إلى إصلاح اقتصادي فحسب، كي لا يضطر إلى دفع ضريبة سياسية تجبره على مشاركة الحكم، وهذا اختزل إلى إصلاح مؤسسي ثم إلى إصلاح إداري، لتصب سياساته في المآل في برنامج تحرير اقتصادوي تقليدي يهدف إلى جذب الاستثمارات بأي ثمن من أجل رفع معدل النمو الكمي. وهنا «ترك توزيع ثمار النمو لعمل اليد الخفية (ديناميات السوق)، وكان اهتمام السياسات برفع معدل النمو أكثر وأوضح من اهتمامها بعدالة التوزيع. وكان أقصى ما فعلته هو محاولة التدخل بمنهج (الإطفائي) لإصلاح ما يحدث من اختلالات توزيعية في مرحلة لاحقة، وعلى نطاق محدود»[18]، بينما كان من المعروف بدهيًا، حتى لدى واضعي السياسات أنفسهم، ومن قراءة تجارب بلدان أخرى، أن الفئات القوية (بشكل خاص رجال الأعمال)، هي التي تقطف عادة ثمار النمو في حالات التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، عندما لا يكون هناك نظام سياسي ديمقراطي يحدُّ من فوضى السوق ويأخذ في الاعتبار عدالة التوزيع.

يضاف إلى ذلك أن عمليات تحرير الاقتصاد السوري الجزئية كانت معزولة عن تحديث البنية القانونية في الحد الأدنى، بما يعني أن النظام لم يكن يريد من عناوين الإصلاح التي طرحها إلا جلب استثمارات جديدة، وذلك خوفًا من أن يترتب على أي عملية تغيير نتائج سياسية تنعكس على احتكاره القوة والسلطة.

وفي الفصل الثالث: «القانون المدني وجبروت الدولة السورية»، يؤكد الباحثون زهير غزال (Zohair Ghazzal)، وبودوان ديبريه (Baudouin Dupret) وسهيل بلحاج (Souhail Belhadj) على فكرتين أساسيتين، الأولى: أن القانون كان

(17) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 87.

(18) المصدر نفسه، ص 95.

إحدى وسائل النظام في السيطرة السياسية والاقتصادية على الدولة والمجتمع، والثانية: هي تخلف القوانين التي استصدرها النظام ومؤسساته المختلفة بعد استيلائه على الحكم في عام 1963، مقارنة بالقوانين المدنية والجزائية التي صدرت في عام 1949.

ففي عام 1949، إبان فترة حكم حسني الزعيم القصيرة، صدرت القوانين المدنية والجزائية، وعلى الرغم من وجود حوادث سياسية مهمة خلال المدة ما بين عامي 1949 و1963، كالانقلابات العسكرية المختلفة والوحدة مع مصر في عام 1958 واستيلاء حزب البعث على السلطة في عام 1963، إلا أنه لم يكن لها تأثير يذكر على النظام القانوني والسلطة القضائية في سورية، إذ إنها لم تُغيِّر في بنية وشكل ومضمون القوانين التي أُنفذت في العام 1949 إلا قليلاً.

وبعد «الحركة التصحيحية» أُدخل عددٌ قليلٌ من التغييرات القانونية التي أثرت على وضع الملكية الخاصة حيز التنفيذ، ما شكل تهديدًا للنظام القانوني الصادر في عام 1949، وكانت القوانين التي صدرت خلال السبعينيات والثمانينيات في معظمها قوانين اقتصادية تميل إلى «تجريم» المعاملات الخاصة التي يُزعم أنها «تقاوم النظام الاشتراكي»، بما يشير إلى خوف النظام من القطاع الخاص، وسعيه إلى التحكم بالاقتصاد إلى جانب السياسة. وعلى الرغم من أن نصوص القانون المدني بحدِّ ذاتها لم تتغير، إلا أن المواطنين السوريين قد خسروا الكثير من حرياتهم المدنية، ليس في الميدان السياسي فحسب بل أيضًا في ما يتعلق بحق التبادل وتكوين الجمعيات بحرية، كما وضعها القانون المدني بالأصل[19].

أما في عهد بشار الأسد، ومع بدء عمليات تحرير الاقتصاد، فلم تصدر سوى قوانين اقتصادية جزئية من دون رؤية عامة لطبيعة الاقتصاد المنشود، وفي ظل غياب منظومة حقيقية للقانون والقضاء في البلد. كما لم يكن النظام مهتمًا بإعادة النظر في قوانين الجمعيات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني التي

(19) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

يمكن أن تخفف من وطأة الآثار السلبية المتوقعة لتحرير الاقتصاد، فضلاً عن غياب قانون حديث للأحزاب السياسية، وفي ظل قانون استبدادي ومتخلف لوسائل الإعلام. وهذه المسائل كانت جزءًا من الأسباب التي وقفت حائلاً دون وضع اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية موضع التنفيذ.

وفي الفصل الثامن من هذا الكتاب: «الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: آمال، مخاطر، وتحديات للاقتصاد السوري»، تستعرض أنجا زوروب (Anja Zorob) العلاقات بين سورية والاتحاد الأوروبي التي لا تزال محكومة باتفاقية التعاون التي وُقِّعت في عام 1977[20]. وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية[21] في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، لكن التوقيع الرسمي على الاتفاقية ظلَّ معلقًا لأسبابٍ سياسيةٍ، وبسبب «الشروط المسبقة» التي طُلب من سورية إنجازها قبل أن يعطي المجلس الأوروبي موافقته النهائية[22].

ولا شك أن لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية بشكلها الذي وُقّع عليه بالأحرف الأولى آثارًا سلبية محتملة، لكن إيجابيات توقيع الاتفاقية تبقى أهم من سلبياتها بالنسبة إلى سورية، فالاقتصاد السوري بحاجة ملحة إلى موارد

---

(20) في إطار هذه الاتفاقية، تُمنح الصادرات السورية من السلع الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية على أساس غير متبادل. وعلى الأغلب، ومنذ السبعينيات، كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس لسورية. وفي ذروتها، شكلت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من ثلثي الصادرات السورية إلى العالم، بينما شكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي بين 30 إلى 40 في المئة من إجمالي واردات سورية. راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(21) تنتمي سورية إلى دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط التي أطلقت، إلى جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي، مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995، والتي تُعرف أيضًا باسم عملية برشلونة. وسورية هي الدولة الأخيرة من الدول المتوسطية الشريكة (MPCs) التي لم تبرم بعد الشراكة الكاملة أو اتفاقية الشراكة (AA) مع الاتحاد الأوروبي. راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(22) على الرغم من مشاركة رئيس النظام في الإطلاق الرسمي للاتحاد من أجل المتوسط (UMed) في تموز/ يوليو 2008 في باريس، بعد ذوبان جليد العلاقات السورية الفرنسية، وعودة توقيع اتفاقية الشراكة ليكون على الأجندة، إلا أن النظام لم يتقدم أي خطوات جدية على صعيد الإصلاح في الداخل.

جديدة لتعزيز النمو والتنمية. وكان الأمل أن تعمل اتفاقية الشراكة، على الرغم من كثرة ثغراتها ومخاطرها وآثارها السلبية المحتملة، المتمثلة بتشجيع النظام السوري على الذهاب في طريق إصلاح متكامل وحقيقي.

وكان من المهم أن يقوم النظام بسلسلة من التدابير الإصلاحية، سواء في القواعد السياسية السائدة أم في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، والتعديل الهيكلي في مجالاتٍ عديدة. وإضافة إلى ذلك، ولتقليل الآثار السلبية على الإنتاج والدخل والعمالة، كان ينبغي على الإدارة السورية أن تتخذ خطواتٍ لمساعدة الشركات المحلية لتهيئ نفسها لمنافسة الاتحاد الأوروبي، وخطواتٍ أخرى للتغلب على خسائر الدخل والعمالة من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي لفئات الدخل المتضرر[23]. لكن المشكلة الرئيسة هي أن النظام كان وما يزال يقارب أي استحقاقات اقتصادية من زاوية تأثيرها على استمراره في الحكم وضمان عدم تأثيرها على القواعد السياسية السائدة.

وعلى المستوى الإجمالي، ومقارنة مع تجارب أخرى قريبة، كانت حصيلة النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة إيجابية، إذا ما أخذنا بالاعتبار الأحوال والأوضاع العامة من حيث الضغوط السياسية التي تعرضت لها المنطقة بكليّتها، ومن حيث حالة الصقيع والجفاف التي سيطرت على المناخ خلال تلك الفترة. وصبَّت آثار هذا النمو في أيدي الفئات الاقتصادية–الاجتماعية القوية، ولا سيما رجال الأعمال، كما قلنا سابقًا.

وعمومًا، فقد «حصدت المدن المليونية (ثمار) النمو، بينما حصدت المدن المئة ألفية والصغيرة (أشواكه)»[24]. ومن البدهي أن يخلق مثل هذا الوضع ديناميات حادة جديدة على مستوى الاستقطاب الاجتماعي – السياسي، وهو الأمر الذي كان من الممكن تجنبه لمصلحة انتقال تدرجيّ وآمن لو أخذ الإصلاح المؤسسي مداه كدينامية رئيسة في التحول الديمقراطي، لكن للأسف،

(23) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(24) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، ص 136.

هُدرت هذه المحاولة لمصلحة تحرير اقتصادوي تسلطي تقليدي معروف الآثار سلفًا.

وأدت سياسة التحرير الاقتصادي الجزئي التي تعمقت في عهد بشار الأسد إلى ضرب الشرائح المتوسطة والفقيرة من الشعب السوري، واستمرت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالاتساع في السنوات الأخيرة من العشرية الأولى. وتشير التقديرات أن خمسة في المئة من السكان يملكون خمسين في المئة من الثروة الوطنية(25)، مع العلم أن 11 إلى 30 في المئة من السوريين أصبحوا تحت خط الفقر، ويعيش معظمهم في المناطق الريفية الأقل تطورًا الواقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية، وهذه الأرقام بحسب التقديرات الرسمية، نقلاً عن جريدة الحياة 17 تموز/ يوليو 2005(26).

قام جمال باروت بتحليل هذه النسبة المتفاوتة من الواقعين تحت خط الفقر (ما بين 11–30 في المئة من السوريين)، إذ يشير إلى أن نسبة السكان الفقراء (ما تحت خط الفقر الأدنى) وفق خط الفقر الوطني، ارتفعت من 11.4 في المئة يمثلون 2.043 مليون نسمة عام 2004، إلى 12.3 في المئة عام 2007، يبلغون نحو 2.358 مليون نسمة من جملة السكان(27). لكن هذا المعدل المسجل – بحسب باروت – «لا يمثل إلا الرأس الظاهر من «جبل الجليد» أو «البركان» فالفقر ظاهريًا، على مستوى المعدل الإجمالي، يبدو «ضحلاً»، ويخصُّ من يُصنفون «تحت خط الفقر الأدنى» الشديد أو المدقع، بينما يتمثل الجزء الثاني من القصة المؤسسية، في أن التحولات الهيكلية هدّدت بقذف نحو 22 في المئة من السكان، يصنفون «تحت خط الفقر الأعلى»، ويبلغون 4.218 ملايين نسمة وفق تقديرات عام 2007، أو ما يعادل 4.536 ملايين نسمة وفق تقديرات عام 2010، إلى ما تحت خط الفقر الأدنى، ورميهم في بيئة محفوفة

(25) ويلاند، **سورية: الاقتراع أم الرصاص (الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق)**، ص 135.

(26) المصدر نفسه، ص 135.

(27) باروت، المصدر نفسه، ص 95.

بالمخاطر الشديدة، ومفعمة بالحرمان والقلق والاضطراب النفسي والسلوكي والثقافي والاجتماعي، ليغدو عدد من هم تحت خط الفقر نحو 7 ملايين نسمة، يمثلون 34.3 في المئة من سكان سورية»[28].

أما أسباب هذا الارتفاع في نسبة من هم تحت خط الفقر فهي: عمليات خفض الدعم التمويني، وخفض دعم المشتقات النفطية من 16 في المئة عام 2004 إلى 11 في المئة عام 2007، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والجفاف القاسي، وارتفاع معدل التضخم كنتيجة للأزمة المالية الدولية[29]. أما بالنسبة إلى معدل البطالة، فإنه تجاوز الـ 8.1 في المئة إلى 16.5 في المئة عام 2009 يمثلون على مستوى الحجم السكاني 3.4 ملايين عاطل من العمل، وذلك استنادًا إلى منظور واقعي للبطالة[30].

اتضحت الآثار السلبية لبرنامج التحرير الاقتصادي خلال الفترة من 2007 إلى 2010، بالتزامن مع الأزمة المالية الدولية، وآثار الجفاف الضارب في سورية من خلال: تزايد عدد الفقراء، وارتفاع نسبة البطالة الواقعية، وتشوهات واسعة في توزيع الداخل، واتساع نطاق الاختلال في التنمية المناطقية، وإفلاس مئات المصانع الصغيرة بفعل تحرير التجارة الخارجية، وتركز رأس المال السوري في قبضة «المئة الكبار»، وهجرة بيئية داخلية واسعة ناتجة من الجفاف، وارتفاع معدل الفساد الصغير والكبير في الدولة، وذلك بالتزامن مع ضعف البنية القانونية وهشاشة أجهزة العدالة في القبض على الفاسدين. كما طالت هذه الآثار على وجه الخصوص الشرائح والفئات المتوسطة والفقيرة، ولا سيما في الأرياف، مما ساعد في انضمامها إلى الثورة السورية عندما انطلقت كثورة حرية وكرامة بالدرجة الأولى في آذار/ مارس 2011.

---

(28) المصدر نفسه، ص 96.

(29) المصدر نفسه، ص 96.

(30) المصدر نفسه، ص 107.

ثالثًا: المعارضة السورية والثورة

1- المعارضة السورية في بدايات عهد بشار الأسد

لم يكن في سورية معارضة متماسكة بالمعنى الحقيقي للكلمة، فنظام حافظ الأسد الذي حكم سورية بقبضة من حديد مدة ثلاثة عقود، لم يسمح بأي شكل من أشكال المعارضة المدنية والسياسية، وما كان موجودًا لا يعدو كونه مجرد جزر صغيرة ومعزولة عن المجتمع، وبعيدة من ممارسة السياسة الواقعية، وتحضر فيها الأيديولوجية بشكل مكثف على حساب الممارسة التفصيلية والبرامجية للسياسة.

ففي الفصل السابع: «المعارضة السورية: النضال من أجل الوحدة وأهميتها، 2003-2008»، يرى جو بيس (Joe Pace) وجوشوا لانديس (Joshua Landis)، أنه مع استلام بشار الأسد مقاليد السلطة تأمل السوريون في إمكانية البدء بإصلاح سياسي تدرجيّ، فكانت الأشهر القليلة الأولى من حكمه مبشرة بالخير، إذ انطلق ما عرف في ما بعد بـ «ربيع دمشق»، كما أغلق سجن المزة السياسي سيء الصيت، الذي كان رمزًا لوحشية النظام، وسرعان ما بدأ مثقفو سورية الذين كانوا يومًا مجمدين بإظهار علامات الحياة، وبدأت منظمات حقوق الإنسان ومنتديات النقاش تتكاثر على امتداد البلاد، ودخل عدد من الشخصيات البرلمانية ورجال الأعمال إلى الساحة الإصلاحية، ووقع أكثر من 1000 من ناشطي المجتمع المدني على بيان الألف في كانون الثاني/ يناير 2001، الذي يدعو إلى إصلاحات سياسية شاملة. لكن هذه التطورات أثبتت أنها أكثر بكثير من أن يتحملها النظام.

وعلى الرغم من بعض النجاحات الطفيفة، إلاّ أن ربيع دمشق فشل في إنتاج كيان يشبه معارضة موحدة. ومع موافقة جميع مجموعات المعارضة تقريبًا على مجموعة المطالب الأساسية، إلا أن هذه التعهدات المشتركة أثبتت أنها واهية. إذ أدت الخلافات الأيديولوجية السطحية، والنزاعات الشخصية، وتدخل الأجهزة الأمنية إلى مضاعفة الخلافات الجوهرية حول

كل شيء، كمسألة الحقوق الكردية ودور الخارج. فأنتجت هذه المشكلات معارضة مجزأة وغير فعالة تتكون غالبًا من جمعيات حقوق إنسان متنافسة، وأحزاب سياسية، ومنتديات ولجان مجتمع مدني، وناشطين ومثقفين مستقلين وجماعات إسلاموية سرية[31].

أدّت الضغوط الأمنية والقمع والاعتقالات في عهد حافظ الأسد إلى سحق الأحزاب المعارضة، لكنها استمرت كأحزاب هشة صغيرة تحالفت في إطار التجمع الوطني الديمقراطي. كما كانت هناك المعارضة الكردية التي اخترقتها الأجهزة الأمنية وشجعت بعض أحزابها على الانشقاق حتى أصبحت مؤلفة من عدد كبير من الأحزاب. ونظرًا إلى تفتت المجتمع السياسي السوري، أصبح المثقفون والناشطون المستقلون عماد المعارضة في فترة ما بعد ربيع دمشق.

ولم يكن هناك مؤشر على أن النظام سيصبح أكثر تسامحًا مع النشاط السياسي الإسلاموي. كما كانت ذكرى مجزرة حماه التي سحقت انتفاضة الإخوان المسلمين في شباط/ فبراير عام 1982، والقانون رقم 49 الذي يعاقب العضوية في منظمة الإخوان المسلمين بالإعدام، يحولان دون ظهور وجود منظم داخل سورية من جديد.

2- انتفاضة السوريين الأكراد

جاءت الاحتجاجات الكردية في آذار 2004 لتجبر الناشطين العرب على الاعتراف بأن الأكراد قوة لم يعد من الممكن تجاهلها بعد أن خرجوا بمئات الآلاف، وكانت المعارضة العربية قبل ذلك قد تجاهلت القضية الكردية إلى حدٍّ بعيد.

وفي الفصل السادس من هذا الكتاب: «حوادث عام 2004 في القامشلي: هل اندلعت المسألة الكردية في سورية؟»، يناقش جولي غوتير (Julie Gauthier)

(31) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

حوادث مدينة القامشلي في آذار 2004 التي أنهت إبهام جماعة لم تكن قادرة، على الرغم من شعورها المتزايد بالهوية منذ السبعينيات، على تحويل ثقلها الديموغرافي (نحو مليوني مواطن، أو 10 في المئة من مجموع سكان سورية) إلى قوة سياسية جوهرية.

عقد الأكراد السوريون الآمال على «التحالف» الأميركي - الكردي في العراق، باعتباره فرصة لحمل قضايا مجتمعهم إلى الصدارة وتبني إستراتيجية معارضة أكثر حزمًا، وهذا دفع بدوره النظام السوري نحو التقارب مع العدو التقليدي، تركيا، مصالحة عززها طرد أوجلان من الأراضي السورية. وقد أسهمت زيارة بشار الأسد إلى أنقرة في شباط/ فبراير 2004، والتسليم الروتيني لسجناء حزب العمال الكردستاني من سورية (سبعون سجينًا منذ عام 2003) في ترسيخ التحالف بين البلدين[32].

وتجلت الحوادث على مدى نحو عشرة أيام، من 11 وحتى 25 آذار/ مارس 2004. حيث أطلقت السلطات النار في مواجهة الحشود والتظاهرات، وتسبب ذلك في مقتل عشرات الأشخاص واعتقال المئات؛ كانوا كلهم من الأكراد. وبدأت الشائعات حول المجزرة تنتشر. وامتدّت الاحتجاجات بسرعة إلى البلدات الأخرى ذات الأغلبية الكردية في شمال شرق سورية، إضافة إلى حلب ودمشق.

أُخذت الأحزاب الكردية على حين غرة بهذه الحوادث. ففي المقام الأول، رفض الأكراد لقاء الأجهزة الأمنية، مشترطين قبل إجراء أي مفاوضات، يجب وجوب تشكيل لجنة تحقيق لتحديد المسؤولية عن أعمال العنف، كما طالبوا أيضًا بوضع حدٍّ للاعتقالات التعسفية والاعتداءات على الممتلكات الخاصة، فضلاً عن تعويض أُسر الضحايا. غير أن موقف الرفض هذا سرعان ما انهار. وبعد 13 آذار/ مارس، اجتمع طرفا الجبهة والتحالف ثانية مع قادة حزب البعث، وبدلاً من صوغ سياسة احتجاج شعبي، وافق الطرفان على تهدئة

(32) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

الشارع (وبه انخفض نفوذهما بالفعل)، مهتمين برؤية النظام لهما بوصفهما وسيطين، أكثر من الاهتمام بشرعنة قاعدتهما. فالأحزاب التي فقدت بطريقة أخرى صدقيتها ظهرت محاورة للنظام على حساب الآخرين[33].

وأخذت التعبئة الجماهيرية للأكراد حول هويتهم العرقية، لأول مرة، شكل مواجهة مباشرة مع السلطة. ولأول مرة أيضًا، لامست حركة المقاومة الشعبية شبكة المناطق الكردية، بما فيها أكثر المناطق المعزولة مثل عين العرب (كوباني)، وبالتالي عززت الوحدة الرمزية للمساحة الكردية السورية. وفي الوقت نفسه، خلقت المواجهة مساحة من الثقة في ما يتعلق بكردستان التي أصبحت ملاذًا رمزيًا، إذ تخلى البرزاني عن تحفظه المعتاد حول مسألة الأكراد في سورية، وطالب بإيجاد حلٍّ للمشكلات التي تؤثر على «كردستان في سورية». وقد أغضبت هذه المصطلحات السوريين. وكان التفاعل الجديد الناشئ بين ساحتي الأكراد السوريين والأكراد العراقيين، لا يمكنه إلا أن يوقظ الوعي بخصوص الموقف الإستراتيجي غير المسبوق للأكراد في سورية، وبخصوص التحول في السلطة بينهم وبين الدولة السورية.

تعامل النظام السوري مع الانتفاضة الكردية من منظور أمني فحسب، ولم يسع إلى إعادة النظر في رؤيته القومية العنصرية أو في ممارساته التمييزية بحق السوريين الأكراد، ولم يدرك أنه «لا يمكن للأيديولوجية العروبية للبعث أن تقدم حلاً للأكراد السوريين، بل إنها جزء من المشكلة. إن فعل التوازن بين العروبية القومية – الإثنية وبين القومية السورية يبدو متناقضًا بشكل مطرد على خلفية الميل المتنامي إلى العودة إلى الأصول في المنطقة بعد الحرب في العراق»[34]، بل ظل مستمرًا بعدها في نهجه الأمني، معتبرًا أن ما حدث ليس أكثر من سحابة صيف.

كما أوضحت سلسلة حوادث آذار/ مارس 2004 قدرة الأكراد على حشد

(33) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(34) ويلاند، سورية: **الاقتراع أم الرصاص (الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق)**، ص 122.

العمل الشعبي حتى في قلب المجتمع السوري، كما رأينا في حلب ودمشق، بمساعدة الحركة الطلابية، وأظهرت أن الوضع الراهن بين النظام الحاكم والمجتمع الكردي آخذ في التحول، فطبيعة الصراع ستستمر على الرغم من القمع الشديد، ولن تكون يقظة الهوية الكردية في سورية بعد هذه الحوادث مسألة سياسية هامشية.

3- المعارضة السورية ما بعد اغتيال الحريري

في الفصل السابع من هذا الكتاب: «المعارضة السورية: النضال من أجل الوحدة وأهميتها، 2003-2008»، يتابع كلٌّ من جو بيس وجوشوا لانديس رصد أحوال المعارضة ونشاطها ما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير من عام 2005.

إذ ازدادت الضغوط آنذاك على النظام السوري، وقضت المعارضة ربيع وصيف عام 2005 منشغلة بمحاولات توحيد قواها، لتسفر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005، قبل خمسة أيام من موعد إصدار تقرير الأمم المتحدة الأول حول اغتيال الحريري، عن إعلان دمشق، من خلال وثيقة تؤسس لمنصة موحدة من أجل التغيير الديمقراطي. وكانت النتيجة إنشاء تحالفٍ على نطاقٍ واسعٍ مؤلف من أحزاب عربية وكردية وسريانية، إضافة إلى أحزاب علمانية من جميعِ التيارات، وحركة الإخوان المسلمين، ولجان إحياء المجتمع المدني، وعدد من المثقفين السوريين، فالجميع كانوا على استعداد للتوحد على منصة واحدة للتغيير الديمقراطي. وأدّى تشكيل الائتلاف إلى دق ناقوس الخطر بالنسبة إلى نظام كافح على مدى عقدين من الزمن لحرمان الإخوان المسلمين من موطئ قدم في المجتمع السوري، فشنَّ النظام هجومًا كبيرًا ضد الإعلان ومناصريه.

كما كثّف النظام قمعه الناشطين خلال انسحاب عام 2005 من لبنان، ليصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ شتاء دمشق. إذ بدأ باعتقال ومضايقة ناشطي المجتمع المدني، وسارع إلى حرمانهم من التعبير عن آرائهم في وسائل

الإعلام. وفي أيار/ مايو 2005، اعتقلت قوات الأمن اللجنة الإدارية لمنتدى جمال الأتاسي بأكملها، لقراءتها جهارًا رسالة من الإخوان المسلمين. ثم أطلق سراح جميع أعضاء اللجنة باستثناء واحد، وتم إغلاق المنتدى، وكان المنتدى الأخير الباقي. وازداد عدد الاعتقالات التعسفية والاستدعاءات الأمنية بشكلٍ كبيرٍ ومفاجئٍ. وبحلول منتصف فصل الصيف، كانت جميع التجمعات المعارضة محظورة.

إن القمع الذي بدأ في عام 2005، ثم ازدادت وتيرته بعد انشقاق عبد الحليم خدام، أصبح وحشيًا بعد إعلان دمشق - بيروت في أيار/ مايو 2006 الذي وقَّعه نحو 300 من المثقفين السوريين واللبنانيين، ويدعو إلى تطبيع العلاقات بين لبنان وسورية. وثمة العديد من التطوّرات التي شجعت النظام على تكثيف حملته، إذ شعر النظام بأنه قد تفادى رصاصة عندما بدأ تحقيق الأمم المتحدة في اغتيال الحريري يواجه صعوباتٍ جديةً عُقب التقرير الأول والأكثر دراماتيكية الذي صدر خلال خريف عام 2005، والذي اتهم سورية بشكلٍ مباشرٍ بتدبير الاغتيال. كما أدَّى الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف عام 2006 إلى تعزيز سورية أكثر، حيث فشلت إسرائيل في تدمير حزب الله، الذي سرعان ما تسلح ثانية بمساعدة سورية، وأثبت بأنه قادرٌ على حماية المصالح السورية في لبنان[35]. واستمر النظام طوال عام 2007 في التخلص من جميع شخصيات المعارضة تقريبًا، فاعتقل في كانون الأول/ ديسمبر 2007، وفي كانون الثاني/ يناير 2008، مجموعة من كوادر إعلان دمشق ولجان إحياء المجتمع المدني، لتكون الفترة ما بين أوائل عام 2008 وحتى نهاية عام 2010 خالية من أي نشاط معارض، وتزامن ذلك مع خروج النظام من عزلته الدبلوماسية والسياسية خلال النصف الأخير من عام 2008، وظهر أن المعارضة السورية تحتاج إلى تغيير نفسها وطرائق عملها وإلى أفكار جديدة حول الوطنية السورية والتحول الاقتصادي والاجتماعي الجاري في سورية.

وعلى العموم يمكن وضع عدد من الانتقادات على مسيرة النشاط

(35) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

المدني والسياسي في سورية خلال مرحلة ما قبل الثورة، إذ على الرغم من الجهد المبذول من قبل جميع القوى السياسية والمدنية قياساً بالوضع الأمني والاستبداد السياسي، فإن هناك عددًا من العناصر السياسية والتنظيمية، عند المعارضة السورية، لعبت دورًا سلبيًا، وستستمر تلعب الدور ذاته خلال الثورة.

1- تعاني قوى المعارضة السياسية من كل ما تعانيه الحركات الاجتماعية التي تعمل في ظروف الاستبداد، وتحت ضغوط أمنية مستمرة، ولعل أبرز أزماتها هي أزمة الهوية التي بقيت موضوع سجال حاد، فضلاً عن خطابها الأيديولوجي غير الديمقراطي، واشتراكه في الكثير من عناصره مع خطاب السلطة.

2- افتقاد الحوار الحقيقي داخل جميع التشكيلات الحزبية، الأمر الذي أفسح المجال لبروز الخلافات الاستقطابية المعيقة، وهذا منع إلى حد ما تبلور خط عام توافقي لدى المعارضة السورية.

3- يقف على رأس بعض هذه القوى أفراد لا يمتلكون الكفاءات النظرية والسياسية، وصلوا إلى هذه المواقع مصادفةً أو بحكم دعم إعلامي خارجي أو نتيجة توازنات فرضتها أربعون سنة من الشلل السياسي.

4- افتقاد معظم القوى السياسية للإدارة الحديثة ولاستراتيجيات محدَّدة وبرامج وآليات عمل واضحة وغياب الحضور المؤثر للقانون والآليات الديمقراطية داخلها.

5- لا توجد علاقة تشبيك قوية بين هذه القوى والمجتمع السوري، ويلاحظ ذلك ببساطة من خلال غياب الشباب عن جميع هذه المؤسسات. وعلى العموم كان الشباب السوري يجد نفسه في حالة هو خارج عنها، حتى عندما كانت الحالة الأمنية تسنح لنشاط هذه القوى، ربما بسبب قصور خطابها السياسي لغة ومحتوى، وعدم وجود أشكال إبداعية جديدة من الممارسة السياسية.

ومع بداية الثورة السورية، كنا أمام معارضة محطمة بفعل الاستبداد

وصغيرة الحجم داخل وخارج سورية، وتفتقد لأوليات الممارسة السياسية بحكم إبعادها عن الساحة زمنًا طويلًا. وفضلاً عن ذلك، تعاني المعارضة من إشكالات غير قليلة على صعيد الرؤية واللغة والخطاب، ومن تكلسات على صعيد الفكر والسياسة، إذ لا تزال المحركات الأيديولوجية التقليدية هي الأساس في نظرتها وخطابها ومواقفها، إضافة إلى البنى التنظيمية الضعيفة والمترهلة.

4- المعارضة في سياق الثورة السورية

على الرغم من حديثنا السابق عن الآثار السلبية لسياسات النظام الاقتصادية على الفئات المتوسطة والفقيرة بشكلٍ خاص من الشعب السوري، إلا أننا لا نستطيع القول إنها السبب أو المحركُ الرئيس للثورة السورية التي انطلقت في آذار/ مارس 2011 ولا تزال مفاعيلها وآثارها مستمرة إلى اليوم، حتى بعد اتخاذها مسارات معقدة وفوضوية. فهذه الآثار ساهمت في توسيع رقعة الاحتجاجات والتظاهرات وتكوين بيئة حاضنة للثورة بين تلك الفئات، لكن الأساس هو أن الثورة السورية جاءت في سياق مناخ عام من الثورات في المنطقة العربية، وأن السوريين قد تأثروا إلى حدٍّ بعيد بالثورتين التونسية والمصرية. وعلى حد تعبير عزمي بشارة، «كانت أسباب الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تعدادها قائمة منذ عقود، ومرت مراحل كان فيها النظام السوري أكثر ضعفًا، وأقل استقرارًا. لكن الثورة اندلعت في مرحلة بدا فيها النظام في أوج استقراره، وبدا فيها مرتاحًا مع كسر عزلته الدولية. إنه عامل المرحلة التاريخية وارتباط الشعب السوري الثقافي السياسي، وربما الوجداني، بما يجري في المنطقة العربية»[36].

وعليه يمكن القول إن أسباب الثورة في سورية تتشابه على العموم مع أسباب الثورات العربية الأخرى في كلٍّ من تونس ومصر، ولذلك كانت

(36) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 23.

الشعارات الأساسية المسيطرة في الثورة هي الشعارات التي تطالب بتحقيق الحرية والكرامة، والفارق الرئيس في ثورة الشعب السوري يكمن في «خصوصيّة مجتمعه المركب دينيًا، وطائفيًا، وإثنيًا، والتي أعاقت تبلور هوية وطنية جامعة تسمح بفصل المجتمع عن النظام، وبالتالي أيضًا النظام عن الدولة»[37]. كما يكمن الفارق الثاني في «وضع سورية السياسي الجيوستراتيجي، لأنها جزء من محور دولي لا يؤيّد أي تحوّل ديمقراطي، في أي مكان في العالم، ولا سيما في الدول التابعة له. ويكمن الثالث في اغتراب النظام شبه الكامل عن المجتمع وتعامله معه باعتباره استعمارًا داخليًا، يسيطر عليه من خارجه. فهو قد يسخّر آليات التحالف مع قوى اجتماعية وطبقات تجارية واستثمارية من أجل السيطرة، ولكنه لا يرى نفسه جزءًا منها، ولا ممثلاً لها»[38].

ولا شك أن طبيعة النظام الاحتلالية للدولة والمجتمع، إلى جانب بنيته ذات النواة الصلبة والمغلقة، بما فيها الولاء الأعمى للأجهزة الأمنية، تفسّران المستوى غير المسبوق من القسوة في قمع الاحتجاجات والتظاهرات، والوحشية في ممارسة التعذيب وانتهاك الأجساد، ومن ثم الإقدام على قصف مدنٍ بأكملها في مراحل متقدّمة من الثورة، واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد البلدات المعارضة، وإلقاء البراميل المتفجرة على الأحياء والمناطق المكتظة بالمدنيين.

وفي اللحظة التي بدأت فيها الثورة، كان هناك في سورية عدد من الكتل السياسية المعارضة، وكل واحدة منها تضم عدداً من الأحزاب السياسية الصغيرة، وأحياناً لا يتجاوز عدد أعضاء بعضها حفنة من الأفراد، كما كان بعض هذه الأحزاب موجوداً في أكثر من كتلة سياسية. هذه الكتل السياسية هي: التجمع الوطني الديمقراطي، وإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (وضمنه عدد من الأحزاب الكردية)، وتجمع اليسار الماركسي (تيم)، ومجموعة من الأحزاب الكردية خارج إعلان دمشق، والإخوان المسلمون (خارج سورية).

(37) المصدر نفسه، ص 31.

(38) المصدر نفسه، ص 32.

ثم أُسِّست هيئة التنسيق الوطنية داخل سورية بتاريخ 30 حزيران يونيو 2011، إلا أنها بقيت مقتصرة على عدد من الأحزاب الكلاسيكية الصغيرة، وظلت فاعليتها هامشية في التأثير في مسار الثورة ومجريات الحوادث.

ومنذ بداية الثورة كانت هناك مبادرات عديدة من السوريين المقيمين خارج سورية، لإقامة هيئات ومجالس وطنية، تضامنًا مع أهلهم وإخوانهم، لكن المشكلة أن هذه المبادرات كانت تتم بمعزل عن بعضها. وقد أطلق الإخوان المسلمون، بعد تعثر محاولات عديدة، دعوة رسمية إلى لقاء في اسطنبول يعقد في 28 أيلول/ سبتمبر 2011، وكانت الدعوة موجهة إلى جميع القوى والتيارات. وفي هذا اللقاء جرى الحوار بين القوى التالية: الإخوان المسلمون، وإعلان دمشق، ومجلس اسطنبول الذي تشكل في منتصف أيلول/ سبتمبر 2011، ولجان التنسيق المحلية، والهيئة العامة للثورة السورية، والمجلس الثوري، ومجموعة المستقلين. ما حدث في استنبول عمليًا هو تفاوض ما بين مجموعة قوى انتهى إلى تشكيل ائتلاف سياسي أطلق عليه اسم «المجلس الوطني السوري»، ثم جرى ضم عدد متساو من أطراف هذا الائتلاف السابقة الذكر، باستثناء الهيئة العامة للثورة السورية وهيئة التنسيق الوطنية التي شُكِّلت داخل سورية في 30 حزيران/ يونيو 2011، وتم الإعلان عن المجلس في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

وبالنسبة إلى القوى الكردية، كان ميل الأحزاب الكردية إلى العمل في الإطار الوطني السوري قد تغير مع بداية الثورة السورية، إذ اتجهت القيادات الحزبية الكردية إلى توحيد خطابها أمام النظام السوري والمعارضة السورية في آن معًا، وفشلت بعد الثورة جميع محاولات التوحد والتنسيق بين قوى المعارضة العربية والأحزاب الكردية. كما اقتصرت المشاركة الكردية في المجلس الوطني السوري على كتل صغيرة أو شخصيات سياسية كردية مستقلة لأسباب عدة، بعضها موضوعي والآخر مرتبط بأجندات حزبية كردية.

ورأت الأحزاب الكردية ضرورة إنضاج تكتل سياسي حقيقي ينهي حالة الانقسام بين الأحزاب الكردية، فكانت الدعوة إلى مؤتمر وطني كردي عقد

في مدينة القامشلي بتاريخ 26–27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وشاركت فيه أحزاب الحركة الوطنية الكردية وشخصيات سياسية كردية مستقلة ومجموعات شبابية، بينما قاطعه عدد من الأحزاب الكردية منها تيار المستقبل الكردي في سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكرديّ (بارتي)، وجزء من التنسيقيات والمجموعات الشبابية التي تنظم التظاهرات المناوئة للنظام. وقد أقر بيان المؤتمر أن انضمام أي حزب إلى المؤتمر الوطني الكردي يعني تعليق عضويته في أي أطر أخرى. وعلى الرغم من التعاطي الكردي الإيجابي – إعلاميًا – مع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري إلا أن الأحزاب الكردية كانت تَنشد استكمال تأطير نفسها في كيان سياسي موحد جرى تأسيسه – المؤتمر الوطني الكردي – وتوحيد خطابها أمام المعارضة السورية.

كما أسهم تعثر المفاوضات بين الأحزاب الكردية ومختلف فصائل المعارضة السورية، بسبب رفض الإقرار بمطالبها، في حدوث نقاشات ومراجعات ضمن الوسط السياسي الكردي، إذ رأت قيادت المجلس الوطني الكردي ضرورة التراجع المرحلي عن قضايا إشكالية مثل حق تقرير المصير، أو الفدرالية. وبناء على ذلك قام بصوغ برنامج سياسي جديد في 21 نيسان/ أبريل عام 2012 أطلق عليه اسم «البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي»، مختلفًا عن برنامجه القديم، إذ لا يطالب صراحة بحق تقرير المصير للشعب الكردي ولا باللامركزية السياسية[39]. وفي الوقت الذي وجد فيه برنامج المجلس الوطني الكردي ارتياحًا نسبيًا لدى فصائل المعارضة السورية، تعرّض برنامجه لانتقادات كرديّة واسعة، اتهمت قيادات المجلس بالتراجع عن برنامج تأسيس المؤتمر الوطني الكردي.

كما تبنّت وثيقة العهد الوطني التي أُقرت في اجتماع المعارضة السورية

---

(39) «المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحليًا عن حق تقرير المصير،» موقع أخبار الشرق، 25 نيسان/ أبريل 2012، <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=11689:-qq-q-q-q-q-&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

بدعوة من جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 2 و3 تموز/يوليو 2012 البنود نفسها تقريبًا التي جاءت في البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي. وعلى الرغم من ذلك انسحب ممثلوه من المؤتمر. والجدير بالذكر أن سبب الانسحاب من مؤتمر المعارضة في القاهرة كان وفق المجلس الكردي هو رفض المؤتمرين تبني مصطلح «الشعب الكردي».

لكن آلية عمل المجلس الوطني القائمة على المحاصصة بين مكوناته المختلفة، عطَّلت انطلاقته، ومنعت من توسعته ليشمل أطياف المعارضة الأخرى والتجمعات الجديدة التي ظهرت خلال الثورة. كما أنّ تحديد دورة الرئاسة بثلاثة أشهر، قد عطَّلت استقراره وفاعليته، وسمحت باستشراء ظاهرة التنافس السلبي.

وتزايدت الضغوط الدولية والعربية والداخلية، عقب مؤتمر جنيف 1، على المعارضة السورية، بما فيها المجلس الوطني، لتوحيد صفوفها. فأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون صراحةً عن الضغوط الأميركية لتشكيل هيئة جديدة للمعارضة السورية تتجاوز المجلس الوطني، إذ قالت: «حان الوقت لتجاوز المجلس الوطني السوري وضم من يقفون في خطوط المواجهة يقاتلون ويموتون اليوم»[40].

استطاعت قوى المعارضة تأسيس الائتلاف الوطني السوري في اللقاء التشاوري الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من 8 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وكان المجلس الوطني السوري أحد أركانه. كما ضمت الهيئة العامة للائتلاف معظم تكتلات المعارضة باستثناء هيئة التنسيق الوطنية. وكان المؤمَّل أن يمثِّل الائتلاف أوسع طيف لقوى الثورة والمعارضة، وأن يقدِّم رؤيةً واضحةً عن مستقبل سورية، وأن يُساعد السوريين في حاضرهم للتغلب على المشكلات الكبرى التي تواجههم، وأن يتحول إلى قيادة حقيقية للثورة في شتَّى

(40) «كلينتون: كيان جديد للمعارضة السورية يتجاوز المجلس الوطني.. وتريد أسماء محددة!،» موقع أخبار الشرق، على الرابط: <http://www.levantnews.com/archives/19406>.

مجالات نشاطها العسكري والمدني. لكن للأسف، تعثر الائتلاف وتخللته العيوب والمشكلات ذاتها التي أوصلت المجلس الوطني إلى طريق مسدود، على أننا لا ننكر بالطبع المسؤولية الأساسية للعرب والمجتمع الدولي في السماح للوضع السوري بالوصول إلى ما وصل إليه، فضلاً عن عرقلة المعارضة وشرذمتها بحكم التنافسات الإقليمية والدولية وتضارب الأجندات.

5- الخطاب السياسي للمعارضة في سياق الثورة

في مستوى الخطاب السياسي للمعارضة، يمكن القول إن الخطاب الذي ساد طوال ثلاث سنوات بعد الثورة كان شعبويًا في العموم، إذ لم يدرك أصحابه أن الشعب يقول كلمته دائمًا بالاستناد إلى معطيات معينة، وعندما تتغير المعطيات يتغير رأي الشعب. فأي قول للشعب هو قول غير نهائي، وأي تأييد من الشعب لفرد أو مجموعة هو غير نهائي.

وتعاملت المعارضة السوريّة مع القضايا والمهمات المطروحة عليها خلال فترة الثورة بإحدى طريقتين: «إما عبر أخلاقيّات تطهرية تتعفف عن التعامل مع المسائل المطروحة بجدية في الواقع السوري، أو من خلال براغماتية مغالية تصل إلى درجة مرعبة ومخيفة للكتلة الأكبر من السوريين. الأخلاقيّات التطهرية مصدرها وقاعها أيديولوجيان، والبراغماتية المفرطة مرتكزاتها في الغالب ذاتية ومصالح شخصيّة أو حزبيّة ضيقة. وتترتب على هاتين الطريقتين في التعاطي مع الأمور والقضايا السياسية أمراض وأخطاء خطرة، إما من فرط التطهر أو من ارتفاع منسوب القذارة»[41].

احتل موضوع توحيد المعارضة حيزًا كبيرًا من وقت الثورة والسوريين، ومساحة واسعة من خطابها السياسي. ليس المقصود بالطبع من وحدة المعارضة السعي نحو إيجاد شكل تنظيميّ واحد ونهج واحد وبرنامج سياسي واحد، إنما تعني هذه الوحدة التوافق على مبادئ وأساسيات عامة، وتوفير

---

(41) حازم نهار ولؤي الصافي، **المعارضة السورية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013)، ص 114.

إطار تنظيمي يسمح بالحركة الحرة لأطرافها والمحافظة على برامجها الخاصة وهياكلها التنظيمية. والوحدة بهذا المعنى تسمح بتوزيع الأدوار والتكامل في ما بينها، وخصوصًا في ظل الثورة، لمصلحة تحقيق الأهداف الأساسية والتحدث بصوت واحد إلى الشعب السوري والعالم.

وكان إدراك هذه الضرورة ممكنًا لو توافر في المعارضة عقليات ذات حسابات سياسية إستراتيجية ترضى بأداء دور «الجسر الموقّت» بين الثورة والمستقبل، خصوصًا لجهة التكهن بما يمكن أن يكون عليه مسار الحوادث في سورية، في حال وجود عدّة كتل سياسية تتنازع على الشرعية وتتسبب بتشويش الحراك الشعبي برؤاها وتصريحات الشخصيات المنضوية في كل منها، انسجامًا مع البدهيّة التي ترى أن خطورة ثورة بلا رأس تكمن في أنها يمكن أن تتحوّل بعد نجاحها إلى ثورة بألف رأس.

أما بالنسبة إلى مسألة «التدخل الخارجي»، فقد نوقشت خلال السنوات الثلاث بعد الثورة بكلمات بسيطة لها علاقة بالقبول أو الرفض من دون مناقشة جدية للبيئة الداخلية والدولية والإقليمية، ومن دون الخوض عميقًا في بحث احتمالات وإمكانات هذا التدخل. فأي خيار سياسي يفترض أن يوضع في الحصيلة في ميزان الربح والخسارة من زاوية المصلحة الوطنية. أي تجب مناقشة تفاصيل هذا التدخل - إن كان مطروحًا - وآلياته ومراحله ووسائله وأطرافه ومدته وتأثيراته ونقاطه الإيجابية والسلبية والمكاسب والخسائر، من زاوية مصالح سورية والسوريين.

كذلك، اعتقد بعضهم واهمًا أن العالم ينتظر رأي بعض الشخصيات أو القوى المعارضة كي يتدخل عسكريًا في الوضع السوري أو لا يتدخل. في الحقيقة إن المطالبين بالتدخل ليسوا قادرين على إقناع العالم بالتدخل إن كان العالم لا يريد التدخل أصلاً، كما أن الرافضين للتدخل لا يستطيعون أيضًا إقناع العالم بعدم التدخل إن كان الأخير قد عقد العزم على التدخل، فهذا الـ «الخارج» ليس رهن إشارة أحد، وهو لا يتدخل إلاّ إن أراد هو أن يتدخل، وإن

تدخل فإنما يتدخل انطلاقًا من رؤيته واستراتيجيته ومصالحه[42].

أما بالنسبة إلى الخلافات والنقاشات التي دارت حول عسكرة الثورة السورية، فيمكن القول إن خيار العسكرة هو خيار اضطراري دفاعي وليس خيارًا مبدئيًا للثورة السورية، اضطُر إليه الشعب السوري نتيجة إمعان النظام في عنفه وقتله وتدميره البلد وقهره أهلها. ولذلك يمكن القول اليوم إن أي رؤية لا تضع مسؤولية العسكرة بالدرجة الأولى على النظام السوري، إلى جانب المجتمع الدولي بالطبع، هي رؤية قاصرة. لكن بالمقابل، كان حريًا بالمعارضة السياسية تنظيم العسكرة وضبطها ووضع معايير ممكنة التطبيق لها، بدلاً من تركها تذهب بعيدًا في الفوضى، لتسيطر صبغة دينية متطرفة على العديد من مكوناتها[43].

ولكي تتحقّق هذه الاشتراطات فإن دور السياسيين أساسي في هذا المضمار، خصوصًا من حيث تأليف مظلة سياسية متماسكة وموثوقة، ومن خلال التأكيد الدائم على التزام العسكريين بالمعايير القانونية والمهنية والأخلاقية، ومحاولة إقناع المنشقين عن الجيش النظامي بالالتزام بها وتبيان مخاطر الابتعاد عنها. كذلك هناك دور رئيس للقادة العسكريين المنشقين في التأكيد على الالتزام بالمهنية العسكرية والأخلاقيات العسكريّة التي لا تتعرض للأسرى والمدنيين بالسوء مهما كان انتماؤهم وتوجهاتهم ودورهم وعدم تنصيب أنفسهم قضاة يحاكمون الناس ويتخذون القرارات في شأنهم دون محاكمات نزيهة عادلة من قبل جهات قضائية مستقلة ومعترف بها من جانب الشعب السوري، والأهم عدم الاندراج في خطاب طائفي مقيت يقدم للنظام السوري كل ما يحتاجه من مبرِّرات ومسوِّغات، ويسهم في تخويف السوريين من الثورة والمستقبل.

6- مؤتمر جنيف وما بعده

في 30 حزيران/يونيو 2012 اتفق وزير الخارجية الأميركي جون

(42) المصدر نفسه، ص 139.

(43) للاطلاع على تلك المعايير، انظر: المصدر نفسه، ص 144-149.

كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف على العمل من أجل «جمع الطرفين المتصارعين في سورية على طاولة الحوار» لوقف النزاع الدموي، وكان بيان جنيف1. واكتسبت مبادرة كيري ولافروف زخمًا أكبر بعد هجوم بالأسلحة الكيماوية شنته القوات النظامية السورية على بلداتٍ في ريف دمشق في 21 أغسطس/ آب عام 2013، وأسفر عن مقتل مئات الأشخاص.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر/ أيلول تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2118 الذي طالب بتدمير، أو التخلص من، الترسانة السورية من الأسلحة الكيماوية بحلول منتصف العام الجاري 2014. كما دعا القرار إلى «عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتطبيق بيان جنيف1 حول سورية»، وطالب الأطراف السورية كافة بالمشاركة الجادّة والبنّاءة، والالتزام بتسوية سياسية للوضع السوري من خلال تأسيس هيئة حكم انتقالي بسلطات تنفيذية كاملة، تضم أعضاءً من الحكومة السورية والمعارضة تُشكَّل على أساس القبول المتبادل من الطرفين. وفي 22 كانون الثاني/ يناير 2014 عقدت الجولة الأولى من مؤتمر جنيف 2 دون تحقيق نتائج مهمة في مسار التسوية السياسيّة للأزمة السوريّة. وحتى الجولة الثانية من المفاوضات التي عقدت في 10 شباط/ فبراير 2014، وصلت كذلك إلى طريق مسدود.

وحاول الطرفان، النظام والمعارضة، تحقيق مكاسب إعلامية ودبلوماسية في ظل العجز عن تحقيق أي اختراق على صعيد القضايا السياسية الجوهرية، وحتى الإنسانية والإغاثية، ففي ظل الاستقطاب والفجوة الواسعة الموجودة بين النظام والمعارضة وانعدام أي قواسم مشتركة بينهما، لم يكن لدى أي من المشاركين في مؤتمر جنيف 2 أي أوهام بشأن ما يمكن أن يُنجز خلال جولتي التفاوض.

وعلى الرغم من الأزمة السياسية والاقتصادية والمجتمعية الحادة التي تعيشها سورية منذ انطلاق الثورة في آذار/ مارس 2011، والتداعيات والآثار الإنسانية المأساوية للصراع المسلح الجاري فيها، أجرى النظام السوري في 3 حزيران/ يونيو 2014 «انتخابات» رئاسية، روج لها، بالتعاون مع حلفائه

الإقليميين والدوليين، باعتبارها أول «انتخابات تعددية» تُجرى في سورية منذ عقود. بينما رُفضت هذه الانتخابات من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وتركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها، لأنها «تنسف الجهد الرامي إلى حلٍّ سياسيٍ في سورية»، فإجراؤها يعني تعميق الصراع واستمراره والقضاء على فرصٍ حله سياسيًا. أما الائتلاف الوطني وبقية تكتلات المعارضة، فقد أجمعوا على رفض الانتخابات ومقاطعتها، ووصفوها بأنها «غير شرعية».

ومن المهم الإشارة إلى أن قوى الثورة السورية وأطياف المعارضة كافة لا تزال تواجه النظام دون خطة واضحة ومحدّدة، إذ على الرغم من معرفتها قبل فترة كافية بنيّة النظام إجراء الانتخابات الرئاسية، فإنها لم تقم بما يلزم من خطط ومبادرات لإحباط مساعيه والرد عليها. واليوم، وبعد الانتخابات، فإن المعارضة السورية ستكون في وضع صعب بحكم تشرذم صفوفها سياسيًا وعسكريًا، وعدم حصانتها من انشقاقات ممكنة بفعل مساعي النظام أو ضغط بعض الدول عليها، أو بحكم حالة الإحباط التي تسربت إلى بعض مكوناتها. هناك مهمات ضرورية يفترض بالمعارضة الاهتمام بها وإنجازها، كالقيام بدورٍ سياسي إعلامي عقلاني وناضج، وتقديم خطاب وطني سوري جامع، وإعطاء دفع جديد للقضية السورية في المجتمع الدولي باعتبارها قضية سياسية وطنية بالدرجة الأولى وليست مجرد عمليات إغاثة إنسانية.

أظهرت المحطات السياسية كافة، على مدى أربع سنوات، منذ انطلاقة الثورة السورية وحتى اليوم، أن المعارضة السياسية السورية لم تكن مؤهلة فكريًا وسياسيًا وإعلاميًا وتنظيميًا. كما ظهر جليًّا أن الانتصارات التي تحققت للثورة السورية، خصوصًا في سنتها الأولى، لم يكن فيها للمعارضة بتشكيلاتها السياسية كافة أي مساهمة جدية، إنما تحققت بفعل إصرار الثورة على الأرض، وبحكم الأداء السياسي والإعلامي الهزيل للنظام وأخطائه العديدة. وبالتالي، فإن المظلة السياسية التي يستحقها الشعب السوري، وبإمكانها أن تأخذ الثورة في اتجاه تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة، لم تولد بعد، وسيظل إيجادها

أمرًا مشروعًا وضروريًا على الرغم من تعقد الوضع السوري وانفتاحه خلال السنوات الأخيرة على تدخلات خارجية عديدة.

رابعًا: السياسة الخارجية السورية وتحالفات النظام الإقليمية والدولية

1- مرتكزات السياسة الخارجية للنظام السوري

تسعى السياسة الخارجية في الدول الطبيعية إلى الحفاظ على السيادة والاستقلال والأمن القومي والمصالح الاقتصادية، وتأمين القدرة على الحركة وتوفير مستلزمات التأثير في المجال الحيوي للدولة، أي امتلاك وسائل ومقومات الفعل في المحيط الإقليمي والعلاقات الدولية. وهناك عوامل عديدة تؤثر في نهج ومرتكزات السياسة الخارجية للدولة، مثل تاريخ هذه الدولة ومساحتها وعدد سكانها وموقعها الجغرافي وجغرافيتها السياسية، لكن يبقى العامل الحاسم هو الوضع الداخلي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي المهيمن فيها، على اعتبار أن السياسة الخارجية لدولة من الدول، بمعنى ما، هي امتداد للسياسة الداخلية. ففي الدول الطبيعية يكون صوغ القرارات والسياسات الخارجية نتيجة أو حصيلة ذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، خصوصًا في ظل المتغيرات العالمية التي جعلت إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، أمرًا صعبًا أو مستحيلاً.

لقد شكلت السياسة الخارجية السورية، على مدار عقود، أحد أهم مصادر الشرعية للنظام السياسي منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في 8 آذار/ مارس 1963. لذلك تعتبر عملية مقاربة هذه السياسة، وإدراك مرتكزاتها وآلياتها وممارساتها وأهدافها، مسألة مهمة لفهم تحالفات النظام وقدرته على استثمار علاقاته في سبيل البقاء وتحصين نفسه، خصوصًا في فترة الثورة السورية التي أظهرت عمق تحالفاته الإقليمية والدولية وصلابتها.

إذ ترتكز السياسة الخارجية للنظام السوري في الخطاب العلني إلى عقيدة

قومية هدفها التضامن العربي وتحقيق الوحدة بين أقطار الوطن العربي، وإلى العمل على استعادة الجولان المحتل ودعم القضية الفلسطينية في مواجهة العدو الإسرائيلي واعتبارها قضيتها المركزية، وإلى مواجهة «المشروع الأميركي» في المنطقة.

أما من حيث طابعها العام، فلم تكن السياسة الخارجية السورية معنية، على ما يبدو، بتحسين سمعتها وصورتها في المجتمع الدولي، وتبديد النظرة المليئة بالريبة تجاهها، إذ كانت تأخذ طابعًا متنقلاً وسريعًا ما بين اتجاهات متعارضة أو متناقضة، فتبدو أحيانًا كسياسة متهورة تفتقر إلى المعايير العقلانية والواقعية، وأحيانًا تلهث وراء كسب ود الآخرين بكافة السبل، وتارة تنتحل خطابًا حادًا ومعاديًا، ولا تترك وسيلة، شرعية أو غير شرعية، في التعبير واقعيًا عن نفسها، وتارة أخرى تذهب نحو الميلان بالزاوية التي يريدها الآخرون[44].

على أرضية هذه الأهداف المعلنة، قامت هذه السياسة خلال العقود الأخيرة بتوسيع دائرة نفوذها في المحيط الإقليمي، ومحاولة فرض مواقفها وسياساتها، عبر التدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإقليمية أو التأثير على نشاط وتوجهات الحركات والأحزاب والجماعات المختلفة في المنطقة، كالتدخل في النزاع العراقي - الإيراني، والنزاع الكردي - التركي، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والصراع اللبناني - الإسرائيلي، والتدخل في علاقات القوى والجماعات ببعضها بعضًا كما هو عليه الحال في لبنان.

وتعامل النظام السوري طوال عقود مع منظورٍ ضيقٍ للمصلحة الوطنية السورية، واختزلها إلى السعي الدائم إلى القيام بدور فاعل في المحيط الإقليمي، واللعب في ساحات الآخرين، الأمر الذي يؤهله على الدوام لدفع الضغوط الخارجية عنه من أي لون ومصدر، وكف يد الآخرين عن التأثير في

---

(44) حازم نهار، **مسارات السلطة والمعارضة في سورية: نقد الرؤى والممارسات (2000-2008)** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009)، ص 96.

الأوضاع الداخلية في سورية. وقد نجح النظام في محطات عديدة سابقة في تخفيف الضغوط الخارجية عليه باستخدامه عناصر الضغط التي يملكها في الملفات الإقليمية كافة، في لبنان والعراق وفلسطين، وساعده في ذلك وضع سورية التاريخي والجغرافي بوصفه بلدًا أساسيًا في المنطقة ومرتبطًا بجميع أزماتها وملفاتها، كما ساعده أيضاً فشل الحسابات الأميركية في المنطقة، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الأمني في العراق.

اعتمدت السياسة الخارجية السورية على المحاولة الدائمة لاحتواء النضال الفلسطيني كلية، ودخلت في مواجهات مسلحة مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبسبب عدم قدرتها على الاحتواء عملت على تفكيك الصف الفلسطيني، وانحازت بشكل صريح إلى القوى الفلسطينية المعارضة لياسر عرفات ومحمود عباس، ورعت التنسيق بينها، وحولتها إلى أوراق تضغط بها على خصومها السياسيين، مما أعطاها هامش مناورة كبيرًا في العلاقات الإقليمية والدولية، لكنه لم ينعكس إيجابًا على القضية الفلسطينية[45].

في الحقيقة لم يكن البعد القومي إلا غطاءً لسياسة خارجية محركها الفعلي هو خدمة النظام وتأمين دفاعاته ومصالحه، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية السورية أو المصلحة القومية العربية، وليس من الصعب اكتشاف أن تنقلات هذه السياسة ما بين «الممانعة» المتطرفة والبراغماتية البحت غير المستندة إلى مبادئ حقيقية للمصالح الوطنية، ولا تهدف في الحصيلة سوى إلى تثبيت نظام الحكم.

وطوال عقود افتخر النظام السوري وإعلامه بنجاحات سياسته الخارجية، على الرغم من أن انعكاس هذه «النجاحات» في المستوى العربي كان على العموم سلبيًا، ولا أحد يستطيع الادعاء بأن علاقات سورية كانت على ما يرام مع أشقائها العرب، كما أنها ازدادت سوءًا بعد انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، كما إن هذه «النجاحات» المعلنة لم تؤدِّ إلى رفع سوية المناعة

(45) المصدر نفسه، ص 93.

الوطنية أمام الاعتداءات الخارجية، فالطائرات الإسرائيلية لم تجد أي حرج أو صعوبة في دخول الأجواء السورية وانتهاك السيادة الوطنية، وضرب ما تريد أن تضربه من مواقع في مرات عديدة. ومن جانب آخر، لم تنعكس تلك «النجاحات» المعلنة إيجابًا على الداخل السوري، فالسوريون لم يتلمسوا، كالعادة، هذه «النجاحات»، لأنها بداهة لم تثمر تنمية اقتصادية وتحسنًا في أوضاعهم المعيشية، أو توسيعًا لمشاركتهم في الشأن العام، أو نقلاً لأوضاع بلدهم من حالة التردي والترهل إلى حالة صالحة لاستيعاب أبسط حقوقهم الآدمية[46].

وجعلت السياسة الخارجية السورية النظام قويًا في المحيط الإقليمي، ومؤثرًا في العلاقات الدولية، وقادراً على المناورة وتجنب الضغوط الخارجية، وحققت شكلاً من أشكال الاستقرار الداخلي في نظام الحكم بعد تجارب من الانقلابات العسكرية، لكنه استقرار سلبي، قائم على نظام استبدادي، وعلى المحافظة على ركود الحياة السياسية والاقتصادية، وشلل الحياة العامة. إنه استقرار غير منتج للتقدم في أي مستوى، ويضع البلاد في مخاطر عديدة على الدوام، داخلية وخارجية، لأن قوة الأوطان لا تحققها المناورات والتكتيكات الجزئية للسياسة الخارجية، بل تنبع أساسًا من وجود بناء داخلي راسخ، يعكس نفسه في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وخير دليل على ذلك أن سورية أصبحت بعد آذار/ مارس 2011 دولة تتدخل فيها جميع دول العالم.

إن عدم سعي النظام طوال عقود إلى الإصلاح الداخلي لم يبعث على الطمأنينة إزاء سياسته الخارجية، وولّد حالة من عدم الثقة بها، داخل سورية وخارجها، لدى الأصدقاء والأعداء على السواء، لأن هذه السياسة لا ترتكز إلى توافق وطني في الداخل، بل تنطلق من متطلبات وحاجات ومصالح فئة ضيقة. لذلك، فإن وجود دولة وطنية ديمقراطية حديثة شرط ضروري لبناء سياسة خارجية وطنية، والدولة الوطنية هي الدولة التي تتوافر فيها السمة العمومية وتكون مؤسساتها، التشريعية والقضائية، مستقلة عن السلطة الحاكمة، وتنطلق

(46) المصدر نفسه، ص 94.

من، وتهدف إلى، مصالح الكل الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والمواطن.

2 – العلاقات السورية – اللبنانية

في الفصل التاسع من الكتاب: «إزالة الغموض في السياسة الخارجية في عهد بشار الأسد»، يرى باسل فوزي صلوخ (Bassel F. Salloukh) أن تأثير سورية الإقليمي في عهد الرئيس حافظ الأسد يرجع إلى حدٍّ كبيرٍ إلى نجاح دمشق في إخضاع لبنان وتوظيفه في خدمة الأهداف الجيوسياسية لسورية، ولا سيّما سعي الرئيس الدائم ليثبت لواشنطن وتل أبيب أهمية سورية التي لا غنى عنها في أي عملية للسلام قابلة للديمومة. إذ افترض حافظ، ومن بعده بشار الأسد، أن هناك علاقة سببية بين ثقل دور سورية في محيطها المباشر واستقرار النظام البعثي. وبهذا الصدد، خدم لبنان باعتباره أداة لتقدم السياسة الإقليمية السورية، وبوصفه منطقة عازلة تواجه تهديدات استقرار النظام، لا سيما أن دمشق كانت تقلق بشكلٍ خاصٍّ من دور لبنان كرأس جسر لزعزعة استقرار النظام.

وارتسمت في لبنان شخصية الدولة السورية من خلال سياستها الخارجية هناك، شخصية مافيوية، قائمة على حكم ضيق ومغلق، ويستند إلى أدوات استخبارية محضة في الفعل والتأثير، الأمر الذي حول لبنان على مدار ثلاثين عامًا إلى مجرد ملف على جدول الأجهزة الأمنية[47]. وقدم لبنان للنظام السوري، على الدوام، مجالاً واسعًا لحل أزماته السياسية والاقتصادية، فمن جهة كانت أرضه ساحة حرب مباشرة أو غير مباشرة في محطات عديدة بين إسرائيل وسورية، ومن جهة أخرى كان نافذة اقتصادية مفتوحة على الدوام أمام الأزمة الاقتصادية المستعصية في سورية.

أسئلة كثيرة تطرح حول الوجود السوري في لبنان، الذي ما كان من الممكن أن يستمر ثلاثة عقود دون موافقة أميركية. كذلك ما كان النظام ليتمكن من القضاء على «تمرد» الجنرال ميشيل عون، لولا استثماره لمناخ حرب

---

(47) المصدر نفسه، ص 91.

الخليج الثانية، كما استثمر مناخ ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001، عن طريق التلويح بالتطرف الإسلامي وحزب الله، لتخويف أميركا والغرب عمومًا، وتبرير سياسة البقاء في لبنان.

لم تبن العلاقات السورية – اللبنانية على أسس سليمة ومتوازنة، وبسبب ذلك تعرضت هذه العلاقات بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري إلى هزة عنيفة، وشهد النظام في دمشق أكثر ساعاته حلكة عُقب ذلك، وكان بعض من أعضائه مقتنعًا بأنه بات قاب قوسين أو أدنى من السقوط، كما ظهرت إلى العلن حالة من العدائية بين قطاعات واسعة من الشعبين السوري واللبناني نتيجة بروز «وطنية» سورية بالمعنى السلبي كردة فعل على خروج الجيش السوري من لبنان مجبرًا.

تخلص النظام السوري من الحريري، مباشرة أو عبر وكلائه في لبنان، بسبب التهديد الذي كان يشكله، ليس على مكانته في لبنان فحسب بل على أمن النظام السوري أيضًا. وكان المقصود من الاغتيال تحييد التهديد المتشابك الداخلي والخارجي لأمن النظام: فقد كان الحريري ينظِّم تحالفًا لبنانيًا قويًا عابرًا للطوائف، مدعومًا بتحالف إقليمي ودولي، ويهدف إلى تخليص لبنان من قبضة سورية[48].

وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان في 25 نيسان/ أبريل 2005 أصبحت المعركة على لبنان هي ما سيحدِّد نتيجة صراعات السياسة الخارجية الإقليمية والدولية لسورية. فقد فتح انسحاب القوات السورية الباب لمرحلة جديدة في علاقات سورية مع لبنان، إذ أصبح لبنان، إضافة إلى العراق والضفة الغربية وغزة، ساحة رئيسية لمعركة جيوسياسية كبرى، وضعت الولايات المتحدة، وفرنسا، وما يسمى بدول «الاعتدال» العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، في مواجهة ضد سورية، وإيران، وحزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي.

(48) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

لم يكن خروج القوات والاستخبارات السورية من لبنان نهاية المطاف، بل استمرت الهيمنة بأشكال أخرى من خلال حزب الله وحركة أمل ومجموعات سياسية أخرى محسوبة على النظام السوري. وجاء اتفاق الدوحة في 21 أيار/ مايو عام 2008 لينهي المواجهة السياسية في لبنان بطريقة مواتية لحلفاء سورية، ثم التأليف اللاحق في 11 تموز/يوليو 2008 لحكومة وحدة وطنية حصلت فيها المعارضة على حق النقض، وهذا كله أغلق فصلاً صعبًا في السياسة الخارجية السورية آنذاك.

ويمكن القول إن مستقبل العلاقات بين البلدين رهن بخروج لبنان معافى من أزمته السياسية المستمرة، وخصوصًا الانقسام الحاصل في المجتمع اللبناني، والانتصار لمنطق الدولة في لبنان، لكن العامل الأهم يتعلق بتطورات الوضع الداخلي في سورية، لا سيما في ما يتعلق بالصراع الدائر اليوم في سورية والهيمنة الإيرانية والتدخلات الدولية ومفاعيل الثورة السورية بعد آذار/ مارس 2011، إذ إن احتمال حدوث تطور إيجابي بين البلدين نحو علاقات طبيعية خالية من عناصر الهيمنة والتدخل في الشأن اللبناني، يتوقف على رحيل النظام السوري والمحافظة على وحدة سورية وحدوث تغيير ديمقراطي، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة.

3 – العلاقات السورية – التركية

في الفصل العاشر من الكتاب: «بداية صداقة حسنة: العلاقات السورية التركية منذ العام 1998»، يناقش فريد اتش لاوسن (Fred H. Lawson) التغيرات التي طرأت على العلاقات بين النظام السوري وتركيا حتى عام 2010. فقد تحسنت هذه العلاقات بشكلٍ كبيرٍ خلال العقد الماضي، مع العلم أنه كان من الممكن للدولتين اللجوء إلى القوة المفرطة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1998، في ضوء التوترات طويلة الأمد، وانعدام الثقة المتبادل الذي كان يعكس الخلافات المستمرة حول توزيع مياه نهر الفرات، والادعاءات التركية المتواصلة بأن السلطات السورية كانت تقدم الدعم المادي والمعنوي لحزب العمال الكردستاني المتطرف (PKK).

ومع حلول خريف عام 2008، أصبح تكرار هذا النوع من المواجهة العسكرية من المستحيل تصوُّره تقريبًا، ويمكن القول إنه خلال العقد الماضي تحسنت علاقات سورية مع تركيا بشكلٍ كبيرٍ، فقد ازدهرت المعاملات الاقتصادية، وتوسع التعاون الحكومي، وتعززت العلاقات العسكرية والأمنية، وحتى مشكلة توزيع المياه العصيبة بدأت تبدو وكأنها ممكنة الحل.

ويشير محلِّلون – بحسب فريد اتش لاوسن (Fred H. Lawson) – إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية لتفسير هذا التغيّر، وينقل عن كلٍّ من مصطفى آيدين ودملا آراس قولهما إن دفء العلاقات حدث بعد أن «اختارت أنقرة سياسة نمو موجهة نحو التصدير بدلاً من سياسة إحلال الواردات التي كانت مفضلة لوقتٍ طويلٍ». لكنهما أشارا أيضًا إلى أن كبار القادة الأتراك، وليس المُصنعين والتجار، هم من أشرفوا على الحملة الكاملة لتحسين العلاقات مع سورية. ولم يكن هذا التحسن إلا بعد أن وافقت دمشق على قطع كل صلاتها بحزب العمال الكردستاني، ومن ثم تم اتخاذ مجموعة من التدابير المتنوعة لتشجيع التوسع التجاري[49]. وهناك أسباب أخرى لهذا التغير، إذ أصبح لسورية أهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، ففرضت المشكلات الأمنية الناجمة من احتلال العراق، والمشكلة الكردية، مزيدًا من التنسيق والتقارب بين الطرفين، إلى درجة ظلت فيها تركيا البوابة الوحيدة للنظام السوري إبان العزلة الدولية المفروضة عليه بعد اغتيال الحريري في عام 2005. ويمكن تلمّس ذلك من خلال دلائل عدة أبرزها: «الدور التركي في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عام 2008، وتأسيس مجلس تعاون إستراتيجي مشترك في 16 أيلول/ سبتمبر 2009، والمناورات العسكرية المشتركة بين البلدين في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2009»[50].

ومع بداية الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 اتخذت تركيا موقفًا ناقدًا

(49) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(50) بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)**، ص 495.

للنظام ودعته إلى الإصلاح، ثم ما لبثت أن بدأت تلعب دورًا فعالاً. وكانت تركيّا الدولة الوحيدة من بين الدول الجارة الأربع لسورية (العراق، لبنان، الأردن، تركيا) التي دعمت الثورة السورية بشكلٍ واضح.

ويمكن تقسيم الموقف التركي تجاه النظام والثورة السوريّة - بحسب ما يذكر عزمي بشارة[51] - إلى مرحلتين: الأولى، دعم فكرة الإصلاح بقيادة النظام لتجنب معضلة شبيهة بما واجهته تركيا في ليبيا، وتمتد هذه المرحلة منذ انطلاق الاحتجاجات في درعا 18 آذار/مارس 2011 وحتى زيارة وزير الخارجية التركي إلى دمشق 9 آب/أغسطس 2011. فقد حاولت تركيا ما أمكن الضغط على حليفها (النظام) لاحتواء الحركة الاحتجاجية من خلال إصلاحات جدية لتجنب خسارة هذا الحليف على غرار ما حصل مع نظام معمر القذافي، ومن أجل المحافظة على مصالحها الجيوستراتيجية.

وفي المرحلة الثانية: ظهر أن محاولات تركيا في إقناع الأسد الأخذ بنصائحها في ما يتعلق بعملية الإصلاح لم تنفع، إذ ادعى النظام أن الحراك الشعبي في سورية ليس أكثر من حراك أقلية مجتمعية تدفعه دول خارجية، وأن علاقاته الدولية والإقليمية، إلى جانب ضمانه لولاء الجيش والمؤسسة الأمنية (خلافًا لحالتي مبارك وزين العابدين) يمكنه من القضاء عليها، وبعدها يقوم بتطبيق «الإصلاحات» التي تناسبه. ونتيجة لذلك اتبعت تركيا نهجًا جديدًا يقوم على تصعيد اللهجة السياسية ضد النظام، والانفتاح على قوى المعارضة السورية ومنحها التسهيلات لعقد اجتماعاتها على الأراضي التركية. لكن تركيا لم تنجح في تغيير أساليب النظام ودفعه إلى القيام بإصلاح سياسي حقيقي يوقف تقدم الوضع باتجاه كارثي، خاصة مع بدء عسكرة الثورة آنذاك. ومع تقدم الثورة باتجاه العمل العسكري قامت تركيا بدعمه ومنحه التسهيلات الممكنة، كما قامت بدور مهم على صعيد العمل الإغاثي.

وثمة عوامل عديدة أفشلت المساعي التركية، وكان أهمها امتناع الولايات

---

(51) المصدر نفسه، ص 495-511.

المتحدة من لعب دور فاعل في الأزمة السورية، إلى جانب موقف روسيا، وإيران التي جعلت من حماية النظام السوري قضيتها، وبالتالي لم تشأ تركيا إحداث أزمة في العلاقات مع إيران بعد أن تطوّرت خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا في الحيز الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك رفض المؤسسة العسكرية التركية أي تدخل عسكري أو إنشاء منطقة عازلة على الحدود السورية، فالجيش التركي ظل أحد أبرز الفاعلين الأساسيين في تركيا من حيث رسم الإستراتيجية التركية في قضايا الحرب والسلم على الرغم من نجاح حزب العدالة والتنمية في الحد من دوره السياسي.

وكذلك، لا يمكن التغاضي عن الرأي العام التركي الرافض التدخل العسكري في سورية على الرغم من وجود أغلبية شعبية مؤيدة للثورة السورية، إذ أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام التركي الذي أجرته مؤسسة «مارشال» الأميركية في شهر أيلول/ سبتمبر عام 2012 أن نسبة 76 في المئة من الشعب التركي ترفض التدخل العسكري في سورية، وأن نسبة 18 في المئة فقط تؤيد مثل هذا التدخل[52].

كما كان هناك تأثير للمسألة الكردية على الدور التركي في سورية، حيث التقت مصالح بعض القوى الكردية السورية مع النظام السوري ضد تركيا، ولا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي يتبع قيادة حزب العمال الكردستاني المركزية في تركيا. كما ظهرت معارضة للدور التركي من جانب جزء كبير من المواطنين العلويين الذين يشكلون ثلث سكان تركيا تقريبًا[53].

وأسهم تضافر العوامل السابقة في الحد من قدرة حكومة العدالة والتنمية على القيام بدورٍ مؤثّرٍ وحقيقي على النظام السوري، من شأنه أن يغير إيجابيًا في مسار الثورة السورية.

---

(52) محمد نور الدين، «استطلاع رأي: أغلبية الأتراك يرفضون تدخلًا عسكريًا في سورية»، **السفير**، 14/ 9/ 2012.

(53) يوسف الجمهاني، **العلويون في تركيا** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003)، ص 75. المرجع مذكور في: بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)**، ص 504.

4– العلاقات السورية – الإيرانية

تطورت العلاقات بين سورية وإيران كثيرًا منذ الثورة الخمينية في عام 1979 على الرغم من التناقض الأيديولوجي بين النظامين الحاكمين، واستمرت في التطور حتى بعد دخول النظام السوري في مفاوضات السلام مع إسرائيل برعاية أميركية في بداية التسعينيات. وأفسح النظام السوري المجال واسعًا لإيران حتى أصبحت رقمًا فاعلاً ومؤثرًا في جميع الساحات، في العراق ولبنان وفلسطين، وكان من الطبيعي أن يكون فعلها وتأثيرها مستندًا إلى المصالح الإيرانية، لا إلى المصالح الوطنية لتلك البلدان.

وانعكس التحالف مع إيران طوال ثلاثة عقود إيجابًا على ثبات النظام ورسوخه، ودفع الكثيرين إلى إعادة حساباتهم تجاهه، ومقايضته في مسائل عديدة، لكن هذا التحالف سمح لإيران بالدخول إلى عمق النسيج العربي والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان عربية عديدة، واستخدامها كأوراق في صراعها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الهيمنة على سورية بعد آذار/ مارس 2011.

وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب: «الأضرحة الشيعية في الرقة: التبشير الإيراني والدلالات المحلية»، تلقي ميريام عبابسة (Myriam Ababsa) الضوء على المحاولات المبكرة لإيران في توسيع سيطرتها وهيمنها في المنطقة من خلال إحياء ما تعتبره مراكز شيعية في سورية، وبدأت باكرًا في استخدام أضرحة الرقة برعاية النظام السوري. ففي عام 1988، حصلت الرقة على أكبر الأضرحة الشيعية في البلاد، والتي بنتها إيران، وتتألف من مبنيين متناظرين مخصصين لـ «عمار بن ياسر» و«أويس القرني»، صحابة النبي محمد اللذين لقيا حتفهما في معركة صفين عام 657م (37 هجري). وقد وضعت المباني الجديدة الرقة من بين مجموعة مواقع الحج التي حلَّت محل الأماكن المقدسة العراقية، النجف وكربلاء، والتي كانت مغلقة أمام الحجاج الإيرانيين لعقدين من الزمن بعد عام 1980. وتشمل المواقع البديلة في سورية أيضًا ضريح السيدة زينب، جنوبي دمشق، وضريح السيدة رُقيَّة، بالقرب من المسجد الأموي في العاصمة.

وكانت أضرحة الرقة المُرممة في منزلة مناورة سياسية من إيران والنظام السوري، واستخدمت المدينة لعقد مؤتمرات عديدة عكست موقفًا انفتاحيًا تجاه المذهب الشيعي في سورية، والذي تم قبوله أكثر وأكثر من جانب السكان، إذ قُدمت الشيعية باعتبارها مرتبطة بصراع حزب الله ضد قوات الجيش الإسرائيلي. ومع بداية انتفاضة الأقصى، أصبحت المناسبات الثقافية التي يجري تنظيمها في الأضرحة أكبر وأكثر تسييسًا بكثير. وبالتالي، وفي عُقب «المجازر» التي ارتكبت في مخيم جنين في نيسان/ أبريل عام 2002، تم تنظيم تجمعٍ كبيرٍ في يوم الجمعة السادس عشر من ذلك الشهر من جانب السفارة الإيرانية وحزب البعث المحليّ في ضريحي عمار وأويس، تحت اسم «احتفالية تضامن مع الانتفاضة»[54].

وقد شهد مطلع العام 2004 الإعلان الرسمي لمشروع بناء جديد يخص المواقع الشيعية في سورية، وهو «موكب السبايا». ويتألف من المواقع كافة التي يُقال إن رأس الحسين المقطوع قد مرَّ بها خلال رحلته من كربلاء إلى دمشق عام 680، بأمرٍ من الخليفة يزيد. فإيران ترغب في تعليم ورسم الطريق بأكمله من كربلاء إلى دمشق بنُصبٍ تذكارية لهذا الحدث العظيم من سير الشهداء الشيعة وبذلك تعطي فرصة أكبر للحجاج للمناجاة في سورية باتباع خطوات أبناء عليٍّ. وفي هذا السياق، تشكل أضرحة الرقة المرحلة الأولى من الطريق الجنائزي[55].

كما دفع احتلال أميركا للعراق في عام 2003 الدول الإقليمية إلى إعادة النظر في تموضعها في المنطقة، وبالتالي شكّل احتلال العراق فرصة ملائمة لإيران للتمدد في الساحة العراقية مستغلّة التقاطعات المذهبية مع جزء من الشعب العراقي، والتي تحولت إلى تقاطعات مذهبية سياسية مع الشيعية السياسية العراقية، وهي نزعة «تراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي إلى

(54) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(55) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

ولاءاتٍ سياسية لدول غير عربية»[56]، فقد دعمت إيران عملية تركيز الحكم في العراق في يد سلطة مدنيّة – أمنية تملك نهجًا طائفيًا وإقصائيًا في الداخل العراقي.

وفي سورية، اتخذ النظام الإيراني موقفًا داعمًا للنظام السوري في مواجهة الثورة التي انطلقت في آذار/ مارس 2011. إذ تبنى منذ البداية رواية النظام السوري للحوادث؛ ووصف الثورة السورية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، كما رأت إيران في الثورة محاولة لتقويض دورها في المنطقة بما يضر بالمصلحة القومية للدولة الإيرانية. وفي الحقيقة لا يمكن فهم استمرار النظام السوري وتماسكه النسبي في وجه ثورة عارمة لفترة طويلة من دون الدعم الإيراني للنظام سياسيًا وماليًا وعسكريًا. وهو موقف كثفه رجل الدين الإيراني مهدي طائب، رئيس مقر «عمار الإستراتيجي» لمكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد إيران في 15 شباط/ فبراير 2013 بالقول: «لو خسرنا سورية لا يمكن أن نحتفظ بطهران، ولكن لو خسرنا إقليم خوزستانا (الأهواز) سنستعيده ما دمنا نحتفظ بسورية»[57]. كما أوضحه رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية فيروز أبادي في 8 آذار/ مارس 2013 عندما قال: «سندافع عن سورية بكل وجودنا»[58].

لقد رفضت إيران سقوط النظام السوري بحكم خشيتها من طبيعة النظام المقبل في سورية، فقد رأى المسؤولون الإيرانيون أنه في حال سقوط الأسد سيكون النظام المقبل أقرب إلى تركيا، لذلك تعاملت إيران مع سورية وكأنها ولاية من ولاياتها، كما خشيت من أن سقوط النظام السوري قد يؤدي إلى

---

(56) بشارة، المصدر نفسه، ص 519.

(57) برهان غليون، «في معنى أن تكون سورية محافظة إيرانية،» الجزيرة نت، 24 شباط/ فبراير 2013، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/2020288b-8598-41e5-b8fe-2fa1ddce72c7>.

(58) «الجيش الإيراني: موقفنا من الأوضاع التي تمر بها سورية «دفاعي» فقط وسندافع عنها بكل وجودنا،» موقع سيريا نيوز، 8 آذار/ مارس 2013: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=157562>.

تشجيع المعارضة الإيرانية على التمرد وإطلاق عملية التغيير في إيران ذاتها.

بالتأكيد يندرج موقف إيران من النظام السوري والثورة في إطار سياسة خارجية إيرانية كبرى ترتكز على خمسة أسس رئيسة هي[59]: 1: مصلحة إيران القومية كدولة. 2: تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي. 3: السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج. 4: الشيعية السياسية كأيديولوجية دولة، وكأداة في العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران، إضافة إلى الشعور القومي الإيراني بمقومات دور دولة إقليمية عظمى من حيث الثروة والحجم والعراقة الحضارية. 5: العداء للسياسة الأميركية منذ نجاح الثورة الإسلامية 1979. فإيران لا تنظر إلى سورية من منظار تصدير الثورة الإسلامية، أو التشييع، أو الروابط المذهبية بين مذهب إيران الرسمي «الاثني عشري»، ومذهب بشار الأسد الذي أصبح يعتبر بإرادة سياسية «جعفريًا»، وإنما من منظور المصلحة القومية الإيرانية بشكل رئيس، على الرغم من أهمية المحدّد المذهبي في سياستها الخارجية.

وخلال سنوات الثورة السورية، ظهر أن الارتباط بين النظام السوري وإيران قد تجاوز مستوى التحالف إلى التبعية الكاملة. إذ أن استمرار الثورة أدى إلى استنزاف النظام السوري عسكريًا واقتصاديًا حتى أصبح معتمدًا على الدعم الإيراني في فرص بقائه واستمراريّته، وأصبحت إيران تتعامل مع الصراع في سورية باعتباره «أزمة داخلية إيرانية» مرتبطة بشكلٍ وثيقٍ بأمنها القومي، وهذا هو معنى طلبها من مجموعة (5+1) في 12 شباط/ فبراير 2013 ضم ملفي سورية والبحرين إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني[60]، وهو ما شكل تعبيرًا صريحًا وفجًا عن طموح النظام الإيراني التوسعي من خلال اهتمامه بتحديد مناطق التأثير والنفوذ، وأكد بالمقابل تبعية النظام السوري.

---

(59) عزمي بشارة، «العرب وإيران ملاحظات عامة،» في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، محرران، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 10-11.

(60) «إيران تقترح ضم أزمتي سورية والبحرين إلى المفاوضات النووية مع الـ 5+1،» موقع دي برس، 13 شباط/ فبراير 2013: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140029>.

5- الموقف الأميركي من النظام السوري والثورة

في الفصل التاسع من هذا الكتاب: «إزالة الغموض في السياسة الخارجية في عهد بشار الأسد»، يحاول باسل فوزي صلوخ (Bassel F. Salloukh) تقديم تصور للعلاقات الخارجية السورية، ومن ضمنها ما يتعلق بالعلاقات السورية الأميركية، خصوصًا ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/ أبريل 2003. فقد رأى بشار آنذاك أن حماية النظام تستلزم تخريب الاحتلال الأميركي للعراق بأي طريقة، وتحويل البلاد إلى فيتنام أخرى. وبناء على ذلك عمل على تمرير المقاتلين، العرب والأجانب، والأسلحة عبر الحدود السورية العراقية كردة فعل على التهديدات التي شكلها احتلال العراق بقيادة أميركية لنظامه.

وفي طريق موازٍ قام بتقديم عرض للتوصل إلى تفاهم مع واشنطن حول عددٍ من المصالح المشتركة. ولعل مقالة العميد بهجت سليمان المدهشة في صحيفة السفير هي أفضل ما يمثل هذا الخط من التفكير. فقد اقترح سليمان، الذي كان آنذاك رئيسًا للفرع الداخلي في إدارة الاستخبارات العامة وشخصية نافذة داخل المؤسسة الأمنية، بشكلٍ غير مباشر أن سورية قد تساعد في السيطرة على حزب الله، والجماعات الفلسطينية المسلحة والجهاديين والسلفيين في لبنان، قد تعالج مسألة المكاتب الفلسطينية في دمشق، وتساهم في تحقيق استقرار العراق مقابل ضمانات الولايات المتحدة في ما يتعلق بأمن النظام وإعادة إدماج سورية في عملية السلام. ولكن، مقالة سليمان لم تخلُ من التهديدات. فالفشل في التوصل إلى اتفاق والإصرار بدلاً من ذلك على استهداف استقرار النظام أو السيطرة السورية على لبنان، كما أوحت المقالة، قد يُطلق العنان لعدد من المجموعات الإسلاموية التي كانت حتى الآن تلجمها شبكات الاستخبارات السورية، وهي حزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي، لتعمل ضد المصالح الإقليمية لإسرائيل والولايات المتحدة[61].

ومع ذلك، فإن صورة بشار الأسد وهو يحضر قمة الاتحاد من أجل

(61) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

المتوسط في باريس في 13 تموز/يوليو 2008، واستضافة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إياه في 3 آب/أغسطس 2008، ومن ثم اجتماع قيادات كلٍّ من فرنسا، وقطر، وتركيا في دمشق في 4 أيلول/سبتمبر عام 2008، أكدت نهاية عزلة النظام الإقليمية والدولية آنذاك.

ومع مجيء إدارة أوباما في مطلع عام 2009 إلى الحكم، ظهر بوضوح الانكفاء الأميركي النسبي، والعزوف عن التدخل المباشر في مناطق مختلفة من العالم، كما مالت الولايات المتحدة باتجاه استخدام أدوات «القوة الناعمة» في العالم فحسب، وفي هذا السياق يأتي سعيها إلى تأمين انسحاب آمن للقوات الأميركيّة من العراق وأفغانستان.

كما يأتي موقف أميركا من الثورات في المنطقة العربية، ومنها سورية، في سياق هذه الإستراتيجية المستندة إلى عدم التدخل المباشر، لكن بروز الرأي العام الشعبي، بوصفه عنصرًا فاعلًا في البلدان التي انطلقت فيها الاحتجاجات أرغم الولايات المتحدة على الترحيب بها، ودعمها نسبيًا، إلى جانب محاولة احتواء تأثيراتها على عناصر إستراتيجيّتها في المنطقة (ضمان إمدادات النفط، أمن إسرائيل، مكافحة الإرهاب) من دون الاضطرار إلى التدخل عسكريًا.

وفي سورية، لم يتغير الموقف الأميركي جوهريًا منذ البداية وحتى اليوم، إذ على الرغم من مطالبتها الأسد بالاستجابة لمطالب المحتجين في بدايات الثورة، ثم مطالبتها برحيله، وفرضها عقوبات اقتصادية عليه، فإنها لم تعمل على إسقاطه حتى بعد استخدامه السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013، واكتفت بعد ذلك بمساعدة المعارضة بشكل محدود، والدفع باتجاه إيجاد حل سياسي.

والواقع أن عوامل عديدة حكمت الموقف الأميركي[62]، من أبرزها: 1- عدم امتلاك أميركا أدوات تأثير أو تحكم في سورية، بما فيها ضعف التبادل التجاري والاقتصادي، وهذا يضعف من قدرتها على التأثير في الوضع الداخلي

(62) بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)**، ص 474-480.

وموازين القوى فيه. 2- التركيبة الطائفية والإثنية المعقدة في المجتمع السوري المشابهة للوضع في العراق، والاحتمالات العالية المتوقعة من الفوضى. 3- تعقيد النظام السوري بحكم ما يملكه من تأثير في ملفات عديدة في الشرق الأوسط كلبنان وفلسطين والعراق، وارتباطه الوثيق بإيران وما يمثله ملفها النووي من تهديد. 4- التأثير على إسرائيل، فأميركا معنية بما يمكن أن يخلقه سقوط النظام السوري من تأثيرات على إسرائيل. 5- ضعف تكوين المعارضة السياسية في سورية، وعدم نضجها، وهشاشة انغراسها في المجتمع السوري بحكم حداثة سنها. 6- التخوف من الطابع العقائدي للجماعات المقاتلة، بعد أن انتقلت الثورة إلى طورها المسلح، على الرغم من أن ذلك حدث بسبب امتناع أميركا وغيرها من تسليح «الجيش الحر».

وفي العموم، لم تكن الولايات المتحدة مناصرًا حقيقيًا للثورة السورية. وتبيّن أن هناك بونًا واسعًا بين تصريحات المسؤولين الأميركيين خلال الثورة والموقف الحقيقي للإدارة الأميركية وسلوكها الفعلي، ولعل هذا هو العامل الذي حكم جميع العناصر الأخرى في معادلة الواقع الراهن للثورة السورية.

خامسًا: كلمة أخيرة

سورية اليوم على مفترق طرق، ولا أحد يستطيع التكهن بالمستقبل الذي ينتظرها، فالبلد مفتوحة على مصراعيها لتدخلات عديدة، ومعارضتها لا تزال ممزقة وضعيفة ولم تستطع حتى الآن تقديم البديل المناسب، وثمة أزمة إنسانية كبيرة، ملايين المشردين داخل وخارج البلد، وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى على يد النظام وجيشه وأجهزته الأمنية و«دفاعه الوطني» وشبيحته، إضافة إلى المجموعات والجماعات التي استجلبها من الخارج (حزب الله والميليشيات العراقية)، فضلاً عن عشرات الآلاف من المعتقلين والمختطفين والمختفين، وتدمير العديد من المدن والقرى، إضافةً إلى دخول جماعات متطرفة (كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة) على الخط من كل حدب وصوب، تنتحل خطابًا طائفيًا، وتمارس بدورها القتل والتعذيب

وفرض معتقداتها على الآخرين.

وفي الوقت ذاته لا يزال النظام مصرًا على البقاء، وعلى نهجه العسكري – الأمني، فيما المجتمع الدولي يبدو غير مستعجل لإيجاد حلول حقيقية لما أصبح يسمى اليوم «الأزمة السورية»، إذ كان هاجسه الأساس بعد نهاية مؤتمر جنيف في شباط/فبراير 2014 عدم السماح للوضع السوري بالانتقال إلى البلدان المجاورة أو التأثير على أوروبا والولايات المتحدة.

ولا تزال فرص الحل السياسي غير متوافرة. فهذا الحل في ظل وجود نظام حكم تعامل مع بلده وشعبه كمحتلٍ، غير ممكن دون وجود توازن في القوى بين الأطراف، وهو الذي يعني توصل الأطراف إلى الاعتراف بأن توازن قواها يمنع أي حسمٍ لأي طرفٍ من جهة، وأن استمرار الوضع فيه خسارة للجميع من جهةٍ أخرى. وغير ذلك فإن الحل السياسي هو مجرد مناظرات فكرية وحقوقية بالنسبة إلى النظام السوري، الذي لا يزال مقتنعًا بقدرته على الحسم بسبب رجحان ميزان القوى لمصلحته.

أما مفهوم توازن القوى فإنه يشمل جميع الحيزات والمستويات في الحالة السورية الراهنة، ولا يقتصر فحسب على الجانب العسكري. إنه يشمل جميع عناصر القوة: الإعلام، الخطاب السياسي الوطني، التنظيم، الخبرة التفاوضية، الرصيد الشعبي، والمصالح الإقليمية والدولية التي تكاد تكون العامل الحاسم اليوم بعد أن أصبحت الحالة السورية عرضة لجميع أنواع التدخل.

لا تزال المعارضة العسكرية غير مؤهلة للحسم، أو تحقيق توازن في القوى مع النظام، وهذا ناجم عن أسباب عديدة، أولها: تقطيع النظام أوصال سورية بما يجعل من الصعوبة حدوث تواصل حقيقي بين السوريين، الأمر الذي يجعلنا نقف بشكل دائم أمام اصطفافات وتحالفات جديدة، وثانيها: الدعم الإقليمي عسكريًا وماليًا للنظام من جانب إيران وحزب الله والميليشيات العراقية، والعمل الاستخباري للنظام السوري وإيران في تشتيت القوى العسكرية المعارضة، وثالثها: وجود عدة مصادر للدعم العسكري والمالي لهذه القوى المعارضة من دول إقليمية، وهو ما يجعلها رهينة توافقات أو خلافات

هذه الدول، ورابعها: طبيعة القوى العسكرية المعارضة وممارساتها وتوجهاتها الدينية، الأمر الذي جعلها تفقد الحاضنة الشعبية تدريجًا من جهة، وزيادة تردد المجتمع الدولي في دعمها، وخامسها: عدم وجود قرار أميركي واضح وجاد في دعم المعارضة العسكرية، انسجامًا مع المصلحة الأميركية في استمرار الوضع الراهن في سورية، وسادسها: عدم وجود مظلة سياسية واحدة معترف بها من جانب هذه القوى العسكرية، بحيث تكون الأولوية للسياسة ولما تقرره، وليس للعسكر وإنجازاتهم وما بأيديهم من عناصر قوة.

جميع العناصر السابقة تجعل من المستحيل أن تحقق القوى العسكرية المقاتلة نصرًا عسكريًا على النظام أو توازنًا في القوى لمصلحتها. وفي ظل الحالة الراهنة، واستمرار عناصرها المحدِّدة لها، فإن حصيلة المعارك العسكرية ستكون صفرية، بمعنى أن ما يحدث على أرض الواقع هو كسب معارك صغيرة هنا وهناك سواء من جانب القوى العسكرية المعارضة أو من جانب النظام، وهذه الحالة يمكن أن تطول ولا يربح فيها أحد، وسيكون عنوانها هو المزيد من القتل والكوارث والتفسخ المجتمعي ودمار المدن والبنى التحتية.

هناك ضريبة أكيدة ستدفعها الثورة السورية، ويمكن فهمها واقعيًا وتاريخيًا، خصوصًا بعدما ظهر أن النظام غير مستعد أبدًا لتغيير نهجه في التعامل مع الوضع الداخلي والاحتجاجات. إذ من الطبيعي أن يكون هناك فوضى، وأن يظهر على السطح العفن المتراكم طوال نصف قرن من الحكم الاستبدادي، وأن يحدث تطرف وتشدد ديني في توجهات بعض السوريين، وتصعد إلى السطح ظواهر طائفية عند البعض الآخر، وهذا كله يندرج في إطار فاتورة طويلة سيدفعها السوريون بحكم حالة العطالة المزمنة في ظل الاستبداد، على الرغم من أن المجتمع الدولي، وكذلك المعارضة السورية، كان بإمكانهما تخفيف تلك الفاتورة.

وعلى الرغم من الحالة البائسة اليوم، إلا أنه يمكن القول إن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه قبل آذار/ مارس 2011، ولعل أهم فضيلة للثورة أنها أعادت الروح إلى الشعب السوري الذي بدأ معها باسترجاع وعيه وإرادته وثقته بنفسه

بعد زمن طويل على رزوحه في ساحة الصمت والتهميش. فالسوريون اليوم يتحدثون في السياسة، وعلى الرغم من فوضى الحوار الحاصل إلا أنه يمكن له أن يثمر في المآل تطورًا سياسيًا، وتلك مهمة النخب الفكرية والسياسية.

كما أن تغيرًا كبيرًا حدث في رؤية السوريين إلى قضايا تعاملوا معها في السابق بشكل بدهي، إذ ظهرت هشاشة البناء الذي أنجزه النظام طوال نصف قرن، وسقطت مقولاته في «الممانعة» و«المقاومة» بالطريقة التي نادى بها ومارسها، وأصبحت هناك حاجة كبيرة إلى إعادة تموضع سورية المستقبلية في العلاقات الإقليمية والدولية، في حال ظلت موحدة وانكسرت دعوات وأفعال التقسيم التي يهمس بها بعضهم اليوم في الداخل والخارج. كما أعادت الثورة طرح القضايا الفكرية الإشكالية كافة، كالعروبة والإسلام، وهوية الدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، وإشكالية الداخل والخارج، والعلاقة بين القوميات، وقضايا الأقليات القومية والدينية، وإشكالية العلاقة بين العرب والغرب...إلخ، وهي الإشكاليات التي واجهت المنطقة برمتها ولم تجد بعد حلاً مقبولاً لها طوال مئة عام. فنحن أمام ثورة لم تنتصر بعد، وأمام أزمة لا يلوح في الأفق حلٌّ لها، لكنهما معًا – أي الثورة والأزمة – قامتا بنبش كل شيء، على مستوى الفكر والسياسة الداخلية والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الإقليمية والدولية.

مراجع المقدمة

بارروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______ «العرب وإيران ملاحظات عامة». في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران). **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

بيرتس، فولكر. **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم حافظ الأسد**. ترجمة عبد الكريم محفوض وحازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012.

نهار، حازم. **مسارات السلطة والمعارضة في سورية: نقد الرؤى والممارسات** (2000-2008). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009.

______ لؤي الصافي. **المعارضة السورية**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013.

هايدمان، ستيفن. **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**. ترجمة عباس عباس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

هينبوش، رايموند. **سورية: ثورة من فوق**. ترجمة حازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

وادين، ليزا. **السيطرة الغامضة: السياسة والخطاب والرموز في سورية المعاصرة**. ترجمة نجيب الغضبان. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010.

ويلاند، كاريستين. **سورية: الاقتراع أم الرصاص (الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق)**. ترجمة حازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

مقدمة

فريد اتش لاوسن

غالبًا ما توصف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية لسورية بـ «الغامضة»، «المربكة» أو «الغريبة». وفي بعض الأحيان، تبدو التوصيفات صائبة. وأقلها حتى اليوم، تبقى وفاة وزير الداخلية غازي كنعان في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 لغزًا، كما هو مقتل اللواء محمد سليمان في الشاليه الخاص به على شاطئ البحر في أوائل آب/ أغسطس2008[1]. وما لا يقل غموضًا في هذه المرحلة هو الاحتجاب السريع وغير المتوقع للواء آصف شوكت، صهر الرئيس ورئيس أحد الأفرع الأمنية الأكثر قوة في البلاد[2]. ومن المنصف القول إن «الغموض يكتنف الانفجار الضخم لسيارة مفخخة في حي سكني في ضواحي دمشق [في نهاية أيلول/ سبتمبر 2008]، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن سبعة عشر شخصًا وجرح أربعة عشر آخرين في أعنف هجوم إرهابي في سورية لأكثر من عقدين من الزمن[3]. وموقع الانفجار، خارج مقرّ أحد الأفرع الأمنية [الفرع الشهير بـ «فرع فلسطين»] وعند مفترق طرق مزدحم يؤدي إلى ضريح السيدة زينب المزار الشيعي، يترك المرء في تساؤل عما إذا كان الهدف المقصود هو الموقع العسكري أم الحجاج اللبنانيين

(1) «Syrian Interior Minister, «Commits Suicide»,» *Times* (London), 12/10/2005, and Nicholas Blanford, «The Mystery Behind a Syrian Murder,» *Time* (7 August 2008).

(2) «The Mysterious Downfall of Assef Shawkat,» *Mideast Monitor,* vol. 3 (August 2008).

(3) «Car Bombing in Damascus Kills at Least 17,» *Los Angeles Times*, 28/9/2008.

والعراقيين والإيرانيين الذين يتردّدون إلى هذه المنطقة.

وغير ذلك مما يسمى بالألغاز يعكس نقصًا في المعلومات وتحليلاً سطحيًا؛ إذ إنه ليس من المفيد - على الأرجح - على سبيل المثال، التوصل إلى نتيجة أن المناوشات المسلحة بين الإسلامويين المتشددين ورجال الأمن التي اندلعت في قلب العاصمة في حزيران/يونيو 2006 «ما زال يكتنفها الغموض»، على الرغم من فيض الشائعات التي أحاطت بالحادثة[4]. وإنه لمن المؤكد تقريبًا أن التفكير بتحالف سورية وإيران وحزب الله وحماس على أنه غريب وغير طبيعي أمر مُضلل[5]، لأنه يجمع ببساطة بين رفاق غير محتملين. والجزم بأن إحجام سورية عن الدخول في محادثات علنية مع إسرائيل بعد توقف دام ثماني سنوات، حيث تلقي دمشق اللوم على عدم المرونة والتعنُّت من جانب القيادتين الإسرائيلية والأميركية، يوضح أن «الضبابية السياسية والعسكرية» للدبلوماسية السورية مخادعة بشكلٍ واضح[6].

ولعل هناك مبرِّرات تكمن وراء توصيف المراقبين غير المتعاطفين بلدًا معينًا بالغامض، أو المربك أو الغريب. ويظهر الفكر الغربي الليبرالي ميلاً لتأويل الأفعال والمناهج السياسية التي لا تتفق مع معتقداته الأساسية على أنها غير عقلانية ولا يمكن تفسيرها، ويكمن هذا الميل في بنية مساحة كبيرة من السياسة الخارجية الأميركية[7]. كما قد تكون هناك أسباب وجيهة للاعبين المخضرمين لتغطية أفعالهم ومناهجهم السياسية بعباءة من الغموض: أحد أكثر الحركات الاجتماعية إثارة للاهتمام في سورية المعاصرة تدعو نفسها «الغرباء» (غرباء الشام) بالفعل، ربما لإبقاء السلطات في تخمين حول نياتها وبرنامجها

(4) Chris Zambelis, «Violence in Syria Points to Growing Radical Islamist Unrest,» *Terrorism Focus,* vol. 3, no. 23 (June 2006).

(5) Ely Karmon, «Iran-Syria-Hizbullah-Hamas: A Coalition Against Nature: Why Does It Work?,» United States Army War College, *Proteus Monograph Series*, vol. 1, no. 3 (May 2008).

(6) «A Recent Assassination Makes Syrian Politics Look as Mysterious as Ever,» *Economist* (14 August 2008).

(7) Michael H. Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).

الحقيقي.

لكن لمن يرغب في فهم سورية اليوم، بالاستناد إلى الجزم بأن التطورات في الشؤون الخارجية والداخلية غامضة ومربكة، فإنها دعوة صريحة إلى بذل جهد أكبر في كشف الغموض وحلِّ الألغاز. وقد كانت التعقيدات، والشكوك والمفارقات التي تتسم بها الشؤون الداخلية والخارجية لسورية عاملاً محفزًا أكثر منه مربكًا للمساهمين في مجموعة المقالات هذه، فقد قدَّموا نظرة ثاقبة لمجموعة واسعة من الاتجاهات الحالية، عن طريق تحليل هذه الحالة الخاصة وفقًا لنظريات ونقاشات أوسع في العلوم الاجتماعية أحيانًا، وعن طريق تقديم معلوماتٍ عادةً ما يتم التغاضي عنها، أو لا يجري الإفصاح عنها أحيانًا أخرى. وسوف يترك للقرّاء معرفة الكثير عن هذا البلد المحوري، أكثر مما عرفوه عند فتح الكتاب أول مرة، ومن المتوقع أن يصلوا إلى فهم أوضح للديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل واحدة من الدول القلائل التي لا تزال تقاوم «نهاية التاريخ».

الفصل الأول

تغيير البنية الاجتماعية، تغيير التحالفات، والاستبداد في سورية

سلوى إسماعيل

منذ الستينيات تسيطر على السياسة السورية أشكال استبدادية في الحكم السياسي، تلك التي تركّز السلطة الحكومية بأيدي قلة قليلة. وباستخدام القمع والاستناد إلى أجهزة أمنية مُحكمة، رسَّخت طبقة الضباط العسكريين التي استولت على السلطة في الستينيات نفسها، وتخلصت من جميع القوى المتنافسة. وبعد توليه السلطة في تموز/يوليو عام 2000، أعرب الرئيس بشار الأسد عن دعمه التحرر السياسي والتعدّدية. وبدأت شرائح من المجتمع باغتنام الفرصة عن طريق تنظيم نفسها في المجال العام تحت اسم حركة إحياء المجتمع المدني[1]. غير أن بُشرى هذا الانفتاح السياسي لم تدم طويلًا، إذ سرعان ما تحرك النظام لإغلاق منتديات المجتمع المدني، واعتقال الناشطين وكبح أشكال التنظيم المجتمعي كافة.

وعلى الرغم من هذه العودة إلى القمع، يظهر النظام السوري علامات الضعف، وتبدو عليه أعراض التداعي. وعلاوةً على ذلك، هناك دلائل تشير إلى أن الانقسامات داخل النخبة السياسية العسكرية في حالة نمو، كما يتضح من

(1) يشار إلى هذا الإحياء قصير الأمد عادة بربيع دمشق.

العديد من حوادث التنافس والمشاحنات. ومن بين الأسئلة التي تبرز في هذا السياق: ما هي القوى الداخلية للتغيير، ومن هم الفاعلون الذين قد يضغطون من أجل الانتقال بعيدًا من الاستبدادية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، أقترح دراسة الأسس الهيكلية للاستبداد في سورية، والتحولات التي تخضع لها نتيجة لإعادة تشكيل القوى السياسية والتحالفات. ومن خلال التركيز على الشروط الهيكلية التي تسمح بتوطيد الاستبداد، وبتتبع التغييرات في هذه الشروط، تساهم هذه المقالة في فهم كيفية استمرار الأنظمة الاستبدادية[2]. كما تقدِّم لنا التطورات السياسية الأخيرة في سورية حالة جيدة لدراسة الاستبدادية في الأزمة.

ومع عملية التمييز الجارية للنخبة، التي ترافقت مع التحرير الاقتصادي، تجري عملية إعادة اصطفاف للقوى الاجتماعية السياسية في سورية المعاصرة. فمن جهة، يخضع التحالف التاريخي القائم بين النظام العسكري ذي الهيمنة العلوية والتجار السُّنّة إلى ضغوطٍ متزايدةٍ، وقد يُصار إلى حلّه. ومن جهة أخرى، يجري إحياء تحالفات العصور السابقة، مثل التحالف بين الشيوخ والتجار. وأزعم أننا نشهد إعادة إنتاج لعقدة الديني – التجاري التي قد تساهم في مزيد من تفكك النظام.

أسس التغيير الطبقي

باعتباره نظامًا بقيادةٍ عسكريةٍ، يتولى المناصب الرئيسة فيه أفراد من الأقلية العلوية، فغالبًا ما كان يُشار إلى النظام السوري على أنه نظامُ حكمٍ علويٍّ. ومع ذلك، فإن هذه الصيغة تبسيطية للغاية، وتفتقر إلى تشخيص الفوارق الدقيقة. فالهيمنة السياسية العلوية تأخذ أشكالاً مثل السيطرة على المناصب الأمنية وأجهزة الاستخبارات وفرق الجيش الرئيسة، على سبيل المثال، غير أن هناك

(2) تجري إعادة النظر في الجدال حول الاستبداد في العالم العربي في بعض الأعمال العلمية الحديثة. لمناقشة الاعتبارات التنافسية للاستبداد في العالم العربي، انظر: Eva Beilin, «The Robustness of Authoritarianism in the Arab World,» *Comparative Politics,* vol. 36, no. 2 (2004), pp. 139-157.

مجموعة من صُنّاع القرار المدنيين، يمثِّل السُّنة، مع المكون الدمشقي الفعال، جزءًا جيدًا منها. ففي عهد الرئيس حافظ الأسد، كان هناك اثنان من السياسيين الأكثر موثوقية هما من السُّنة، مصطفى طلاس وعبد الحليم خدام، وكان للرجلين الفضل في تمهيد الطريق لتولي بشار الأسد الرئاسة. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر بعض المثقفين السوريين بأن طلاس وخدام أعضاء في نظام العلوية السياسية. وتشير العلوية السياسية إلى شكلٍ من أشكال الحكم يُكرِّس الطائفية، ويستند إلى تحالفاتٍ معينةٍ وتقاطعٍ في المصالح. والمقصود من هذا المفهوم التوصل إلى فكرة أن السلطة والحكم علويان، إلا أن العلويين لا يحكمون بالفعل. كما يمكن أن توصف هذه الحالة بأنها طائفية السلطة، ولكنها ليست سلطة العلوية أو سلطة الطائفة)[3].

ويرتبط تشكيل السلطة العسكرية الطائفية بنظامٍ اقتصادي محدَّدٍ، ذاك الذي يرتكز على تحالفات وتبادلات مع بعض القوى الاجتماعية الاقتصادية، وهي التي توسِّع بدورها الائتلاف الحاكم، وتشكل طبقات لها مصلحة مكتسبة في استمرار احتكار النخبة الحاكمة لسلطة الدولة. وهكذا، وبالنظر إلى الفرص والقيود في عملية الانتقال، ينبغي أن نأخذ معلومات وافية عن التحالفات السياسية الاقتصادية التي تدعم النظام، والأهم من ذلك، تحديد بعض ميزات التشكيل الأوسع. إذ كان توطيد نظام الأسد من خلال التحالف التاريخي بين ضباط الجيش العلويين وطبقة رجال الأعمال السُّنة من التجار، ولا سيّما المكوِّن الدمشقي. وينبغي أن ندرس باختصار شروط هذا التحالف التاريخي، والسياق الذي نشأ فيه وكيفية تجليه على مدى العقود الثلاثة الماضية.

منذ أيامه الأولى في منتصف الستينيات، قام حزب البعث بتصفية نخبة الملاَّك ومجموعة صغيرة من الصناعيين الكبار في سورية؛ إذ تم تهميش هاتين الطبقتين بفاعلية من خلال قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم. وتجدر الإشارة إلى أن تلك القوى الاجتماعية اتخذت شكل العائلات والعشائر البارزة التي لم تكن تهيمن على الاقتصاد في سورية فحسب بل أيضًا على نظام حكمها.

(3) في المقابلات، استخدم بعض المثقفين السوريين فكرة الطائفية السياسية لوصف النظام وحلفائه.

وبالتالي، فإن العائلات التي كانت منخرطة في ما أسماه ألبرت حوراني «سياسة الوجهاء» تلاشت فعليًا من المشهد السياسي في سورية.

وخلال مرحلته الثورية 1963–1970، باشر حزب البعث في الحكومة سياسة إعادة التوزيع الاقتصادي وتوفير الرفاهية التي أعادت تشكيل المجتمع، وساهمت في صعود قوى اجتماعية جديدة عملت على تزويد الحزب بدعم واسع النطاق. وكما يوضح رايموند هينيبوش[4] (Raymond Hinnebusch)، كانَ العمال والفلاحون أكبر المستفيدين من هذه السياسات، وفي المقابل، كان ولاؤهم للنظام، وشكلوا قاعدته الاجتماعية. وقد جرى استيعاب هذه القوى من خلال الهياكل النقابية التي ينظِّمها ويديرها الحزب.

ومع نهاية المرحلة الأولية (الراديكالية) بتولي حافظ الأسد للسلطة، بدأت خطوات بطيئة باتجاه الاقتصاد المختلط، وتم إدخال تدابير التحرير الاقتصادي. وتشير دراسات اقتصاد سورية السياسي في ظل حكم حافظ الأسد إلى أن النظام البعثي قد انخرط ثانية في إعادة هيكلة القوى الاقتصادية، مما ساعد على نشوء طبقات ترتبط مصالحها المكتسبة ارتباطًا وثيقًا بالمجموعة الحاكمة[5]. وبهذا الشكل ساعد النظام على خلق مصالح أعمال تجارية عملت جنبًا إلى جنب مع احتكار الدولة معظم قطاعات الاقتصاد، واستفادت من المبادئ الاشتراكية في توجيه السياسة الاقتصادية. كما مهَّد الاتجاه التحرري الأرض أمام تطوير تحالفات سياسية واجتماعية جديدة ساهمت في تماسك النظام. ومع مرور السنين، نمت نخب اقتصادية متمايزة في السلطة، وعملت على توسيع الدعم للمجموعة الحاكمة.

ومع تحرك النظام باتجاه النظام الاقتصادي المختلط، سُمح لبعض فاعلي القطاع الخاص بالظهور إلى السطح ثانية، وهم من طبقة التجار الوسطى. وهكذا، بعد فترة من الانكماش، كان هناك انبعاث لعائلات الثلاثينيات

---

(4) Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

(5) Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad* (London: I. B. Tauris, 1995).

والأربعينيات التجارية ذات المستوى المتوسط – مثل الشلاّح، القلاّع، القباني، الحبّال، العقّاد، الفرّا، الحفّار، الجلاّد والصبّاغ – وقد سعت الدولة إلى دمجهم مع استمرارها في التنكُّر للعائلات «الأرستقراطية» المتبقية من الفترة العثمانية. وكان دور هذه الطبقة، بوصفها شريكًا صغيرًا للدولة في المجال الاقتصادي، مركزيًا في عملية دمجها؛ إذ هيمن التجار المتوسطون في هذه الشراكة على غرف التجارة، وحصلوا على دخول متميزة للقطاع المختلط، وعملوا بهذا الدور مقاولين من الباطن في الصفقات التي تديرها الدولة. وكانت طبقة التجار المتوسطين، على سبيل المثال، طرفًا في اتفاقيات المقايضة مع الدول الأوروبية الشرقية؛ إذ دخلت الحكومة السورية، لسداد ديونها العسكرية، في العديد من هذه الاتفاقيات، مستخدمة صناعاتها التحويلية المحلية لتوريد المنتجات مقابل المبالغ المستحقة على مشتريات الأسلحة. وفي ظل هذه الترتيبات ازدهرت تجارة المنسوجات، الكيماويات والمواد الغذائية.

وكانت عملية اختيار واستقطاب ممثلي التجار المتوسطين محورية لتوطيد سلطة النظام، وكان الحدث الأبرز الذي عزز هذا التحالف في الثمانينيات عندما واجه النظام واحدة من أكثر أزماته خطورة – انتفاضة وطنية محتملة. وكان تجار حلب الكبار وقفوا في طليعة هذه الانتفاضة؛ إذ بدعوتهم إلى إضراب شامل في البلاد، بما في ذلك إغلاق المحال والأسواق التجارية، أظهر التجار معارضتهم العلنية للنظام واستعدادهم للالتحاق بالقوى الأخرى المناضلة ضده، وعلى رأسها الإخوان المسلمون والأحزاب اليسارية المحظورة. وكان من المتوقع أن ينضم التجار الدمشقيون إلى الإضراب، وكان يُعتقد بأن مشاركتهم ستؤدي إلى إسقاط النظام، ولكن في حين أغلق تجار حلب محالهم التجارية، أبقى نظراؤهم الدمشقيون محالّهم مفتوحة. وإلى يومنا هذا، يعتقد العديد من المراقبين المحليين أن التجار الدمشقيين كان بإمكانهم إسقاط النظام إلا أنهم اختاروا ألا يفعلوا. وبالمقاييس كافة، تعاونت عناصر من طبقة التجار التقليدية مع النظام في هذه اللحظة الحرجة. وكان دور غرفة تجارة دمشق ومندوبها، بدر الدين الشلاّح، في غاية الأهمية؛ إذ، وفقًا لبعض الاعتبارات، دعا الشلاّح

ومساعدوه التجار الآخرين ونصحهم بعدم المشاركة في الإضراب[6]. وأُطلقت تحذيرات بأن أبواب المحالّ التجارية ستفتح بالقوة، ولن يكون هناك أي حماية، كما أن هناك مؤشرات على استخدام تكتيك الترهيب، ونشر شائعات تفيد بأن بعض التجار الذين عارضوا قرار عدم الإضراب قد قُتلوا. ويعود قرار التجار الدمشقيين عدم الانضمام إلى الإضراب إلى تجربتهم السابقة في الإضراب الوطني عام 1964، عندما فُتحت محالّهم المقفلة بالقوة ونُهبت مستودعاتهم. وعلاوةً على ذلك، كان هناك خوف من مواجهة دامية مع قوات رفعت الأسد الخاصة [سرايا الدفاع] التي كان يُعتقد بأنها طوقت المدينة.

ومنذ تلك اللحظة أصبح التجار الدمشقيون شركاء للنظام، واستمروا في التعبير عن ولائهم العلني. كما وصلت العلاقة الوثيقة بين الشلاّح والرئيس الأسد مكانة أسطورية عندما اختار الأخير، خلال الانتخابات الوطنية، أن يدلي بصوته في دائرة الشلاّح الانتخابية. وكانت تلك أكثر من فرصة لالتقاط الصور، بل عملت من غير ريب على تحقيق رمزية إعلان الولاء أو البيعة عندما خلع الشلاّح عباءته، ووضعها على كتفي الرئيس.

البرجوازية الوطنية وصعود أولاد السلطة

جنبًا إلى جنب مع طبقة تجار الثلاثينيات والأربعينيات الناشئة من جديد، عمل النظام في السبعينيات على توجيه البرجوازية التجارية، التي كان من أبرز شخصياتها، بحسب فولكر بيرتيس[7]: العائدي، والنحاس والعطّار. وفي هذه الفترة، كانت النطاقات الرئيسة لشراكة قطاع الأعمال والدولة في مجالي السياحة والنقل. ويسلط تصنيف بيرتيس البرجوازية السورية في أربع مجموعات، الضوء على عملية مبكرة لتمايز النخبة، والتقط مخططه تشابهاتٍ بين الطبقات المختلفة، فضلًا عن الانقسامات والانشقاقات. وأحد خطوط الانقسام الذي بقي مهمًا، ويجري التأكيد عليه اليوم، هو ذاك الانقسام بين ما

(6) مقابلات الكاتب مع تجار في دمشق، نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2005.

(7) Volker Perthes, «The Bourgeoisie and the Ba‘th,» *Middle East Report*, no. 170 (1991), pp. 31-37.

يدعوه بيرتيس «البرجوازية الصناعية» و«طبقة المقاولين والسماسرة الجديدة». وفي صميم هذا الانقسام يكمن التمييز بين النشاط الاقتصادي المنتج وغير المنتج، وبين رأس المال الوطني ورأسمالية المحسوبية. وهذه التمايزات مهمة في سياق التحرير والخصخصة، إذ يُقوِّض النشاط الريعي الثقة، ويضعف المصلحة في الاستثمارات طويلة الأجل لمصلحة مشاريع الربح السريع.

كما أُبرزت خطوط الانقسام والانشقاق بين النخب الاقتصادية؛ إذ أدى صعود الفاعلين الجدد، المعروفين باسم أولاد السلطة، ليكونوا لاعبين رئيسيين في قطاعات جديدة من الاقتصاد، إلى تفاقم انقسامات النخبة. وانضم هؤلاء اللاعبون الجدد إلى الطبقة التجارية الموجهة من جانب النظام في السبعينيات، وأصبح يمكننا الحديث الآن عن طبقة جديدة تتمتع بسمات مميزة، يمكن تمييزها بالشكل الأفضل من خلال توصيف «الأوليغارشية (حكم الأقلية)» (والتي يتركز نشاطها الاقتصادي في مجالات مثل وكالات السيارات وتكنولوجيا المعلومات). ولهذه السمات والخصائص آثار على الفترة الانتقالية؛ ومنها سحب رؤوس الأموال، والتخصيص غير المشروع للموارد العامة، والطبيعة الربوية للاستثمار وشبكة العلاقات، والتي تمثل تحديات مهمة. والشروط المذكورة هنا تدخل في سيناريو انهيار التحالف التاريخي بين البرجوازية الوطنية (أي التجار والصناعيين التقليديين) والدولة[8].

وتشكل هذه التطورات متغيرات رئيسة في فهم عملية الإصلاح ومسار الانتقال. ولأغراض الحاضر، أريد أن أسلط الضوء على الآثار المترتبة على اثنتين من التطورات المهمة: أولهما: صعودُ أولاد السلطة، وثانيهما: الانحلال الواضح للتحالف بين المجموعة الحاكمة والبرجوازية التقليدية. إذ شهد الانفتاح الاقتصادي الذي اتبعه النظام منذ الثمانينيات، وترسَّخ في التسعينيات، صعود وتكامل ما يسميه بعض المحللين السوريين بالأوليغارشية الجديدة التي تتكون من كبار المسؤولين وأولادهم، واستفاد أعضاء هذه الطبقة الجديدة من غنائم الانفتاح الاقتصادي: وكالات السيارات، وكالات السفر، حقوق احتكار

(8) مقابلة الكاتب مع تجار وصناعيين، دمشق 2005.

توفير بعض السلع والخدمات. وتؤكد بعض ميزات نشاطهم الخاص الطابع الاحتكاري لأعمالهم الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تتركز بعض مجالات الإنتاج والتوزيع التجاري في أيدي قلة قليلة – في مجال استيراد المواد الغذائية، فتبرز أسماء عائلات: الجود، التون، وطلاس. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه العائلات نفسها موجودة في العديد من القطاعات التجارية.

وأصبحت العائلات والعشائر المرتبطة بالنظام من الفاعلين الاقتصاديين الكبار. ويُعتبر رامي مخلوف، ابن خال الرئيس، اليوم، الشخصية الأكثر تمثيلاً لهذا التطور؛ إذ يمتلك مخلوف احتكارًا فعليًا لخدمات الخليوي، من خلال صفقة ممتازة جرى التلاعب بقواعد مناقصتها، كما يتمتع باحتكار إدارة الأسواق الحرة على الحدود السورية. وتشمل أعماله التجارية المتنوعة عددًا من المشاريع الأخرى، مثل أفضل مدرسة خاصة لتعليم اللغة الإنكليزية، التمثيل الحصري لمصاعد شندلر وسلاسل مطاعم متعدِّدة. ويعتبر مخلوف أكثر أولاد السلطة بروزًا، غير أن هناك غيره: أبناء مصطفى طلاس الذين يمتلكون مجموعة ماس، ولديهم مصالح عقارية، ومطاعم وعددًا غير محدد من الشركات بما فيها معمل معالجة اللحوم، وحقوقًا حصرية لتوريد اللحوم المعالجة للجيش؛ وأبناء عبد الحليم خدام الذين يتشابه سجلهم من الأعمال مع سجل أولاد طلاس؛ وابن بهجت سليمان (رئيس الأمن الداخلي حتى حزيران/ يونيو 2005) الذي يسيطر على بعض الشركات المهمة، بما فيها المجموعة المتحدة، شركة الإعلانات والنشر الكبرى؛ وأبناء شاليش (أبناء عمة الرئيس) الذين كانوا شخصيات بارزة في مجال التطوير العقاري، وفي قطاع الخدمات النفطية. كما يحسب على أولاد السلطة، الأعضاء الحاليون في عائلة الأسد (آصف شوكت، بشرى الأسد، ماهر الأسد)، فضلاً عن أفرادٍ من العشيرة الممتدة.

ما هي أهمية أولاد السلطة؟ قد يُقال إن نشاطهم الاقتصادي طفيلي وغير منتج، وإن لهم شأنًا قليلاً في السياسات السورية والمجتمع، غير أن لهذه الطبقة حصة في النظام، وفي الحفاظ على مصالحه الاقتصادية، والعديد من شخصياتها يرتبط بأجهزة الأمن. وبالتالي، فمن المرجح أن يستخدم أعضاء

أولاد السلطة صلاتهم للتأثير في اتجاه التغيير[9]. وفي الواقع، اختار اليوم بعض من أعضاء هذه الطبقة دعم الإصلاح؛ فعلى سبيل المثال، كان فراس طلاس يعمل للاضطلاع بدور شعبي، منخرطًا من خلال وسائل الإعلام في قضايا الإصلاح والفساد. وبالمثل، عمل بلال التركماني، نجل وزير الدفاع الحالي [بلال تركماني ابن حسن تركماني وزير الدفاع الذي...]، على نشر مجلة أبيض وأسود، وهي المجلة الأسبوعية الوحيدة المملوكة للقطاع الخاص في سورية التي تتناول القضايا السياسية. وكانت مناقشة الإصلاح، ووضع إطار للمشاركة السياسية، أساليب اتبعها أولاد السلطة بغرض غسل ماضي عائلاتهم والاندماج. إذ ربما تساعد إستراتيجيات كهذه، إذا ما نجحت، في تسهيل عملية الانتقال من خلال تقليل التكاليف المادية والسياسية التي قد تتكبدها هذه النخب الاقتصادية بخلاف ذلك.

وفي مقابل أولاد السلطة، التي يتكون أعضاؤها من الوافدين الجدد، تبرز البرجوازية الوطنية بوصفها قوة اقتصادية مهمة أخرى، وتتكون من التجار والصناعيين التقليديين، الذين توصل بعضهم إلى حلٍّ وسطي مع نظام البعث أو تدبروا الوصول إلى تسوية مؤقتة معه. ويبدو موقف هذه الطبقة في ما يتعلق بالنظام يشهد تبدلًا في الوقت الحاضر. وبمعنى من المعاني، يمكن القول إن تحالفها مع النظام قد انحلَّ، إن لم يكن قد انهار. ووفقًا لأحد التجار، فإن التحالف قد انهار «عندما بدأوا يضعون أيديهم في جيوبنا»[10]، والإشارة هنا إلى أولاد السلطة الذين يحاولون فرض أساليبهم على أعمال التجار القائمة. ويجسِّد التنافس على وكالة سيارات مرسيدس بنز الصراع بين أولاد السلطة

(9) يناقش بسام حداد أن المتشددين داخل النظام مرتبطون بمجتمع الأعمال القديم وأن «المعتدلين» مرتبطون بالمقاولين الجدد. ومن الصعب التأكد من تقسيم واضح كهذا، فخطوط التقسيم تبدو أكثر ضبابية. إذ اتخذ بعض المقاولين الجدد، مثل طلاس والتركماني، موقفًا إصلاحيًا، غير أنهما ليسا أقل ارتباطًا بالأجهزة الأمنية والعسكرية. وعلاوةً على ذلك، تفضل شخصيات من مجتمع الأعمال القديم انفتاحًا سياسيًا ومساءلة أكبر، وبالتالي فهمًا أكثر انحيازًا لـ «المعتدلين». انظر: Bassam Haddad, «The Formation and Development of Economic Networks in Syria,» in: Steven Heydemann, ed., *Networks of Privilege in the Middle East* (New York: Palgrave, 2004).

(10) مقابلة الكاتب، دمشق 2005.

والتجار الكبار؛ حيث حاول رامي مخلوف، في هذه الحادثة، أن ينتزع من أبناء سنقر هذه الوكالة، وهم الذين كانوا ممثليها الرسميين منذ الستينيات، وعندما رفض أبناء سنقر التخلي عن الوكالة، استُخدم تدخل الدولة، على شكل ثغرة قانونية، لعرقلة قدرة الشركة على استيراد قطع الغيار. ونتيجة لهذا الصراع، علَّقت شركة مرسيدس بنز عملياتها حتى تمَّ حل المسألة داخليًا، وأُعيدت الوكالة إلى أبناء سنقر.

وكانت الانشقاقات داخل النخبة الاقتصادية تسير في خطوط مختلفة. فحادثة الصراع بين مخلوف وعائلة سنقر يمكن قراءتها باعتبارها تعبيرًا عن التنافس الاقتصادي بين الداخلين الجدد في طبقة الأعمال ورجال الأعمال القدماء. كما يمكن قراءتها أيضًا من نواحٍ طائفية وعشائرية، إذ ينتمي بعض المتنافسين إلى طبقة أولاد السلطة والنخبةً السياسية العلوية بينما ينتمي بعضهم الآخر إلى طبقة التجار السُّنة. وتنتشر القراءة الثانية هذه في قصص المعاملة التفضيلية في توزيع الصفقات التجارية، فضلاً عن تنفيذ اللوائح التنظيمية الجديدة التي تنظِّم الخصخصة والتوسّع في نشاط القطاع الخاص.

وتشير إمكانية الوصول التفضيلية، لقطف الفرص التوزيعية الجديدة والمعاملة التفضيلية الممنوحة لمختلف اللاعبين الاقتصاديين، إلى تضييق دوائر المستفيدين لمصلحة أولاد السلطة وشركائهم. ويتضح ذلك في مثال الجدل والصراع حول تنفيذ التوجيهات الجديدة الصادرة لتشجيع الشركات الخاصة لبيع أسهمها للعامة. إذ قامت اثنتان من الشركات، سعيًا وراء اغتنام الفرصة من أجل زيادة رأس المال، باتخاذ خطوات للإعلان عن بيع أسهمهما، لتتحولا من شركتين محدودتي المسؤولية إلى شركتين مساهمتين: أحدهما شركة سيريتل المملوكة لرامي مخلوف، والأخرى شركة النماء المملوكة للصناعي أحمد دعبول[11]. وجرى بيع أسهم الشركتين في وقت واحد؛ وسارت عملية بيع سيرتيل بسلاسة على الرغم من العديد من الاعتراضات حول مسائل

---

(11) هذا الوصف للخلافات التي أحاطت بإنشاء سيرتيل والإنماء كشركتين مساهمتين يعتمد على توصيفات وتفاسير وسائل الإعلام والمقابلات مع الصحافيين في دمشق.

مشروعية البيع، وتعرض مشروع بيع دعبول للتشكيك أيضًا، غير أنه انتهى بوقف التنفيذ[12].

إن إنشاء شركات مساهمة يبلور بعض المشكلات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن الجدل الدائر حول تحويل هاتين الشركتين يسلط الضوء على بعض المشكلات، أولاً: إن وزارة الاقتصاد لم تتدخل للإشراف على التقويم المالي والتقني لأي من الشركتين. ففي حالة شركة النماء، أثيرت شكوك حول صحة التقويمات التي قُدمت، إذ كان يُعتقد تحديدًا بأن انخفاض قيمة الأصول الثابتة للشركة لم تُحسب بشكلٍ صحيحٍ، ما يؤدي لتضخيم قيمة ممتلكات الشركة. وكانت المخاوف بشأن شركة سيرتيل مضاعفة، فوضع سيريتل كشركة بناء وتشغيل ونقل (BOT) يعني أن الشركة ستعود إلى ملكية الدولة بعد خمسة عشر عامًا من العمل[13]. وإضافة إلى ذلك، فإن شركة سيريتل مسجلة كشركة اتصالات مع كون خدمات الهاتف النقال واحدة من أعمالها فحسب؛ وبعض أعمالها الأخرى من المحتمل أن تكون خاسرة. وحتى الآن، يشير النقَّاد إلى أنه وبتعويم الأسهم في السوق، لم تدرج سيريتل أعمالها كافة، وتم دفع المشترين للاعتقاد بأنهم يشترون أسهمًا في شركة خدمات الهاتف النقال بشكلٍ حصريٍّ[14].

وعادة ما يُنظر إلى حادثتي مخلوف ودعبول، وغيرها من الحوادث المشابهة، على أنها جزء من عملية أوسع لاحتكار فرص العمل وتركيز الثروة لمصلحة أولاد السلطة. ويقلق التجار والصناعيون التقليديون من أن احتكارات الدولة ستنتقل إلى أيدي الطبقة الجديدة، وتُرسِّخ الاستقطاب في المجتمع، ولضمان عدم حدوث ذلك، فإنهم يشيرون إلى أن القوانين التي تحكم ملكية وتشغيل الشركات المساهمة يجب أن تنطبق على الشركات المخصخصة؛ وهذه

(12) نشرت الصحيفة الرسمية **تشرين** العديد من المقالات التي تطرح مسألة صحة التقويمات المالية لشركة الإنماء. انظر الصفحات الاقتصادية لـ **تشرين**، 21 و26/ 9/ 2004.

(13) انظر: **النور** (29 أيلول/ سبتمبر 2004)، و**الحوار المتمدن** (27 أيلول/ سبتمبر 2004).

(14) المصدر نفسه.

القوانين تضع سقفًا على نسبة الأسهم التي يمكن أن يمتلكها أي مساهم منفرد.

وفي المقابل، يشير التُجّار والصناعيون إلى أنهم لم يكونوا أبدًا في طليعة العمل السياسي، ويقرِّون بالضعف والافتقار للإرادة للانخراط في السياسة بشكلٍ مباشر. وفي هذا الصدد، يعتبر رياض سيف ومأمون الحمصي استثناء من حيث المشاركة الفعالة لرجال الأعمال في حركة المجتمع المدني. ويفسر بعض كبار الصناعيين ذائعي الصيت عزوفهم عن الانخراط في الحركة باعتباره تعبيرًا عن قلقهم من توجهات الحركة اليسارية، والصلات التي تربط بعض لاعبيها بجهاتٍ خارجية[15]. وفي الواقع، فقد أعرب بعضهم عن أن بعض الفاعلين يبقون على صلات وثيقة مع السفارات الأميركية والأوروبية ووزارات الخارجية في الدول الأوروبية. وعلاقات كهذه تعتبر خطرة وتُفسَّر على أنها مؤامرة خارجية ليس على النظام وحده، بل أيضًا على المصالح الوطنية والاستقلال. وهكذا، كان الخطاب القومي يُستخدم من جانب التجار ورجال الأعمال التقليديين لتبرير عزوفهم عن القيام بدور فعّال في السياسة.

ولا يزال غياب التجار والصناعيين عن المعمعة السياسية يميز الساحة الداخلية السورية. ولكن، خلف الكواليس، هناك تطورات تساعد في تفسير مواقفهم العامة. فصناعيون مثل خالد محجوب، صاحب مصنع الزجاج الحديث، وسعيد الحافظ، الشخصية البارزة في إنتاج وبيع الأجهزة المنزلية، اللذين يعود تاريخ شركتيهما إلى ما قبل التأميم، تؤخذ مشورتهما من جانب النظام في شؤون السياسة التي تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على قطاعيهما. وعلاوةً على ذلك، فقد تم اختيارهما ليكونا ضمن بنية السلطة الأوسع من خلال وسائل غير رسمية[16]، إذ تضمن إستراتيجية الاستقطاب هذه دعمهما.

وعلى الرغم من عزوفها عن الاضطلاع بدور شعبي، إلا أن طبقة التجار والصناعيين التقليديين تمتلك أصولاً تحت تصرفها يمكنها نشرها لزيادة الضغط

(15) مقابلات الكاتب في دمشق، نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2005.
(16) يحدِّد حداد التنظيم المؤسساتي الذي سهَّل هذا النوع من الوصول والاندماج.

من أجل التغيير. وأيضًا، لو أن هذه الطبقة تدخل في تحالف مع مكونات حركة المجتمع المدني، لاستطاعت جلب الكثير من الدعم المطلوب للمثقفين والمهنيين الذين يكافحون النظام وأجهزته الأمنية. وتسيطر البرجوازية الوطنية في سورية على جزءٍ كبيرٍ من الاقتصاد، وفي الحقيقة أن معظم الصناعات، إذا ما استثنينا النفط، هي في أيدي القطاع الخاص. كما أنها تسيطر أيضًا على نسبة كبيرة من الناتج الوطني، وتوظف نسبة متزايدة من قوة العمل. وعلاوةً على ذلك، فإن أعمالها من بين المصادر الرئيسة للعملة الأجنبية التي تعتبر ضرورية للغاية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد يؤدي هروب المزيد من رؤوس الأموال إلى شللٍ في الصناعة والتجارة، إذ كان النظام يراهن على عودة رؤوس الأموال السورية المستثمرة في الخارج التي تُقدَّر أن تكون بحدود 800 مليون دولار أميركي إلى 10 مليارات. وتتطلب عملية جذب أي من رؤوس الأموال هذه، للعودة إلى سورية، إدماجًا أكبر للبرجوازية الوطنية.

ولذلك، وعلى الرغم من تردّدهم الحالي، فإن أعضاء البرجوازية الوطنية فاعلون لا يمكن الاستهانة بهم، ويمكن لأفعالهم وإستراتيجياتهم أن تشكل اتجاه التغيير المستقبلي.

التجار المتوسطون بوصفهم قوة سياسية اجتماعية ناشئة من جديد

إن التحالف التاريخي بين التجار الدمشقيين من السُّنة والنظام العسكري ذي القيادة العلوية هو أساس النظام السوري. لكن ينبغي ألاّ يُفهم من هذا أن طبقة التجار قد انضمَّت إلى هذا التحالف بالجملة ودون استثناءات، ولا أنها أُدمجت بالكامل. فقد قام النظام بتجنيد عددٍ لا بأس به من العائلات التجارية ذات المستوى المتوسط في خدمة الاقتصاد الذي كانت تسيطر عليه الدولة خلال فترة الستينيات، وسمح لهم في وقتٍ لاحقٍ بالتوسع كجزءٍ من برنامج التحرير. ومع ذلك، حافظ التجار السُّنة من المستوى المتوسط على درجة كبيرة من الاستقلالية في نواحٍ مختلفة. وعليه ينبغي، في تقويم الانحلال المحتمل للتحالف الحاكم، أن نولي اهتمامًا شديدًا للتجار المتوسطين ولأشكال تنظيمهم.

إن الثقل الاقتصادي والاجتماعي، وربما السياسي، للطبقة الاجتماعية «التقليدية» من التجار المتوسطين وأصحاب الورش، يصبح واضحًا عندما نأخذ بعين الاعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثِّل أغلبية أعمال القطاع الخاص، وتوظف الجزء الأكبر من قوة العمل العاملة في القطاع الخاص، والنشاط الاقتصادي غير الزراعي. وإضافة إلى ثقلهم الاقتصادي، فقد حافظ التجار التقليديون وأصحاب ورش العمل على درجةٍ من الاستقلال عن مؤسسات الدولة، ولا سيّما في المجال المالي. وتمثِّل الروابط التي أقيمت بين التجار وأصحاب ورش العمل والعمال أحد ميزات الانفصال عن الدولة، والتي تحمل إمكانية التحول السياسي في حال، على سبيل المثال، دخل التجار المتوسطون في تحالفٍ مع الفاعلين في حركة المجتمع المدني أو أنهم أقاموا تحالفًا مع المؤسسة الدينية.

ويمكن أخذ نظرة أوسع عن أشكال تنظيم التجار المتوسطين من خلال النظر عن قرب إلى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يشغلونها في أسواق الحميدية والحريقة في دمشق. وتجدر الإشارة إلى أن السوق لا يزال مهيمنًا عليه من «الدمشقيين القدماء»، وهم العديد من عائلات المدينة القديمة العريقة. وتسيطر هذه العائلات على العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في مجالات الإنتاج والبيع الرئيسة، وعلى رأسها المنسوجات، والمواد الغذائية والمواد الكيماوية. وهناك مهاجرون من منين، وهي قرية صغيرة في ضواحي دمشق، قد تغلغلوا في أعمال صناعة النسيج الموجودة في السوق. وهذا التماسك المحمي بحذر يُعزَّز باستخدام شبكات التمويل والائتمان المستقلة عن الدولة؛ فتجار المستوى المتوسط يتجنبون استخدام القروض المصرفية لأسبابٍ دينية، فضلاً عن الأسباب العملية. فعلى سبيل المثال، لم يكن من الممكن حتى عام 2003 فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية في سورية، ولذلك كان على العديد من التجار الاعتماد على الحسابات في المصارف اللبنانية. ولذلك كانوا يميلون إلى إجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية وصرفها بين بعضهم بعضًا، خارج نطاق البنوك التي تسيطر عليها الدولة.

إضافة إلى ذلك، تنظم شبكات الائتمان الدورات التجارية والتصنيعية؛ ويعتمد التجار وأصحاب ورش العمل على الأقساط والدفعات المسبقة لشراء لوازمهم وبيع بضائعهم، وهناك طريقة للمحاسبة يُشار إليها بالحساب الدوّار تُنظم الصفقات بين التجار والمصنعين. وتربط شبكات الائتمان ورش العمل بالسوق من خلال تأمين الائتمان واللوازم على حد سواء. فعلى سبيل المثال، قد يقدِّم التجار دفعة مسبقة لورش العمل لشراء المواد المستخدمة في إنتاج السلع النهائية التي يطلبونها، وعند تسليم ورش العمل للسلع، يتم حسم الائتمان من سعر الشراء الذي يُدفع على أقساط، ما يسمح للتجار ببيع بضائعهم خلال مدة من الزمن، وعادة ما يتم دفع الأقساط أسبوعيًا. وتشير دراسة عملية الإنتاج والتداول إلى أن العلاقات بين التجار وورش العمل معقدة وذات بنية طبقية، وتجسِّد الهرمية الاجتماعية للسلطة.

وفي هذا التنظيم، تؤدّي غرفة التجارة دورًا محدودًا في تمثيل مصالح طبقة التجار الأوسع. ويمكن القول إن الدولة تحافظ على سيطرتها على السوق من خلال استخدام اللجان المحلية التي تفرضها، والتي تعاين العلاقات بين التجار، وترصد الحوادث اليومية، وتعمل على ضمان امتثالها للنظام. ومع ذلك، فإن أشكال التنظيم التي رُسمت هنا تشير إلى استقلالية مستمرة لطبقة التجار المتوسطين، وإلى وجود شبكات ومؤسسات غير رسمية تقلل من اعتمادها على النظام والدولة.

المُركّب الديني التجاري: بديل إسلاموي؟

ثمة بعد ثقافي مهم للاستقلال النسبي للتجار المتوسطين، إذ يعود ذلك للصلات القوية التي يحافظون عليها مع المؤسسة الدينية. فقد حافظ التجار والشيوخ على تحالف طويل الأمد، والذي يمكن وصفه بالمُركّب الديني التجاري. وتعبِّر الصلات بين هذه القوى الاجتماعية عن نفسها في مجالات مهمة من الحياة الاجتماعية، ولها آثار سياسية. فعلى سبيل المثال، لا تزال القيادة الدينية الحكم المفضل في حل النزاعات بين التجار، بمن فيهم التجار الأغنياء. وقد روى عدد ممن قابلتهم حوادث لتحكيم النزاعات بين تجار

المستويات الأعلى والتي اعتمدت في حلّها على سلطة المؤسسة الدينية بدلاً من مؤسسات الدولة؛ وكانت أبرز هذه الحوادث الخلاف حول الأعمال في الصناعة الكيماوية بين دعبول والحافي.

من المهم تمييز مواقع مختلف القوى التي تنصب نفسها بشروط إسلاموية من أجل فهم أنواع التحالفات والاتفاقيات التي قد تكون في طريقها للانعقاد. أولاً: وعلى حد تعبير واحدٍ ممن قابلتهم، «إن العمامة [الشيوخ] والطربوش [التجار] يحتكرون القوى الحاكمة». ومع ذلك، فإن هذا التحالف يخضع لضغوط متزايدة، وبعض التجار يصرحون حُلًّ بالفعل. وفي هذا السياق، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما موقف القوى الدينية المختلفة - بما في ذلك المؤسسة الدينية - إذا ما انهار هذا التحالف مع التجار.

وأفضل ما يوضح استقطاب النخبة الدينية (العلماء) هي «مجموعة كفتارو» التي تضم المفتي الراحل، الشيخ أحمد كفتارو، ومركز الدراسات الإسلامية الذي أسسه في دمشق. في عهد حافظ الأسد، فازدهرت شخصيات محافظة مثل الشيخ كفتارو، كما لا يزال النظام يعتمد على دعم العلماء مثل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والمفتي الحالي، أحمد حسون. وخلال استقطاب ممثليه، كان الإسلام الرسمي يخدم بوصفه مصدرًا لدعم وشرعنة النظام، إذ اكتُسبت قشور الشرعية الدينية هذه من ممثل الاتجاه التنويري، محمد حبش، عضو مجلس الشعب المستقل وزوج حفيدة الشيخ كفتارو. وتنحاز مواقف حبش السياسية بشكلٍ كبير إلى مواقف النظام.

وهناك أيضًا جماعات إسلاموية محافظة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإسلام الرسمي، ولكن من الصعب تحديد سياساتها بدقة. وخير مثال عليها القبيسيات، مريدات الشيخة منيرة القبيسي من النساء. ويقال إن عددهن يراوح بين 15.000 و75.000 امرأة في دمشق وضواحيها. ويذكر أحد الصحافيين الذي تحقق من الظاهرة عن قرب بأن القبيسية تنشط في تجنيد زوجات وبنات كبار المسؤولين والتجار الأثرياء ورجال الأعمال. وتحضر المجندات المحتملات دروسًا منزلية لمريدات الشيخة منيرة، وفي حال انضمامهن، يصبحن أعضاء في

مجموعة تقوى في غاية التنظيم والصرامة. وترتدي النساء معاطف زرقاء داكنة وأوشحة بألوان رمزية تمثل مرتبتهن ضمن المجموعة، من حديثات الانتساب إلى المتمكنات منهن في أمور الدين. وتمثل القبيسية الاتجاه المحافظ في الإسلام السُّني في سورية، وعليه فليس لهذا الاتجاه من مشروع سياسي، لكنه قد يكون في طور البحث عن قائد، ومن المحتمل أن يجري تسييسه.

وإذا ما نحينا جانبًا مسألة التطرف، نرى أن علامات ورموز إعادة الأسلمة تدخل في إعادة إنتاج المُركَّب الديني التجاري. وفضلاً عن العلامات المألوفة لإعادة الأسلمة، مثل الاستجابة المتزايدة لارتداء الحجاب وتكاثر المكتبات التي تبيع الكتب والكتيبات الإسلامية، ينبغي ملاحظة انتشار الممارسات الدينية الموجهة نحو هويات ثقافية اجتماعية متميزة. ففي وسط طبقة التجار ورجال الأعمال، أصبحت إعادة إنتاج الشعائر الإسلامية وسيلة للتعبير عن كلٍّ من الهوية الدينية والطبقية. وبالتالي، أصبحت احتفالات الموالد (المُولِدْ) التي تنظمها عائلات رجال الأعمال والتجار الأثرياء نشاطًا اجتماعيًا شائعًا. ولا تقام هذه الاحتفالات بمناسبة المولد النبويّ فحسب، بل تقام أيضًا دلالة على المناسبات المبهجة للعائلة؛ ويكون المدعوون من الأوساط الاجتماعية للعائلات، ويجتمع الرجال والنساء في غرف منفصلة، إذ يحضر الشيوخ، وتقام قراءات جماعية للقرآن. وتعبر هذه الأعمال عن الهوية الثقافية والاجتماعية للسُّنة والتي يُعبَّر عنها بتمايز عن غيرها من الهويات، وعلى رأسها الهوية العلوية. كما يؤكد حضور الشيوخ في هذه المناسبات صلاتهم المستمرة مع نخبة رجال الأعمال. ويعلق واحد ممن كانوا يروون لي، وهو أحد أفراد عائلة سُّنية ثرية، أن «لكل تاجر شيخ».

وتاريخيًا، كان التجار يكثرون من ذكر المراجع الدينية في حديثهم ويؤطرون نشاطهم باستخدام المصطلحات الدينية[17]. أما سياسيًا، فتحالفوا مع الإخوان المسلمين، لكن التجار الدمشقيون كسروا ذلك التحالف. وبرأيي،

(17) Fred Lawson, «Social Bases for the Hamah Revolt,» *MERIP Reports,* no. 110 (1982), pp. 24-28, and Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brothers,» *MERIP Reports,* no. 110 (1982), pp. 12-20.

ثمة أسباب وجيهة تجعلهم، جنبًا إلى جنب مع أصحاب الورش الصغيرة والباعة، أنصارًا كامنين للإخوان المسلمين[18]؛ فأولًا، ليس لديهم انتماءات إلى حزب البعث، وسيدعمون تغيير النظام. وإضافة إلى ذلك، فقد أظهروا انسجامًا مع الإخوان المسلمين في مدن مثل حلب، وحماه، وحمص ودمشق. وقد يدفع التوسع في صفوفهم، بسبب تزايد العمليات غير الرسمية في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الخوف من المنافسة الأجنبية المتزايدة الناتجة من اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، إلى إيجاد نوعٍ من الأرضية المشتركة في ما بينهم.

الخاتمة

تمثل إعادة تشكيل التحالفات السياسية التي رافقت المراحل المتعاقبة للتحرر الاقتصادي تحولاً مهمًا في أسس الاستبدادية السورية. وإن ظهور طبقات اقتصادية جديدة تفضلها الشبكات الاقتصادية التي ترعاها الدولة سرَّع عملية تمييز النخب الاقتصادية. وقد تكون قدرة نظام البعث على الإبحار في طريقه وسط المتزاحمين على المنافسة الاقتصادية محدودة نظرًا إلى ارتباطه الوثيق بشرائح من هذه النخب. وإضافة إلى ذلك، ربما يكون من غير الممكن للسلطات، دون وجود صيغة بديلة يمكنها إدخال القطاع الخاص شريكًا في خلق النمو الاقتصادي وفرص العمل، أن تحافظ على سياسات توزيعية ضرورية للحفاظ على السِلْم الاجتماعي. وهكذا، فإن النظام يواجه فقدان قاعدته الاجتماعية الواسعة وتحالفاته الإستراتيجية الرئيسة مع البرجوازية الوطنية وطبقة التجار التقليديين. فحلَّ هذا التحالف إلى جانب تخلي القاعدة الاجتماعية الواسعة، من شأنه أن يقوِّض الأسس الهيكلية للاستبداد في سورية. كماتحاول النخب السياسية القائمة، على الرغم من انقسامها، إقامة تحالفات

(18) لا يمتلك الإخوان المسلمون وجودًا ملموسًا ومنظمًا في سورية. ومع ذلك، كان التنظيم، ومن مقره في لندن، ناشطًا في بناء تحالفات مع القوى السورية. فقد بدأ يظهر في المشهد السياسي، وينخرط في المناقشات عبر الوكلاء والتصريحات العامة من مقره. فعلى سبيل المثال، انضمت قيادة الإخوان المسلمين إلى إعلان دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، وبذلك دخلت في تحالف مع فصائل المعارضة السياسية العلمانية.

جديدة وتجديد الشبكات المؤسساتية، بينما تحافظ في الوقت نفسه على الأطر الدولاتية (corporatist frames) القائمة؛ وهي مهمة تزداد صعوبتها أكثر فأكثر.

الفصل الثاني
موروثات باقية:
سياسة تنمية القطاع الخاص في سورية

بسام حداد

«لم يكن هناك «قطاع خاص سليم» في سورية منذ عام 1963».
محمد غسان القلاّع، صناعي سوري ورئيس المستشارين الأكاديميين في غرفة تجارة دمشق

«نظامنا غير قادر على تحمُّل قطاع خاص قوي، ضخم. فإما أن يبقي عليه قزمًا، أو أن ينمو في ظل الدولة، ولكن يجب عليه ألا يعمل في النور، تحت الشمس... يجب أن يعمل من خلال [ارتكاب] المخالفات الجماعية والفوضى فحسب، وبالتالي يمكن التخلص منه في أي لحظة».
رياض سيف، صناعي سوري وعضو مجلس الشعب

«لا يوجد تضارب في المصالح بين الدولة والقطاع الخاص».
راتب بدر الدين الشلاّح، رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

في سورية نفسها، كما في الأدبيات الأكاديمية حول سورية، غالبًا ما يقال إن الرئيس السابق حافظ الأسد كان لغزًا. وقد يحمل هذا شيئًا من الحقيقة، غير أن هناك لغزًا آخر أكبر هو قطاع سورية «الخاص»[1]. فإذا ما كان اللغز

(1) على الرغم من أن القطاع الخاص الحقيقي يشمل جميع الأصول والأعمال خارج قطاع الدولة،

شيئًا ليس من السهل فهمه، فإن القطاع الخاص ينطبق عليه تعريف كهذا، على الرغم من عمل العديد من المحللين الذين اعتبروا القطاع الخاص قيمة ظاهرية[2]. ولا يزال غياب فرص البحوث الميدانية المثمرة، حتى في عهد بشار الأسد الأقل تقييدًا، العقبة الأكبر أمام دراسة التعقيدات ودقائق الأمور المتعلقة بالقطاع الخاص في سورية وسلوك وتفضيلات وعقلية الفاعلين فيه. وتكمن العقبة الأخرى في أن الدستور لا يزال يتحدث عن سورية باعتبارها جمهورية اشتراكية، ولا يولي أهمية تذكر للقطاع الخاص أو الأصول المملوكة من الأشخاص. وعلى الرغم من التخفيف التدريجي للضوابط الخطابية منذ عام 1998، ونشوء مصطلح «السوق الاجتماعي» في عهد بشار الأسد، إلا أن الإسكات النسبي لخطاب النظام العام والأجهزة الأمنية القوية، من خلال خلق جوٍّ من عدم الثقة، يعوق طبيعة جمع المعلومات التي يحتاج إليها الباحثون.

إن القطاع الخاص صغير جدًا، وضعيف جدًا، ومقسم جداً؛ إذ إن إغلاق شركة خاصة واحدة لن يكون بالأمر المهم للاقتصاد؛ ولا يدعم الجميع في القطاع الخاص الإصلاحات الاقتصادية؛ كما لا تزال الدولة هي المضطلعة

إلا أن هذه المقالة تُعنى أولاً بما يمكن تسميته «الأعمال الكبيرة» داخل القطاع الخاص، أي جزء القطاع الخاص الذي يحتمل أن يكون قادرًا على التأثير في الدولة في مسائل السياسة الاقتصادية، أو اكتساب نفوذ سياسي في علاقات الدولة بالمجتمع. وفي الممارسة العملية، يعني هذا أن البرجوازية الصغيرة – الحرفيين ذوي الأملاك المتوسطة، التجار وأصحاب المتاجر والمزارعين – ليست جزءًا من الدراسة، على الرغم من أن البرجوازية الجديدة والقديمة جزءٌ منها، وبكل أصنافها الموصوفة في هذه المقالة.

(2) العديد من محللي الحالة السورية في الفترة المعاصرة ناقشوا القطاع الخاص بطريقة إشكالية، وذلك تحديدًا بسبب عدم تحليل القطاع الخاص بشكلٍ صحيح. ومع احتمال استثناء بعض كتابات بيرتيس غير المباشرة حول الموضوع ودراسة جوزيف باهوت حول مجتمع الأعمال السوري، نادرًا ما قام محللو الحالة السورية بتحليلٍ دقيقٍ لهذه الفئة لعكس الحقائق على أرض الواقع، والتي تتعارض مع ما هو متوقع من القطاع الخاص بناءً على دوره «التاريخي» في مكان آخر. وصحيح أن البعض يذكر تقسيمات داخل القطاع الخاص، لكن توصيفًا كهذا عادة ما يعاني مشكلتين؛ الأولى: أنهم يقسِّمون القطاع الخاص في فئات ليست ذات أهمية سياسية أو اقتصادية في الممارسة (على سبيل المثال، وفقًا للتقسيمات القطاعية، التقسيمات التجارية مقابل الصناعية، البرجوازية القديمة مقابل الجديدة، المصدرين مقابل كل شخص آخر، أولئك الذين اندمجوا في السوق الوطنية مقابل أولئك الذين تجاوزت أعمالهم التجارية تعقيدات هذا السوق.. وهلم جرًا)؛ والثانية: أنه على الرغم من أن كل قسم منها يحمل قدرًا من الأهمية العملية، إلا أنها غير كافية لتفسير سلوك الفاعلين الموجودين في هذه الفئات.

بقيادة الاقتصاد إلى حدٍ كبيرٍ، وربما تكون هذه أكثر استنتاجات الباحثين في القطاع الخاص السوري غلبةً، ولأسباب وجيهة. وربّما تسفر، نظرة خاطفة إلى أرقام المكتب المركزي للإحصاء أو زيارة ما إلى سورية، عن وجهة نظر مختلفة جدًا. فمنذ عام 2005، خطا القطاع الخاص خطواتٍ فعلية إلى الأمام، على الرغم من أن المكاسب كانت جزءًا من إستراتيجية بقاء النظام، أكثر مما هي مكاسب لتمكين القطاع الخاص ككل. وما يحتاج إلى مزيدٍ من التفصيل هو الأوضاع السياسية التي تطور في ظلها القطاع الخاص السوري، والتسويات التي قام بها النظام السوري في العملية، والسياق المؤسساتي الذي يؤطر التنمية، مما يعيق القطاع الخاص.

القطاع الخاص[3] مقابل البرجوازية الجديدة

القطاع الخاص مزيج غير متجانس من المكونات الاجتماعية التي جُمعت اسميًا تحت مظلة كلمة «الخاص»، ويُعرَّف غالبًا بالفصل القانوني بين الممتلكات المملوكة للأفراد من الخاصة والممتلكات المملوكة للدولة. وفي الواقع، إن القطاعات الأكبر من أصول ورأسمال القطاع الخاص هي تلك العائدة لأفرادٍ يقبعون تحت مظلة النظام؛ فقد تم تكديسهم في ظل الدولة، غالبًا من خلال سلطة الدولة بشكلٍ مباشرٍ، وباستخدام الآليات والوكالات الخاصة في الدولة. وهذا ما يعطي معنى غريبًا لعبارة «القطاع الخاص».

وأدت سياسات كهذه إلى زيادة في حجم القطاع الخاص في جميع الحالات تقريبًا، وعلى حساب حصة القطاع العام من الاقتصاد حتمًا. وعادة ما ترافق تحولات كهذه في الملكية مع توقعات المطالبة المتزايدة بمساءلة أكبر للحكومة، إن لم يكن مطالبة بنظام ديمقراطي، من جانب الأعمال الخاصة. ولكن كما هو الحال في معظم البلدان متأخرة النمو، فإن العناصر الأكثر نفوذًا في القطاع الخاص تفضِّل الوضع الراهن، والسبب يكمن وراء التعليل المألوف

(3) Volker Perthes, «The Syrian Private Industrial and Commercial Sectors and the State,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 1 (1992).

المقدم منذ مدة طويلة من جانب جان ليكا[4] (Jean Leca)، بأن رجال أعمال كهؤلاء يفضلون السعي وراء الريع في ظل الدولة بدلاً من المنافسة في سوق مفتوحة. وهذا بالتأكيد جزء من التعليل في الحالة السورية، غير أن البقية تكمن في أنواع الشبكات الاقتصادية التي نشأت بين النظام والبرجوازية الجديدة، والتي غالبًا ما تكون بحد ذاتها من صنع الدولة؛ في ضوء الحقيقة القائلة بأن الأجزاء الأكبر من الاقتصاد الخاص في سورية تشغلها أو تملكها برجوازية الدولة؛ وأخيرًا، في ضوء انعدام الثقة المستمر بين النظام ومجتمع الأعمال الأكبر، والذي عمل أكثر على تغيير تفضيلات البرجوازية الجديدة لمصلحة الوضع الراهن. وفي الممارسة العملية، فإن تفضيل البرجوازية «الجديدة» ربيبة الدولة الوضع الراهن الذي يُقزِّم مجتمع الأعمال ككل، بينما يمنح البعض امتيازات خاصة، يضع البرجوازية الجديدة - ولا سيّما شرائحها الأكثر نفوذًا - في موقع خلاف مع بقية القطاع الخاص.

وفي حين اكتفت البرجوازية الجديدة بالتقرب من الدولة، والعضوية في الشبكات، حيث يتم توزيع الريع وتجاوز القوانين علنًا، كان على بقية مجتمع الأعمال أن يلعب وفقًا للقواعد، ويتسابق مع الإجراءات البيروقراطية اللانهائية ويفاوض بيئة قانونية متناقضة. والأمر الأكثر أهمية حقيقة أن الريع والامتيازات كانت تُعطى من جانب حُكّام النظام لاختيار شركاء أعمال، دون أي توقعات لأداء اقتصادي جيد. وكانت برجوازية الدولة وأبناؤها في طليعة متلقي الامتيازات الخاصة، كونهم على الأغلب الأفراد ذاتهم الذين يوزعونها، ما يجعل السعي وراء الريع عملية فعالة للغاية. وكانت النتيجة استثمارات ضخمة في أوائل التسعينيات، تحول معظمها ليكون إما نشاطًا غير منتج أو محميًا بطريقة أو أخرى من المنافسة من خلال سياسات خاصة[5].

---

(4) انظر: Jean Leca, «Democratization in the Arab World: uncertainty, vulnerability and legitimacy, A Tentative Conceptualization and Some Hypotheses,» in: Ghassan Salameh, ed., *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994).

(5) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة استثمارات القطاع الخاص في أوائل التسعينيات، بما في ذلك حماية شركات التصنيع الخاصة، انظر: خالد عبد النور، «القطاع الخاص في ظل الحماية،» ورقة عمل رقم 13، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2000.

ومنذ عام 1991، ومؤخرًا منذ عام 2001، كان النصيب الأكبر من الفرص والأسواق الجديدة يذهب إلى مجموعة صغيرة من الأفراد ترتبط بطريقة أو بأخرى مع النظام، سواء من خلال الروابط العائلية أو الأجهزة الأمنية. وبالتالي، فإن لسورية قطاعًا خاصًا ليس «خاصًا» على الإطلاق، فمعظم الأصول مملوكة لأفراد يشغلون مناصب حكومية. ومن هنا، تبرز تضاربات بين مصالح البرجوازية الجديدة (بما فيها برجوازية الدولة) ومصالح غيرها في مجتمع الأعمال ممن يمثلون القطاع الخاص الحقيقي.

ولم يكن التضارب بين البرجوازية الجديدة والقطاع الخاص أكثر وضوحًا، كما هو في نمط توزيع الأصول غير المنطقي بين القطاعين العام والخاص خلال فترة التسعينيات. ففي حين كان القطاع العام يضع اليد العليا من حيث تكوين رأس المال الثابت منذ عام 1963، تاركًا القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، انقلب الوضع في أوائل التسعينيات[6]. وكان السبب المباشر هو قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1990–1991، الذي شجع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز[7]. ومع مرور الوقت أصبح التباين شديدًا بين حصص القطاعين العام والخاص، ما إن يأخذ المرء في اعتباره التحول الدراماتيكي في أرقام تكوين رأس المال الثابت في الفترة بين عامي 1985 و1992 (انظر الجدول رقم 2 – 1). فبينما بلغت حصة القطاع العام في عام 1985 ضعفي حصة القطاع الخاص تقريبًا، بنسبة 66 في المئة و34 في المئة على التوالي، ساد العكس في عام 1992، تاركًا للقطاع العام حصة 33 في المئة من تكوين رأس المال الثابت، وللقطاع الخاص أكثر من ضعف هذا الرقم. وبالمثل، ازدادت استثمارات القطاع الخاص بنسبة 62 في المئة بين عامي 1991 و1994، ليصل إلى ما يقارب

---

(6) لتفسير واسع الاطلاع وسرد دقيق لنمو القطاع الخاص خلال تلك الفترة، انظر: Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad* (London: I. B. Tauris, 1999), chap. 2.

(7) انظر: Sylvia Polling, «What Future for the Private Sector,» in: Eberhard Kienle, *Contemporary Syria*: *Liberalization Between Cold War and Peace* (London: I. B. Tauris, 1994).

ثلثي الاستثمار الإجمالي في عامي 1992 و1993[8]، مع مجموعة ارتباطات اقتصادية لاحقة في قطاعات التجارة، والزراعة، والخدمات، والبناء والنقل[9]، ولكن أقل من ذلك في قطاع التصنيع. كما ازدادت واردات وصادرات القطاع الخاص بشكلٍ كبيرٍ بعد عام 1991: فبحلول 1992، تضاعفت كمية الواردات، واستمرت في الازدياد حتى 1996، وبحلول عام 1994، ارتفعت الصادرات بنسبة 85 في المئة، واستمرت بالارتفاع حتى عام 1995[10].

وبخلاف فيض التقارير والمقالات المتفائلة التي نشرت في منتصف التسعينيات، والتي تُصوِّر نصرًا حاسمًا لمتحمسي القطاع الخاص، فقد أثبتت هذه الأرقام أنها مضللة تمامًا، سواء من حيث صحتها بحدِّ ذاتها أو من حيث التغيرات التي تُبشِّر بها. وعلاوةً على ذلك، ومع قليل من الاستثناءات، أهمل معظم المراقبين حقيقة أن نمو القطاع الخاص لم يكن بعيد الصلة من القطاع العام الضعيف، والذي يقول البعض إنه في ورطة، في ذلك الوقت[11]. وهكذا، فإننا شهدنا انحسارًا في دور الدولة، ولكن ليس بالضرورة تغيرًا في هوية أولئك الذين يتخذون القرارات السياسية بشأن القطاعات التي من المفترض أن الدولة قد تخلت عن سيطرتها عليها لمصلحة «القطاع الخاص». وهذا الوضع يعكس إستراتيجية بقاء النظام التي تتحاشى توسيع دور القطاع الخاص، وعلى المرء أن يعود إلى تاريخ سورية لإيجاد تفسيرات لخيار كهذا.

الجدول الرقم (2-1)

(8) انظر: عبد النور، «القطاع الخاص في ظل الحماية،» ص 337.

(9) انظر: Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, p. 59.

(10) انظر: عبد النور، المصدر نفسه، ص 338.

(11) قدم المنتقدون من الاقتصاديين في سورية حجة بأن تدهور القطاع العام لم يكن حادثًا عرضيًا تمامًا. والدليل المقدم لم يكن مقنعاً: كانت مختلف شركات القطاع العام تخسر الأعمال لمصلحة شركات خاصة ناشئة أو، في الواقع، لعمليات شبه قانونية، يملكها أعضاء نافذون من برجوازية الدولة، والذين غالبًا ما كانوا يعملون في مجال العمل نفسه. والأمثلة كثيرة، منها تراجع شركات القطاع العام المصنِّعة للسجائر (مثلاً، غوتا) والثلاجات (مثلاً، بردى)، وكلتاهما استُبدلتا بإصدارات مشتراة من القطاع الخاص من المنتوجات نفسها.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب نوعية الملكية[12]

السنة	حصة القطاع العام	حصة القطاع الخاص
1963	51	49
1970	67	33
1975	70	30
1980	63	37
1985	66	34
1990	43	57
1991	42	58
1992	33	67
1993	35	65
1994	42	58
1995	44	56
1996	48	52
1997	58	42
1998	59	41
1999	59	41
2000	64	36
2001	65	35
2002	62	38
2003	63	37
2004	48	52
2005	48	52
2006	46	54

الدولة والقطاع الخاص

(12) للحصول على الأرقام حتى عام 1999 (بالأسعار الثابتة لعام 1995)، انظر الخلاصة الإحصائية 1998، التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، الفصل 16، «الحسابات الوطنية»، ص 546. الرقم بالنسبة لعام 1999 تقديري. وللأرقام بعد عام 1999، انظر الخلاصة الإحصائية 2007، التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، الفصل 16، «الحسابات الوطنية»، الجدول 16/ 38، ص 565.

كانت العلاقات بين الدولة ومجتمع الأعمال في سورية متوترة تمامًا تاريخيًا. وعلى الرغم من المدِّ والجزر، والذي يرتبط عادة بالطفرات والأزمات الاقتصادية، إلا أن الشعور العام السائد من حيث الهيكلية، وعلى المستوى الفردي للمسؤولين ورجال الأعمال، هو أن القوتين على خلاف. ويرى بعض المحلِّلين، وبالتأكيد معظم المتشدِّدين داخل نظام حافظ الأسد، أنها علاقة محصلتها صفر: إذ إن صعود القطاع الخاص يجب أن يحدث على حساب النظام البعثي. وبعكس ذلك، فإنه ليس لغزًا أن صعود النظام ذاته بعد عام 1963 كان على حساب القطاع الخاص التقليدي، الذي يُرمز إليه بما يسمى البرجوازية «التقليدية» أو «القديمة».

إن أسباب العداء وعدم الثقة بين الدولة ومجتمع الأعمال معقدة، وتشكل نقطة محورية في هذه الدراسة. إذ تمتد جذور هذا الإرث المرير بين الدولة ومجتمع الأعمال إلى كل من العوامل السياسية والاجتماعية الناجمة من نشوء وتطور نظام استبدادي شعبوي راديكالي. وتعد أنظمة كهذه شائعة في طور ما بعد الاستعمار، وتنشأ بوصفها حلًا لكل من التحديات الدولية والمحلية المرتبطة بإدماج الدول في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويسعى النظام الاستبدادي الشعبوي إلى «تأسيس سلطة دولة قوية مستقلة عن الطبقات المهيمنة والقوى الخارجية، وإطلاق تنمية لاقتصاد وطني تهدف إلى التخفيف من التبعية وإخضاع القوى الرأسمالية لأهداف شعبوية»[13].

وتشكل التحديات التي تواجهها هذه الأنظمة، خلال مراحل نشوئها وتوطيدها، أفضلياتها التحالفية، وأفضلياتها المؤسساتية، والمقايضات الأكبر أو المواثيق الاجتماعية التي تقدمها[14]. وإن بُعدًا كهذا له صلة مباشرة بفهم علاقات الدولة بمجتمع الأعمال في سورية الحديثة. فبمواجهة مجتمع أعمال مرن يغلب عليه المدينيون والسُّنة على حد سواء، لم يكن للنظام البعثي، الريفي

---

(13) Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 2.

(14) Steven Heydemann, *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict, 1946-1970* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), chaps. 1 and 7.

الأقلوي حديث الولادة، سوى مجموعة خيارات محدَّدة. وبعد أن فقَدَ أو همَّش غيره من الحلفاء العلمانيين، مثل الناصريين والشيوعيين، أصبح حزب البعث بحلول عام 1964 النجم الوحيد، معزولاً على الأغلب عن المجتمع الذي كانت فيه البرجوازية العنيدة هي القوة الاجتماعية الوحيدة ذات الشأن، والتي تتشكل من التجار والملاكيين. كما كانت كل من تجربة الجمهورية العربية المتحدة (UAR)، والانقلاب الانفصالي المحافظ عام 1961 مفيدين للبعث الآخذ أكثر فأكثر بالأقلوية والراديكالية: إذ أعطت الأولى للحزب سببًا وجيهًا للنظر إلى التدخل الخارجي في بلد مثل سورية بعين الريبة؛ والثانية أقنعت البعث بأن النهج المعتدل في التعامل مع المعارضة السياسية لا يجدي نفعًا. وهكذا، اعتمد النظام البعثي إستراتيجيات شعبوية متشدِّدة، لا تسمح بمشاركة قوات غير شعبوية، وتُخضع الدولة والجيش لحاجات ومتطلبات الحزب. واستكملت موجة تأميم الأصول الخاصة، التي تبلورت في علمي 1964–1965، سياسات الإصلاح الزراعي التي بدأتها الجمهورية العربية المتحدة، وعملت الإصلاحات الزراعية اللاحقة على مزيد من تأكّل الطبقة التقليدية من ملاّكي الأراضي، وربما ذهبت أبعد من ذلك لتصل إلى إبعاد بعض الفلاحين المتوسطين، الذين رأوا أن حقوقهم في الملكية تعرضت للخطر بسبب الإجراءات الراديكالية.

وما فاقم هذه العدائية السياسية هو العدائية الاجتماعية التي وسمت الاختلافات بين البعثيين الأقلويين الذين كانوا خاضعين تاريخيًا لـ «السادة» الذين ينتمون إلى النخبة السُّنية المدينية. وأدى تزامن العوامل السياسية والاجتماعية إلى وضع القوتين الاجتماعيتين في نزاع بعضيهما مع بعض أكثر حدة مما كان عليه النزاع في حالة بنيوية مماثلة، مثل مصر في الستينيات. وجعل هذا الانقسام عملية إعادة دمج مجتمع الأعمال مسألة أكثر خطورة من محاولات مماثلة في أماكن أخرى. وكان على النظام إيجاد بدائل، حتى بعد الانقلاب البعثي «التصحيحي» في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1970، الذي ضيَّق الانقسام بين القوى المحافظة المدينية والقوى الراديكالية الريفية. وباختصار، وعلى نقيض حالة مصر، عندما حان الوقت وظهرت الحاجة، «كان لا بدّ من

السماح لمجتمع الأعمال أو القطاع الخاص أن [يعود] عبر الباب الخلفي». ووفقًا لنبيل سكّر، هذا يعني أنه لا بدّ من إعادة القطاع الخاص إلى المعادلة الاقتصادية، لكن ذلك لم يكن موضع ترحيب(15). ولا تزال المعضلة الأساس التي ابتُلي بها النظام المحاصر في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، تميِّز علاقات الدولة بمجتمع الأعمال اليوم.

دور الأعمال الخاصة الثانوي في السبعينيات والثمانينيات

على الرغم من تبدُّل إستراتيجيتها بشكلٍ طفيفٍ في عام 1970، كانت علاقة القيادة البعثية بالقطاع الخاص برمته تدار من خلال منظور أمني منذ توليها السلطة في آذار/ مارس 1963. ومنذ البداية، كان النظام يعطي امتيازات محدودة للقطاع الخاص بأكمله أو يوزع امتيازات «كريمة» إلى قلة مختارة بغرض الحفاظ على استقلالية اقتصاده الكلي. وهذه التكتيكات حدثت، وما زالت تحدث، على حساب ازدهار الاقتصاد المحلي ككل. وثمة تكلفة أخرى مهمة ولكنها أقل وضوحًا، وهي تكلفة يتكبدها النظام بالدرجة الأولى، إذ وبالإضافة إلى الثمن الاقتصادي الذي يجب على النظام دفعه للحفاظ على استقلاليته في اتخاذ القرار، وبالتالي الحفاظ على أمنه، تأتي تكلفة إدارية أخرى: تناقص حاد في القدرة على إدارة الاقتصاد، الأمر الذي يقلِّل من سلطته العقابية. وعلى الرغم من إمكانية تفاديها على المدى القصير والمتوسط من خلال زيادة الإجراءات القمعية، وتقوية الاعتماد على مصادر الدخل الخارجية، إلا أن التكاليف الإدارية تعود في النهاية لتطارد الأنظمة عندما ينضب الريع، وهو احتمال سيكون على النظام السوري التعامل معه في غضون أقل من عقد من الزمن(16). وحتى ذلك الوقت، فإنه من غير المحتمل أن يغير النظام طواعية إستراتيجيته تجاه القطاع الخاص؛ وهي إستراتيجية يقارب عمرها الآن أربعة

(15) مقابلة مع الاقتصادي السوري نبيل سكر، دمشق، 9 كانون الثاني/ يناير 1999.

(16) من المرجح للريع النفطي، الذي يشكل أكثر من 60 في المئة من النقد الأجنبي لسورية، ويدعم معظم استثمارات القطاع العام، أن يجف كما الآبار النفطية بين عامي 2010 و2015. انظر: **الاقتصادية** (30 كانون الأول/ ديسمبر 2001).

عقود.

بعد «الحركة التصحيحية» في تشرين الثاني/نوفمبر 1970 مباشرة، كانت قيادة حافظ الأسد البعثية أقل نزعة أيديولوجية، وأكثر براغماتية سياسيًا، وأكثر وصولية بكثير، والأهم من ذلك، كان تطلعها الأساس موجهًا نحو الخارج. إذ أدرك النظام الجديد نقاط ضعفه الاجتماعية والسياسية: فقد كان نظامًا راديكاليًا أقلويًا ريفيًا، معزولاً إلى حدٍّ بعيدٍ عن بقية المجتمع السوري، بحكم وجود الراديكالية التي عملت على تقسيم البلاد إلى قطبين مدة ستة أعوام (نصف دزينة من السنوات)؛ وكان مسؤولاً عن دولة واقعة في مأزق، إذ تعرضت لهزيمة مميتة قبل سنوات ثلاث فحسب على يد إسرائيل؛ ويدير اقتصادًا متعثرًا لم يكن من المحتمل أن يتلقى دعمًا من الدول العربية المحافظة؛ والأكثر أهمية لأغراض هذه الدراسة، أن نشوء هذا النظام كان على حساب أجهزة الحزب[17]، وإلى درجة كبيرة، على حساب الجيش، كما كان مدعومًا بشكلٍ أساسيٍّ من جانب الأجهزة الأمنية و«القوات الخاصة» التي انكب قادة النظام المنافس على إنشائها منذ أواخر الستينيات.

ومن خلال اللجوء إلى الدول العربية المحافظة من أجل الدعم الخارجي، وكذلك إلى بقايا البرجوازية التقليدية المحاصرة في الداخل، لكنها لا زالت مهدَّدة، لم يكن نظام الأسد يسعى إلى خلق تبعيات جديدة، بل أراد أن يصبح

(17) مقابلات مع عمال سابقين في القطاع العام تخلوا عن وظائفهم الحكومية من أجل وظائف في القطاع الخاص أو في الخارج في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. كان أولئك الموظفون السابقون بعثيين راديكاليين في شبابهم في أوائل الستينيات، وأصيبوا بخيبة أمل عندما نحى النظام الحزب جانبًا قبل وخلال وبعد الحركة التصحيحية في عام 1970. وكانوا قريبين من دوائر النظام الداخلية من المستوى المتوسط التي كانت مسؤولة عن العمليات المالية الهادفة إلى إعطاء الأجهزة الأمنية مزيدًا من النفوذ والتمويل، على حساب حزب البعث الذي أصبح بعدئذ «مجرد أداة تعبوية للريف». وعلى الرغم من أن حسابات كهذه تحمل ضررًا عميقًا من نوعه، ما يسهم في بعض المبالغة، إلا أنها كانت مشتركة على نطاق واسع بين جميع أفراد الجيل القديم من البعثيين تقريبًا، والذين إما أنهوا عملهم مع الدولة بأنفسهم أو لا يزالون يعملون مع الدولة من أجل كفاف عيشهم، رافضين الانتقال إلى مراتب أعلى كي لا يتورطوا في طبيعة عمليات الدولة التي يعترضون عليها. ولن يُكشف عن هوية أولئك الأفراد، بمن فيهم من أورد كلامهم كمثال.

مستقلاً عن القوى الاجتماعية الداخلية كافة في وقتٍ واحدٍ. فبعد مدة وجيزة من انقلاب عام 1970، عمل النظام على خفض اعتماده على الحركة العمالية، مكرسًا التقارب مع شرائح من القطاع الخاص؛ إذ نحّى جانبًا الجهاز الحزبي، باعتباره سلطة قيادية داخل القطاع العام، واستبدله (بشكلٍ غير رسمي) بهرمية أمنية مُجددة؛ كما عمل على التخفيف من حدّة موقفه الإقليمي من خلال إعادة تأسيس العلاقات مع دول الخليج العربي، ولا سيّما المملكة العربية السعودية ونظام ما بعد جمال عبد الناصر في مصر، بينما أرسل في الوقت نفسه إشارات إلى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بأن سورية مفتوحة أمام فرص وحلفاء جدد.

ويُعدُّ المظهر الداخلي لهذا التحول ذا أهمية مباشرة هنا، ولكن لا ينبغي دراسته منفردًا. فالتحول نحو الدول العربية الغنية بالنفط لم يكن بقصد تضميد الجراح التي سببتها خطابات نظام صلاح جديد النارية تجاه الحكومات العربية المحافظة، بل على الأرجح، كان القصد منه الاستفادة من المساعدات التي تشتد الحاجة إليها على شكل مساعدات مالية مباشرة، صفقات و/ أو استثمارات نفطية[18]. وكما يوضح تمامًا كلٌّ من تاريخ سورية المعاصر والإحصاءات المتوافرة، فإن مثل هذه المساعدات والاستثمارات سرعان ما أصبحت شريان الحياة لسورية، ومحرك التنمية لقطاعها العام المشحون سياسيًا، وبالتالي، لاستقلاليتها الاقتصادية. وقد كانت مزيجًا من مصادر النظام الخارجية من الدخل أو الريع وإرثًا من انعدام الثقة إزاء مجتمع الأعمال، الأمر الذي حدَّد إلى درجة كبيرة طبيعة علاقته مع القطاع الخاص ككل.

ونظرًا إلى العداء طويل الأمد تجاه رأس المال الخاص، وإلى انشغاله بالأمن واستقلالية اتخاذ القرار، لم يكن نظام الأسد ميالاً إلى تقديم أي تمثيل

(18) مقابلة مع مسؤول سابق في البنك التجاري في سورية، دمشق، 8 آذار/ مارس 1999. كانت سورية آنذاك تبحث بيأس عن مخرج اقتصادي واستقرار اجتماعي. وكان النظام، بحسب المسؤول السابق هذا، وغيره ممن جرت مقابلتهم بشأن مسألة انقلاب السبعينيات، يعلم أنه لن يكتب له البقاء من غير اقتصاد منتعش، ودون الحد من الاستقطاب الاجتماعي الذي من شأنه إحداث نوع من السلم الاجتماعي الذي «لا يستطيع نظام كنظام السبعينيات أن يتحمل تبعاته».

شرعي للقطاع الخاص أو السماح له بإقامة مؤسسات تعبّر عنه، مستقلة عن سيطرة الدولة أو رقابتها. وبدلاً من ذلك، وحتى عام 1973، عندما أغرقت أخيرًا المساعدات الأجنبية سورية، عُقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر مع إسرائيل، فضلت الدولة الحفاظ على القطاع الخاص الذي كان مزدهرًا تحت رقابة مشددة. وإضافة إلى ذلك، حاول النظام خلق برجوازية جديدة على صورته، إلا أنه كان مثقلاً بحوادث السبعينيات وأوائل الثمانينيات المضطربة[19]. كما استُهلكت الاثنتا عشرة سنة الأولى بعد الحركة التصحيحية إلى حدٍّ بعيدٍ في تبعات 1973 مع إسرائيل، من عام 1976 إلى 1982 مع الإسلامويين المتشدِّدين، ومن عام 1976 وما تلاها مع فصائل مختلفة في لبنان، وفي عام 1982 مع إسرائيل - وبالتالي بقيت التحالفات الاجتماعية الداخلية مائعة وآنيّة لأغراض محدَّدة. ولم تبدأ القوى الاجتماعية بالالتحام حقًا حتى نهاية تلك الفترة، عندما، وللمفارقة، وُجهت ضربة حاسمة إلى المجتمع المدني السوري[20].

وفي أثناء ذلك، واصل النظام العبث بفكرة خلق حلفاء «حقيقيين» في القطاع الخاص. وكان أنصار هذه المحاولة يصدرون عن الدوائر المقربة من شقيق الرئيس، رفعت الأسد، بمن فيهم هو نفسه، بدلاً من الدوائر المقربة من حافظ الأسد نفسه، الذي كان منشغلاً بقضايا لبنان، وإسرائيل، وعددٍ من القضايا الإقليمية الأخرى[21]. وشرع النظام في ما أسماه فولكر بيرتيس «الانفتاح الأول»[22] عن طريق تحرير معتدل للواردات من جهة، ومنح امتيازات خاصة من جهة أخرى،

(19) مقابلة مع أستاذ في الاقتصاد يعمل محرِّرًا في مطبوعة فلسطينية مقرها سورية، ويرعاها القطاع العام، دمشق، 20 نيسان/ أبريل 1999.

(20) Raymond Hinnebusch, «State, Civil Society, and Political Change *in* Syria,» in: Augustus tRichard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, vol. 1 (Leiden: E. J. Brill, 1995).

(21) من الجدير بالذكر أنه، في فترة السبعينيات، لم يكن النظام وحده من يتطلع إلى الخارج، بل أيضًا شرائح واسعة من المجتمع السوري، بمن فيهم الإخوان المسلمون. مقابلة مع أستاذ الاقتصاد المذكور أعلاه، دمشق، 20 نيسان/ أبريل 1999. انظر أيضًا: Anoush Ehteshami and Raymond Hinnebusch, *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System* (London: Routledge, 1997).

(22) Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, p. 50.

ولكن لقلة مختارة فحسب، ممن تم شراء ولائهم، أو ضمان ارتباطهم بالنظام من خلال الصفقات المتبادلة. ومثل هذه الصفقات كانت تتم إما في مشاريع القطاع المشترك التي تقسم رأس المال والإدارة بين الدولة ورجال الأعمال من القطاع الخاص، أو في مشاريع من تحت الطاولة مما قد تبقي، بأثر رجعي، مصالح قطاع الأعمال الخاص عرضة للمساءلة.

إستراتيجيًا، استمر الوضع الداخلي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، ولكن تدفق رأس المال بعد حرب عام 1973، مجتمعًا مع النقص العام في الخبرة الاقتصادية والأعمال الحرة بين كل من دوائر موظفي النظام وحلفائهم في الريف والحركة العمالية، استدعى تصعيد التقارب مع القطاع الخاص. وبقيت العلاقات، بين الدولة وقطاع الأعمال، التي كانت موجودة منذ عام 1970 وحتى أواسط الثمانينيات غير رسمية على الأغلب، باستثناء بعض الحالات المشبوهة التي أعطيت أهمية كبيرة من جانب المحللين لأنها كانت بين قلة من رجال الأعمال الذين كانوا مرئيين ويمكن الوصول إليهم بسهولة[23]؛ وهم الترويكا (الثلاثي)، كما يوصفون غالبًا، وتشمل عثمان العائدي عملاق السياحة، وصائب نحاس عملاق النقل، وعبد الرحمن العطار وهو رجل أعمال من مرتبة أدنى نوعًا ما.

وعلى الرغم من أن هذه الحالات كانت بارزة، إلا أن أغلبية رجال الأعمال العاملين مع، أو في ظل، الدولة وموظفيها ظلوا مجهولي الهوية لأكثر من عقد من الزمن. ولم نشهد ظهور علاقات أكثر وضوحًا بين النظام والأفراد في القطاع الخاص إلاّ في نهاية الثمانينيات، وغالبًا من خلال علاقات الرعاية المرتبطة بغرف التجارة والصناعة، وانتخابات مجلس الشعب المتجددة. وحتى عند ذلك، كان من الصعب ربط مسؤولي الدولة برجال الأعمال، خصوصًا لمن هم «خارج الدائرة»، أي أولئك الذين يجب أن يأخذوا ما يمكن رؤيته عن بُعد بقيمته الظاهرية. فالذين يتمتعون بحماية قادة رجال الأمن، على سبيل المثال،

---

(23) انظر مقالات حول القطاع الخاص و/ أو مجتمع الأعمال في سورية في: Kienle, *Contemporary Syria*: *Liberalization Between Cold War and Peace*.

يسارعون إلى إدانة القبضة التي تحكمها الدولة على الاقتصاد[24]، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يستنتج «غير المتمرسين» خطأً أنهم منافسون.

ازدواجية زاحفة نحو القطاع الخاص في أواخر التسعينيات

في التسعينيات، تغير الوضع الإستراتيجي، ولعل ذلك كان بسبب التحالف المتنامي بين الدولة ورجال الأعمال. فبينما كان في السبعينيات شخص اسمه تحسين الصفدي، وهو ممثل بارز للقطاع الخاص، الوحيد الذي استجمع شجاعته ليطلب خفض حملات التفتيش من وزارة التموين، فإنه بحلول التسعينيات، كان «ممثلو»[25] قطاع الأعمال أعضاء في البرلمان وفي مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة المتعددة، وقادرين على تقديم توصيات في سياسة مؤسسات رفيعة المستوى تربط الدولة بمجتمع الأعمال[26]. وفي حين تمثل هذه الصورة الانسجام الأفضل مع أفراد محدَّدين يرتبطون بقادة النظام

---

(24) مقابلات مع أفراد من رجال الأعمال في غرف التجارة يدينون بالفضل لمسؤولي النظام من خلال المشاريع المشتركة التي بدأت بموجب القانون رقم 10 عام 1991. ولا يعني ذلك أن كل رجال الأعمال هؤلاء يدينون بالفضل للنظام أو شركائهم فيه بصورة متساوية: فبعضهم يكرهون شركاءهم بصدق، غير أنهم يقدِّرون النجاح أكثر كثيرًا – فضلاً عن سمعتهم، والتي عليهم حمايتها عن طريق التشدُّق باستقلالية القطاع الخاص.

(25) ومن المفارقة، ولعلها ليست كذلك، أن تحسين الصفدي (الذي يشار إليه من جانب أعضاء البرجوازية القديمة بالحاج تحسين الصفدي، دلالة على الاحترام بالاستناد إلى موقعه الاجتماعي وحجه إلى مكة) كان ممثلاً حقيقيًا للقطاع الخاص حول سلطة التجار الذين كانوا يقومون بالأعمال حينها ممن قابلتهم. إذًا، كانت الغرف تطالب ببعض التمثيل في السبعينيات عندما كانت عاجزة فعليًا، بينما لا تقوم اليوم، أو منذ عام 1989، بأي تمثيل فعلي على الرغم من أنها تؤدّي دورًا مهمًا في تجميع المصالح، وإنْ انتقائيًا بشكلٍ انتقائي. مقابلة مع نزار قباني، تاجر منسوجات بارز في الحريقة، وهو حي تجاري مجاور لسوق الحميدية المعروف (التقليدي)، دمشق، 28 نيسان/ أبريل 1999.

(26) مقابلة مع محمد سلامة، موظف حكومي سابق كان يعمل على تنسيق العلاقات بين القطاع الصناعي العام والخاص والعمالة. وكان قوة دافعة وراء مشروع إصلاح القطاع العام الذي بدأ عام 1998، الإدارة بالأهداف، والذي أعطى مديري القطاع العام في صناعة النسيج (لمدة تجريبية) نفوذًا أكبر لاتخاذ القرار، واستقلالية إزاء الوكالات الحكومية في رئاسة الوزراء التي عادة ما تدقق وتتدخل في شركات القطاع العام. انظر دراسته: «الإدارة بالأهداف: إلى أين؟،» ورقة عمل رقم 3، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2000.

من خلال شبكات اقتصادية قائمة، غير أنه لا يمكن تطبيقها على التفاعلات والعلاقات الإستراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص ككل. والمهم في هذا الصدد أنه، على الرغم من الشكوك التي تنتاب النظام من القطاع الخاص بشكل عام، إلا أنه لم يعد قادرًا على إيقاف نمو القطاع الخاص، بل أصبح أكثر اعتمادًا عليه في ما يتعلق بالاستثمار وخلق فرص العمل والحصول على العملات الأجنبية. ومع ذلك، كان النظام قادرًا على فعل الكثير لمنع تحويل قوة القطاع الخاص الاقتصادية الصاعدة إلى نفوذ سياسي. وإلى جانب إقامته علاقات مع رجال أعمال مختارين على شكل شبكات تقوِّض العمل الجماعي بين رجال أعمال القطاع الخاص، كان النظام قادرًا على خلق هيكلية حوافز جعلت من تجمع أفراد القطاع الخاص، سواء للقيام بأعمال تجارية في مجموعات كبيرة أو لتنظيم أنفسهم ضد الدولة، أمرًا غير عقلاني.

وإضافة إلى تسامح النظام من نطاق محدود، وغالبًا، عدم تسامحه مع المنظمات المستقلة، كان القانون تحت تصرفه أداة يمكنها تجريم أي شخص تقريبًا يمارس أعمالاً تجارية في سورية بأي مبلغ كبير من رأس المال. وحقيقة أن القوانين، والمراسيم، والأنظمة واللوائح تكومت بعضها فوق بعض لأكثر من قرن ونصف القرن – مع إبطال قلة منها فحسب – قد جعلت معظم الممارسات التجارية البسيطة عُرضة للمقاضاة. ويقول أحد الصناعيين: «في سورية اليوم، نعمل في إطار القانون التجاري لعام 1949!»[27]. ويلاحظ محام سوري بارز أن «جميع القرارات [الإصلاحية] المحدَّثة في توتر مع أنظمة حزب [البعث]... الإصلاحات التي قد أعلنوا عنها منذ عام 1991 تخضع للوائح التنظيمية الاقتصادية التقييدية ذاتها التي كانت موجودة من قبل[28]. وعلى الرغم من بعض التغييرات في البيئات التنظيمية والقانونية بين عامي 2001 و2008، غير أن هذا الوضع يستمر في إضعاف عزيمة المستثمرين. وأولئك الذين يستثمرون على الرغم من وجود هذه القيود، ولا سيّما أولئك الذين تحتاج أعمالهم إلى

(27) مقابلة مع رياض سيف، دمشق، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

(28) مقابلة مع مأمون الطباع، دمشق، 30 أيار/ مايو 1999.

التعامل بالعملات الأجنبية وغيرها من الأعمال الحساسة أو المحظورة، غالبًا ما يقومون بالأعمال وحدهم أو مع أفراد أسرهم الذين يمكنهم الثقة بهم. ويجب على كثير من هذه المشاريع أن تعمل بشكلٍ سريٍّ، أو عدم الإفصاح عن الأرباح: «فقد يعمل اثنان من التجار المتوسطين في السلعة نفسها [كموزعين] متجاورَين غير أنهما لا يعلمان أنهما يوزعان المنتج نفسه، لأن اللافتتين على مدخلي محلَّيهما لا تعلن ذلك»[29].

وقد أدى التأثير العام لإستراتيجية الدولة في التعامل مع القوى الاجتماعية عمومًا منذ السبعينيات إلى نوع من التجزئة لا يكاد يفضي إلى عمل جماعي، حتى وإن كانت الإرادة والوسائل على مرمى البصر. وعلى الرغم من أن الصورة القاتمة بدأت تتغير في أواخر التسعينيات، ولا سيّما بعد وفاة حافظ الأسد عام 2000، إلا أن رجال أعمال القطاع الخاص الذين يتعاملون برأسمال كبير يفضلون «العمل وحدهم»، ما دامت الدولة «تترك مساحة من الحرية للقيام ببعض الأعمال»، والتي تُقام على نحو متزايد[30]. ومع ذلك، ووفقًا للمطلعين الذين هم على علم بخفايا الخطاب داخل النظام، هناك ازدواجية زاحفة بين بعض قادة النظام تجاه تلك الأجزاء من القطاع الخاص التي قد تصبح مستقلة عن الدولة حقًا.

وتتجلى ازدواجية نظام البعث طويلة الأمد تجاه القطاع الخاص، علاوةً على الازدهار المنتعش للقطاع، في بطء وتيرة الحكومة في صوغ وتنفيذ سياسات التحرر مهما كان نوعها أو أهميتها. وهذا يشكل السياسة الأساسية في سورية: فإذا لم يُرد النظام التخلي عن السيطرة السياسية أو مشاركتها، فإن أفضلياته تتقلص بشكلٍ دراماتيكي، ولا سيّما عندما تغذي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة جنون العظمة. وبعد التوريث الرئاسي في عام 2000، أدت عملية

(29) عادة ما ينطبق ذلك على التجار الذين يعملون وسطاء بين تجار التجزئة الكبار والمستهلكين في محافظات خارج دمشق أو في الريف حولها أو مدن أخرى. مقابلة مع منار الجلاد، دمشق، 24 نيسان/ أبريل 1999. وتحدث حالات مشابهة في الصناعة، في جميع أنحاء المدن الكبرى أو في المدينة نفسها.

(30) مقابلة مع رجل أعمال يعمل في قطاع الأغذية ومعالجتها المنشأ حديثًا، والذي احتكرته الدولة حتى أوائل التسعينيات، 16 آب/ أغسطس 2001.

إعادة التوطيد التي استمرت حتى عام 2005 إلى تقليص الأفضليات أيضًا، وجعلت النظام يبتعد عن المجازفة أكثر فأكثر.

ووجد النظام نفسه عالقًا في أزمة تحكمها ثلاث حقائق مرّة: فهو في حاجة إلى القطاع الخاص لتوليد العملة الصعبة وفرص العمل؛ وغير راغب وغير قادر على مشاركة السلطة؛ وكذلك فإن نفوذ القطاع الخاص الاقتصادي - على سبيل المثال، حصته في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات، وتوليد فرص العمل، والصادرات، والعلاقات الدولية والخبرات - يستمر في النمو كنتيجة مباشرة لانسحاب الحكومة البطيء من المجال الاقتصادي. وبالتالي، فإن النتيجة المُثلى للنظام، نظرًا إلى أفضلياته الأمنية، هي أن يدع القطاع الخاص ينمو بما يكفي لإنقاذ الاقتصاد، ولكن ليس بما يكفي لتهديد توزيع السلطة بين الدولة وقطاع الأعمال.

وقد لاحظ عددٌ من المحللين أن نظام البعث يريد أن يكون له اليد العليا في الاقتصاد كي يحافظ على سلطة اتخاذ القرار في جميع المجالات. ومقابل هذا النهج الحدسي لفهم أفضليات النظام، افترض بعض المحللين السوريين وجهة نظر أكثر دقة؛ فوفقًا لأحد أنصار وجهة النظر هذه، «في الحقيقة، إن ما يحاول النظام فعله يدلُّ على ذكاء شديد: فهو يدخل رجال الأعمال إلى دائرته، ويقوم بأعمال معهم ويورطهم في مشكلاته الخاصة. وإذا ما سمح لهم بالذهاب بحرية عندها سيبقون مرتبطين بالدولة بحكم أفعالهم الماضية. وفي غضون ذلك، يقومون بالكثير من الأعمال القذرة، متحملين اللوم على المشكلات الاقتصادية التي سببتها أخطاء النظام، بينما يكسب رجال النظام الأموال منهم»[31]. وبالتسليم جدلًا أن النظام معنيٌّ بعملية حسابية بسيطة - وهي، كم هو حجم القطاع الخاص مقارنة بالقطاعين العام والمشترك؟ - غير أنه أكثر اهتمامًا بكيفية منع القطاع الخاص، بغض النظر عن نموه الحالي، من تحويل قوته الاقتصادية إلى قوة سياسية، سواء أكانت جماعية أم فردية.

(31) مقابلة مع صادق جلال العظم، مثقف بارز ذو جذور برجوازية تقليدية، دمشق، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

وللقيام بذلك، كان النظام يعمل تدريجًا وبطريقة انتقائية على التشبيك مع أكثر الأفراد أهمية من الناحية الاقتصادية في القطاع الخاص، الأفراد الذين كان صعودهم الأولي نتيجة رعاية ومباركة الدولة. ومنذ عام 1973، اعتمد النظام طرقًا غير رسمية أولاً، ومن ثم رسمية لتطوير مثل هذه الشبكات. فمن الناحية غير الرسمية، عملت الدولة على إحداث أو تجديد هيكلية من الحوافز تجعل التعاون التطوعي من جانب مجموعة مختارة من رجال الأعمال أمرًا عقلانيًا و/ أو ضروريًا. ومن الناحية الرسمية، بدأت الدولة في أواخر الثمانينيات بتعبئة أعضاء معينين من القطاع الخاص في العملية السياسية الرسمية، من خلال المشاركة في مجلس الشعب، ومن خلال الانتخاب في مجالس إدارات غرف الصناعة والتجارة، ومن خلال التمثيل في لجنة الإرشاد والتوجيه التي تربط بين القطاع الخاص والدولة. وجوهريًا، يُترك المال في أيدي القطاع الخاص ما دام لا يتعدى نطاق النظام، أي السياسة. وبخلاف ذلك فإنه يصبح مالاً «عاماً» ويتم الاستيلاء عليه من جانب النظام من خلال الاستدعاء الانتقائي للقوانين والأنظمة التي «لا بدّ» أنها قد جرى تخطيها من جانب الممارسات التجارية الكبيرة في سياق بيئة قانونية متناقضة. وليس أعضاء القطاع الخاص بغافلين عن حسابات النظام، غير أن لا نية لديهم في إعطاء إشارات قد تسبب استنكار قادة النظام. كما أنهم كانوا يتصرفون ويتحدثون بنوع من الحذر والخجل، وكان سلوك مرشحي قطاع الأعمال خلال حملات انتخابات مجلس الشعب يعكس هذا الحذر، وكذلك كان موقفهم المذعن عمدًا في التعامل مع المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام. لكن في مكان ما في العمق - والذي يمكن استنتاجه من المحادثات الموسعة مع أفراد بارزين - يستخف العديد من رجال الأعمال في سورية بذكاء النظام؛ ويفترض بعضهم أن تصريحاتهم العامة في مدح سياسات النظام تؤخذ من جانب النظام على أنها تعبير حقيقي عن الدعم. وفي الحقيقة، فإن كلا الطرفين يدرك اللعبة السياسية التي يلعبها الآخر، حتى وإن لم يكونوا مدركين حقيقة أن انتهازيتهم واضحة للعيان. وعلى أي حال، فإن النظام يجد نفسه عند خسارة إستراتيجية متزايدة، ما دام يلعب مع القطاع الخاص لعبة محصلتها إيجابية لا خاسر فيها، في الوقت الذي كانت

فيه تكاليف فرصة مواجهة القطاع الخاص منخفضة جدًا. وفي هذا الخصوص، يصرِّح أحد المراقبين المقربين بالآتي: «يفكر مسؤولو النظام على هذا النحو: إذا ما حصلت على عشرة رجال أعمال مثل رياض سيف [وهو مستقل ومُسيَّس على حد سواء]، يمكنهم تشكيل جبهة هائلة. كما قد تؤدي كتلة تجارية مالية كهذه، حتى دون وجود قاعدة تنظيمية موحدة ومستقرة، إلى زيادة نفوذ مجتمع الأعمال، وفي النهاية إلى تحقيق التوازن لمصلحة القطاع الخاص من حيث رسم السياسات الاقتصادية. وبالنسبة إلى النظام، هذا أمر غير وارد في ظل الترتيبات الحالية»[32].

إن الإشكالية بالنسبة إلى النظام تكمن في الاستفادة من المبادرة الاقتصادية للقطاع الخاص دون دفع ثمن سياسي. وإذا ما نجحت الدولة بذلك، يستفيد كلا الجانبين اقتصاديًا، وتستفيد الدولة سياسيًا على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فمن المرجح أن تتغير الحسابات؛ إذ أنه من المرجح بالنسبة إلى الأعمال الكبيرة أن تزداد تكاليف فرصة التعاون، في الوقت نفسه الذي تقترب تكاليف فرصة النظام من الصفر، مما يعطي نفوذًا للأعمال الكبيرة. ولكن في الوقت الحاضر لا نزال في المدى القصير، إذ لا تزال المكاسب الملحوظة تدور ضمن فلك الدولة.

«مؤسسات القطاع الخاص»

ثمة سمة مهمة في القطاع الخاص السوري، وهي أنه لا يمتلك تمثيلاً حقيقيًا، فالمؤسسات القائمة مثل غرف الصناعة والتجارة لا تمثل سوى أجزاء فحسب من مجتمع الأعمال، على الرغم من المظاهر التي تفيد بعكس ذلك. وقد توقف دور الغرف عن كونه فعالاً في آذار/مارس 1963، عندما تولى حزب البعث السلطة، ووضع تجديدها بعد الحركة التصحيحية في تشرين

(32) مقابلة مع صادق جلال العظم، 10 كانون الأول/ديسمبر 1998. الكلمات داخل الأقواس مضافة من جانب الكاتب، غير أنها ترجمة لتصريح سابق لصادق جلال العظم بأن سيف يمثل رجال الأعمال «المستقلين والمسيَّسين».

الثاني/ نوفمبر عام 1970 كثيرًا من المطالب على عاتق مجتمع الأعمال. ولم تكتسب غرفة التجارة في دمشق وضعًا سياسيًا رفيعًا حتى عام 1982، نتيجة مباشرة لقرار أعضائها الوقوف إلى جانب النظام في مواجهته الإسلاميين[33]. ومهما يكن، يبدو أن هذه الغرف كانت أكثر شعبية داخل دوائر النظام مما هي عليه بين التجار الذين تدعي تمثيلهم. وعلى الرغم من أنهم يحضرون محاضرات واجتماعات الغرفة الخاصة من حين إلى آخر، إلا أن العديد من التجار يدركون بأن أصواتهم أو مصالحهم «تُسمع»، ولكن عادة دون جدوى ملموسة. ويقول بعضهم إن هذا هو السبب في أننا «لا نقول شيئًا. فأنا أفضل العمل على شحنتي المقبلة على المناشدة وللمرة الخمسين لتحقيق المطالب الأكثر بساطة وعقلانية»[34].

والوضع مشابه في طبيعته، على الرغم من أنه أسوأ كثيرًا في درجته، في غرف الصناعة. فحتى أعضاء مجلس الإدارة في غرفة صناعة دمشق يتحسرون على دورهم غير الفعّال: «لسنا بصنّاع قرار حتى في ما يتعلق بقضايا الغرفة؛ لسنا طرفًا تنفيذيًا ولا استشارياً... نحن ندرس المسائل الاقتصادية ونحيلها إلى «صنّاع القرار». نحن لا نقوم باتخاذ أي قرارات»[35]. ووفقًا لرياض سيف، فإن «الغرف أشبه ما تكون بـ «منظمات شعبية» أحدثتها الحكومة، ولا تملك أي سلطة لتحقيق مطالبها. وقد بدأت العضوية في الغرف في أواخر الثمانينيات لأنها كانت شرطًا ضروريًا للحصول على سجل تجاري أو صناعي ولمجموعة من التراخيص للقيام بالأعمال»[36].

ويتفق الاقتصاديون في الرأي؛ إذ يربط رزق الله هيلان، وهو اقتصادي

---

(33) مقابلة مع نزار قباني، 28 نيسان/ أبريل 1999. انظر أيضًا: Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brothers,» *MERIP Reports,* no. 110 (1982), pp. 12-20.

(34) مقابلة مع منار الجلاد، تاجر منسوجات من عائلة الجلاد المعروفة، وذات الجذور الراسخة في البرجوازية التقليدية، دمشق، 7 نيسان/ أبريل 1999.

(35) مقابلة مع نبيل الجاجة، صناعي وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق، دمشق، 31 أيار/ مايو 1999.

(36) مقابلة مع رياض سيف، دمشق، 8 حزيران/ يونيو 1999.

سوري محترم، تزايد عدد أعضاء الغرفة، بشكلٍ جزئيٍّ، بتلبية الحاجات اليومية المستقلة عن الأعمال: «كانت المنتوجات عمومًا باهظة الثمن في أوائل التسعينيات بسبب الرسوم الجمركية العالية، بغض النظر عمن كان يستفيد من الرسوم الجمركية الأعلى أو ما إذا كانت تذهب إلى خزينة الدولة. وكانت النتيجة أن يحاول الناس الالتفاف على هذه الرسوم. فعلى سبيل المثال، كان الناس يدرجون أسماءهم في غرف التجارة، وبذلك يستطيعون الحصول على شاحنة بيك آب برسوم جمركية مخفضة، يفترض أنها لاستخدامات العمل»[37]. وهذه نظرة سائدة في مجتمع الأعمال في سورية، من حلب إلى حماه إلى دمشق، وتنطبق على غرف التجارة والصناعة، وعلى الرغم من أن شكاوى الصناعيين وخيبة أملهم أعمق بكثير في طبيعة الحال. وبعد نقاش مطول حول حالة غرفة صناعة دمشق، صرّح محمد سراقبي، وهو نائب رئيس سابق للغرفة، بأن هدف أعضاء الغرفة كان أن تصل الغرفة إلى وضع غرفة تجارة دمشق[38]، من خلال مراعاة التنظيم التمثيلي غير الفعال والذي بالكاد يتحقق.

وما ينظر إليها كثيرون في القطاع الخاص على أنها مؤسسة ذات فاعلية كبيرة، ولكن يصعب الوصول إليها، هي لجنة الإرشاد والتوجيه، المؤسسة الوحيدة التي تربط مجتمع الأعمال بالدولة رسميًا. ولكن الصورة تبدو غائمة تمامًا هناك؛ وفقًا لاقتصاديين سوريين مستقلين ومسؤولين سابقين في القطاع العام يعملون في الشؤون الاقتصادية، إذ إن لجنة الإرشاد والتوجيه استولت بفاعلية على دور السلطة التشريعية والتنفيذية في ما يتعلق بمجموعة واسعة من السياسات التي تغطي الإعفاءات الضريبية والتراخيص الانتقائية لاستيراد وتصدير السلع[39]. ويعلق عليها بعض رجال الأعمال أهمية قصوى: «إن لجنة التوجيه هي المؤسسة الأكثر أهمية في البلاد لأن قراراتها، على عكس اللجنة الاقتصادية الحكومية، ذات صبغة قانونية. فقراراتها تهدف إلى أن تكون عامة

(37) مقابلة مع رزق الله هيلان، دمشق، 15 آذار/ مارس 1999.

(38) مقابلة مع هيثم ميداني، نائب رئيس غرفة صناعة دمشق، دمشق، 12 أيار/ مايو 1999.

(39) مقابلة مع عارف دليلة ومسؤول سابق في البنك التجاري السوري، دمشق، 12 نيسان/ أبريل 1999.

وإستراتيجية»[40].

وقد أصبحت لجنة الإرشاد والتوجيه فعالة في مرحلة معينة، بعد فترة وجيزة من أزمة عام 1986، عندما احتاجت الدولة إلى تعبئة الاستثمارات للتعويض عن النقص المفاجئ في وصول القطاع العام إلى النقد الأجنبي، وبالتالي إلى الاستثمارات. وبالنسبة إلى النظام، كانت التوصية أن يقوم بذلك دون تمكين القطاع الخاص ككل. وفي الممارسة العملية، تُرجم ذلك في جهد بُذل لتعبئة الرأسمال الاستثماري، إما دون التخلي عن عتلات اقتصادية أكثر من اللازم، حتى لحلفاء القطاع الخاص المزعومين، أو، ولتأثير أسوأ، دون خلق فائزين جدد من خارج الشبكات التي يعتمد عليها النظام منذ أواخر السبعينيات. وكانت النتيجة أن حلت بفاعلية لجنة الإرشاد والتوجيه التي تمثل الطابع الرسمي للعلاقات غير الرسمية حتى اليوم بين النظام وشركائه ومحمييه المختارين في القطاع الخاص، محل اللجنة الاقتصادية، التي استمرت على الرغم من ذلك بوصفها غطاءً مؤسساتيًا يتعامل على الأغلب مع القضايا الأيديولوجية التي أزيلت تمامًا من العمليات الاقتصادية اليومية. وعلى الرغم من أنها أُحدثت في عام 1981 بهدف «تشجيع التصدير ورسم سياسات استيراد أكثر عقلنة»[41]، أصبحت لجنة الإرشاد والتوجيه - التي سُميت رسميًا بلجنة إرشاد وتوجيه الصادرات والواردات والاستهلاك - مركزًا لتوزيع الريع بعد عام 1991، خصوصًا في شكل التحرر الانتقائي للسلع المستوردة المرتبطة في معظمها بأعمال تجارية، قائمة أو جديدة، مملوكة لمسؤولي النظام وشركائهم من القطاع الخاص.

ويرأس لجنة الإرشاد والتوجيه رسميًا رئيس مجلس الوزراء ونائبه للشؤون الاقتصادية، وتقدم على أنها المؤسسة الحكومية الوحيدة التي يتمتع فيها ممثلو القطاع الخاص بمشاركة كاملة، وبالفرصة لمعالجة شكاواهم في سياق يضم ممثلين من مجموعات اجتماعية أخرى، بما في ذلك المكتب الاقتصادي

---

(40) مقابلة مع رياض سيف، دمشق، 8 حزيران/ يونيو 1999.

(41) انظر: Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, p. 211.

لحزب البعث، والاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد الفلاحين ورئيسي غرفتي الصناعة والتجارة في دمشق(42). ومن المتفق عليه بين مجتمع الأعمال الأكبر ومناصريه أن لجنة الإرشاد والتوجيه هي الذراع المؤسساتي للشبكات الاقتصادية غير الرسمية(43) حيث تأخذ «دهاليز السياسة» شكلها(44). ووفقًا لخالد عبد النور، من بين آخرين: «على الرغم من أن لجنة الإرشاد والتوجيه

---

(42) مقابلات مع راتب الشلاح وعبد الرحمن العطار، وكلاهما حضر اجتماعات لجنة الإرشاد والتوجيه (الشلاح بصفته الرسمية، والعطار مندوبًا عن غرفة تجارة دمشق). ويقول الشلاح، رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، إن الاجتماعات «لم تكن منتظمة» من حيث دورية انعقادها، معطيًا صدقية لدورها الرجعي، ولا سيّما منذ أوائل التسعينيات. ووفقًا للشلاح، ازدادت قوة لجنة الإرشاد والتوجيه بعد عام 1986، واستمر نفوذها بالازدياد في التسعينيات، غير أن فشل عملية السلام أدى إلى إبطائها، كما حصل في الإصلاحات الأخرى؛ دمشق، 9 أيار/ مايو 1999. ويصرح العطار، وهو رجل أعمال يعتبر أحد رموز شراكات النظام ومجتمع الأعمال في السبعينيات، أنه كان للجنة الإرشاد والتوجيه دورٌ في تطوير القطاع الخاص، لكن دور القطاع الخاص بقي استشاريًا. وتتأرجح تعليقات العطار على العلاقة بين النظام والقطاع الخاص بين الانتقاد والمديح. ومن الجدير ذكره أن شركات العطار – المتنوعة ومتعددة القطاعات – تعرضت، ومن بين غيرها من الشراكات التاريخية لنظام، لضغط كبير من أبناء البرجوازية في أواخر التسعينيات عندما بدؤوا (أي الأبناء) بالدخول إلى القطاع الخاص بنسب كبيرة بعد نضوجهم. ويؤكد العطار في النهاية أن «من يرغب في البقاء في العمل، عليه أن يُذعن لسياساتهم (أي سياسات النظام). مقابلة في دمشق، 9 أيار/ مايو 1999.

(43) وعلى نقيض الاعتبارات أعلاه، يعطي بيرتيس ثقلًا أكبر للدور الاقتصادي العام للجنة الإرشاد والتوجيه. وعلى الرغم من أن هذا البحث يكشف أبعادًا أكثر تخصصًا للجنة الإرشاد والتوجيه، غير أنه يعترف أيضًا بدورها العام المتبقي، ولكن ليس إلى الدرجة التي يلاحظها بيرتيس: [لجنة الإرشاد والتوجيه] هي المكان الذي يجري فيه إدخال مطالب ومصالح القطاع الخاص رسميًا في عملية تشكيل السياسة الحكومية، وكذلك في الهيئات الدولاتية، حيث يستطيع القطاع الخاص والممثِّلون النقابيون المساومة مع الحكومة والحزب وفي ما بينهم من أجل تحقيق مطالبهم. ومن الجدير بالذكر أنه، منذ أوائل وحتى منتصف التسعينيات، عندما عرض بيرتيس هذه المقولات، كانت الآمال بهذه المؤسسة أعلى كثيرًا، حتى بين المشككين من القطاع الخاص. ومع ذلك، فإنه من غير الواضح كيف تفاوضت النقابات العمالية، وما الذي تفاوضت عليه، وما هي الفوائد التي حصلت عليها من لجنة الإرشاد والتوجيه بعد عام 1985 عندما قُوّضت صلاحيات النقابات بشدة بموجب القوانين الجديدة. وعلى أي حال، ومنذ منتصف التسعينيات، كانت النظرة تجاه لجنة الإرشاد والتوجيه أكثر سلبية بسبب عدم وجود أي تغيير في الاقتصاد عن طريق الإصلاحات. وفي الحقيقة، تضاءل دور المؤسسة بأكمله لمصلحة أساليب توزيع الريع السابقة الأكثر شخصانية، كما اتضح في عامي 2000 و2001 في حالة صفقات الهاتف الخلوي وخطط توسيع مناطق التجارة الحرة التي فاز بها أقارب المستويات العليا في النظام. انظر: Perthes, Ibid., pp. 210-211.

(44) تعبير «دهاليز السياسة» يشير إلى الصفقات التي عُقدت سرًا بين المسؤولين ورجال الأعمال.

أُحدثت لخدمة العمل الكلي، إلا أن سلوكها يخدم عملاً جزئيًا من خلال سياسات خاصة... وفي النهاية، تُعنى لجنة الإرشاد والتوجيه بالمسائل البسيطة، وحتى هذه المسائل البسيطة تعكس مصالح محاور السلطة التي تنسجم مع مصالح المستفيدين[45].

وهكذا، لا يرى رجال الأعمال المستقلون في القطاع الخاص أن المؤسسات المتوافرة تمثلهم، كما لا يسمح لهم – بل إن استعدادهم أقل بكثير – بإنشاء مؤسساتهم الخاصة خوفًا من الانتقام. وكثير منهم في الواقع ينتظرون وقتًا ليس ببعيدٍ جدًا عندما تتولى هذه المؤسسات دورها المنشود. ولكن في هذه الأثناء يبحث رجال الأعمال عن بدائل لحشد الدعم. وقد وجد رجال الأعمال ذوو الصلات الجيدة وسيلتهم في الشركتين القابضتين الحديثتين نسبيًا (شام القابضة وسورية القابضة)، وهما اللتان أُنشئتا بعد عام 2005. ووفقًا لهيثم جود، الذي قد يكون شخصية بارزة في الشركة الأولى، «شعرنا أن المؤسسات القائمة لا تتمشى مع الاقتصاد... هناك قطاعات بأكملها، مثل تكنولوجيا المعلومات، غير ممثلة على الإطلاق»[46]. ويعتبر جود والعديد من شركائه وزملائه أن الشركات القابضة المُشكَّلة مؤخرًا ستكون الوجه الجديد للقطاع الخاص. ومع أنه من الصحيح أن هذه الهيئات مُجددة و«محدَّثة»، إلا أن مراقبي القطاع الخاص ما زالوا متردِّدين لسببين اثنين: أولهما: أنهم لا يعتبرون الشركات القابضة مؤسسات حقيقية، على الأقل ليست مؤسسات «تمثيلية»، نظرًا إلى ترجيح عدم انضمام معظم رجال الأعمال إليها[47]. وبالتالي فإنهم يرون هذا التطور على أنه نادٍ أكثر من كونه مؤسسة؛ وثانيهما: الإدراك العام بأن الشركتين القابضتين كلتيهما مسيطرٌ عليهما بالكامل إما من جانب مسؤولي النظام أو من جانب أفراد يدينون بالفضل للنظام «في التحليل النهائي». ومع

---

(45) مقابلة مع خالد عبد النور، اقتصادي ومستشار أكاديمي لغرفة صناعة حلب، حلب، 2 نيسان/ أبريل 1999.

(46) مقابلة مع أحد رجال الأعمال البارزين هيثم جود في **سورية اليوم**، دمشق، 24 تموز/ يوليو 2007.

(47) مقابلة مع الاقتصادي البارز نبيل مرزوق، دمشق، 22 تموز/ يوليو 2008.

ذلك، يرى عدد آخر من الاقتصاديين إمكانية أن تتخذ هذه المساعي دورًا أكثر إنتاجية، إذا ما تغيرت الأوضاع(48).

كما تنجم من عدم وجود التمثيل اثنتان من النتائج العامة؛ أولاً: إن مجتمع الأعمال الأكبر لا يزال مجزءًا - قطاعيًا، سياسيًا وجغرافيًا. ويعمل رجال الأعمال ذوو رؤوس الأموال في قطاعات مختلفة في آن معًا كي يتجنبوا الانهيار الكامل في حال فشل أحد أعمالهم بسبب الإجراءات الحكومية الصارمة أو عدم القدرة على المنافسة في السوق بسبب فائض العرض. وينتج فائض العرض هذا من عدم وجود مؤسسات فعالة لتوجيه المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص وبين مختلف الشركات الخاصة. وسياسيًا، ثمة انقسام كبير بين مؤيدي النظام ومنتقديه. ففي السياق السياسي السوري، لا تبنى العقلانية الاقتصادية دائمًا من أجل شراكة منتجة أو تعاون مثمر، حتى بين منتقدي النظام. وعلى المنوال نفسه، فإن مؤيدي النظام الذين ينتمون إلى الشبكات نفسها التي تسمح لهم بتجاوز القوانين والأنظمة هم أنفسهم يتنافسون على الريع والحماية، ما يجعل من التعاون أمرًا أقل ترجيحًا. وأخيرًا، القطاع الخاص في دمشق عمومًا مدين بالفضل للدولة أكثر من نظرائه في حلب، وحمص، وحماه وبقية البلاد (مع استبعاد الساحل عمومًا واللاذقية بشكلٍ خاص). وفي الوقت نفسه، يتمتع القطاع الخاص بحضورٍ متفاوتٍ في كلٍّ من دمشق وحلب مقارنةً ببقية البلاد(49).

أما النتيجة الثانية لعدم وجود مؤسسات تمثيلية للقطاع الخاص: أنه لا يزال برمته، الأعمال الكبيرة منه والصغيرة، ذا توجه عائلي. فالعائلة الكبيرة (الممتدة) - وبشكلٍ متزايدٍ العائلة النواتية - وهي تمثل الإطار الاجتماعي الأكثر موثوقية، أكثر من الدين والطائفة والمنطقة، لمجتمع الأعمال الذي يعمل في ظل أوضاع

---

(48) مقابلة مع اقتصادي مخضرم ورئيس إحدى الشركات الرائدة في استشارات الأعمال في سورية، المكتب الاستشاري السوري (SCB)، دمشق، 23 تموز/ يوليو 2008.

(49) انظر تقرير عام 1995 حول شركات التصنيع في القطاع الخاص، والذي يبين تفاوتًا كبيرًا في توزيع شركات القطاع الخاص عبر البلاد، مع حصول دمشق وحلب على حصة الأسد بنسبة 61 في المئة؛ وانظر نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 1995، دمشق 1998، ص 4-5.

خطرة تفرض عليه أو تجبره على السعي وراء عمليات تجارية غير مشروعة أو شبه قانونية (انظر الجدول 2. 2).

الجدول الرقم (2-2)

شركات القطاع الخاص[50]

الرقم الإجمالي: 24.753 شركة

عدد العمال في كل شركة	عدد الشركات	النسبة المئوية
1-5 عمال	20.047	80.99
6-9 عمال	2.810	11.35
10-50 عامل	1.824	7.37
51-100 عامل	47	0.19
101+ عامل	25	0.1

وهذه الحالة لا تقتصر على سورية بالتأكيد، غير أن انعدام الثقة بين النظام ومجتمع الأعمال هو عامل إضافي يعزز الأنماط العائلية لتطوير الأعمال. «وللحديث من الناحية الاقتصادية»، كما عنونت الحياة إحدى مقالاتها حول سورية، «فإن تبعية القطاع الخاص [السوري] حدَّت من قدرته على توسيع استثماراته وطاقته على استيعاب العمالة»[51]. وهكذا، فإن التوسع الذي شهده القطاع الخاص من أوائل التسعينيات حتى منتصفها لم يترافق مع انخفاض متناسب في البطالة. ففي حين ارتفع عدد شركات القطاع الخاص بنسبة 245 في المئة والاستثمارات بنسبة 492 في المئة خلال التسعينيات، بقي ما نسبته 90 في المئة من الشركات التجارية تديرها العائلة[52]. وإلى جانب حقيقة أن معظم التوسع كان في قطاعات ليست ذات كثافة عمالية، كانت الشركات

(50) في مطلع القرن، كشف المكتب المركزي للإحصاء تضاؤلًا في شركات القطاع الخاص. انظر **الحياة**، 23/ 3/ 2001. مقارنةً مع: خالد عبد النور، «تأهيل القطاع الصناعي،» ورقة عمل رقم 6، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 1999، ص 190.

(51) انظر: **الحياة**، 23/ 3/ 2001.

(52) المصدر نفسه.

الجديدة التي نشأت تميل إلى الاعتماد أولاً وأخيرًا على أفراد العائلة، الذين حصل كثير منهم بالفعل على وظيفة في القطاع العام تترك لهم فترة ما بعد الظهر فارغة ليعملوا بوظيفة ثانية.

ويمكن استخلاص نتيجتين مباشرتين من النقاش أعلاه. اقتصاديًا: القطاع الخاص مُقيَّد بالفعل؛ فهو غير قادر على الاستثمار بشكل صحيح، وغير قادر على توظيف مؤهلاته ولا على التعبير عن مطالبه الجماعية بطريقة محدَّدة الأولويات. وبالتالي، فإنه غير قادر على أن يصبح «قطاعًا اقتصادياً» قابلاً للنمو في ظل أوضاع يصفها رياض سيف بدقة من خلال خبرته الشخصية: «إن القطاع الخاص قطاع غير طبيعي، نما وتطور في ظل أوضاع وشروط غير طبيعية»[53]. سياسيًا: نتجت قدرة مؤسساتية ضعيفة بشكلٍ ملحوظٍ، تاركة المستقلين في القطاع الخاص مكبلين ومعزولين بعضهم عن بعض. كما أودعت محاولاتُ عكسِ هذا الوضع مبادريها في السجن، كما حدث مع رياض سيف الذي أُعتقل وبقي في السجن منذ أيلول/ سبتمبر 2001[54].

قائد جديد في بلد جديد: الأيديولوجية مقابل الأمن في ظل حكم بشار الأسد

نظرًا إلى الركود الاقتصادي الذي عانت منه البلاد مدة طويلة، تصبح طريقة النظام في الخروج من أزمته الإستراتيجية مؤشرًا قيِّمًا على مرونته عمومًا. وقد بدا أن توريث بشار الأسد السلطة بعد وفاة والده في عام 2000 يمثل تحولاً مهمًا، والأكثر أهمية أنه يمثِّل أملاً بأن سورية ستقوم حقًا بتحرير نظامها السياسي وتحديث اقتصادها. أما أيديولوجيًا، فكان النظام يقف بحزم ضد هيمنة الرأسمال الأجنبي على السوق المحلية، ولا زالت هذه النظرة

(53) مقابلة مع رياض سيف، دمشق، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1998. سيف هو أحد المستقلين الذين جمعوا ثروة في قطاع المنسوجات خلال فترة الثمانينيات، ولكن ممن كان لديهم جذور في الأعمال في السبعينيات. ويعتبر سيف نفسه ديمقراطيًا اجتماعيًا.

(54) انظر: **الحياة،** 8/ 9/ 2001.

مترسخة بين مديري القطاع العام البيروقراطيين، ومعظم قادة الجيش وأغلبية الموظفين الحكوميين، بمن فيهم كبار المسؤولين خارج مركز النظام. وسياسيًا، أرادت القيادة الحفاظ على الوضع الراهن – أي سيطرة الدولة على الأعمال – مقابل تطور ونمو القطاع الخاص[55].

وبعد منتصف التسعينيات، وحتى قبل الانتقال إلى حكم بشار الأسد، لم يعد هناك توافقٌ في أفضليات النظام. وكانت النقطة الأساس للمستويات العليا هي الإبقاء على توزيعٍ مواتٍ للسلطة بين الدولة ورأس المال الخاص. أما الاستثمارات الأجنبية فلا تشكل خطرًا على السيادة بطريقة حقيقية ومباشرة، وليس للمستثمرين الأجانب طموحات في تولي السلطة السياسية. ومع ذلك، فإن استثمارات كهذه قد تبدِّل اتجاه تبديد الموارد المحلية بعيدًا من النظام. وفي ظل حكم بشار الأسد، تحوَّلت المعالم الأيديولوجية، ما سمح ببعض المرونة في موقف النظام في ما يتعلق باقتصادٍ يحركه السوق مقابل اقتصادٍ تسيطر عليه الدولة. ومع ذلك، لم تتغير مخاوف النظام الأمنية، وبعبارة أخرى، أصبح قادة النظام أكثر استعدادًا للتحرك أيديولوجيًا مما يسمح به موقفهم المُعلن، ما لم يكن تحركٌ كهذا يرجح التضارب مع هدف الإبقاء على التوازن المواتي للقوة الاقتصادية. ولا يزال التعامل مع الركود الاقتصادي ضرورة لا بد منها.

وقد أتت التسوية «التاريخية» بتدفقات مفاجئة، وبلغت ذروتها بالإعلان عن «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وهو مصطلح يتناول ما يجب القيام به من دون التخلي تمامًا عن ذرائع النظام الاجتماعية. وهكذا، في ظل حكم بشار الأسد، وبعد المؤتمر القطري العاشر الشهير لحزب البعث في عام 2005، عندما تم توطيد سلطة القائد الجديد في كل من الحزب وأجهزة الأمن والجيش، تكاثرت المصارف الخاصة، كما جرى تشريع التعامل بالعملة الصعبة، وتأسيس الشركات القابضة التي تمثل المصالح الخاصة «الجديدة» والأكثر

(55) يمثل هذا الرأي النقطة الأساس لمسؤولي النظام الأساسيين، بمن فيهم الرئيس السابق والحالي، وعائلتهما وأقاربهما وأولئك الذين كانوا أكثر ولاءً لهم في الحكومة والجيش.

تخصصًا[56]. والأهم من ذلك، أن البيروقراطية الاقتصادية أصبحت في أكثريتها «علماء اقتصاد» بالطبيعة: إذ شُذبت من العناصر الذين يمثلون حقبة التخطيط المركزي، وأُدخل فريق اقتصادي جديد، تمثَّل بنائب رئيس الوزراء الجديد للشؤون الاقتصادية الشاب والحيوي، عبد الله الدردري. وفي مقابلة أجريت في صيف عام 2007، تكلم الدردري على حقبةٍ جديدةٍ، حيث «النظام الآن مدرك للطبيعة المعولمة للاقتصاد: فإما أن نعمل للتنافس فيها، أو أنها ستتركنا خلفها إلى الأبد»[57]. وأوضح أن هذا التفكير ينتشر الآن وسط القيادة الجديدة، وأنه يتضح من خلال نمط توظيفها بوضع الشخص الملائم في المكان الملائم: «في الماضي، كانت المناصب الاقتصادية يشغلها شخصيات سياسية؛ أما اليوم، فإن من يشغل هذه المناصب هم الخبراء الاقتصاديون»[58].

وقد يبدو، في ظل هذه الأوضاع، أنه يمكن للمرء أن يأمل في أن يزدهر القطاع الخاص. وبعد كل شيء، فإننا نشهد تقدمًا في البيئات البيروقراطية، المالية والسياسية، التي تبشر تراكم رأس المال الخاص بالخير. كما نشهد أيضًا جهدًا من القيادة العليا للدخول في السوق الاقتصادي العالمي، حتى وإن كان بغرض بقاء النظام. ومع ذلك، يبقى عقبتان مباشرتان أمام توسع القطاع الخاص؛ الأولى: إن هناك تساؤلات في ما يخص السلطة التي يمتلكها هذا الفريق الاقتصادي الجديد من الناحية القانونية، المؤسساتية، والأكثر أهمية، من الناحية السياسية. ما هي الحوافز التي على هذا الفريق أن يدفع بها مقابل الخطوط الحمر الراسخة التي تنطوي على الثروة وتأثيرها السياسي المحتمل؟ لماذا ينبغي على الفريق الجديد تحمل المخاطر، ومعالجة التابوهات القديمة التي قد تكون في الواقع العقبات الأكثر هولاً أمام ممارسة اقتصادية عقلانية تتعارض مع منطق النظام؟ أسئلة أساسية، لكنها ليست بسيطة.

---

(56) من الجدير بالملاحظة أن الشركتين القابضتين تمثلان مبادرات من أفراد إما مقربين من النظام أو هم أنفسهم من داخل شبكته.

(57) مقابلة مع عبدالله الدردري، 25 تموز/ يوليو 2007، دمشق، سورية.

(58) المصدر نفسه.

والعقبة الثانية: وبافتراض أن الإرادة لتحرير وترشيد الاقتصاد هي في الواقع أولوية النظام، كيف لها أن تتعارض مع الشبكات الاقتصادية الراسخة والتي ستعمل، في الوقت الحاضر، بالتأكيد على منع السياسات العقلانية التي تقوِّض مكانتها وممارساتها؟ وينبغي عدم التقليل من قوة الشبكات الاقتصادية هذه، كما لا يمكن اعتبارها خاضعة للاقتصاد الموجه أو النفوذ الإداري الطبيعي. وفي مكان آخر، قد أوردت بالتفصيل ظهور وتأثير هذه الشبكات، ووصفت علاقاتها العضوية مع النظام وطبيعتها المراوغة[59]. ويبقى كبح جماح هذه الشبكات تحديًا، مع الحفاظ على توازن مواتٍ من الناحيتين الاقتصادية والأمنية.

---

(59) Bassam Haddad, «The Formation and Development of Economic Networks in Syria,» in: Steven Heydemann, ed., *Networks of Privilege in the Middle East* (New York: Palgrave, 2004).

الفصل الثالث

القانون المدني وجبروت الدولة السورية

زهير غزال، بودوان ديبريه وسهيل بلحاج

هناك افتراض شائع يرى أن عام 1949 يمثِّل تاريخًا تأسيسيًا للقانون السوري الحديث، إذ خلال أربعة الشهور ونصف الشهر من حقبة حسني الزعيم (نيسان/ أبريل - آب/ أغسطس 1949) صدرت القوانين المدنية والجزائية. وإذا ما سلمنا بعام 1949 تاريخيًا تأسيسيًا رئيسيًا، تصبح المنعطفات الأخرى في التاريخ السوري، مثل الانقلابات العسكرية المختلفة من عام 1949 حتى 1953، والوحدة مع مصر من عام 1958 حتى 1961، واستيلاء حزب البعث على السلطة عام 1963 (والتي كانت جميعها حاسمة سياسيًا، لكن لم يكن لها تأثير يذكر على النظام القانوني وممارسة السلطة القضائية في حد ذاتها)، غير مهمة، إذ إنها لم تُغيِّر في بنية وشكل ومضمون القوانين التي أُنفذت في عام 1949 إلا قليلاً.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، عندما وطّد الرئيس حافظ الأسد السلطة في إطار ما يسمى بـ «الحركة التصحيحية» للبعث الثاني، دخل عددٌ قليلٌ من التغييرات القانونية التي أثرت على وضع الملكية الخاصة حيز التنفيذ، مما فرض تهديدًا بأمر واقع على «روح» قوانين عام 1949. وحتى تغييرات كهذه كانت تشبه «تعديلات» جزئية للقانون المدني، أكثر من كونها تعديلات تغيّر في البُنى الأساسية. والأمر الغريب آنذاك، أن الاضطرابات السياسية الرئيسة التي

كانت لها انعكاسات سياسية هائلة لم تمس النظام القانوني على الرغم من ذلك.

أولاً:

دعونا نبدأ بعرض موجز للقوانين الأساسية التي صدرت منذ السبعينيات[1]، وكانت في معظمها قوانين اقتصادية. قبل عام 1966، كان هناك «قانون اقتصادي» واحد فحسب يعمل على تنظيم تداول العملة بين سورية والعالم الخارجي، والذي وُضع في الأصل في عام 1952، كما حدّد أيضًا كيفية عمل مكتب صرف العملات. أما البقية فكان من المفترض أن تُنظم بموجب القانون المدني لعام 1949 نفسه. وبين عامي 1966 و1986، صدرت أربعة قوانين جديدة حاسمة: قانون العقوبات الاقتصادية (1966)، وقانون قمع التهريب (1974)، وقانون إحداث محاكم الأمن الاقتصادي (1977)، وقانون عقوبات تهريب العملة السورية والعملات الأجنبية والمعادن الثمينة (1986).

كيف يمكننا تفسير تكاثر مثل هذه القوانين، وما هي أهميتها القانونية؟ وهل تعمل هذه القوانين، التي تركت القانون المدني بجزئه الأكبر من دون تغيير منذ إلغاء المواد المتعلقة بحرية تكوين المجتمعات في عام 1958، على الحد بشكلٍ غير مباشر من المظهر «المدني» (أو «الخاص») للقانون من خلال تصنيف الصفقات الخاصة في فئة سلطة الدولة؟ وكما أشار آلان واطسون في دراساته الرائدة حول أنظمة القانون المدني، يمكن وصف تقاليد القانون المدني المؤسساتي بغير الطبيعية. وفي الواقع، فإن مبادئ القانون الطبيعي تؤكد على أهمية الدولة بالنسبة للمجتمع البشري، إذ ترى أن الدولة تنظم الشؤون الإنسانية[2]. وعليه، فإن القانون السوري الحديث، على الرغم من أنه متجذر في

(1) مجموعة القوانين الاقتصادية، دمشق 2003.

(2) Alan Watson, *The Making of the Civil Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981), p. 115:

إن البنية الأساسية للقانون المدني هي بنية التقاليد المؤسساتية؛ حتى أنه يمكن وصفها بأنها غير طبيعية. وبالتالي، وبخلاف القانون المدني، فإن القوانين الطبيعية تؤكد على أهمية الدولة بالنسبة للمجتمع البشري وتشدِّد على العلاقة القانونية بين الفرد والدولة. أما الأمور الأخرى المغفلة من القانون لا يمكن تفسيرها بأي مفهوم لقانون عقلي. والأمر الأكثر لفتًا للنظر بين هذه الأمور المغفلة هو القانون التجاري

التقاليد المدنية (غير الطبيعية)، قد تحول مع ذلك تدريجًا لضمان أسبقية طبيعية للدولة في إدارة الشؤون الإنسانية، مقلِّلاً من أهمية الجمعيات الحرة والعقود الخاصة، بينما يعطي أولوية لمشاريع الدولة التي تصب في نهاية المطاف في منفعة «الصالح العام». وبالتالي، تكون الدولة هي الوكالة الرئيسة التي تحدث «التماسك الاجتماعي» من خلال السيطرة على حركة التسويات التعاقدية التي تحدث بين الخاصة (في القطاع الخاص).

إن قراءة القوانين السورية بالتزامن مع تسويات المحاكم الفعلية سرعان ما تتحول إلى عملية توثيق مروعة لأفراد اُتهموا بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح الجماعة. كما أن ملفات قضية كهذه تشكل فخًا للمستخدمين أنفسهم، الذين يعتقدون ببساطة بأنهم كانوا يتبعون الإجراءات ويفعلون الشيء الصحيح. وباختصار، ما إن تنصِّب الدولة نفسها على أنها الوكالة الطبيعية لحماية المجتمع، سيقع المستخدمون في شرك النظام القضائي، الذي من حيث المبدأ يفضل التسويات المدنية الخاصة، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى، فإن الجماعية السياسية الغامضة التي لم تزل هزيلة التكوين والتشكّل هي أيديولوجية أكثر منها قانونية، وتتعارض مع الروح الخاصة للقانون المدني.

وتبدو هذه الجماعية واضحة للعيان في نصوص القوانين الاقتصادية التي صدرت خلال عقدين ما بعد عام 1966. وتظهر هذه النصوص، وهي قصيرة جدًا – نحو عشر صفحات – كيف أُحدثت «القواعد الاقتصادية» بالتوازي

والذي أصبح موضوع قانونه الخاص. القانون التجاري الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1808. وبأي طريقة فهم سوية، فإن القانون التجاري هو جزء من القانون الخاص، والقانون بين المواطنين. أما إدماج القانون التجاري في القانون المدني فكان أمرًا سهلًا جدًا، نظرًا إلى وجود ما كان في الواقع مجموعة مبادئ القانون التجاري في مرسوم كولبير للقانون التجاري. وعلاوةً على ذلك، فإن عدائية الثوار للطبقة التجارية أوجبت منطقيًا زوال أي قانون تجاري منفصل وإدماج القواعد الملائمة لجميع معاملات وفئات الناس في القانون المدني. وتفسير إغفال القانون التجاري من القانون هو ببساطة أن القانون التجاري لم يكن يُفكَّر به على أنه «قانون مدني»، وتفسير ذلك أن القانون التجاري قد صاغ تقاليده القانونية المتميزة الخاصة، ولم يكن له جذور في القانون الروماني يمكن إلحاقه بها، وقبل كل شيء إنه ليس موجودًا في مجموعة مبادئ جستنيان، وبالتالي ليس موجودًا في مجموعة مبادئ القانون الفرنسي. وينطبق التفسير نفسه على الإغفال ذاته في القانون المدني النمساوي والقانون المدني الألماني.

مع القانون المدني. ولكن في حين تتبع القوانين المدنية، التجارية والجزائية، التقاليد الفرنسية والرومانية منذ مدة طويلة، لم تكن «القواعد الاقتصادية» الجماعية سوى مزيج من التركيبات السياسية والأيديولوجية من دون إجراءات قانونية ملازمة. ولذلك فإن المستخدمين يقعون باستمرار في مصيدة بين «خصوصية» معاملاتهم الخاصة والجماعية الأيديولوجية للدولة البعثية.

وبما أن الجماعية بناءٌ أيديولوجي شعبوي دون حدود قانونية معرَّفة بوضوح، فإن القوانين الاقتصادية للفترة بين عامي 1966 و1986 تميل إلى «تجريم» المعاملات الخاصة التي يُزعم أنها «تقاوم النظام الاشتراكي». وهكذا، بدلاً من قانون المسؤولية التقصيرية، الذي تخضع له المعاملات المدنية، فإن خليط القوانين الاقتصادية، سواء صراحة أو بالأمر الواقع، يجرِّم المعاملات التي تهدف إلى مقاومة النظام «الاقتصادي» الاشتراكي. وعلى سبيل المثال، تعرِّف المادة الأولى من قانون العقوبات الاقتصادية لعام 1966 مفهومًا جديدًا لـ «الأموال العامة» يشمل، إلى جانب أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، الأملاك التي تعود إلى كلٍّ من الجمعيات التعاونية والنقابات والمنظمات الشعبية الموقَّرة. وتفصِّل المادة الثانية أنه حتى مؤسسات حزب البعث تعتبر جزءًا من «الأموال العامة»، على الرغم من أن الشروع في إجراء تحقيق يتطلب تصريحًا من الأمين العام. ويعرِّف الباب الثاني من القانون نفسه «الجرائم الكبرى» والعقوبات الخاصة بها، وأحكام السجن التي تراوح من خمسة إلى خمسة عشر عامًا مع الأشغال الشاقة، مع التركيز بشكلٍ خاص على جرائم السرقة، المعاملات غير القانونية التي تتضمن أملاكًا للدولةً أو عقودًا غير قانونية لتعزيز المصالح الفردية. وتذهب المادة رقم 9 إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال فرض عقوبات على أولئك الذين ساهموا «طوعاً» في «خفض الإنتاج»، عن طريق تقديم معلومات مهمة لطرف ثالث مثلاً. وتنص المادة رقم 15 على عقوبات تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات من السجن ضد جميع أولئك الذين «قاوموا النظام الاشتراكي».

ومنذ عام 1966 حتى 1977، كانت محاكم الجنايات في المحافظات

مسؤولة عن الفصل في «الجرائم الاقتصادية»، بينما باشرت المحاكم الجنائية العادية العمل كالمعتاد – جرائم السرقات والسطو، وسفاح القربى واعتداءات الاغتصاب على الأفراد والممتلكات، والقتل وما شابه. ولكن في عام 1977 صدر تشريع جديد بإقامة «محاكم الأمن الاقتصادي» في دمشق وحلب وحمص، والتي كان يترأسها قضاة خاصّون بها، وتقضي بصورة أساس على قانون عام 1966، والتي لم تُلغ إلا بموجب مرسوم رئاسي في عام 2004. ومع ذلك، لم يزل قانون عام 1966 ساريًا إلى نطاق واسع، ويستمر تحت السلطة القضائي للمحاكم الجزائية والجنائية العادية.

ثانيًا:

وتصل ثقافة «الجرائم الاقتصادية» الحديثة هذه كامل نفاذها وقوتها ما إن يقع المستخدمون في متاهة النظام القانوني بين حقوقهم المدنية (كما صاغها القانون المدني) والمطالب الجمعية والدولتية التي تأتي في صيغ «اقتصادية» بدائية. ومن المفيد عند هذه المرحلة دراسة حالات ملموسة؛ فليس القصد من وراء ذلك «توضيح» كيفية عمل القوانين – نظرًا إلى أن صوغ القانون هو صوغ لكل قانون بمفرده، مع قواعده وأنظمته المستقلة الخاصة – إنما فهم لغة المستخدمين وكيف يوثقون حالاتهم الخاصة.

وبالنظر إلى حالة التاجر محمد خير، وهو عضو في غرفة تجارة دمشق، ويتطلب عمله التجاري تحويل رأس المال بين سورية ومصر[3]. وبما أنه يقوم بأعماله التجارية في الإسكندرية، كان على تحويل رأس المال أن يتبع الأنظمة في كلا البلدين، الأمر الذي يعني في جوهره اتباع قاعدة «مساواة» من حيث الواردات والصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن كل تصريح للاستيراد أو التصدير يجب أن يجري في غضون إطار زمني قصير وموافق عليه مسبقًا. وفي هذه الحالة، تلقّى موافقة من البنك المركزي السوري على طلبه تصدير المنتوجات الغذائية إلى مصر بشرط أن يتم إنجازه خلال ستة أشهر، بين 20

(3) وتتلخص الحالتان في هذا القسم في محمد فهر شقفة، قضايا وأبحاث قانونية، دمشق 1997.

تموز/ يوليو 1971 و10 كانون الثاني/ يناير 1973. في ذالك الوقت، كانت كل من سورية ومصر تفرضان قواعد صارمة على استيراد وتصدير السلع وتدفق العملة الصعبة. وأكثر من ذلك، ما إن جاءت حماية العملة المحلية متزامنة مع فرض قيود على المنتوجات التي يمكن تصديرها أو استيرادها، حتى وجد التجار أنفسهم بالطبيعة يعملون بموجب أنظمة تحدُّ كثيرًا من قدرتهم على المنافسة بحرية، ولا سيما مع التجار ذوي الصلات الجيدة بالمؤسسة السياسية. وفي بعض الحالات، تحولت تلك المعاملات الموجهة إلى مأزق قانوني.

وفي حالة محمد خير، بدأ الجحيم عندما صودرت جميع أمواله المصرفية العامة والخاصة بموجب أمر عرفي بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، قبل ثلاثة أشهر من الموعد النهائي للتصدير، ما منعه من إنهاء التزامه بالتصدير خلال الإطار الزمني الأصلي المحدد من جانب البنك المركزي. ولم يأت شهر آذار/ مارس عام 1974، بعد أربعة عشر شهرًا من انتهاء الموعد النهائي للتصدير، حتى أصدر مكتب القطع أمر ضبط وإحضار في حقه، متهمًا إياه بتنفيذ صفقات غير مشروعة بالعملة الصعبة، والإتجار بالعملات الأجنبية والإضرار بالعملة الوطنية عن طريق قبض حوالات منشؤها مصر بأسعار مساوية لأسعار البنك المركزي. وباختصار، أُتهم تاجرنا بتحويل الأموال بين البلدين دون أن يكون قد نفذ تعهده بتصدير السلع في المقام الأول، فضلاً عن فشله في تصريف تلك السلع في السوق المصري الاستهلاكي»، وفي حين أضرَّ بالاقتصاد السوري بما يقدَّر بـ 3.457.580 ليرة سورية (70.000 دولار)؛ علاوةً على ذلك، أُتهم بإرسال الأموال التي كان قد تسلمها من مصر إلى لبنان، وبالتالي يكون قد استخدم لبنان بوصفها «منطقة محايدة» لـ «غسيل الأموال».

ومع تقدم الدعوى، لم تُزوّد القضية بكثير من الأدلة تثبت أن تاجرنا أساء بالفعل استخدام الإجراءات البيروقراطية السورية والمصرية من أجل تبادل السلع (بما فيها العملات) بسعر أفضل من الأسعار المفروضة رسميًا. وقد بنى الدفاع مرافعته على نقطتي ضعف رئيستين في حجة المدعي العام؛ أولهما: أن المتهم لم يكن قادرًا حتى على إنهاء صفقته خلال الإطار الزمني المحدّد

من جانب البنك المركزي، نظرًا إلى أن الأمر العرفي صدر قبل ثلاثة أشهر من الموعد النهائي؛ وثانيهما، أن شرعية الأمر العرفي بحدّ ذاتها هي موضع شك، على أرضية أن المدعى عليه لم يكن يمثل «خطرًا وطنياً» في حدّ ذاته.

واستُعجل في طلب الضبط من مكتب القطع من جانب المدعي العام بدمشق، والذي أرسله بدوره إلى قاضي التحقيق. وفي غضون ذلك، صدر أمر عرفي ثانٍ في كانون الأول/ يناير 1980، بتحويل الملف إلى مصدره الأول، قاضي التحقيق في دمشق. وعلى الرغم من أن الأخير قال إنه لم يكن هناك أدلة جدية ضد المدعى عليه، غير أن المدعي العام استأنف الدعوى في محكمة الأمن الاقتصادي في دمشق. وقد رفضت هذه الأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر دعوى الاستئناف في ما يتعلق بتهمة الإتجار بالعملات العامة. وبما أن قرار المحكمة كان نهائيًا، أُحيل الملف إلى المحكمة الابتدائية في دمشق التي قررت في آذار/ مارس عام 1988 أن المدعى عليه غير مذنب في جميع التهم المنسوبة إليه. كما أن المحكمة أشارت إلى الطبيعة غير المنطقية لمحكمة الأمر العرفي. ثم أُحيلت القضية بعد ذلك إلى مجموعة من الطعون الأخرى، والتي لسنا في صدد الخوض فيها هنا. ويكفي القول إنه لم يكن شهر آذار/ مارس من عام 1991 حتى أقرت المحكمة الإدارية العليا أخيرًا بأن «الأمر العرفي تجاوز غرضه التشريعي الأولي، معتبرة أن الأدلة المقدمة لم تثبت مخاطر حقيقية تسبب بها إتجار المدعى عليه غير القانوني المزعوم بالعملات الصعبة على الأمن القومي». وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1991، أقرت المحكمة نفسها نقطة حاسمة بأنه ينبغي للإشراف على القضايا المدنية التي تمس «أمن الدولة» أن تندرج ضمن اختصاصها (سلطانها القضائي)، إذ إن القانون الإداري وحده يمكنه تحديد ما إذا كانت الإجراءات تُتّبع بشكلٍ صحيح من جانب مختلف الإدارات (المحاكم) العرفية. وأغلقت القضية بشكلٍ نهائيٍّ في كانون الأول/ ديسمبر عام 1992، بعد عشرين عامًا من صدور أمر المحكمة العرفية الأولي، بالتزامن مع صدور حكم نهائي يُقر بأن الحكم العرفي كان لاغيًا وباطلاً.

والقضية هنا ليست ما إذا كان يحق لبلد ما فرض قواعد وأنظمة صارمة

على تدفق العملات والسلع عبر حدودها، حتى وإن كانت القواعد في الحالة السورية مشدَّدة جدًا ومبهمة مما جعل حركة التبادل التجاري تزحف زحفًا. ما هو مهم هنا هو كيف لقضية صرف عملات عادية، والتي انطوت بداية على تصدير سلع غذائية إلى مصر، وهي بلد يتمتع بعلاقات ودية مع دمشق، على نطاق صغير مقارن، أن تنتهي بقضية أمن دولة، ولماذا استغرقت عقدين من الزمن لصدور حكم نهائي في شأنها. وعلاوةً على ذلك، وكما تكاثرت القوانين الاقتصادية المختلفة في السبعينيات والثمانينيات، أُنشئ عدد أكبر من المحاكم خصيصًا للتعامل مع هذه القوانين، مما خلق بلبلة بين النصوص والاختصاصات القضائية. والنتيجة أن روح قانون عام 1949 المدني الذي يحمي الحريات الفردية في التبادل وتكوين الجمعيات، قد هُمّش بالكامل لمصلحة دولتية متبلدة، أيديولوجية أكثر منها قانونية.

ومن أمن الدولة إلى الرفاهية الجماعية، وجدت السلطة القضائية نفسها واقعة في شرك النزاعات التي ما تزال جوانبها القانونية غير محدّدة بوضوح. وبعبارة أخرى، هناك دائمًا منطقة غامضة، تقع على هامش القانون المدني، إذ يجد المستخدمون أنفسهم فيها متورطين فجأة. وبالتالي فإن احتيالاً بسيطًا يمكن أن يتحول إلى اتهام بـ «الإضرار بالإنتاج الاشتراكي» أو أن تتحول عملية صرف ثانوية للعملات إلى شأن يقلق أمن الدولة. والأكثر أهمية أن مصادرة الأملاك علقت بين أحكام القانون المدني التي تحمي من حيث المبدأ الملكية الخاصة، وتلك التي ترتبط بالصالح العام، استنادًا إلى التشريعات والأنظمة الصادرة خلال التوسع الهائل للدولة منذ السبعينيات.

وإذا كان هدف تدخل الدولة هو جميع أنواع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، فذلك لأن الدولة قد قدَّمت نفسها على أنها الضامن الطبيعي للحقوق المدنية، واضعة الأولويات السياسية فوق تلك المدنية من أجل بقاء الجماعية. وعلى الرغم من أن قانون عام 1949 المدني قد شدّد بقوة على الحق الشخصي للمعاملات التي يجريها الأفراد، غير أن هذه الحقوق أصبحت مهمشة نتيجة للحقوق الطبيعية الدولتية المتزايدة أبدًا، كما لو أن المعاملات الخاصة قد

أصبحت تهديدًا لوجود الدولة بحدّ ذاته.

وكانت العقبة الأكبر أمام حقوق الملكية الخاصة في عام 1958، في السنة الأولى للوحدة مع مصر، عندما سمحت السلطات للبلديات باستملاك قدر ما تحتاجه من الأملاك العقارية، خاصة أكانت أم من الأوقاف، من أجل تشجيع الإسكان العام. ومنذ ذلك الحين، تبنَّت كل مدينة «خطة تنظيمية»، ترسم حدودًا تطوق المدينة، خارج نطاق الأماكن التي يُحظر فيها البناء. ومع إدماج المناطق الريفية في الخطة، قامت البلديات بمصادرة الأملاك المُدرجة حديثًا بغرض تحويلها إلى مشاريع عامة.

وعُممت سياسة المصادرة هذه في القانون رقم 60 لعام 1979 (الذي غالبًا ما يوصف خطًا بقانون المصادرة)، والمرسوم رقم 20 لعام 1983 والقانون رقم 26 لعام 2000 (الذي هو نسخة منقحة عن القانون رقم 60 لعام 1979). وجميع هذه القوانين تقدم مزيجًا معقدًا من الإجراءات للمصادرة والطعون واسترداد الأموال. وباختصار، أحدثت هذه القوانين والأنظمة في نظام الملكية مجموعة قيود مماثلة لتلك الموجودة في معاملات البضائع، مع تعامل الدولة وكأنها الحامي الطبيعي للملكيات البارزة. وعلاوةً على ذلك، وحيث أن الملكية الخاصة أصبحت ضحية إحكام سيطرة الدولة على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، كان على المستخدمين إيجاد طرق لتفادي القنوات العادية لنقل الملكية، سواء ضمن العائلة أو مع الغرباء. وبالتالي أصبح من الشائع وقوع الناس في ورطات قضائية كلما نقلوا ممتلكات. إضافة إلى وضع ملايين الملكيات في الأحياء الفقيرة؛ إذ يفتقر الجزء الأكبر منها إلى التسجيل الصحيح، غير أنها تُنقل مع ذلك بشكلٍ روتينيٍّ من خلال إجراءات توريث قانونية صاغها المستخدمون المعنيون أنفسهم.

وفي السبعينيات، في ذروة حركة حافظ الأسد التصحيحية، فُرضت أنواع القيود كافة على نقل الملكية، ولا سيّما القانون رقم 3 لعام 1976 الذي يحظر رسميًا ما يسمى «البيع المزدوج» للمتلكات المدينية غير المبنية من مالك إلى آخر. وبعبارة أخرى، لا يستطيع مشترٍ مبدئيًا أن يبيع مشترٍ آخر، ما لم يوجد

تعهد باستخدام الملكية لشكل من أشكال المشاريع السكنية أو الصناعية. وكان الغرض من هذا القانون، في فترة كانت فيها أسعار الأملاك المدينية تُحلِّق، ولم يكن هناك إمكانات استثمار حقيقي في كلا القطاعين المالي والتصنيعي، والحد من المضاربات الاستثمارية التي من شأنها دفع الأسعار حتى أعلى من ذلك. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا القانون قد صدر بالتوازي مع تشريعات ومراسيم أخرى مقيِّدة، مثل أنظمة تقسيم المناطق المختلفة، وإجراءات المصادرة والقيود المفروضة على تقسيم ممتلكات العائلة الكبيرة (بما فيها حيازات الشيوع) بين مستخدمين أفراد.

دعونا ننظر في قضية نذير الخاصة، إذ تقدم بدعوى في شباط/فبراير 1982 ضد محافظ دمشق، يزعم فيها أن المحافظ رخَّص لنذير البدء ببناء أرضه الخاصة بشرط أن يتنازل نذير عن قسم من ملكيته من أجل حرمة «الأملاك العامة». وادعى المُدعي أن فراغ جزء من ملكيته قد حصل بالفعل، ولكنه فعل ذلك رغمًا عن إرادته؛ ولذلك لم يقم بإتمام العقد مع المحافظ إلا بعد أن أضاف تحفظاته إلى ورقة العقد نفسها. وفي الدعوى، لخص نذير هذه التحفظات وطلب استرداد أمواله عن الجزء المفقود من ملكيته.

وادعى رئيس البلدية أن المادة 773 من القانون المدني تحذر المالكين من أنه، على الرغم من حقهم في الخصوصية وسلامة ممتلكاتهم، ينبغي عليهم أخذ القوانين والمراسيم التي من شأنها حماية المصلحة العامة بعين الاعتبار. وأشار المحافظ في دفاعه عن نفسه إلى المادة 12 من القرار رقم 350 لعام 1978 مساكن دمشق، التي تنص على أنه «كلما تطلبت الخطة الجارية، في لحظة تطبيق البناء، أن يتم إلحاق جزء من الممتلكات لممتلكات أخرى خاصة أو عامة، فعندها يُمنح الترخيص فحسب بعدما يقوّم الجزء الذي ينبغي إلحاقه بشكلٍ صحيح، واستلام المبلغ كله». وباختصار، إن التنازل المجاني عن جزء من الملكية، الذي يحصل من أجل الحصول على رخصة بناء في الجزء غير المُتنازل عنه، لا يجيز للمالك أن يحصل لاحقًا على سعر تعويضي للملكية الذي سبق وأن تنازل عنها للصالح العالم.

ردّت المحكمة الابتدائية في شهر شباط/ فبراير من عام 1983، الدعوى: «وكانت محكمة النقض قد بررت مسبقًا [بناء على دراسة ملف آخر] أنه بمجرد أن يكون المدعي قد تنازل عن جزءٍ من ممتلكاته للصالح العام من أجل الحصول على رخصة بناء، فإن ممارسة كهذه مقبولة وقانونية، ولن يتم النظر فيها على أنها تصرف تحت الإكراه، معتبرة أن المدعي قد حصل عوضًا منها على رخصته بالبناء. وبعبارة أخرى، ما دامت هناك «مصلحة عامة» مشتركة، فإنه لا يشكل فرقًا إن كان المدعي قد ذكر أي تحفظاتٍ [عند صوغ العقد] أم لا، طالما أن التنازل حدث بشكلٍ قانوني».

وفي سلسلة دامت عقدًا من الزمن من الردود والردود المضادة، أكثر ما يبرز في الحقيقة هو مفهوم الإجبار أو الإكراه، وذلك لسبب بسيط هو أن المحكمة تُفرِّق بين انتهاك للحقوق الشخصية، من جهة، وفعل التبادل المتعمَّد ضمن الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على رخصة بناء، من جهة أخرى. وبالتالي، حتى التحفظات التي أُلحقت بالعقد الأصلي كانت مؤشرًا على أن المدعي كان مدركًا للتنازل المقترح عليه. وبالتحليل النهائي، كان مفهوم الإكراه هو الذي ساد وحصل المدعي على حكم إيجابي في شباط/ فبراير عام 1991 من محكمة الاستئناف في دمشق، وعُوِّض بمبلغ 1.215.000 ليرة سورية (24.000 دولار أميركي) عن الملكية المبُادلة بشكلٍ غير قانوني.

أمرٌ واحدٌ يبدو واضحًا: إن الروح الأصلية للمبادئ القانونية لعام 1949 قد تعرضت للخذلان (الخيانة) بشكلٍ لا رجعة فيه، على الرغم من أن النص بحدِّ ذاته لم يُمس. فقد خسر المواطنون السوريون كثيرًا من حرياتهم المدنية، ليس في الميدان السياسي فحسب بل أيضًا في ما يتعلق بحق التبادل وتكوين الجمعيات بحرية، كما وضعها القانون المدني أصلًا. ومع ذلك، فإن فهم القانون السوري لن يكون كاملاً دون النظر إلى التشريعات البرلمانية.

ثالثًا:

وفقًا لأحكام دستور عام 1973 فإن المسؤولية التشريعية تعود لمجلس

الشعب. ولكن في الممارسة العملية، فإن ثقل الصلاحيات التشريعية للرئيس توازن صلاحيات المجلس، ذلك أن الرئيس مخوَّل بالتشريع طالما أن المجلس ليس في حالة انعقاد، والاستراحات البرلمانية طويلة جدًا، وأيضًا لأن الدستور يعطي الرئيس هامشًا واسعًا في إصدار المراسيم. وفي الواقع، فإن القوانين التي كان لها أكبر الأثر في الحياة السورية في السنوات الأخيرة كان مصدرها الرئيس.

ومع ذلك، فإن أحكام الدستور جعلت من مجلس الشعب المؤسسة الوحيدة التي تحدُّ – رسميًا وعمليًا، ولكن واقعيًا أيضًا – من حجم الصلاحيات الرئاسية. وفي الفقرات التالية نقوم بتحليل سنّ قانون، لشرح الكيفية التي يصبح من خلالها المجلس جزءًا من الشبكة المؤسساتية واللعبة السياسية. بدأ مشروع القانون في مجلس الوزراء، وعلى نحو أدق مع وزير العدل، نزار العساسي، الذي كان هو نفسه عضوًا سابقًا في البرلمان؛ وكانت غادة الجابي، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، مشاركة فيه لاعتبار من رئيس الوزراء بأنها، بوصفها رئيسة سابقة للاتحاد النسائي العام السوري، تتمتع بنفوذٍ خاصٍّ في ما يتعلق بالمسألة التي يجري تناولها.

ويقترح المشروع الذي ناقشه المجلس تعديل سنّ حضانة الطفل عند طلاق الأبوين. وبذلك فإنه مكوِّن أساس من مكونات قانون الأحوال الشخصية، وهو القانون الذي يتعامل مع الزواج، والطلاق والميراث. كما أصدرت سورية قانون الأحوال المدنية في 7 أيلول/ سبتمبر عام 1953 (القانون رقم 59 لعام 1953). ويشكل هذا النص، الذي ينطبق على جميع السوريين من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، جزءًا مما يسمى «الثورة التشريعية» التي حدثت خلال مدة حسني الزعيم الرئاسية القصيرة، على الرغم من أن صدورها الفعلي تم في مدة رئاسة أديب الشيشكلي (1951–3). كما عُدّل في عام 1975، قانون الأحوال الشخصية، وكذلك إدخال تغييرات مهمة في ما يتعلق بتعدد الزوجات، والمهر، والنفقة والطلاق بالتراضي (الخلع) وسن حضانة الأطفال. وفي ما يتعلق بالمسألة الأخيرة، تنص المادة رقم 19 من القانون رقم 34 لعام 1975 على أن «مدة الحضانة [من جانب الأم] تنتهي عندما يبلغ الصبي عمر التاسعة،

والفتاة [عمر] الحادية عشرة». كما عُدّل الحكم نفسه مرة أخرى بموجب القانون رقم 18 لعام 2003، الذي ووفق عليه من جانب مجلس الشعب في 19 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، وصدر عن رئيس الجمهورية بعد أسبوع من ذلك. وتنص المادة رقم 146 من قانون الأحوال الشخصية اليوم على أن «مدة الحضانة [من جانب الأم] تنتهي عندما يصل الصبي عمر الثالثة عشرة والفتاة [عمر] الخامسة عشرة». وكان هذا التعديل هو ما أثار النقاش الذي سننتقل إليه الآن.

إن نظرة فاحصة إلى الطريقة التي انفتح بها النقاش تشكل مدخلاً جيدًا للحياة البرلمانية السورية. إذ بدأ النقاش مع رئيس المجلس، وهو يذكّر الأعضاء بالإجراءات الواجب اتباعها: تقديم مشروع قانون من جانب الحكومة؛ وعقد جلسة للجنة المجلس للشؤون الدستورية والتشريعية، وتقديم مشروع القانون بعد تعديله من جانب اللجنة، إلى مجلس الشعب. ويقرأ أمين المجلس نصوص مشروع الحكومة ومشروع اللجنة، بعدها يكون المجال مفتوحًا أمام النواب الراغبين في التكلم. وفي خطوة أولية، افتُتح النقاش بسلاسة، مع بعض التدخلات لصالح مشروع اللجنة المُعدَّل وغيره من مشاريع تطالب بتعديلات. وبعد ذلك، طلب أحد الأعضاء إغلاق باب النقاش، والبدء بالتصويت على مشروع القانون. طُرح اقتراح إغلاق باب النقاش للتصويت وأُقرَّ من أغلبية الأعضاء. ومع إقرار إغلاق باب النقاش، استدعى رئيس المجلس أمين المجلس ليباشر قراءة المادة رقم 1. وعند هذه المرحلة فحسب حدث خلاف بشأن إغلاق باب النقاش، وهي خطوة استهلت جولة ثانية من النقاش طُرحت خلالها سلسلة أخرى من التصريحات. وفصل النقاش المستأنف، الذي كان فوضويًا بعض الشيء، مؤيدي اقتراح الحكومة الأصلي عن مؤيدي اقتراح اللجنة ومؤيدي التعديل المقترح من جانب العضو المستقل محمد حبش. كما قُدّم اقتراح ثان لإغلاق باب النقاش، الذي بدوره أُقرَّ من الأغلبية، ومن ثم طُرح مشروع اللجنة للتصويت ورُفض، مما جعل الوضع أكثر إرباكًا، حتى أن رئيس المجلس علّق الجلسة.

وبعد استئناف الجلسة، بدأ طور ثالث من النقاش اتسم بتعديلات إجرائية

وسلسلة من عمليات التصويت على مقترحات عدة تقدم بها الأعضاء. وفي حين رُفضت اثنتين من هذه التعديلات، أُقرَّ تعديل محمد حبش. ومع ذلك، طُرحت مقترحات إجرائية بشأن إجراءات التصويت، مما جعل الرئيس يطلب تصويتًا بـ «القيام والقعود»، والذي وافق على تعديل حبش بأغلبية اثني عشر صوتًا. ثم افتتح الرئيس نقاشًا حول القانون بأكمله، والذي استهل مناقشات جديدة بشأن اختصاص المحاكم والقواعد الإجرائية المختلفة المتعلقة في ما إذا كان النصاب القانوني مكتملاً أم لا. وانتهى النقاش مع تشديد أحد الأعضاء على الطابع المتباطئ للمناقشات، وطرح الرئيس القانون بأكمله للتصويت، بصيغته المعدلة وفق اقتراح حبش. وما إن ووفق على مشروع القانون، أعلن رئيس المجلس أن «المشروع قد أُقرَّ و... أصبح قانونًا»، وانتقل إلى البند التالي في أجندة المجلس.

يُظهر هذا المثال أن رئيس المجلس يؤدّي الدور الرئيس في تحديد عملية النشاط التشريعي. وبالاعتماد على القوانين الداخلية، يصوغ الرئيس المناقشة. ومن خلال العديد من العمليات التي قد تبدو وكأنها مجرد خداع برلماني، يقوم الرئيس بتوجيه وحصر النقاش باتجاهات محدّدة للغاية؛ إذ إنه، وبشكل منهجي، يخصص أدوارًا للحديث، يقاطع، يناقض، يُسكت، يوجز، يتهكم، ويشرع بالتصويت. وباختصار، إنه ينسق العملية برمتها.

وفي الوقت نفسه، تشكل القوانين الداخلية والأحكام الإجرائية للمجلس أداة فعالة في أيدي الأعضاء، ووسيلة تزودهم بمجال للمناورة والطعن. وكما يقول جون إلستر[4]، إن مثل هذه الإجراءات هي ملتجأ أو مورد يقدمه النظام السياسي نفسه. وبتعبيرٍ أدق، إنها تجعل من الممكن استخدام الوسائل الإجرائية لتعطيل النظام أو، على الأقل، لجعل الحُكّام «يدفعون ثمن» الدور الهامشي الذي حصروا البرلمان ضمنه. وفي تصنيف ألبرت هيرشمان لدراسة الرموز والأنماط، تسمح هذه الإجراءات للأعضاء بممارسة التعبير؛ أي التعبير عن الانتقادات من داخل النظام نفسه. وفي حالتنا، لم يأخذ هذا التعبير شكل الطعن الصريح بل شكّل بدلاً من ذلك إستراتيجية مستفزة، فقد استُخدمت القواعد

(4) Jon Elster, «L'Usage stratégique de l›argumentation,» *Négociations*, vol. 1, no. 2 (2005), p. 60.

الإجرائية، التي قدَّمها النظام، وليس بإمكانه التملّص منها، حتى التأثير الأقصى.

رابعًا:

إن دراسة الطريقة التي تُمرر القوانين بها هي إحدى الوسائل لإدراك كيفية عمل المؤسسات السياسية. ففي سورية المعاصرة، هناك عملية تداولية داخل مجلس الشعب. وهذه العملية تثبت عدم موثوقيتها إلى حدٍّ بعيدٍ، إذ إنها تنطوي على تعاون النوَّاب الذي يتصرفون على أساس دوافع شخصية. وفي النظام الاستبدادي، تُكثر المؤسسات النيابية التمثيلية من وسائل ما دون اتخاذ القرار، التي من خلالها يستطيع الأعضاء الشروع بمبادرات تتطابق مع ما يعتقدونه ملائمًا للجماعية، وبالتوافق مع مصالحهم الشخصية. ويرسم النوّاب خرائط عملية تضع حدودًا بين ما هو مسموح به وما هو محظور ضمن الإطار المؤسسي. وتترك هذه الخرائط هامشًا عريضًا من عدم اليقين مفتوحًا، بل أكثر من ذلك، لأن الشرعية الشعبية للنظام يجب أن تُكرَّر (على الأقل رسميًا) داخل المجلس.

وغنيٌّ عن القول، إن مجلس الشعب السوري يقدم بعض السمات الفريدة. فانتخاب النوَّاب ليس نتيجة عملية اقتراع حرة وشفافة. ومع ذلك، فإن المجلس يعمل بالتوافق مع، وبدوره ينتج، مجموعة من النصوص القانونية التي تقيِّد وتتقيَّد على حد سواء بالبيئة المؤسساتية التي فيها تجري السياسة. وثمة دائرة، إما أخلاقية أو غير أخلاقية، إذ يطوق النشاط التشريعي بقواعد وإجراءات خلقوها هم أنفسهم. وبعيدًا من كونها مجرد قيود على عمل الأعضاء، فإن هذه القواعد والإجراءات تقدم أيضًا الموارد التي يمكن للأعضاء استخدامها، وهم يستخدمونها بالفعل لإثبات ذواتهم، وللتعبير عن تفضيلاتهم، وللتعبير عن الاختلاف بالرأي أو ببساطة لمخاطبة الجمهور الأوسع. ومختصر القول، إنه على الرغم من الطبيعة الاستبدادية للنظام البعثي، غير أن النظام القانوني هو واحد من الأمكنة حيث تعمل الديناميات السياسية المعقدة، والتي تتجاوز السلطة الاستبدادية للحاكم، وتعكس علاقات التبعية والاستقلالية المعقدة بين مجلس الشعب، حزب البعث ورئيس الجمهورية.

الفصل الرابع
سياسة رجال الدين السُّنّة في مدن سورية البعثية

توماس بيريه

نظرًا إلى القمع الوحشي الذي لحق بالناشطين الإسلاميين العلمانيين، حدث أن احتل رجال الدين السُّنّة مكانة مهيمنة على الساحة الدينية في سورية. وكان بعض من رجال الدين هؤلاء (العلماء)، ومن خلال دعمهم الفعال للنظام، قادرين على احتكار الوصول إلى المؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام، على غرار المفتي أحمد كفتارو والعلامة كُردي المولد سعيد رمضان البوطي. وفي سعيه إلى الحصول على الشرعية، اضطُرّ نظام الرئيس بشار الأسد البعثي إلى توسيع قاعدة دعمه من خلال إفساح الحرية بشكل أوسع للاتجاهات الدينية المعادية، لكن الشعبية. وبالاعتماد على سنتين من العمل الميداني بين الأوساط الإسلامية السورية[1]، تهدف هذه المقالة إلى ملامسة موضوع «الإسلام الرسمي» وتسليط الضوء على اللاعبين الأقل شهرة، والذين من المرجح أن يزداد دورهم في المستقبل.

ويقتصر نطاق هذه المقالة على أشخاص عادة ما يعتبرون علماء. ففي سورية المعاصرة، يعتبر تعريف هذه الفئة فضفاضًا، إذ إنه لا يفترض التعيين الرسمي ولا التخرج في إحدى الجامعات الإسلامية. بل على العكس، فإن

(1) تعتمد هذه المقالة في الأغلب على مقابلات مع مصادر سورية مجهولة الهوية، ما يفسِّر العدد المحدود من المراجع.

البنية الاجتماعية لهذه المنزلة هي عملية معقدة تنطوي على معايير دينية رسمية وغير رسمية، وتوجه مهني، إبراز للذات وخلفية عائلية. وبناء على ذلك فإنها تتداخل أحيانًا مع مجموعة الناشطين والمثقفين الإسلاميين العلمانيين الذين لم يتم تضمينهم في الدراسة الحالية.

وفي غياب ميدان عام موحد، ينقسم علماء سورية إلى عدد من المشاهد المحلية المترابطة بشكلٍ هامشي. ولا تزال الهويات الإقليمية قوية جدًا، كما يتضح من العداء الذي يُضرب به المثل بين دمشق وحلب، والذي لا يزال الشعور به موجودًا بعمق في العلاقات بين النخب الدينية للمدينتين. ولم يكن اختيار التركيز هنا على أكبر مركزين مدينيين في البلاد نتيجة لاعتبارات عملية فحسب، بل أيضًا نتيجة لحقيقة أن الرقابة المشدَّدة للأجهزة الأمنية في المدن والبلدات الأصغر، بما فيها حمص وحماه، تقيِّد كل من دينامية رجال الدين وإمكانات البحث الميداني.

شبكات غير رسمية

معظم العلماء السوريين يلتزمون نسخة الإسلام الصوفي الموجهة نحو النص[2]، لأن قمع الدولة ساعد هذا الاتجاه على تهميش منافسه السلفي الأكثر تطرفًا. والسادن (الحارس) الرئيس لهذا المعتقد هو محمد سعيد رمضان البوطي[3]، والذي يعد أيضًا كبير الوسطاء بين النظام ورجال الدين السُّنّة. ونتيجة لذلك، كان أن احتل منزلة «بابوية» من نوع ما. وهذه المنزلة الأخيرة تعني ضمنًا أنه لا يُحسب على أي شبكة خاصة، ما يجعله مختلفًا عن الأغلبية العظمى من رجال الدين السُّنة في البلاد، والذين ينتمون عادة إلى الطرق الصوفية والجماعات الأكثر تأثيرًا المعروفة باسم «الجمعيات أو الجماعات».

---

(2) Itzchak Weismann, «Sufi Fundamentalism between India and the Middle East,» in: Martin van Bruinessen and Julia Howell, eds., *Sufism and the 'Modern›* in Islam (London: I. B. Tauris, 2007), pp. 115-128.

(3) Andreas Christmann, «Islamic Scholar and Religious Leader: A Portrait of Shaykh. Muhammad Sa'id Ramadan al-Būti,» *Islam and Christian-Muslim Relations*, vol. 9, no. 2 (1998), pp. 149-169.

الجمعيات والطرق الصوفية

في النصف الثاني من القرن العشرين، كان علماء سورية السُّنيون ينتمون بشكلٍ أساس إلى إحدى الطريقتين الشاذلية والنقشبندية[4]. وكثيرًا ما يطلق على الجماعة الأولى اسم الهاشمية نسبة إلى محمد الهاشمي (توفي عام 1961)، وهو شيخ جزائري نشر الطريقة في جميع أنحاء البلاد[5]. وبفضل الكاريزما التي تمتع بها الأخير، وفضلاً عن التوجه النخبوي الواضح للشاذلية، أصبحت هذه الطريقة الصوفية مفضلة بين العلماء المحليين والطبقة الوسطى المدينية. وفي العاصمة كان خليفتا الهاشمي المعاصران البارزان هما هشام البرهاني، وهو فقيه حنفي معروف عاش في المنفى في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 1995، وكذلك عبد الرحمن الشاغوري (توفي عام 2004).

وكان الشاغوري أكثر شيوخ الشاذلية هيبة في عصره، وقد أقرَّ العديد من العلماء الدمشقيين بأنه معلم روحي. وكان ممثلوه يوجدون حتى في حلب، وأبرزهم محمد الحسيني، نجم صاعد في الساحة الدينية المحلية؛ أي أنه على الجانب الأخر من الانقسام الحاد عمومًا بين الشمال والجنوب. وفي وسط وشمال سورية، كان ممثل الهاشمي هو عبد القادر عيسى (توفي عام 1991)، الذي نُفي خلال انتفاضة أواخر السبعينيات. وما زال خليفته أحمد فتح الله جامي يعيش في تركيا، غير أن العديد من مريديه وتلامذته هم من علماء السُّنة البارزين في حلب (نديم الشهابي، بكري الحياني) وفي حمص (سعيد الكحيل، إمام الجامع الكبير في المدينة [جامع خالد بن الوليد]، وعدنان السقا الذي أصبح الشخصية الأبرز بين رجال الدين في المدينة بعد عودته من المنفى في عام 2000).

---

(4) لإلقاء نظرة عامة من الناحية النظرية على الطرق الصوفية في سورية، انظر: Paulo Pinto, «Sufism and the Political Economy of Morality in Syria,» *Interdisciplinary Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 15 (2006), pp. 103-136.

(5) Itzchak Weismann, «The *Shadhiliyya*-Darqawiyya in the Arab East (19th-20th Century),» in: Eric Geoffroy (ed.), *La Shadhiliyya-Une voie soufie dans le monde* (Paris: Maisonneuve & Larose, 2004).

وقد حافظت الفروع السورية لجماعة الطريقة الشاذلية دائمًا على هياكل «تقليدية»، وهي شبكات لا مركزية تنقسم بشكلٍ محتوم تقريبًا بين البارزين من تلامذة الشيخ بعد وفاته. وبالمقابل، وبإضافةٍ معنى المهمة الاجتماعية إلى انتقال المعرفة الدينية، تمكَّن العديد من العلماء – معظمهم من أتباع النقشبندية – من خلق حركات أكثر تماسكًا عُرفت باسم الجماعات. وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف القرن العشرين في سياق ما سمي بأثر رجعي «صحوة الشيوخ»، وهي ردّة فعل، متمسكة بالتقاليد، على انتشار الأفكار العلمانية. وفي دعوة إلى «إعادة المجتمع إلى مسار الإسلام» ركّز بعض من هؤلاء الشيوخ على إنشاء مدارس رسمية لتعليم النخبة الدينية المستقبلية؛ ومن بين هؤلاء الشيوخ حسن حبنكة (توفي عام 1978)، وصالح الفرفور (توفي عام 1986)، في دمشق، فضلاً عن عبدالله سراج الدين (توفي عام 2004) في حلب. ولكل من هؤلاء العلماء انتماءاتهم الصوفية، وسلطتهم تعتمد على الروابط الروحية الرأسية أكثر من الهياكل الوظيفية التي أقاموها. واشتهر اثنان من أقرانهم، أحمد كفتارو (توفي عام 2004) في دمشق، ومحمد نبهان (توفي عام 1974) في حلب، باعتبارهما أقاما مؤسسات تعليمية ناجحة، وبوصفهما رئيسيّ جماعات الطرق النقشبندية الكبيرة التي امتدت إلى بيروت (تحت إشراف رجب ديب تلميذ كفتارو)[6]، وإلى محافظة الأنبار العراقية.

أما قيادات الجماعات الأخرى فقد اعتمدت بشكلٍ حصريٍّ أكثر على النموذج التنظيمي المستوحى من الصوفية، ولم يقوموا بتطويرٍ أي هياكل رسمية. وبدلاً من ذلك أسندوا عملهم بشكلٍ كليٍّ إلى الروابط الروحية، والحلقات غير الرسمية والدروس اليومية في المسجد. ولم يكن هدفهم تدريب متخصصين دينيين، وإنما تثقيف العلمانيين من الناس لتحويلهم إلى نماذج للتقوى. وأكبر هذه الجماعات كان يقودها اثنان من الشيوخ ذوي الانتماء النقشبدي، عبد

(6) Annabelle Böttcher, «Official Islam, Transnational Islamic Networks, and Regional Politics: The Case of Syria,» in: Dietrich Jung, ed., *The Middle East and Palestine: Global Politics and Regional Conflict* (New York: Palgrave, 2004), pp. 125-150, and Leif Stenberg, «Young, Male and Sufi Muslim in the City of Damascus,» in: Jørgen Bæck Simonsen, ed., *Youth and Youth Culture in the Contemporary Middle East* (Aarhus: Aarhus University Press, 2005), pp. 68-91.

الكريم الرفاعي (توفي عام 1973) في دمشق (جماعة زيد)، وأحمد بيانوني (توفي عام 1975) في حلب (جماعة أبي ذر)[7]، وقد جذب كلا الجماعتين مئات من الشباب من الطبقة الوسطى المتعلمة.

وتطورت المواقف السياسية للجماعات بطرق مختلفة جدًا. فالجماعات التي أسسها كفتارو، والفرفور، وسراج الدين والنبهان حافظت على علاقات جيدة - أو على الأقل مرضية - مع السلطات، وكانت النتيجة أنها بقيت حتى تاريخه المزود الخاص الرئيس للتعليم الإسلامي الرسمي في البلاد. ومع ذلك، وفي حين تم تعيين كفتارو في منصب مفتي الجمهورية في عام 1964، أصبح منافسه حبنكة (سميت جماعته بجماعة الميدان على اسم الحي الذي يشكل معقل الجماعة) رأس الحربة في المعارضة الدينية ضد حزب البعث. وقد سُجن مدة وجيزة، وأُغلق معهد التوجيه الإسلامي الخاص به. وأما بالنسبة إلى جماعتي زيد وأبي ذر، فقد انجرتا وراء انتفاضة 1979-1982 الإسلاموية، بعدما استسلم أتباعها من الشباب لدعوات الجماعات المتشدِّدة. وقد أُبيدت جماعة أبي ذر، والقليل الذي تبقى منها أصبح بقيادة أحمد البيانوني نجل أبي الفتح، وهو أكاديمي بارز في المملكة العربية السعودية، سُمح له بالعودة والاستقرار في حلب في عام 2006، وسرعان ما استعاد وضعه السابق بوصفه عضوًا مميزًا في النخبة الدينية المحلية.

وأما بالنسبة إلى جماعة زيد، فقد عانت بشدة من القمع الذي مارسته الدولة خلال فترة الثمانينيات، واضطُرّ قياداتها إلى اللجوء إلى جدة. وكان بقاؤها بفضل شيوخ الصف الثاني من كبار السن الذين سُمح لهم بالبقاء في سورية. ولتخفيف استياء القاعدة الشعبية الواسعة لجماعة زيد، والتي تشمل جزءًا مهمًا من تجار الطبقة الوسطى في دمشق، سُمح لأبناء الرفاعي أسامة وسارية بالعودة في منتصف التسعينيات وتدريجًا أُعيد بناء الحركة. وبعد التوريث الرئاسي في عام 2000، اتجه النظام «الجديد» إليهم لتحسين شرعيته المتداعية، وسُمح

(7) البيانوني هو والد مرشد الإخوان المسلمين الحالي صدر الدين البيانوني. وقد خلفه في رئاسة جماعة أبي ذر أحد أبنائه الآخرين، أبو النصر (توفي عام 1987).

لجماعة زيد بالتوسع في أنشطتها الخيرية. ومع عشرين إلى ثلاثين مسجدًا، وشيوخ ذوي شعبية واسعة جذبوا آلاف الأشخاص إلى حلقاتهم الأسبوعية، وعلى الأخص إخوة الرفاعي ونعيم العرقسوسي، أصبحت جماعة زيد إلى حدٍّ بعيدٍ التيار الديني الأكثر شعبية في دمشق اليوم.

سياسة المسجد

نظرًا إلى افتقار الدولة للموارد الاقتصادية والرمزية، بقيت عملية بقرطة (أي إضفاء الطابع البيروقراطي) رجال الدين السوريين جنينية. وبطبيعة الحال، فإن القوة الاقتصادية والسياسية لوزارة الأوقاف كبيرة، فهي تمتلك ممتلكات ضخمة ومسؤولة عن تعيين - وفصل - موظفي المسجد(8). وفي الوقت نفسه، فإن عزلتها النسبية عن النخبة الدينية الفعلية تحدُّ كثيرًا من قدرتها على تنصيب رجال دين ذوي صدقية برعاية الدولة. وفي الحقيقة، لم يحاول النظام البعثي أبدًا أن ينتج علماء دين بوسمه الخاص: فلا يوجد في سورية مؤسسات كالأزهر في القاهرة، والكلية الوحيدة المملوكة للدولة للدراسات الإسلامية العليا هي كلية الشريعة في جامعة دمشق، والتي لم تكن أبدًا، كما سيتضح أدناه، حاضنة ملائمة لبيروقراطية إسلامية. ولا يزال معظم العلماء السوريين يظهرون نتيجة عمليات معقدة وغير رسمية من الاعتراف الاجتماعي التي تجري داخل «البنية التحتية» للمشهد الديني، وليس بتعيينات إدارية.

ونتيجة لذلك، كانت إستراتيجية النظام المفضلة لإدارة النخبة السُّنية هي استقطاب الشخصيات البارزة التي تمتلك قاعدة اجتماعية حقيقية، بدلاً من مجرد تصنيع «شيوخ بعثيين» من الفراغ. وأفضل مثال على هذه السياسة هو التحالف الذي دام عقدًا من الزمن، بين السلطات والشيخ أحمد كفتارو الذي سبقت شعبيته - واستمرت بعد - تعيينه المفروض من جانب النظام بمنصب المفتي عام 1964. وتمثل الشراكة غير الرسمية مع محمد سعيد رمضان البوطي مثالاً آخر جيدًا، فقد تمكَّن هذا الأخير من تحقيق التوازن بين دعمه

(8) Annabelle Böttcher, «Le Ministère des Waqfs,» *Maghreb - Machrek*, no. 158 (1997), pp. 18-30.

الصريح للأسدين، والحفاظ على صدقيته بين الأوساط الدينية المحلية. وحتى رجال الدين الموالين للنظام، المعزولين حاليًا، مثل عضو البرلمان الإسلامي محمد الحبش، يتحدَّرون من جماعاتٍ أكبر، وقد حققوا شعبية كبيرة قبل أن «يحرقوا أجنحتهم» بالاقتراب كثيرًا من الدولة.

ولم تأتِ هذه الإستراتيجية سوى بنتائج محدودة، إذ إنه حتى شبكة كفتارو الكبيرة لم تتمكن أبدًا من ترسيخ نفسها بقوة خارج معقلها التاريخي في شمالي دمشق. وعليه، كان على النظام الاعتماد على الفاعلين الدينيين الذين يمكن تسميتهم بالمهادنين أكثر من المؤيدين المتحمسين، مثل جماعتي الفرفور في دمشق والنبهان في حلب، اللتين شغل شيوخهما جزءًا من الفراغ الناجم عن قمع انتفاضة الثمانينيات. ولعل الاتجاه الأول هو الأكثر انتشارًا في ضواحي العاصمة، بينما قام الاتجاه الثاني بتدريب أكثر الدعاة شهرة اليوم في حلب، وهم: محمد الحوت، وعبد الهادي بدلة، ونبيه سالم. وفي دمشق، حتى الجماعات المتمردة، مثل جماعتي زيد والميدان، لم يكن لهما من تأسيس خارج إقطاعياتهما التقليدية مطلقًا.

ولفهم عدم قدرة النظام على «تصميم» المشهد الديني وفقًا لمصالحه الخاصة، فإنه من الضروري التأكيد على حقيقة أن سلطة الإدارة المركزية في تعيين هيئة أساتذة المسجد محدودة؛ فليس للحكومة من مرشحين خاصين بها لشغل المناصب، وهي تقدم المرتبات الاسمية فحسب، في حين يمكن للشبكات الدينية القائمة تقديم رجال دين مدربين وموارد اقتصادية ضخمة. وبفضل رأسمالها الاجتماعي وحوافزها المالية، كانت رابطة التجار والعلماء تمارس ضغطًا كبيرًا على الإدارة والأجهزة الأمنية على حد سواء.

المؤسسات الرسمية

في عُقب تحرير السياسة الدينية المحدود الذي بدأه النظام في أوائل الألفية الثالثة، أصبحت المؤسسات التعليمية، الجمعيات الخيرية ووسائل الإعلام، تمثل وبشكلٍ متزايدٍ الاتجاهات المختلفة التي يمكن إيجادها على

الساحة الإسلامية في سورية. وتنطوي هذه العملية اليوم على هياكل إدارية وسياسية أيضًا.

المدارس الرسمية

يتمثل التعليم الإسلامي الرسمي بشكلٍ أساس بمعاهد الشريعة الثانوية. وفي المدن الكبرى، كان إنشاء هذه المدارس يعود إلى ما قبل عام 1963، وكانت تخضع لسيطرة الجماعات والعائلات التي رسَّخت دعامة في الساحة الدينية في منتصف القرن الماضي: في دمشق، الأنصار (كتفارو)، الفتح (الفرفور)، الفرقان (زيد)، الغراء (الدقر) والتهذيب والتعليم (الخطيب)[9]؛ وفي حلب، وإلى جانب مدرسة الخسروية التابعة للحكومة، كانت المدرستان الرئيستان هما الكلتاوية للنبهان (والتي يرأسها اليوم الداعية الشعبي محمد الحوت)، والشعبانية لسراج الدين (بإدارة نور الدين عتر، صهر سراج الدين وعلامة بارز في دراسة الحديث وعلومه).

وفي السنوات القليلة الماضية، أدى انفراج العلاقات بين النظام والنخبة الدينية إلى افتتاح معاهد جديدة للشريعة في دمشق بمعدل لم يُشهد منذ ثورة آذار/ مارس عام 1963. ولتسوية الخلافات مع تلامذة حسن حبنكة ذوي الشعبية لكن المريبين، بدأت السلطات بطرح احتمالية السماح بإعادة فتح معهد التوجيه الإسلامي لحبنكة الذي أغلق في أواخر الستينيات. ويرى بعض المراقبين المحليين خطوة مُنسقة في تعيين حسن، نجل مصطفى البغا، رئيسًا لكلية الشريعة في جامعة دمشق. إذ نال مصطفى البغا، وهو أبرز تلامذة حبنكة الذين لا يزالون على قيد الحياة، شرف زيارة الرئيس بشار الأسد له مرتين، وهو شرف في النادر جدًا ما يناله علامة سُنِّي. ويحتل البغا اليوم وبشكل روتيني مواقع المستويات العليا في الاحتفالات الدينية الرسمية.

وكذلك تدير الجماعات التقليدية المعهدين السوريين الخاصين الوحيدين

(9) والاستثناء المهم هو معهد بدر الدين الحسني الذي تم تنظيمه بشكلٍ أكثر بيروقراطية، وهو منفتح على مختلف الاتجاهات العقائدية.

للدراسات الإسلامية – مجمع الشيخ أحمد كفتارو (الذي كان يعرف سابقًا بمجمع أبي النور، ويرأسه اليوم صلاح الدين نجل كفتارو)، ومعهد الفتح (بإدارة حسام نجل صالح الفرفور) – واللذان سمح لهما بفتح قسمٍ أكاديميٍّ في عام 1991.

أما بالنسبة إلى كلية الشريعة في جامعة دمشق، فإنها لم تشكل يومًا وسيلة موثوقة لتدريب نخبة دينية موالية للدولة. وبذلك تكون مُنتِجًا هامشيًا لهيئة أساتذة المسجد، حيث المرتبات الهزيلة لا تجعل هذه المهنة جذابة جدًا بالنسبة إلى المتخرجين في الجامعات. وإلى جانب الوظائف الأكاديمية في سورية والخارج، يختار العديد من المتخرجين العمل في تعليم مادة التربية الدينية في المدارس الثانوية، أو الانخراط في الأعمال التجارية. وللأسباب الاقتصادية نفسها، ينخرط أولئك الذين انتهى بهم الأمر إلى خطباء مساجد، أو معلمين، أو في الأعمال التجارية؛ فالتخرج في الكلية ليس إلا وسيلة لتحسين المؤهلات الأكاديمية، إذ ليس من الضروري، كما أنه ليس كافيًا، أن تمتلك مؤهلات كهذه للحصول على وظيفة في أحد المساجد. وعادة ما يكون دعم أحد العلماء المعروفين أمرًا ضروريًا كذلك.

والمشكلة التي تطرحها الكلية هي سياسية أيضًا. فعلى الرغم من محاولات البعثنة الفاشلة في الثمانينيات[10]، اشتملت هذه المؤسسة التي أسسها في عام 1954 الإخوان المسلمون، وباستمرار، على أساتذة معروفين إما باستقلالهم السياسي (مثل مفتي حلب الحالي، إبراهيم السلقيني)، أو بتعاطفهم مع الإخوان المسلمين مثل (وهبة الزحيلي). كما اجتذبت أيضًا علماء ينتمون إلى تيارات متمسكة بالتقاليد قُمعت سابقًا، مثل مصطفى البغا تلميذ حبنكة، وشيخ الشاذلية هشام البرهاني الذي انضم إلى هيئة التدريس مباشرة بعد عودته من المنفى في منتصف التسعينيات. ويَدين بعض هؤلاء العلماء بتعيينهم غير المتوقع، إلى حد ما، لدعم الشيخ البوطي النافذ، الذي درَّس هناك مدة نصف قرن تقريبًا.

(10) Bernard Botiveau, «La Formation des Oulémas en Syrie: La Faculté de shari'a de l'Université de Damas,» dans: G. Delanoue, ed., *Les Intellectuels et le pouvoir: Syrie, Égypte, Tunisie, Algérie* (Le Caire: Cedej, 1986), pp. 67-91.

وعلاوةً على ذلك، تبدو الكلية وكأنها حضانة أو موطن تنشئة فكرية للمثقفين الإسلاميين الإصلاحيين وذوي النزعة السياسية، مثل عماد الدين الرشيد، نائب عميد الكلية الشاب الذي تأثرت آراؤه حول «المسلم الديمقراطي» علانية بتجربة حزب العدالة والتنمية التركي.

الجمعيات الخيرية

جعلت ثورة عام 1963 من تأسيس الجمعيات الخيرية الإسلامية أمرًا في غاية الصعوبة، كما حُظر العديد منها في عُقب انتفاضة 1979–1982. ونتيجة لذلك، فإن معظم الجمعيات الخيرية الإسلامية في سورية تعود إلى حقبة ما قبل البعث، وغالبًا ما تسيطر عليها الجماعات التي برزت خلال تلك الفترة. ولكن منذ التسعينيات، نمت الجمعيات الخيرية في عددها ونطاقها نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[11].

ونظرًا إلى مشكلته الأساس في الشرعية، لم يكن النظام في وضع يسمح له باستدرار تبرعات عفوية من المجتمع. وعلاوةً على ذلك، عادة ما كانت الشبكات الإسلامية ذات العلاقة الودية مع النظام، مثل شبكة كفتارو، تعتمد على قاعدة اجتماعية ضيقة جدًا لتحمّل عبء خصخصة الرعاية بنفسها. ونتيجة لذلك، سمح النظام باستيلاء حركة زيد على القطاع الخيري في دمشق، وذلك بسبب شعبية هذه الأخيرة [الحركة] بين تجار الطبقة الوسطى، وقدرتها على جذب أموالٍ من القطاع الخاص. وبالاعتماد على شبكة من جمعيات الأحياء التي أنشئت في الخمسينيات، أطلقت حركة زيد مشروع حفظ النعمة الذي يعمل على جمع الفائض من الأغذية، والأدوية، والملابس، والأثاث والكتب لمساعدة أكثر من 6000 عائلة. وفي عام 2006، سُمح لرجال الأعمال المرتبطين بحركة زيد بالسيطرة على اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق، والذي ينسق ويمثل الجمعيات الخيرية في المدينة. وكان الاتحاد، منذ عام 1997،

(11) Soukaina Boukhaima, «Le Mouvement associatif en Syrie,» dans: Sarah Ben Nefissa, ed., *Pouvoirs et associations dans le monde arabe* (Paris: CNRS Editions, 2002), pp. 77-94.

قد أنشأ مشاريع ضخمة، مثل صندوق العافية الذي يغطي نفقات العمليات الجراحية، وصندوق المودة والرحمة الذي يقدم إعانات مالية للزواج.

وسائل الإعلام

تعد سورية إحدى أقل الدول العربية ترحيبًا بوسائل الإعلام الإسلامية. وفي الصحافة اليومية الرسمية المملوكة للدولة، العمود الديني الوحيد هو عمود محمد حبش، الذي ينشر كل يوم جمعة في صحيفة الثورة الرسمية. وفي بداية الألفية الثالثة، ظهر حبش بوصفه شخصية بارزة في وسائل الإعلام السورية والعالمية، فضلاً عن السياسة البرلمانية المحلية. وحبش هو صهر كفتارو، الذي أخرج من دائرة الأخير بسبب مواقفه الليبرالية في ما يتعلق بوضع المرأة والعلاقات ما بين الأديان[12]. ومنذ ذلك الحين، كان إبعاده من النخبة الدينية المتحفظة قد توازى مع تقاربه مع النظام، وبدأ يظهر بشكلٍ متزايدٍ وكأنه موظف حكومة غير رسمي للإعلام العام.

وأما بالنسبة للمجلات الشهرية، فقد كانت مجلة نهج الإسلام التابعة لوزارة الأوقاف هي المجلة الوحيدة التي تم ترخيصها منذ أوائل الثمانينيات. وبدت في البداية سلاحًا ضدّ الإخوان المسلمين، غير أن نهج الإسلام خففت من لهجتها في ما بعد، وأصبحت الآن ترحب وبشكلٍ متزايدٍ بكُتّابٍ من خارج الدائرة الضيقة لرجال الدين المعروفين بموالاتهم للنظام، مثل سارية الرفاعي من حركة زيد. وفي مجال القطاع الخاص، سعى مريدو أحمد كفتارو بجد إلى تجاوز القيود المفروضة على الصحافة الإسلامية، إذ كانوا بين عامي 1996 و2002، يصدرون مجلة صدى الإيمان الشهرية في بيروت، وفي عام 2006، حصلوا على ترخيص لإصدار مجلة عامة باسم «الاجتماعية»، وهي مجلة تُعنى بشكلٍ واسعٍ بالقضايا الدينية. غير أن هذه المجلة حُظرت في العام التالي، بعد أن دعت إحدى افتتاحياتها القرّاء إلى «التبوُّل» على المثقف العلماني الراديكالي

---

(12) Paul L. Heck, «Religious Renewal in Syria: The Case of Muahmmad al-Habash,» *Islam and Christian-Muslim Relations,* vol. 15, no. 2 (2004), pp. 185-207.

نبيل فياض[13].

وحتى بداية الألفية الثالثة، كان ظهور العلماء السُّنة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة مقتصرًا على مجموعة صغيرة مختارة من رجال الدين الموالين للنظام مثل البوطي واليد اليمنى لكفتارو، مروان شيخو (توفي عام 2001). وخلال العقد الحالي، كُسر رسميًا احتكار الدولة في هذا المجال، وذلك بفضل البرامج الدينية الشاملة التي تبثها إذاعة القدس التابعة لأحمد جبريل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، والتي تتضمن دروس راتب النابلسي ذات الشعبية الاستثنائية. ويمثل هذا الأخير ظاهرة فريدة من نوعها على الساحة الدينية المحلية، فهو شيخ مستقل، ولا ينتمي إلى أي جماعة؛ أتت شهرته حصرًا من أدائه الإعلامي.

وأما بالنسبة إلى التلفزيون، فكان محمد حبش مسؤولاً عن البث الديني الذي كانت تبثه قناة الشام السورية الأولى الخاصة، والتي لم تدم طويلاً (2006–2007)، والتي تعود إلى رجل الأعمال الإدلبي وعضو مجلس الشعب أكرم الجندي. ومنذ عام 2007، وقناة الرسالة الفضائية التي تبث من الكويت دروس المسجد لعشرات من علماء السُّنة السوريين الذين اختيروا وفقًا لشعبيتهم، مثل زياد أسامة الرفاعي ونعيم عرقسوسي.

رؤساء الإدارة الدينية

تعتبر السلطة الدينية البحت لكبار موظفي الخدمة المدنية الدينية في أحسن أحوالها هامشية. فمن النادر أن يُصدر المفتي والتابعون له ذلك النوع من الفتاوى المعلنة على نطاق واسع الشيوع في مصر. وبدلاً من ذلك، تتوقف معظم أعمال رأس الإسلام السُّنة السوري عند «الدبلوماسية القائمة على الدين» من خلال الرحلات المتواصلة إلى الخارج واستقبال الوفود الأجنبية. وفي غياب أي استقلالية حقيقية، التي من شأنها أن تسمح للشخصيات

(13) **الراية** (الدوحة)، 17/ 10/ 2004.

الدينية الرسمية بالتعبير عن ذواتها في القضايا السياسية والاجتماعية، فإن الأساس المنطقي الوحيد لإصدار الفتاوى هو تلبية رغبات النظام. وقد تجنبت السلطات، باستثناء الحالات التي تكون فيها في أمس الحاجة - خلال انتفاضة 1979-1982 مثلاً - طبع قراراتها في إطار إسلامي معياري قد يكون مُقيِّدًا لها على المدى الطويل.

وتعكس السياسة الحالية في تعيين المناصب الدينية الرسمية كلاً من اعتماد السلطات المستمر على شركائها الأكثر ولاءً، وانفتاحها البطيء المتعمد على أولئك الأكثر بعدًا عنها. ومن الواضح أن خلف كفتارو يتبع الاتجاه الأول: فعندما توفي كفتارو في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2004، أُثيرت شائعات حول احتمال استبداله بشخصية دينية دمشقية غير كفتارية بارزة، مثل البوطي أو وهبة الزحيلي. غير أن النظام كان يدخل لتوه في فترة أزمة عميقة داخلية وخارجية، ونتيجة لذلك لم يكن راغبًا بتعزيز مؤسسة العاصمة الدينية، والتي هي بالفعل قوية جدًا. ووجدت الحكومة المسألة حساسة جدًا حتى أنها انتظرت ما يقارب العام لتتجاوز في نهاية المطاف الإجراء القانوني للانتخاب من جانب المجلس الأعلى للإفتاء، لتقوم بدلاً من ذلك بتعيين مفتٍ جديد بمرسوم رئاسي. وكان المستفيد من هذا مفتي حلب الشاب، أحمد حسون، وهو نجل أديب حسون (توفي عام 2008)، ممثل محمد النبهان البارز بوصفه معلمًا للصوفية. وكان أحمد حسون، الشخص الأول غير الدمشقي الذي يشغل المنصب منذ إحداثه في عام 1947، ويشتهر بصفته عضوًا في البرلمان أكثر من مؤهلاته كعلّامة[14]. وكانت التعيينات في منصب وزير الأوقاف مثالًا واضحًا للحذر نفسه، إذ استُبدل زياد الأيوبي، وهو أحد مريدي كفتارو، بمساعده محمد السيد في عام 2007[15]، وهو مفتي طرطوس السابق ونجل عبد الستار السيد، أحد مؤيدي النظام لمدة طويلة، والذي ترأس الوزارة ذاتها بين عامي 1971 و1980.

(14) **الإمارات اليوم** (أبو ظبي)، 16/ 4/ 2005، و**أخبار الشرق** (لندن)، 17/ 7/ 2005.

(15) شام برس (دمشق)، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

ولكن على المستوى المحلي، كانت الصورة أكثر دقة. ففي دمشق، سُلّم الإفتاء الشافعي والحنفي على التوالي لممثلي الاتجاه الكفتاري (بشير الباري، منذ عام 1986)، ومعهد الفتح (عبد الفتاح البزم، منذ عام 1993). ومنذ أوائل عام 2008، ترأس الاتجاه الأخير أيضًا إدارة الأوقاف الدينية في المدينة (أحمد قباني)، لكن لاعبًا جديدًا ظهر من خلال تعيين شيخ من شيوخ حركة زيد (زياد الموصلّي) ليكون مدير أوقاف ريف دمشق. وأما بالنسبة إلى الساحة السياسية في حلب، فكان يهيمن عليها حتى وقت قريب أبناء اثنين من مريدي النبهان البارزين، وهما محمد الشامي (توفي عام 1980)، وأديب حسون [والد أحمد حسون المفتي الحالي]. وعند اغتيال الأول من قِبل المتشدِّدين الإسلاميين خلفه في رئاسة الأوقاف نجله صهيب. ثم أُقيل هذا الأخير [صهيب] في عام 2005 بعد أن ترك منافسه اللدود، أحمد حسون، منصبه مفتيًا لحلب ليصبح المفتي العام للجمهورية. واستُبدل الشامي بأحد أعضاء حزب البعث، غير أنها كانت خطوة انفتاحية أن يُعهد بإفتاء المدينة لإبراهيم السلقيني المستقل سياسيًا. ولذلك، فإنه من غير المستغرب أن يطوَّق ذاك الأخير بمفتٍ ثانٍ أكثر «موثوقية» مجسّدًا بشخص محمود عكام، وهو رجل دين بارز آخر على الساحة الدينية المحلية ما بعد عام 1980. إذ حصل عكام، وهو عضو سابق في جماعة أبي ذر، على درجة الدكتوراه في باريس تحت إشراف محمد أركون. وما إن أصبحت شعبيته كبيرة بين الشباب المتعلم، حتى بدأ يتلقى لومًا متزايدًا بسبب علاقاته الوثيقة مع السلطات واهتمامه بالإسلام الشيعة. وفي عام 2006، عُهدت إليه مسؤولية الإشراف على كلية الشريعة المؤسسة حديثًا في جامعة حلب.

وكانت الخطابة في المسجد الأموي الكبير في دمشق عادة من مسؤولية مريدي كفتارو، فضلاً عن أفراد عائلة الخطيب، التي أُقيل أكثر ممثليها جرأةً، معاذ وشقيقه عبد القادر، في عامي 1995 و2003 على التوالي. وفي أوائل عام 2008، عُيِّن البوطي كبيرًا لخطباء المسجد، ومديرًا للتعليم أو النشاط العلمي. وشكَّل هذا القرار تحولاً مهمًا في العلاقات بين النظام والعلماء الأكراد، إذ كانت المرة الأولى التي يقبل فيها البوطي منصبًا بارزًا في الإدارة الدينية. وسرعان ما ترك البوطي بصمته في المؤسسة من خلال إعادة تنظيم كامل

لجدول الدروس الزمني، وتعيين علماء بارزين من جماعات كانت ممنوعة سابقًا من التعليم في أكثر أماكن العبادة هيبة في العاصمة، مثل كريم راجح ومصطفى البغا (الميدان)، وكذلك أسامة الرفاعي ونعيم العرقسوسي (زيد). وفي المقابل، كانت ترقية البوطي على حساب شريك النظام الإسلامي المتمتع بالامتيازات تاريخيًا، إذ لم يُدرج أي من شيوخ الكفتارية في القائمة السابقة لتجديد تفويضه(16).

التمثيل السياسي

في نظامٍ استبداديٍّ كالذي في سورية، تبقى النصيحة هي المدخل الرئيس للفاعلين الدينيين إلى السلطات، أي تقديم النصيحة الخاصة للحاكم. إذ قام البوطي بهذا الدور بشكلٍ رئيس منذ أن أعلن دعمه الصريح للنظام خلال انتفاضة 1979–1982. فكان لمساعدة البوطي أهمية حاسمة، بسبب مكانته الشخصية، المتأتية من حقيقة أنه كان من بين الكُتّاب العرب القلائل الذين جمعوا بين المؤهلات العلمية الأزهرية، وسمة الأسلوب الأدبي «الحديث» للأدب الإسلامي المعاصر، بطريقة لا تشوبها شائبة. وبعد عام 1980، ولأن معظم هذا النتاج الأدبي كان ممنوعًا في سورية، كان البوطي الكاتب الرئيس الوحيد للصحوة الإسلامية المعاصرة الذي كانت كتبه متاحة من غير ريب في مكتبات البلاد.

وبعد تصريحه بتأييد النظام علانية، أشاد البوطي مرارًا بالقيادة السورية مقابل تخفيف تدريجي للقيود المفروضة على الناشطين الإسلاميين من غير السياسيين، وإصدار عفو عام عن بعض علماء السُّنة المنفيين. وفي الوقت نفسه، تمكَّن من الحفاظ على صدقيته من خلال رفض أي مكافأة مادية أو منصب رسمي، على الأقل حتى تعيينه في عام 2008 كبيرًا لخطباء المسجد الأموي.

(16) **الثورة**، 15/ 2/ 2008.

وبقدر ما كانت السياسة الرسمية معنية، دخل العلماء السُّنة إلى مجلس الشعب نوابًا «مستقلين» منذ السنوات الأولى في عهد الأسد. ومنذ عام 1980 وما بعده، اختير كلٌّ منهم بعناية من بين رجال الدين الموالين للنظام، على غرار مروان شيخو تلميذ كفتارو، والمفتي العام الحالي أحمد حسون، وعبد العزيز، شقيق صهيب الشامي (توفي عام 2007)، وزكريا سلواية من اللاذقية.

وكثيرًا ما كانت ائتلافات رجال الأعمال التي تسيطر بشكلٍ ساحقٍ على الحملات الانتخابية للحصول على المقاعد المستقلة تتضمن علماء مسلمين، كما يتضح من القائمتين الفائزتين في دمشق في نيسان/ أبريل عام 2007. ففي حين أدرج محمد حمشو، الصديق الحميم للعائلة الحاكمة، عبد السلام راجح عميد كلية الشريعة في مجمع كفتارو، في قائمته، تحالف منافسه هاشم العقّاد مع محمد حبش. وقد تمكنت قائمة حمشو من الحصول على دعم المؤسسة الدينية في المدينة غير أن ذلك، وفي معظم الحالات، لم يكن سوى تعويض عن التبرعات الدينية المعلنة، أكثر من كونه علامة على المشاركة السياسية الحقيقية.

وفي عامي 2004–2005، استغل محمد حبش، وصلاح نجل أحمد كفتارو، ضعف النظام لإطلاق دعوات من أجل الإصلاح الديمقراطي الذي، وفقًا للنمط الشائع من الاستبدادية التحررية، قد يفضل عملاء النظام. ومع ذلك، وبسبب الحذر من السياسات البرلمانية في ظل الحكم البعثي وعدم الثقة بها، كان معظم رجال الدين يرى في إنشاء نقابة للعلماء طريقة أكثر ملائمة لزيادة النفوذ السياسي. وكانت جمعية علماء برئاسة حبش موجودة بالفعل، غير أن هذه المنظمة الخيرية والثقافية كانت تتألف من رجال دين من الصف الثاني، ولا يمكنهم القيام بدور كهذا.

وفي عام 2006، دفع عاملان اثنان بالنظام إلى تصوُّر إمكان إيجاد تمثيل أكثر إقناعًا لرجال الدين: إذ أنه كان يجب مكافأة النخبة الدينية لولائها خلال أزمة عامي 2004–2005، كما أن هناك شعورًا بالحاجة إلى الاستجابة من أجل تأسيس رابطة علماء سورية من جانب مجد مكّي، وهو رجل دين حلبي من المنفيين، وذو علاقات قوية مع الإخوان المسلمين، سوى أن خطابه

المعتدل كان يهدف بوضوح إلى جذب علماء الدين المستقرين في سورية. ونتيجة لذلك، تم تأسيس رابطة علماء بلاد الشام في نيسان/ أبريل عام 2006، والتي لم يكن مقرها وقيادتها محط استغراب في الواقع (مجمع كفتارو، مع وهبة الزحيلي رئيسًا، والبوطي «عقلاً مدبرًا»). ومع ذلك، كانت المنظمة ممثلة حقًا لجميع الشبكات الإسلامية الكبرى في دمشق[17]. وبالتالي، كان للرابطة أن تكون لاعبًا مؤثرًا للغاية، لو لم تؤدِّ القيود السياسية والتناحر الداخلي إلى شللها النهائي بعد بضعة أسابيع.

الخاتمة

لم يمتلك النظام السوري يومًا الوسائل الاقتصادية الكافية، ولا الشرعية الدينية، لإعداد أدوات مؤسساتية كانت لتمكِّنه من إنتاج رجال دين سُنَّة متعاطفين مع التوجه الأيديولوجي لحزب البعث. وبناء على ذلك، بقي العلماء خارج جهاز الدولة، ولم يكن لما يشبه «البيروقراطية الإسلامية» الرسمية من ظهور أبدًا. وعلى العكس، فقد تعاملت السلطات مع الشبكات الدينية القائمة، والتي كان رأسمالها الاجتماعي نتيجة آليات بعيدة في معظمها من متناول الدولة. ولذلك، لم يكن من وسيلة للتعبير عن السياسة الدينية الرسمية سوى ما يتعلق بالاختيار: إذ كوفئ الفاعلون المذعنون، وسومح أولئك المحايدون وقُمعت الاتجاهات المعادية. لكن من الصعب الحفاظ على مسار عملٍ كهذا على المدى الطويل، إذ إن الشركاء أنفسهم الذين كان ولاؤهم ذا أهمية حاسمة خلال الانتفاضة الإسلامية في أواخر السبعينيات أصبحوا يستخدمون صلاتهم مع النظام أكثر فأكثر للتشفع للاعبين الدينيين المقموعين سابقًا. ونتيجة لذلك، كان الدعم الحصري لحفنة من الشخصيات المذعنة قد مهد الطريق تدريجًا أمام سياسة إدماج أكثر تعدّدية.

وكانت قيادة بشار الأسد تمر في مرحلة انتقالية حساسة في علاقاتها مع رجال الدين السُّنّة، عندما بدأت بالتخلي ببطء عن السياق القمعي الذي أعقب

(17) **الرأي العام** (عمّان)، 28/ 4/ 2006.

الانتفاضة، عائدةً إلى الموقف الأكثر تساهلاً الذي كان سائدًا في السبعينيات. وفي غضون ذلك، كان التحول الثقافي والاجتماعي الجذري قد حوَّل العلماء إلى قوة ذات تأثير أكبر بكثير مما كانت عليه سابقًا. ولم يعد الفاعلون المهمشون سابقًا يرضون بمجرد التساهل، بل طالبوا بدلاً من ذلك بالتطبيع الكامل على أساس الشراكة الحقيقية. ولم يكن ذلك يعني مزيدًا من حرية العمل في مجال التعليم، والأعمال الخيرية ووسائل الإعلام فحسب، بل مدخلًا أوسع إلى المناصب الإدارية والتمثيل السياسي أيضًا. وأدت هذه العملية إلى تحسين استقرار النظام على المدى القصير من خلال توسيع قاعدته الاجتماعية. ولكن في المستقبل، قد تتحول موازنة مطالب رجال الدين السُّنّة، مقابل تحفظات الأجهزة الأمنية علمانية التفكير وذات الهيمنة العلوية، ونخبة الدولة المثقفة، إلى لعبة معقدة أكثر فأكثر.

الفصل الخامس

الأضرحة الشيعية في الرقة: التبشير الإيراني والدلالات المحلية

ميريام عبابسة

الرقة، العاصمة السابقة للإمبراطورية العباسية، واليوم المركز الإداري لواجهة شرقي سورية الزراعية الرائدة، تقع على بعد مئتي كيلومترٍ شرقي حلب على نهر الفرات. في عام 1988، بنت فيها جمهورية إيران الإسلامية أكبر الأضرحة الشيعية في البلاد. وتتألف الأضرحة من مبنيين متناظرين مخصصين لـ «عمار بن ياسر» و«أويس القرني»، صحابة النبي محمد اللذين لقيا مصرعيهما في معركة صفين في عام 657 ميلادي (37 هجري). وقد وضعت المباني الجديدة الرقة من بين مجموعة مواقع الحج التي حلَّت محل الأماكن المقدسة العراقية، النجف وكربلاء، التي أُغلقت أمام الحجاج الإيرانيين مدة عقدين من الزمن بعد عام 1980. وتشمل المواقع البديلة في سورية أيضًا ضريح السيدة زينب، جنوبي دمشق، وضريح السيدة رُقيَّة، بالقرب من المسجد الأموي في العاصمة.

وعلى الرغم من إيقاف إنجاز الأضرحة في الرقة مدة سبع سنوات (من 1994 إلى 2001)، إلا أنها الآن تجتذب الحجاج الإيرانيين الذين يزورونها برحلات تستغرق نصف يوم من حلب. ومنذ صيف عام 2002، والقبة الزرقاء لضريح عمار تهيمن على أفق المدينة. ومع ذلك، فإن دلالة هذه المباني بالنسبة إلى الرقة أمر إشكالي. فالأبنية احتلت مكان الأضرحة التي كان لها دور أساس

في بناء الهوية لأجيال عدّة من السكان المحليين. وعلاوةً على ذلك، فإن بعض مثقفي المدينة ينتابهم القلق إزاء التبشير الشيعي الذي يتوسع بالتدريج حول هذه المباني، على شكل جلسات تعليمية [مجالس حسينية] ومكتبات متخصصة. وفي الوقت نفسه، تولى سكان المنطقة، ولا سيّما أبناء القبائل البدوية شبه الرحل سابقًا، مهمة إعادة تخصيص هذا المظهر الرئيس من مظاهر التراث التاريخي للرقة من خلال تجديد طقوس زيارة الأضرحة.

وتتناول هذه المقالة تعقيد الهيكلة الرمزية لمدينة الرقة، من خلال النظر إلى هذه المواقع الرمزية التي تطوَّر معناها على مدى القرن العشرين. ففي أماكن كانت تعّبر يومًا عن هوية السكان المحليين، أصبحت الأضرحة مواقع لإحياء الذكرى، وبعد إعادة بنائها من جانب إيران أصبحت مواقع نفوذ.

إعادة تفسير معركة صفين

على بعد ثمانمئة متر من الفرات، وعلى مصطبة عالية تطل على بيّارات الوادي، إلى الشرق من الآثار العباسية في الرافقة، يقف مسجدان مربعا الشكل، بعرض خمسين مترًا، مع قبتين على شكل براعم الزهور، ومئذنتين إلى الجوانب. ويُلحق بهما اثنان من الطوابق المقنطرة التي تحيط بفناء يبلغ طوله ستون مترًا موازٍ للمحور الشرقي الغربي من ضفة الفرات الشمالية. وكلّ قبة تضمُّ نعش «قديسٍ»، كان، ولمدة خمسة عشر عامًا، مجرد قاعدة اسمنتية مكسوة بالسجاد؛ بينماً يُحاط النعشان اليوم بأسوار فضية. ويجاورهما ضريح ثالث أصغر حجمًا، خُصص لأُبي بن كعب، أمين سر الرسول. كان بدأ العمل في عام 1988، وانقطع بين عامين 1994 و2001 بسبب خلاف ماليّ بين سورية وإيران. ثم أنجز البناء بشكل نهائي في عام 2005، في الوقت الذي بدئ فيه ببناء مجمع فندقي كامل شرقي الموقع، على أرض زراعية مجاورة لمقبرة صفين.

بُنيت أضرحة الرقة على قبور اثنين من صحابة النبي والتابعين الذين لقوا حتفهم في معركة صفين. إذ دارت هذه المعركة على بعد أربعين أو نحوها من الكيلومترات غربي الرقة، على الطريق إلى حلب بالقرب من قرية أبو هريرة.

وخلال العصور الوسطى، كان عديد القبور المبعثرة بين القرية والرقة مقصدًا للحج الشيعي، وشكّلت رابطًا جغرافيًا بين سهل صفين ومدينة الرقة. ولمدة قرون من الزمن، كان صحابة النبي يبجلون من جانب الحجاج الشيعة، والسُّنة من البدو والبدو شبه الرحل في المنطقة، على حد سواء. عُيِّن عمار بن ياسر حاكمًا لمدينة الكوفة في السنة الحادية والعشرين للهجرة، وكانت والدته، سُمية، أول شهيدة في الإسلام. كما كان أويس القرني راعيًا من اليمن، يُقال أن النبي قلَّده مكانة أفضل تابعيه، على الرغم من حقيقة أنه لم يلتق به أبدًا. كما حوّل كثير من الحكايا الدينية أويسًا إلى «أنموذج للزهد الإسلامي» وإلى أول «متطرف دينيًا» في الإسلام. إذ اُشتهر بالاحتجاب والزهد واللامادية اللتين ميِّزتا تدريبه الروحي، كما يروى أن النبي قد تصوَّره بنفسه. ومنذ الحرب العالمية الثانية، وضعت كثير من سيَر القديسين التي نُشرت في بغداد وبيروت هذين الاثنين ضمن «شهداء» الشيعة. وينطبق هذا على عمار خصوصًا، إذ أدى موته في صفين إلى خلق تعاليم شيعية مناهضة للأموية، تقوم على أساس أحاديث غير حقيقية وتلميحات قرآنية لمهارته، والتي تهدف إلى إثبات أنه اختار أن يدعم عليًا بن أبي طالب. وإنتاج هذه القصة الاستشهادية هي التعبير الفكري للتبشير الشيعي الإيراني الذي أصبح جليًا من خلال «ترميم» قبري عمار وأويس.

سورية وطوبولوجيا مواقع الحج الشيعي

تُعدُّ الأضرحة الشيعية في الرقة من بين عددٍ من مواقع الحج البديلة التي حلَّت محلّ الأماكن المقدسة في العراق بين عامي 1980 و2003، ومحلّ الأماكن المقدسة التي يخضع فيها الحجاج الشيعة لنظام رقابة صارم[1]. ففي العراق، المثالان الرئيسان هما النجف وكربلاء، أماكن استشهاد علي والحسين. وفي عام 1998، افتُتح هذان الموقعان لاستقبال الحجاج المُسنين، بعد إعادة فتح الحدود السورية العراقية بالقرب من البوكمال. وفي عام 2003، ومنذ سقوط النظام البعثي في العراق، عاد الحجاج الإيرانيون إلى النجف وكربلاء، وكانت الاحتفالات بيوم عاشوراء تُقام على نطاقٍ واسع. وفي عام 1991 بلغ

(1) Yann Richard, *L'Islam chiite: Croyances et ideologies* (Paris: Fayard, 1991), p. 258.

عدد الحجاج الإيرانيين الذين زاروا سورية 140.000، وانخفض هذا الرقم في منتصف التسعينيات بسبب الركود الاقتصادي الإيراني، إلا أنه عاد إلى الارتفاع منذ عام 1997، ليصل إلى نحو 233.000 حاج في عام 2002، وأكثر من 270.000 في عام 2006[2].

الجدول الرقم (5-1)

سجلات دخول الإيرانيين إلى سورية (1991-2007)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
77.423	78.669	63.124	47.297	54.836	103.797	145.358	139.092
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
270.915	247.662	196.699	213.931	232.985	97.255	61.515	64.897

المصدر: الملخص الإحصائي السوري لأعوام 1996، 2000، 2003 و2007.

ومعظم الحجاج الإيرانيين يصلون برًا، عبر طريق يمر في تركيا. ووجهتهم الأساس هي بلدة السيدة زينب الواقعة على بعد سبعة كيلومترات جنوبي دمشق، والتي تضم ضريح ابنة عليّ، حفيدة النبيّ. وأصبحت بلدة السيدة زينب، التي كان عدد سكانها يبلغ 800 نسمة فحسب في عام 1960، مدينة شيعية مقدسة حقيقية، بعدد سكان يقارب الـ 200.000 نسمة في السبعينيات، بعد وصول النازحين من الجولان عام 1967، واللاجئين العراقيين من الشيعة خلال الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988. وبتكريسها للحج والتعليم الديني، يوجد في بلدة السيدة زينب مجمعان فندقيان يضمان أكثر من 600 غرفة في كل منهما، وعشرات المكتبات المتخصصة في نشر تعاليم الشيعة الاثني عشرية وبيع التذكارات الدينية، وكذلك ست من الحسينيات، وتسع مدارس دينية (حوزات) يرتادها أكثر من ألف طالب. كما جعل وجود هذه المدارس، إلى جانب ضريح السيدة زينب (القديسة)، من هذه البلدة مركزًا دينيًا مماثلاً لقُمْ في

(2) هذه الأرقام صغيرة جدًا مقارنة بتحركات الحج داخل إيران، خصوصًا في مشهد، حيث جذب ضريح علي الرضا، الإمام الثامن، ثمانية ملايين حاج في السنة الواحدة 1988. انظر: Nasrine Hakami, *Pèlerinage de l'Emâm Rezâ: Étude Socio-économique* (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1989).

إيران، وبديلاً من النجف باعتباره مركزًا للعرب الشيعة.

1 – أضرحة الرقة



المصدر: عبابسة 2007

وأصبح ضريح السيدة زينب خلال القرن العشرين، «مُشيَّعاً»: فأول ترميم رئيس له يعود إلى الخمسينيات بمبادرة من لجنة وجهاء الشيعة السوريين، وبمساعدة المواطن العراقي الثري، الحاج البهبهاني، الذي جمع الأموال من المؤمنين الإيرانيين. وهكذا يكون ضريح السيدة زينب «هدية من الشعب الإيراني»، وليس نتيجة تدخل الحكومة، كما كان الحال مع السيدة رقية أو الأبنية الجديدة في الرقة. وتعتبر زيارة السيدة زينب على أنها «حج الفقراء» لأولئك الذين لا يستطيعون الحج إلى مكة، أو النجف أو كربلاء.

إنه لعمل سياسي أن يُشيَّد ضريح شيعي في منطقة الفرات الأوسط، حيث دارت صراعات عنيفة إبّان نشوء «جماعة علي». والقيام بذلك يسمح للدولة السورية، وبنفقاتٍ قليلةٍ، أن تقيم روابط رمزية قوية مع إيران من خلال تزويد الجمهورية الإسلامية، التي تهدف للهيمنة على العالم الشيعي الاثني عشري، بإمكانية مَدّ أراضيها الدينية عبر سورية، الدولة التي رُقِّطَت بالأضرحة

والمقامات. وأُختيرت الرقة، الواقعة في قلب المنطقة الجغرافية الشيعية الناشئة، في سياق تعاون جيوسياسي بين سورية وإيران. وفي الواقع، كان مما يقلق النظام السوري، والذي ينتمي قادته إلى الأقلية العلوية، التقريب والعمل على خلق روابط مع الشيعة «الأرثوذكسية» التقليدية.

ويمكن تتبع طبولوجيا مواقع الحج التي كُرست من جانب الشيعة في سورية، من خلال تحليل هدية تذكارية كانت تُباع في السيدة زينب عام 1999: وتتكون من صورة مركبة من خمسة وأربعين صورة فوتوغرافية، تَرِد في الشكل رقم 5. 1 وتُصنَّف في الجدول رقم (5-2). وفيها، تظهر أضرحة الرقة إلى جانب الأماكن المقدسة في دمشق، وحلب، وحماه والسيدة زينب في سورية، كذلك مشهد، والنجف، وسامراء، وكربلاء، والقاهرة، والمدينة ومكة.

2- المواقع الشيعية الرئيسة التي تظهر في البطاقة التذكارية للسيدة زينب



المصدر: عبابسة، 1999

الجدول الرقم (5-2)
طوبولوجيا مواقع الحج الشيعي وفقًا لبطاقة كانت تباع في السيدة زينب عام 1999

المدينة	اسم المكان المقدس

الرقة	مقام عمار بن ياسر وأويس القرني
النجف	مقام وضريح الإمام علي بن أبي طالب
حلب	ضريح محسن بن الإمام الحسين مشهد رأس الحسين
كربلاء	مقام وضريح الإمام الحسين مقام الإمام موسى الكاظم مقام الإمام محمد الجواد
مكة	الكعبة
سامراء	مقام الإمام علي الهادي والإمام الحسن العسكري سرداب الإمام المهدي ضريح الإمامين القاسم والجواد ضريح الإمام الحسن العسكري ضريح أبي الفضل العباس
حماه	مقام ومُصلًّى الإمام زين العابدين
المدينة	الضريح والمسجد النبوي الأئمة الحسن، وزين العابدين، والباقر والصادق السيدات حبة بنت عميس، وحميدة بنت مسلم ابن عقيل وميمونة بنت الحسن وأم سالم وأم حبيبة
مشهد	مقام وضريح الإمام علي الرضا
دمشق	مقام السيدة زينب أبو الدرداء مشهد رأس الحسين [في الجامع الأموي] مقام رؤوس الشهداء مقام فاطمة الصغرى مقام عبدالله مقام بلال الحبشي مقام القديس يوحنا المعمدان مقام النبي حزقيال مقام الأربعين، قابيل وهابيل مقام السيدة سكينة بنت الحسين
السيدة زينب	مقام السيدة زينب

عدرا	مقام حجر بن عدي الكندي
القاهرة	مقام السيدة زينب والسيدة سكينة بنت الحسين

وتختلط الأماكن المقدسة الشيعية بأماكن السُّنة المقدسة، مثل الكعبة في مكة وأضرحة زوجات النبي، كما أنها تختلط مع أكثر الأماكن العامة المقدسة، مثل ضريح القديس يوحنا المعمدان، وضريح قابيل وهابيل والنبي حزقيال. وتعطي الصورة المركبة التي تُباع في السيدة زينب الأولوية لدمشق حيث تظهر صور معظم مواقع المدينة المقدسة.

وقد شهد مطلع عام 2004 الإعلان الرسمي عن مشروع بناء جديد يخص المواقع الشيعية في سورية، وهو «موكب السبايا». ويتألف من المواقع كافة التي يُقال إن رأس الحسين المقطوع قد مرَّ بها خلال رحلته من كربلاء إلى دمشق عام 680 هجرية، بأمرٍ من الخليفة يزيد. وكانت المساجد والمقامات موجودةً على مدى قرون في مواقع «المحطات» الرئيسة، حيث يُقال إن الرأس قد وُضع أو نزف دمًا. وأكثر تلك المواقع شهرة هو مشهد رأس الحسين (مسجد نقطة دم من رأس الحسين) في حلب، حيث تُبجّل كتلة من الحجر الأخضر عُلِّمت ببقعة حمراء. ومع ذلك، فإن إيران ترغب في تحديد ورسم الطريق بأكمله، من كربلاء إلى دمشق، بنُصب تذكارية لذلك الحدث العظيم من سير الشهداء الشيعة، وبذلك تعطي فرصة أكبر للحجاج في سورية باتباع خطوات أبناء عليٍّ. وفي هذا السياق، تشكل أضرحة الرقة المرحلة الأولى من الطريق الجنائزي.

وعلى الرغم من أن بعض المصادر تدعي أن رأس الحسين يرقد في الرقة[3]، آخرين يذكروننا بأن «مقبرة الشهداء» في الرقة، التي احتوت يومًا على عمود موسوم بخط يد عليٍّ، والذي نقل إلى حلب في القرن الثاني عشر[4]، لم تكن يومًا مركزًا للثقافة الشيعية. وعلى عكس دير الزور التي كان فيها أقلية من

(3) وفقًا لمصادر أخرى، يقال أن الرأس قد دُفن في المدينة المنورة، الكوفة، النجف، كربلاء، الرقة على الفرات وحتى في الرباط [حصن ديني] من ميرف النائية.
Heinz Halm, *Le Chi'isme* (Paris: PUF, 1995), p. 21.

(4) Meinecke, «al-Rakka,» p. 424.

الشيعة تقدر بنحو 200 نسمة من أصل عدد سكان يبلغ 10.000 نسمة في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن الرقة مطلقًا موطنًا للتجمع الشيعي[5]. إن إعادة بناء القبور على شكل أضرحة شيعية فخمة يدل على قدرة الدولة في اختراق حدود الأراضي الوطنية، وأكثر من ذلك نظرًا إلى أن هذه المواقع كانت تستخدم سابقًا من جانب السكان المحليين لممارسات معينة.

اغتصاب مكان للذاكرة المحلية

تبدو أضرحة الرقة بارزة عن غيرها من المباني العامة للمدينة من خلال هندستها المعمارية، وكذلك الممارسات الثقافية خارجية المنشأ، وقلة الكتابة عنها في المنشورات الرسمية. وتكشف تحليلات شكلها ورمزيتها الصراعات الدائرة بين الدولة والبيئة المحلية في هذه المنطقة الهامشية من البلاد. فالأضرحة تتخذ أبعادًا رمزية متعددة، من حيث الهوية والدين على حد سواء، إذ أنها حلَّت محل القبور التي كانت محور المعتقدات المحلية، والتي جعلتها الأساطير المحلية أماكن ذاكرة أساسية.

ونادرًا ما يتم ذكر الأضرحة، سواء من جانب السلطات أو السكان المحليين. كما تحفظت النصوص المنشورة من جانب وزارة الثقافة على هوية القديسين المدفونين في الرقة، مخصصة عن معركة صفين صفحة واحدة فحسب من أصل 440 صفحة في التاريخ الرسمي للمحافظة. ولم يصدر أي كتاب عن بلدية أو محافظة الرقة يرد فيه ذكرها. وأكثر ما يحدث، أن يُؤخذ الزوار المارّون إلى هناك ليظهروا إعجابهم بالمشهد العام للمدينة والوادي المحيط بها من شرفات المزار. كما ترتقي هذه الأضرحة إلى مستوى أسطرة العصور الوسطى، ووفقًا لذلك تصبح قبور شهداء معركة صفين غير مرئية ما إن يقترب المرء منها. ومن هنا يصف المؤرخ والجغرافي الشهير ابن حوقل مرتين في كتابه صورة الأرض «شيئًا استثنائيًا» كان يشهده أول مرة:

---

(5) ومع ذلك، يوجد في حلب المجاورة تجمعات شيعية كبيرة، قُدِّرت في عام 1959 بـ 6000 من الشيعة في منطقة إعزاز و4778 في منطقة إدلب.
R. Hamide, *La Region d'Alep: Etude de geographie rurale* (Paris: Universite de Paris, 1959), p. 146.

تقع صفين على سهل قرب نهر الفرات، بين الرقة وباليس [مدينة مسكنة حاليًا]؛ وهي موقع المعركة التي حدثت بين علي ومعاوية. وعند زيارتي للموقع، رأيت شيئًا غير عاديٍّ: كنا نمر في أسفل المنطقة على الفرات؛ وكان هناك تلة كبيرة حيث أحصينا ثمانية أو تسعة قبور. وفوقها تمتد تلة أعلى، حيث أحصينا أكثر من عشرة قبور، مرئية بوضوح لأي شخص ينظر بدقة؛ كنا جميعًا متفقين على عدد القبور في كلا الموقعين. ثم صعدنا إلى الموضعين اللذين كنا قد رأينا القبور فيهما، إلا أننا لم نر عندها أي أثر لقبر واحد[6].

وفي الوقت الذي بدأت فيه تحقيقاتي، في عام 1997، كان الأشخاص الذين أتواصل معهم، وهم أفراد من قبائل نشأت في المدينة، ينكرون وجود شيعة بين السكان، وهم بالتالي يرفضون تبرير بناء الأضرحة. ويبدو أنه خلال الستينيات، كثيرًا ما حاولت المؤسسات الشيعية ترميم ضريح عمار، لكن مواقع العمل كانت تُخرَّب خلال الليل. ويقال إنها معجزة من عمار نفسه، «والذي كان ضخمًا للغاية إلى درجة أن قدمه كانت تخرج من القبة وبالتالي تدمرها». وهذه الدعابة تعبر عن مقاومة أهالي البلدة، فضلاً عن كونها سخرية دمثة من عمار الذي يُعتبر أقل أهمية بكثير من أويس.

أويس القرني، شفيع الرقة

يُعتبر أويس القرني ذا أهمية خاصة في الرقة. فمنذ نشأة المدينة، كان يعتبر محور المعتقدات المحلية بتشجيع من الوجهاء الرقيين الذين يتحدرون من عائلات شبه بدوية من ضواحي الموصل في العراق، ومن المنطقة الصحراوية جنوب الفرات، وكذلك من أورفا في الأناضول. وسميت مقبرة الشهداء باسمه، لتصبح مقبرة أويس. وأويس موجود في الحياة اليومية لسكان البلدة: فالبدو شبه الرحل والمجموعات المستقرة، من وجهاء ووافدين جدد على حد سواء، خصصوا له شجرة توت ضخمة إلى الشرق من المدينة، بين باب بغداد [باب مدينة الرافقة العباسية القديمة الشرقي] والمقبرة. وتعتبر شجرة توت أويس

---

(6) Ibn Hawqal, *Configuration de la Terre (Kitâb Surat al-Ard)* (Paris: [s. n.], 1965), p. 34.

مكانًا مقدسًا، وأشبه بحرم يقع تحت حماية القديس. وتترك العائلات البدوية شبه المرتحلة مقتنياتها عند أسفل الشجرة في موسم الارتحال الصيفي لرعي الماشية على طول ضفاف نهر البليخ [أحد روافد نهر الفرات]، متيقنة من إيجاد مقتنياتها سالمة بعد أربعة أشهر. وقد اتُّبعت هذه العادة حتى وقت متأخر من الأربعينيات، وأكد لي كبار السن من الرقيين أن أحدًا لم يكن يجرؤ على المساس بالمقتنيات خوفًا من غضب القديس.

وكذلك قام أويس القرني بدور الوسيط بين أهل مدينة الرقة، خصوصًا بعد حدوث سرقات أو اختفاء أشياء ثمينة. إذ كان يُمارس طقس محدّد يساعد في تفسير قضايا سرقة لم يحلها الوجهاء، أو أنها كانت قائمة بين الفصيلين اللذين يشكلان سكان المدينة[7]. ويتألف هذا الطقس من موكب يسير في جميع طرق الرقة وشوارعها الخلفية مع حمل كأسٍ نحاسيٍّ كبيرٍ مغطىً بملاءة خضراء، طاسة أويس. فكان يحمله منادٍ عام (دلاّل)، تعيِّنه العائلة المتضرِّرة من بين عدة دلاّلين يشتهرون بقوة شخصياتهم وصوتهم. وروى أحد الرقيين عن هذا الطقس إذ كان ينادي بها الدلّال: «أنصتوا إلي، أيها القوم! مَن يعرف شيئًا عن السرقة أو الغرض المفقود تُنذره طاسة أويس أن يبلغني به أو يعيده»[8].

وخلال سير هذه المواكب، كانت المدينة بأسرها تعتبر مقدسة. ولمدة من الوقت، تصبح المدينة «مكان تكثيف»، وهذا مصطلح يُعرَّف بوضع الخبرة الجماعية التي من خلالها يضع مجتمع ما قيمه ويوضحها[9]. وجعل تنظيم مثل هذه الممارسات الدينية من الرقة مكانًا وسطًا بين مدينة مشيَّدة بمساجد ومدارس

---

(7) الفصيلان هما الأكراد وأبناء العشائر.

Luc Willy Deheuvels, *Les Recherches de Sonia Farra sur la croissance d›une ville moyenne dans la Syrie d›aujourd›hui: Raqqa et ses dimensions sociales* (Paris: [s. n.], 1979), et M. Ababsa, *Idéologies et territoires dans un front pionnier du monde arabe: Raqqa* et *le projet de l›Euphrate en Jazira syrienne* (Tours: [s. n.], 2004).

(8) تحتوي طاسة أويس على زيت مقدس. ويمكن تفسير هذا الاقتباس الشامل من المسيحية، وفقًا للكاتب إبراهيم خليل، بسبب قرب قبر أويس من تل البيعة، وهو تل معروف بديره البيزنطي الأثري، دير مار زكّا.

(9) B. Debarbieux, «Le lieu, le territoire et trois figures de rhétorique,» *L›Espace géographique*, no. 2 (1995), p. 97.

دينية، وبيئة قبلية مُكرَّسة لعبادة القديسين، لعبادة الأسلاف (القديسين المتوفين) ومسكونة بالأرواح أو الجن(10). غدت عبادة أويس أمرًا طبيعيًا، واستخدمت من جانب الوجهاء للحفاظ على السلام الاجتماعي والنظام القبلي، في حين أن قبره خارج المدينة بقي «مكانًا للتعبير الديني الحر، والحفاظ على طقوس الأسلاف»، مثل القبور الريفية الأخرى في العالم العربي(11). وكان قبر أويس محور الأراضي الدينية المنظمة حول حرم شجرة التوت، التي تمتد لتملأ البلدة بأكملها خلال طقوس المواكب. فالأراضي تنتشر عبر أودية الفرات والبليخ من خلال زيارات القبور. ويقوم مبدأ الإقليمية الذي يربط هذه المواقع المقدسة على تأكيد هوية المجتمع الرقيّ.

ولم يكن الارتباط بأويس القرني، الواضح في ممارسات ثقافية محدّدة، نتيجة لأي ولاء خاص من جانب السكان المحليين، بل نتيجة إرادتهم السياسية ليظهروا وكأنهم مواطنون مؤهلون تمامًا، وقادرون على تنظيم ممارساتهم الدينية والاجتماعية ضمن منطقة محدّدة. كما كانت هيبة قبور صحابة النبي تغذي الكبرياء المحلي، وتبرهن على استقلالية عائلات البلدة في علاقاتها مع عائلات حلب التي هيمن تجارها على الاستثمارات في الرقة. ومع ذلك، فإن الأضرحة لم تُدمر، بل «رُمِّمت» بدلاً من ذلك. ولهذا قد يستمر الرقيون في الصلاة عند قبر أويس، وهم في الحقيقة في طريقهم إلى إعادة الاستيلاء على الموقع.

الأضرحة المحاذية للأقاليم المتضاربة

تختلط أنواع مختلفة من الحجاج في أضرحة الرقة. فبصرف النظر عن العدد القليل من الحجاج الإيرانيين، يزور الأضرحة الكثير من الشوايا، وهم أفراد القبائل البدوية شبه المرتحلة في المنطقة، فضلاً عن سكان الرقة أنفسهم،

---

(10) إنه في الواقع أكثر تعقيدًا، إذ كانت المدن أيضًا مواطن للمعتقدات الشعبية. ففي حماه، على سبيل المثال، كان اسم أويس، من بين غيره، يُطلق على الأطفال لحمايتهم.

(11) H. Chambert-Loir et Chantal Guillot, *Le Culte des saints dans le monde musulman* (Paris: Ecole française d›Extrême Orient, 1995).

وإن يكن بوتيرة ومعانٍ مختلفة. وبعد انتفاضة الأقصى في فلسطين التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر عام 2000، أُعطيت هذه الأماكن المقدسة معنىً جغرافيًا جديدًا.

ويمكن التعرُّف إلى الحجاج الإيرانيين من خلال لباسهم وممارساتهم. فالنساء يلبسن الأسود، يبقين ضمن مجموعات، وغالبًا ما يجلسن ويبكين معًا عند الاستماع إلى قصص الشهيدين أويس القرني وعمار بن ياسر. وهن يصلين باستخدام قطعة صغيرة من الفخار من كربلاء للسجود، ويجتمعن على الأغلب عند ضريح عمار. كما يعلقن قطعًا صغيرة من القماش الأخضر على الأسوار الفضية للضريح.

3- مقام أويس القرني في الرقة



المصدر: عبابسة، 2007

ومنذ فتح الحدود العراقية السورية عند البوكمال في عام 1998، استؤنفت حركة المرور على طول طريق الفرات. وبعد نيسان/ أبريل 2003، أصبح في إمكان الحجاج الإيرانيون الجمع بين زياراتهم إلى المواقع السورية ورحلاتهم

إلى النجف وكربلاء. ووفقًا لمسؤول في بلدية الرقة، فإن الحكومة الإيرانية تتوقع أن يزور أضرحة الرقة شهريًا نحو 18.000 حاج؛ أي 216.000 في السنة. ويبدو هذا رقمًا معقولاً، باعتبار أن 232.985 حاجًا قد دخلوا سورية في عام 2002 (انظر الجدول رقم 5. 1). ومع ذلك، وبما أن الإقامة الفندقية غير موجودة في الرقة عمليًا، والمشاريع الفندقية المرتبطة بالأضرحة الجديدة لا تزال قيد الدراسة، يتساءل المرء كيف ستتعامل المدينة مع نعمة كهذه. ومن المحتمل جدًا أن تستفيد حلب من زيارات الحجاج فعليًا أكثر مما قد تستفيد الرقة.

4- حجاج عند مقام أويس القرني في الرقة



Source: Myriam Ababsa, «Les Mausolées Invisibles: Raqqa Ville de Pèlerinage Chiite ou Pôle Étatique en Jazîra Syrienne?» *Les Annales de Géographie*, no. 622 (2001).

وبخلاف الأقلية المثقفة، رحب أغلبية سكان الرقة بتدخل إيران في إقامة «تحسينات» لقبري أويس وعمار. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الفئة من السكان، والتي تتألف من البدو والبدو شبه الرحل الذين استقروا في المنطقة خلال فترة الثلاثينيات، يعتبرون أنفسهم جزئيًا مثل الحسينيين، نسل الحسين. وهذا هو الحال مع عشيرتي الحليسات والبوعساف، وكذلك مع البقارة التي

تسير مع التيار.

وقد حلل أنثروبولوجي سوري من قبيلة البقارة تتبع النسب العريق هذا: «انطلاقًا مما دعاه جون ويليريس (Jean Weuleresse) «ملة الدم النبيل»، تسعى القبائل العربية كافة إلى ادعاء أصلٍ مميَّز. فقبيلة البقارة تدعي أنها حسينية، مُعيدةً نسبها إلى الحسين الشهيد، ابن فاطمة وعلي؛ ولذلك فهم يعتبرون أنفسهم ينحدرون من الحجاز»[12]. ولا يتعارض هذا النسب الحسيني مع المذهب السُّنّي، فالشوايا الذين يدعون بأنهم حسينيّون يسمون أنفسهم سُنّة. ومن المؤكد أن معظمهم أتى من قرى لم يكن فيها في الماضي أي مسجد، والعرف الديني بالتجمع لصلاة الجمعة هي سمة مدينية أكثر من كونها قروية؛ ففي أفضل الأحوال، كان شيخ القرية يجمع الرجال لأداء الصلاة في مضافته[13].

وكان تجديد أضرحة الرقة مرحبًا به من جانب البدو شبه الرحل في المنطقة لأنهم يؤيدون الطريقة الصوفية التي تعتبر عليًا والحسين، وأهل البيت عمومًا، شخصيات ذات قداسة[14]. ويتّبع أفراد البدو شبه الرحل الطريقة المرندية الصوفية المحلية، وهي فرع من القادرية التي انتشرت على نطاقٍ واسعٍ في ضواحي الرقة[15]. ويصف باولو بينتو (Paulo Pinto) وجود صورة علي

(12) Rabah Naffakh, «La conception du monde chez les Beggâra,» *Revue d'Études islamiques*, vol. 39, no. 1 (1971), pp. 119-143.

(13) المضافة، أو بيت الضيافة، هي سمة مميزة لزعيم القبلية، وعادة الضيافة هي التي تسمح له بممارسة مهماته في الحماية والكرم. انظر: M. Ababsa, «La Madâfa à Raqqa: Mutation d'un lieu de sociabilité tribale en attribut de notabilité citadine,» *Géographies et Cultures,* no. 37 (2001).

(14) P. Pinto, «Pilgrimage, Commodities, and Religious Objectification,» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 27, no. 1 (2007).

(15) اسمها تحريف من اسم البلدة الإيرانية، مرند. ويُقدِّم شيوخ الطريقة المرندية أنفسهم على أنهم أشراف. ومقر الطريقة في طيبة الجهجاه، في شمال محافظة الرقة. ومع ذلك، فإن أفرادها قد تركزوا في رقة سمرة (شرق الرقة)، وحلب، وقرية عفراس وريف دمشق. ويقال إن جماعة هذه الطريقة تمتلك أفران خبز وأراضٍ، كتلك التي في الخناوي في محافظة الحسكة. ويتمثل دورها في معالجة المرضى عقليًا. وشفت أفرادًا من قبيلة البوعساف، ينتسبون لجيس، والتي تقع أراضيهم قرب بلدة سلوك. ويجتمع أتباع الطريقة خلال المناسبات الإسلامية الكبرى. وفي هذه الجلسات يقوم 200 إلى 300 من التابعين بخرق أو طعن أجسادهم بمسمار ضخم (شيش)، «من دون سقوط أي قطرة دم وبلا ألم». مقابلة مع أحد

والحسين، المطبوعة في إيران، في معظم الطرق الصوفية في حلب، سواء كانوا من القادرية أو الرفاعية. ووفقًا لأحد شيوخ الصوفية من الطريقة الرفاعية، فإن هذه الصور تساعد المتعبِّدين على الشعور بالحضور الروحي للإمام علي[16].

ووفقًا لعامل بناء، يُعتبر في منزلة شيخ بسبب معرفته وإطلاعه، والذي يدعي بأنه سنّي، فإن «سبعين في المئة من سُنّة وادي [الفرات] يتحدّرون من عائلة النبي». وهو يرى أن المقام الأكثر أهمية في الرقة هو قبر عمار، بالإضافة إلى مسجد السيدة فاطمة الزهراء، في الطبقة، الذي بُني في عام 1998. ويرى أن عمار أكثر أهمية بكثير من أويس، فالأول هو من صحابة الرسول بينما الأخير مجرد واحد من التابعين. وشُجّع الرقيون على اعتناق المذهب الشيعي من قِبل جميل الأسد، الشقيق الراحل لحافظ الأسد، من خلال مؤسسة تدعم الممارسات الدينية العلوية، هي جمعية المرتضى. إذ تقوم الجمعية بتمويل بناء مساجد، وتتعهد بتكاليف حج أفراد من المجتمع العلوي إلى مكة[17].

ومعظم الحجاج الشوايا هن من النساء، بلباس بدويّ، مع حجابين رقيقين بألوان زاهية يلففن بهما رؤوسهن. ويلبسن أحذية بلاستيكية، مما يشير إلى فقر نسبي، وتحمل النساء المُسنّات منهن وشومًا. وهنَّ لا يبكين، بل بدلاً من ذلك يُقبِّلن ويمسِّدن السجاد ومصاحف القرآن، ويبقين خلف السجاد ليحصلن على بركة القديسين. ويميل سكان الرقة إلى السخرية من إيمان وسذاجة سكان الوادي. وبالتالي فإنهم يزدرون قبيلة الحليسات التي ارتهنت بقبيلة العفادلة واستقرت حول قبر أويس في القرن التاسع عشر. وكانت الحليسات، التي يعني اسمها «أولئك الذين لا يمتلكون شيئًا»، تعتني بقبر القديس [أويس] وتتلقى الذبائح التي تقدم إليه. وفي الواقع، يؤكد سكان الرقة أن «الحليسات يعتبرون أويس في منزلة جدهم؛ وعندما لا يمتلكون المال، فإنهم يسرقون منه». وفي السياق نفسه، أخبرني أحد المثقفين من الرقة عن آخر «المعجزات» التي

أفراد الجماعة في الرقة، كانون الأول/ ديسمبر 2003.

(16) Pinto, Ibid.

(17) انظر: Nikolaos Van Dam, *The Stuggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba'th Party* (London; New York: I. B. Tauris, 1996).

شوهدت في المحافظة في أوائل التسعينيات؛ عن جندي شاب كان دُفن مؤخرًا في قريته ديرحافر على طريق حلب، عندما انتشرت بين سكان الريف شائعات عن معجزة. ضوء ينبثق من قبره، ليل نهار. وبدأ مئات الناس يجتمعون عند المكان المقدس الجديد. واستمر الحج العفوي مدة ثلاثة أشهر، قدم خلالها الشوايا من كلا الجنسين الذبائح، وظلّوا بجانب القبر أملاً في الشفاء من خلال الاتصال مع القديس. وقد استمر هذا الأمر حتى اليوم الذي تشاجر فيه والدا الجندي على حصة كلٍّ منهما من ذبائح الحجاج. وعندها انكشفت الخديعة: إذ كانت العائلة تضيء القبر من الداخل. ومن خلال سرد هذه القصة، ينأى المثقف السُّني بنفسه عن معتقدات أغلبية السكان، الذين لا يزال نصفهم أميًّا.

الحجاج من النساء المؤمنات

لا يزال أويس ذا شأنٍ كبيرٍ في الرقة، حتى أن اسمه يرد في العديد من التعابير المحلية؛ فواحدٌ يُقسم بطاسة أويس، وآخر يقدم الشكر والامتنان بذكره. ولا تزال زيارة قبره ممارسة دينية رئيسية لنساء الرقة في مناسبات الاحتفالات الدينية، وحالات الوفاة في العائلة أو في وقت امتحانات المدارس. وفي عام 2001، وبينما ينتظرن نتائجهن في شهادة الثانوية العامة، كثير من الشابات كنّ يجتمعن عند ضريح أويس.

ويسرد أهل الرقة بسرور أنه خلال طفولتهم، كان يوم الجمعة هو يوم أويس، إذ تذهب النساء إلى القبر للصلاة، ولكي يجتمعن مع بعضهن طلبًا لزوج أو أطفال. ويمضين النهار هناك مع عائلاتهن وجيرانهن ويقمن بطهي الدجاج. ويتمنى الناس على القديس أمنيات ليحققها. ويضعن على طول جدار القبر عملاتٍ فضيةٍ، أو إن لم يكن لديهن أي منها يستخدمن بذور الكوسا؛ فإذا بقيت العملة أو البذرة عالقة، فإن الأمنية ستتحقق. وكانت الشعائر وأغاني النساء مخصصة لأويس. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى طرق اللهو عند النساء أن يتسلقن المئذنة ويسقطن عباءاتهن من الأعلى، فإذا سقطت العباءة مفرودة فإن الشابة ستتزوج سريعًا، وإن سقطت ملتفة فإنها ستبقى عزباء. وهذه إحدى الأغنيات المخصصة لأويس:

أه يا أويس، أتيت لرؤيتك
وعباءتي ترفرف مثل عصفور
وعمتي تلومني على الطيران
كل الفتيات تزوجن
وأنا لا أزال وحيدة

إن ممارسات الحج في الرقة، وكذلك لغة الجسد التي حللها هنري ليفيبفر (Henri Lefebvre)، تسمح لنا بـ «الربط بين تمثيلات المكان وأمكنة التمثيلات». فبالنسبة إلى الحجاج الإيرانيين، فإن الصلوات والدموع التي يتركونها في الأماكن المقدسة على طول ضفاف نهر الفرات، في مواقع مماثلة لكربلاء، تجعل من الرقة موقعًا شيعيًا. وبالنسبة للبدو والشوايا، فإن تجديد المباني يخلق جذبًا متجدِّدًا لأويس وعمار. أما بالنسبة لأهالي البلدة، فإن الارتباط المستمر بأويس يفضي إلى زيارات وشفاعة متواصلة.

التلاعب بالأضرحة في الصراع ضد الصهيونية

ولفهم الأهمية السياسية والإقليمية لأضرحة الرقة المُرممة، يجب أن نؤكد على أنها موضوع مناورة سياسية من إيران وسورية. إذ اتخذت هذه المناورة في البداية شكل مؤتمرات نظمها المركز الثقافي الإيراني، وعُقدت في المراكز الثقافية العربية في مدينتي الرقة والثورة [الطبقة] في عامي 1997 و2000. وقام المنظمون بدعوة شخصيات شيعية رفيعة المستوى، مثل السفير الإيراني في سورية والعلامة الشيعي الكبير محمد حسين فضل الله، الذي يعتبر الزعيم الروحي لمنظمة حزب الله الإسلاموية اللبنانية. كما ركزت هذه المؤتمرات على الشخصيات البارزة من صحابة النبي المدفونين في الرقة ونضالهم لتعزيز الإسلام. ويُظهر عقد هذه المؤتمرات موقفًا انفتاحيًا تجاه المذهب الشيعي في سورية، والذي تقبله السكان أكثر وأكثر، إذ قُدمت الشيعية باعتبارها مرتبطة بصراع حزب الله ضد إسرائيل والجيش الإسرائيلي.

وفي ربيع عام 2000، نُظيم أسبوع ثقافي إيراني في دار الأسد للثقافة في

الرقة، تضمن معرضًا للكتاب، وعرضًا للأفلام الإيرانية. ومنذ ذلك الحين، كانت تعقد جلسات تعليمية أسبوعية في أضرحة الرقة، يجري خلالها استذكار سير شهادة عليّ والحسين وعمار. وفي الرقة، كانت الحسينيات تجمع أربعين شخصًا أو ما يقارب ذلك حول شيخ إيراني أو عراقي. وتحتوي الأضرحة على مكتبة صغيرة توزع الموسوعات الدينية الشيعية، فضلاً عن الأفلام وشرائط الكاسيت. وقد أدى تحرير جنوب لبنان في أيار/ مايو من عام 2000 إلى تعزيز هالة حزب الله كثيرًا في سورية. وفي الرقة كانت صور فضل الله تُباع في الأسواق، وتُعلّق في بيوت عدد من المسؤولين.

ومع بداية انتفاضة الأقصى، أصبحت المناسبات الثقافية التي تُنظَّم في الأضرحة أكبر وأكثر تسييسًا بكثير. وبالتالي، وفي عُقب «المجازر» التي ارتكبت في مخيم جنين في نيسان/ أبريل عام 2002، نُظِّم تجمع كبير في يوم الجمعة السادس عشر من ذلك الشهر، من جانب السفارة الإيرانية وحزب البعث المحلي، في ضريحي عمار وأويس، تحت عنوان «احتفالية تضامن مع الانتفاضة». ووفقًا لأخبار الشرق، تجمع ما لا يقل عن 5000 شخص في مسجد عمار. ولم يكن الحشد من سكان الرقة فحسب، بل كان هناك أيضًا أناس من محافظات أخرى، مما يدلل على المركزية الجديدة لهذا الموقع المُسيَّس للغاية. وكانت التظاهرة التي استمرت مدة خمس ساعات توصف بالاحتفالية أحيانًا، وأحيانًا أخرى بالمهرجان، إذ يشير المصطلح الأخير إلى تنوع المشاركين، وتنوع الفعاليات. كما دعيت أوركسترا حزب الله لتقديم حفلتها، وقام طلاب جامعة فلسطين بـ «تذكير الجمهور بمبدأ الشهادة منذ زمن الصحابي عمار بن ياسر وحتى اليوم»[18].

الخاتمة

إن تحوُّل شكل استخدام ودلالة أضرحة الرقة يلقي ضوءًا جديدًا على القضايا الإقليمية التي أثرت على المدينة منذ أصبحت مركزًا إداريًا لمشروع

(18) **أخبار الشرق**، 18/ 4/ 2002.

[حوض] الفرات. وما أصبح على المحك هو استمرار سيطرة الحدود السابقة للدولة السورية، وتوسع الإقليم الديني الشيعي في سورية برعاية إيرانية، والتأكيد على الهوية الرقيّة المستقلة سابقًا على أراضٍ تديرها فصائل قبلية. وقضايا كهذه تتعلق بأقاليم مرجعية على مستويات مختلفة، كما تعبر عن نظم قيمية محدّدة. وهكذا، فإن الدولة السورية تعتبر أضرحة الرقة من بين عددٍ من المباني الجديدة في مدينة تقع على واجهة رائدة للزراعة الوطنية؛ بينما تعتبرها السلطات الإيرانية مراكز شيعية في صراعها للهيمنة على العالم الشيعي الاثني عشري؛ أمّا الوجهاء الرقيّون فيعتبرونها مواقع حيوية في مجتمع سُنِّي.

الفصل السادس

حوادث عام 2004 في القامشلي:
هل اندلعت المسألة الكردية في سورية؟

جولي غوتير
ترجمة ديانا ف. غالبريث

أنهت حوادث ربيع عام 2004 في القامشلي أوهام جماعة لم تكن قادرة، على الرغم من شعورها المتزايد بالهوية منذ السبعينيات، على تحويل ثقلها الديموغرافي (نحو مليوني مواطن، أو 10 في المئة من مجموع سكان سورية) إلى قوة سياسية جوهرية. إذ كان للمسألة الكردية في سورية وجودٌ ملموسٌ على الساحة الوطنية لسنوات عديدة. غير أن تخفيف حدة التوترات، ولكن بشكلٍ نسبيٍّ سريع التبدل، الناجم من تغيير الرئيس في دمشق، وتزامنه مع الآمال التي أثارها «التحالف» الأميركي – الكردي في العراق، شجّع الناشطين السياسيين الأكراد على اعتبارها فرصة لحمل قضايا مجتمعهم إلى الصدارة، وتبني إستراتيجية معارضة أكثر حزماً.

القوميون الأكراد في سورية

خلال الثمانينيات والتسعينيات، كان استقطاب الحركة الوطنية الكردية ينقسم بين جناحين مختلفين. فعلى الجانب الأول وقف حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو حزب جماهيري ذو تنظيم فدائي هرمي محكم، كان

قائده عبد الله أوجلان ضيف السلطات السورية المحمي. وكان الهدف الأساس لحزب العمال الكردستاني - التحرير الكامل لكردستان من خلال البسالة الحربية وعبادة القيادة - قد لقي تأييدًا شديد الحماسة من الأكراد السوريين. وكان باسم هذه القومية المطلقة، والمقدسة تقريبًا، أن تبرَّأ أنصار حزب العمال الكردستاني من هويتهم المحددة بوصفهم أكرادًا سوريين.

وفي الطرف الآخر من رقعة الشطرنج، وقفت تشكيلة من المجموعات الحزبية الصغيرة (ما يقارب العشرين)، التي كان نشوء عدد منها نتيجة انشقاقات على حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، وهو مجموعة أقدم بكثير من حزب العمال الكردستاني، ولكنها تُعنى بقضايا مماثلة. تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في عام 1958، بعد أن جرى التمهيد للنموذج من جانب مصطفى البرزاني. ووفاءً للخط المعتدل الذي تبنّاه في بداياته، دافع الحزب عن اندماج الأكراد الكامل في الدولة السورية، ووضع حدٍّ للتمييز، وإجراء إصلاح ديمقراطي للنظام. وفي الوقت نفسه، كانت هذه المجموعات تدعم القوميين الأكراد في العراق بقوة. وكان التوجه «الكردستاني»[1] للأحزاب الكردية في سورية يفضل تكريس الحيادية في علاقاتهم مع النظام في دمشق.

ولكن النظام الدولي الجديد الذي تبلور في أوائل التسعينيات مع حرب الخليج الثانية كان من شأنه أن يغير نهج النظام السوري تجاه المسألة الكردية. ففي المقام الأول، أدى إضعاف النظام البعثي في بغداد بعد التدخل الأميركي إلى نقص اهتمام دمشق بالتحالف مع الأحزاب الكردية العراقية. وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء منطقة الأمن الكردية في شمالي العراق حينها بدا وكأنه يشكل تهديدًا جديدًا. هذا الخطر الكردي الحديث، بالإضافة إلى عدة قضايا أخرى، مثل مسألة المياه وعزلة سورية بعد فشلها في المفاوضات مع إسرائيل، جعلت سورية تتجه نحو التقارب مع عدوها التقليدي، تركيا، وبناء مصالحة عززها طرد أوجلان من الأراضي السورية. كما أسهمت زيارة بشار الأسد

(1) تعبير جديد باللغة العربية، يدل على إما «أكراد كردستان»، أي «الأرض الكردية» بكليتها، متجاوزة حدود الدولة، أو سكان المنطقة الكردية في العراق. وهنا يدل على الأكراد من غير السوريين.

إلى أنقرة في شباط/ فبراير 2004 وتسليم سجناء حزب العمال الكردستاني الروتيني من سورية (سبعون سجينًا منذ عام 2003) في ترسيخ التحالف بين البلدين.

ومنذ التسعينيات، كانت نزعة نحو التوحيد قد أدت إلى تشكيل ائتلافين كرديين، الجبهة والتحالف. وفي الوقت نفسه وُلِد حزب يكيتي، الذي عمل على تعبئة جيل جديد من المناضلين حول شخصيات مثل فؤاد عليكو، ومروان عثمان، وعبد الباقي يوسف وإسماعيل عمر. وكان الفعل التأسيسي لهذه المنظمات الناشئة هو نشر البيانات والملصقات. إذ قام حفنة من المناضلين - لإحياء الذكرى الثلاثين لـ «الإحصاء الاستثنائي»[2] - بوضع ملصقٍ يشجب سياسات الحكومة تجاه الأكراد «مكتومي القيد» على جُدُر المباني العامة في أكبر المدن السورية والكردية. ولم يكن الطابع غير المألوف لهذا التصرف يكمن تمامًا في محتوى الملصقات بقدر الوضوح المتزايد للمطالب. ولم تتردد السلطات بالرد، وبدأت موجة اعتقالات واسعة ضد الحزب الجديد.

مناقشات وتصريحات في التظاهرات

في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، وللاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظّم حزب يكيتي تظاهرة أمام مبنى البرلمان في قلب دمشق. وفي الساعة الحادية عشرة صباحًا، تظاهر 110 أشخاص، ملوحين بلافتاتٍ كُتب عليها «سورية بلد الجميع، سواء أكانوا عربًا أم أكرادًا»، «نطالب بأن يعترف الدستور السوري بالأكراد كعرقٍ رسميٍّ ثانٍ في البلاد»، «نطالب بحلٍّ نهائيٍّ للمسألة الكردية في إطار الوحدة الوطنية»[3]. ومثَّل التجمع، على

(2) الإحصاء الاستثنائي»، الذي أجراه حزب البعث في أوائل الستينيات، إذ مكَّنه من تجريد مئات الآلاف من الأكراد من جنسيتهم السورية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 300.000 من الأكراد لم يستطيعوا استعادة وضعهم القانوني في سورية. وإعادة الجنسية إلى أولئك الأكراد هي أحد المطالب الأساسية التي تطالب بها الأحزاب الكردية اليوم.

(3) جميع المعلومات حول التظاهرات مأخوذة من عدة مواقع إلكترونية كردية مستقلة مثل www.efrin.net, www.qamislo.com، وأيضًا من موقع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان.

الرغم من تواضعه، فرقًا ملحوظًا عن التجمعات واحتفالات إحياء الذكرى المعتادة التي كانت الأحزاب الكردية تقوم بها. وبسبب الرسائل المكتوبة على اللافتات، أُزيحت أيديولوجية النظام من الشارع، الحيز الذي احتكرته الدولة وتلاعبت به طويلًا من أجل تمجيدها وحدها. كما اعتُبرت هذه التظاهرة طريقة لإحياء «النضال السلمي والديمقراطي»، الذي دافعت عنه الحركة الكردية مدة طويلة، ولكنه أصبح مع مرور الوقت رمزًا لعجزها، أو مبررًا له. وأخيرًا، كان هذا التجمع رسالة موجهة للنافذين سياسيًا، مدللاً على أن الأكراد اعتزموا زيادة الضغط بدعمٍ من نظام ما بعد أيلول/ سبتمبر 2001 الدولي الجديد.

لكن هذا التغيير، وبعيدًا من إيجاد علاقة وتنسيق مع التجمعات الكردية الأخرى، أدى إلى أن يقطع يكيتي علاقته مع بقية الحركات القومية. وأصبحت عزلة الحزب جلية في تظاهرة حدثت في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002؛ إذ على الرغم من خمسة عشر يومًا من النقاشات المكثفة، رفضت الأحزاب الكردية الأخرى المشاركة، منوهة إلى قضايا إقليمية (خصوصًا التهديدات الأميركية للشرق الأوسط)، والمناخ العام من انفراج العلاقات تجاه الأكراد (كان الرئيس بشار الأسد عائدًا لتوه من القامشلي، ومن زيارته التاريخية لعفرين)، والحجة أن مواجهة مع الحكومة قد تكون ضارة. وكان اعتقال مروان عثمان وحسن صلاح ليكون عقابًا ليكيتي، لكن تبيَّن أنه لن يكون عقبة أمام اجتماعهم مع رئيس مجلس النوّاب عقب التظاهرات.

ولم يمضِ ستة شهور أخرى حتى قامت تظاهرة أخرى من هذا النوع. ففي 25 حزيران/ يونيو 2003، نظّم يكيتي «موكبًا من الأطفال» أمام مبنى اليونسكو في دمشق بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل. وفي هذه المرة، لم يجد يكيتي نفسه وحيدًا، لأن أحزابًا كردية أخرى، مثل اليساري، والاتحاد والوحدة، اختارت المشاركة. غير أن التحالف، وتحت تأثير حميد حاج درويش، رفض الانضمام لأنه يعارض استخدام لافتات خلال التظاهرة، والتي رأى أنها ستعطي السلطات «ذريعة للقمع». ويظهر هذا إلى أي مدى يمثِّل الوضوح العام، والذي يُعبَّر عنه هنا باللافتات والملصقات، عاملاً محددًا في الطبيعة التخريبية لهذا

الخطاب السياسي. ولم يكن هناك لافتات في التظاهرة التالية، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، أمام مجلس الوزراء، لإحياء ذكرى «الإحصاء الاستثنائي»؛ ففي هذه المرة، نزل يكيتي عند رغبات الأحزاب الكردية المجتمعة: فالتجمع سيكون صامتًا، مقتصرًا على مطالب «مكتومي القيد» ودون أي رسائل مُسيَّسة صريحة. وبالنسبة ليكيتي، كان هذا تراجعًا عن إستراتيجيته الهجومية، وأظهر عدم قدرة الحركة الكردية على التحرك معًا والقطع مع السلطات. ومع ذلك، كانت أيضًا التظاهرة الأولى، إذ أن مؤشرات التعاون بين الأكراد والمعارضة العربية بدأت بالظهور، بمشاركة بعض من منظمات حقوق الإنسان (ولكن بشكلٍ حذرٍ).

وتم ترسيخ هذا التعاون في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، اليوم العالمي لحقوق الإنسان. إذ سبق التظاهرة اجتماعٌ بين الأحزاب الكردية والعربية حُدد فيه الموقع والشعارات. وبمرور سنة واحدة على تظاهرة كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، كانت الأمور قد تغيرت بشكلٍ دراماتيكيٍّ؛ إذ كسر يكيتي عزلته، وحصل على دعم عددٍ من المجموعات، حتى لو لم تكن تساهم دائمًا في تحقيق جبهة كردية موحدة للعمل المشترك. وحقق تكتيك إعادة جمع الصفوف هذا نتائج إيجابية: إذ كان عدد المشاركين في التظاهرة أكثر من ثلاثة أضعاف.

كما قامت تظاهرات منسقة أمام المحاكم في أثناء محاكماتٍ لمناضلين سياسيين من العرب والأكراد كانت تجرى فيها خلال تلك الفترة بشكلٍ منتظمٍ، وعلى نطاقٍ جديد. ففي 20 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، قام التجمع الوطني الديمقراطي، والعديد من المنظمات الإنسانية والأحزاب الكردية بتنظيم تجمعٍ أمام المحكمة العسكرية في حلب حيث كانت تجري محاكمة أربعة عشر من المثقفين العرب والأكراد، حيث قُبض على المتهمين في حلب بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر عام 2003، وهم يستعدون لحضور اجتماعٍ لمنتدى الكواكبي. وكان أن جذبت تلك التظاهرة ألف مشارك، واعتُقل عبدوً عبد الحميد، وهو كردي. وبعد أقل من شهرين، في 22 شباط/ فبراير 2004، اجتمع 500 شخص

في دمشق أمام محكمة الأمن العسكري حيث كانت تقام محاكمة سبعة ناشطين أكراد ممن اعتقلوا في موكب الأطفال. وبعد أسبوع، أثار إطلاق سراح مروان عثمان وحسن صلاح، المناضلين من يكيتي، اللذين اعتقلا في عام 2002 في تظاهرة لحقوق الإنسان، تعبئة طغت بسهولة على قدرة القوات العسكرية في احتوائها. وامتد الموكب الذي رافق السجينين السابقين إلى القامشلي على طول أربعة كيلومترات، وقدم 15000 شخصٍ ترحيب انتصار بعودتهم إلى المدينة، ودامت الاحتفالات ثلاثة أيام.

وأخيرًا، تجلت هذه الزيادة في النشاط السياسي في فضاءٍ كان شهد قمعًا مطولاً، كما أنه لم يشهد حرية أكبر خلال ربيع دمشق في عامي 2000–2001: فضاء ميدان الطلبة، وبشكلٍ خاصٍّ في جامعة حلب، حيث يكثر عدد الطلاب الأكراد. إذ أثار سقوط النظام البعثي في بغداد في نيسان/ أبريل 2003 درجة معينة من التحريض بين الطلاب الأكراد. كما أن ذكرى التهديد أو التدخل التركي في العراق، إضافة إلى الذكرى السنوية لمجزرة حلبجة، أصبحتا مناسبتان للمسيرات والتجمعات، والتي كان يُدعى إليها الطلاب العرب. هذه الموجة الجديدة من اهتمام الطلاب، التي كانت مقتصرة على الأكراد في البداية، لم تكن بمنأى عن انتباه السلطات التي شرعت بتنفيذ اعتقالات مدروسة. ولكن الاعتقالات لم تمنع قيام تظاهرتين أخريين، يفصل بينهما شهر واحد، في 27 كانون الثاني/ يناير 2004 و26 شباط/ فبراير 2004. حيث جمعت الأولى، أمام كلية الطب، مئتي طالب للمطالبة باستقلال اتحاد الطلبة عن حزب البعث؛ وبدأت الثانية باحتجاجٍ أكثر تحديدًا وأقل تسييسًا ضدّ المرسوم الذي يلمِّح التزام الدولة بتوظيف المهندسين والمهندسين المعماريين بعد حصولهم على شهاداتهم، حيث جذبت الثانية نحو 500 شخص، 100 منهم لم يكونوا منتسبين إلى الجامعة.

وعلى الرغم من حجم التجمعات المتواضع (300 شخص بالمتوسط)، وقصر مدتها (عمومًا نحو ساعتين قبل أن يتم تفريقها من قبل السلطات) وتأثيرها الذي لا يكاد يُذكر (نادرًا ما تجاوزت مجموعة صغيرة من المناضلين)،

فإن التظاهرات المنتظمة، والأماكن غير المألوفة المستخدمة، وتنوع الجهات الفاعلة المشاركة - من طلاب، وجمعيات أهلية، وأحزاب سياسية عربية وكردية - تضافرت جميعها لجعل هذه الاحتجاجات ظاهرة جديدة لا يمكن إنكارها. إنها تمثِّل اتحادًا منظمًا وثابتًا للقوى الديمقراطية. وكانت غلبة العناصر الكردية في حركة المعارضة قد ترسخت وتكثفت خلال شهر آذار/ مارس. ولهذا السبب، فإن يوم 8 آذار/ مارس 2004 - قبل ثلاثة أيام من حوادث القامشلي - يُعد يومًا مهمًا بسبب ظهور ثلاثة أنواع من الحركات.

ظهرت الحشود في شوارع معظم المدن الكردية بعفوية للاحتفال بعودة ظهور الفدرالية في العراق. وفي الوقت ذاته تقريبًا، ظهرت تظاهرة أخرى في دمشق، نظمتها أحزاب كردية وعربية أمام البرلمان، في الذكرى السنوية لثورة عام 1963 التي تسلَّم فيها حزب البعث السلطة. وتتطابق هذه التظاهرة المضادة مع الأعمال الجماعية التي كانت تحدث على مدى عامين. أما الأمر غير المألوف فكان يكمن في المقابلات الكثيرة (نحو ثلاثين إلى مئة شخص) التي أجراها أكثم نعيسة، المتحدث باسم لجنة حقوق الإنسان، إلى جانب صحافيين لبنانيين وأميركيين. والأكثر أهمية من ذلك، أن قوات الأمن اكتفت بمشاهدة التظاهرة فحسب في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر. وفي اليوم ذاته، اجتمع سكان القامشلي بأعدادٍ هائلةٍ، في الضواحي، للاحتفال بيوم المرأة العالمي. وعلى الرغم من شمولية العنوان، إلا أن المشاركين كانوا من الأكراد حصرًا، وأظهر التجمع مزاجًا احتفاليًا، مع مجموعات فولكلورية وقراءات شعرية باللغة الكردية. وكان هذا النوع من الاحتفال، الذي عادة ما يسمح بقيامه تحت الإشراف، ينتهي باعتقالات عدة تنذر بردِّ السلطات على الحوادث في القامشلي بعد أيامٍ ثلاثة. وقد تلا الحوادث مباشرة تحرك هجومي من جانب الدولة، مما أدى إلىً روح مجتمعية متطرفة وانقسامات عرقية مُسيَّسة.

الحوادث في القامشلي

استمرت الحوادث أكثر من عشرة أيام، من 11 وحتى 25 آذار/ مارس 2004. وكانت بدأت في ملعب القامشلي بمشاحنة بين أنصار فريق كرة قدم

دير الزور وأنصار فريق المدينة الكردي، إذ أخذ أنصار فريق دير الزور، وهم يجوبون طرقات المدينة بالحافلات، يردِّدون شتائم ضدّ القادة القوميين الأكراد، مسعود البرزاني وجلال طالباني، ويلوِّحون مهدِّدين بصورة صدام حسين. ولم تكن الاضطرابات التي انتشرت في الملعب لمصلحة الأكراد؛ فمؤيدو فريق دير الزور من الشباب لم يُفتشوا عند دخولهم الملعب، بخلاف الأكراد، ولذلك كانوا قادرين على إدخال الأسلحة. وكان في ظل هذه الأوضاع أن أطلقت الشرطة النار على الحشد، بأوامر من محافظ الحسكة، سليم كبول. وتسبب إطلاق النار بوفاة عشرة أشخاص؛ كلهم كانوا من الأكراد، وبينهم أطفال. وبدأت الشائعات حول المجزرة تنتشر. وفي ذلك المساء، شقَّ طلاب أكراد من جامعة دمشق طريقهم إلى أمام مبنى الأمم المتحدة حاملين لافتات احتجاج. وفي اليوم التالي، سار آلاف الأشخاص في مسيرة سلمية في القامشلي في جنائز الضحايا، الذين لُفت نعوشهم بالعلم الكردي. وكان ردُّ السلطات بإطلاق النار مجددًا على الحشد، وعندها تحول الشباب الكردي إلى العنف، الذي وصل إلى حدِّ تدمير تمثال الرئيس السابق، حافظ الأسد.

وامتدّت الاحتجاجات بسرعة إلى البلدات الأخرى في شمال شرق سورية، ذات الأغلبية الكردية. ففي رأس العين، أغلقت المحال التجارية ورمى شُبان مسلحون الحجارة على دائرة التموين العسكرية. وفي ديريك، قامت تظاهرة تضامن اجتذبت ما لا يقل عن 25000 شخص (عمليًا المدينة بأكملها) سرعان ما تم تفريقها: كما أُحرق مبنى حزب البعث، وكذلك وسائل نقل حكومية، والنادي الزراعي، ومكتب الجمارك، ومقر الناحية، فضلاً عن غيرها من المباني الإدارية. وأسفر التمرد عن مقتل خمسة أشخاص وجرح عشرين. وبالمثل، بدا للحظة وكأن بلدتي الدرباسية وعامودا قد طوقتا بحشود غاضبة، وفي الأخيرة، دُمِّر تمثال آخر لحافظ الأسد.

ولم يهدر النظام وقتًا ليرد: فقد سافرت وحدات من الحرس الجمهوري بالقطار إلى ديريك، ونُشر الجنود على طول الحدود مع تركيا والعراق، مطوقين البلدات الحدودية. أما في رأس العين، وفي مدينة الحسكة، المختلطتين،

فاندلعت قتالات الشوارع بين المتظاهرين والميليشيات البعثية العربية التي تم تسليحها من جانب الحكومة، وتتألف في معظمها من المغمورين، وهم مزارعون فقراء حصلوا على أراضٍ صودرت من الأكراد خلال عملية «الحزام العربي»[4]. وسرقت تلك الميليشيات متاجر وممتلكات الأكراد. وأدت الصراعات القبلية، ولا سيّما تلك التي اشتركت فيها عائلة إبراهيم باشا، إلى قتل ثلاثة من البدو. وامتدّت الاضطرابات إلى مناطق كردية رئيسة أخرى، بما فيها كوباني، وعفرين وحلب.

وأدّت ذكرى حلبجة السنوية في 16 آذار/ مارس إلى استئناف الانتفاضات. وتوسعت قائمة الشهداء لتصل إلى عشرة قتلى. وفي زورافا، وهو حي كردي معزول في ضواحي دمشق يقطنه 5000 نسمة، ويقع مباشرة أسفل القصر الرئاسي، كان القمع وحشيًا بشكلٍ خاصٍّ، مما تسبب بمقتل شخص، واعتقال ما يقارب 1000 آخرين، كان من بينهم خمسة وعشرون طفلاً. وكان الطلاب الأكراد ناشطين جدًا كذلك. ففي دمشق، كما في حلب، قاموا بتنظيم عددٍ من التجمعات في الحرم الجامعي، متجنبين الحي تمامًا. وفي 14 آذار/ مارس عام 2004، حاصر الطلاب البعثيون الطلاب الأكراد أمام مهاجعهم في الجامعة، مسهلين عملية اعتقالهم ومنعهم من دخول شوارع العاصمة. ومع ذلك، خرج بعض الطلاب في تظاهرة أمام البرلمان. وعاد الهدوء في شهر نيسان/ أبريل، لكن القمع استمر على قدم وساق. وزعمت الأحزاب الكردية أن أربعة قتلى قضوا نتيجة التعذيب. وكان تدخل الرئيس الأسد من تلفزيون قناة الجزيرة في الأول من أيار/ مايو والذي رافقه إطلاق سراح مئة سجين، يمثّل خطوة جديدة في سبيل نهاية مؤقتة لسلسلة الحوادث.

في وقوفها الصريح إلى جانب عرب دير الزور، في ما كان في البداية

(4) عملية «الحزام العربي» تم تصوُّرها في الستينيات من جانب محمد طالب هلال في دراسته الشهيرة «دراسة منطقة الجزيرة»، والتي اقترح فيها إفراغ المناطق الحدودية للمنطقة من سكانها الأكراد. وبتنفيذها بشكلٍ جزئيٍّ، أدّت إلى مصادرة عددٍ من المزارع، وإحداث مستعمرات عربية، ولا سيّما بين مدينتي ديريك وعامودا. وهنا قام مسؤولو الدولة بنقل المغمورين، وهم مزارعون فقراء من محافظة الرقة غمرت أراضيهم الجيرة التي شكلها بناء السد المرتفع على نهر الفرات.

مشاحنة صغيرة، بدا وكأن الدولة السورية تستعجل حدوث العنف بشكلٍ متعمدٍ تقريبًا. ومع ذلك، لم يكن القمع في تلك الحادثة يُقارن بردّة فعل الحكومة على التظاهرات اللاحقة. كما حاول النظام تبرير ردّة فعله العنيفة من خلال نشر شائعات بأن مندسين خارجيين، من الكردستانيين والأميركيين على حد سواء، هم الذين حرضوا على هذا التحرك؛ الأمر الذي سمح للسلطات بأن تتهم المتظاهرين بالفتنة والخيانة، وأن تثير احتمالية وجود طابور خامس كردي من شأنه أن يشكل تهديدًا مستمرًا على السيادة الوطنية. ومع ذلك، لم يكن من الممكن لتلك الحجج المتعلقة بالأمن أن تبرر الهجوم العنيف والشرس ضدّ الأكراد. إذ كان هناك قفزة نوعية في القمع - خمسون قتيلاً، والعديد من الجرحى، وألفا حالة اعتقال، وأربعون مداهمة على مكاتب الطلاب، وتدميرٌ واسع النطاق للأملاك الخاصة - ودام ذلك طويلاً. واعتُقل العديد من الشباب، مع أعداد من القتلى، قضى كثير منهم منهم نتيجة التعذيب. وعلاوةً على ذلك، كان الاضطهاد ممنهجًا، حيث شمل كل المناطق الكردية، حتى حماه. وكل هذه الممارسات تشير بوضوح إلى أن السلطات كانت تخطط لشنّ حملةٍ مدبرةٍ ضدّ الأكراد.

وتتناقض هذه الجرائم مع السياسات المعتدلة نسبيًا التي نفذتها حكومة حافظ الأسد في ما يتعلق بالأكراد، وأكثر ما تشابه جرائم حزب البعث السابقة ضدّ المجتمع الكردي في وقت استيلاء الحزب على السلطة عام 1963. وباستعادة ذاكرة تلك السنوات المظلمة، يفكر المرء بمحاكمات اللواء منصورة والغمر التي ساهمت في تنفيذ الحزام العربي بوصفه جزءًا من القمع.

ومع ذلك، فإنه من الصعب تفسير السبب وراء الاعتداء مجددًا على الأكراد من جانب أولئك الموجودين في السلطة، ولا سيّما في ضوء السياق الدولي. ووفقًا للوسائل الإعلامية باللغة الكردية، فإن طائرة أميركية كانت على وشك الهبوط في القامشلي في اليوم الثاني للمواجهات، وعلى متنها وفد أميركي وكردستاني بقصد التماس التهدئة مع ماهر الأسد ومنصورة. هل كانت هذه الشائعات وهمًا كرديًا بحماية ودعم الأميركيين، أم كانت انعكاسًا لواقع

إعادة ترتيب النظام العالمي الذي وجدت سورية نفسها فيه في موقف ضعف؟ وهل يجب أن نتفق مع آراء بعض المراقبين الأكراد الذين يرون أن العنف في الانتقام كان تبادلاً متوهمًا للوضع في العراق؟

وقد دُهش سعدي حديدي (Sawdi Hadidi)، وهو صحافي سوري وشخصية معارضة، أيضًا بالتساهل غير العادي للسلطات عند مواجهة شباب دير الزور، نظرًا إلى أن صور صدام حسين كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت في سورية. وعلى الرغم من أنه لا يدعم فكرة التلاعب المباشر، إلا أن حديدي أشار إلى أن النظام قد يكون استفاد من الحوادث في إعادة توجيه المعارضة السُّنية باتجاه التضامن العربي/ الإسلامي[5]. ومع ذلك، فإن إعادة تنشيط المنافسات القبلية، واستخدام الطلاب البعثيين خلال المسار القمعي، تدعمان آراء أولئك الذين يرون في حوادث القامشلي محاولة متعمدة لخلق شقاق بين العرب والأكراد من أجل شد الصفوف العربية في الدفاع عن النظام. وإضافة إلى عكس عصبية السلطات في مواجهة الحضور الأميركي المتنامي في المنطقة، كان باستطاعة حوادث القامشلي بالتالي أن تشكل ردًا على المصالحة المتزايدة بين الأكراد والعرب المعارضين للنظام.

ويشير تدخل بشار الأسد إلى علاقة محرجة مع الأجهزة الأمنية. وبخلاف وسائل الإعلام الرسمية وقوات حفظ الأمن، يؤكد الرئيس بشار الأسد أن حوادث القامشلي تمثِّل مشكلة داخلية بالنسبة إلى سورية، أكثر من كونها تهديدًا خارجيًا. ويصرِّح أن الشعب الكردي هو جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني ومن تاريخ سورية. وأخيرًا يعترف بوجود الأكراد «مكتومي القيد» وأهمية هذه المسألة. ويبدو تصريحه تاريخيًا، من حيث إنه يمثِّل اعترافًا بنقطة حاسمة في العلاقات مع أكراد سورية، وكسرًا للتابو الذي دام عقودًا. ولكن، وإن كان تدخل الرئيس في منزلة إيذان بانتهاء الاعتقالات الجماعية، إلا أنه لم يُتبع بأي إجراءات ملموسة. وأكثر من الاستجابة للمسألة الكردية، بدا وكأن الحدود الاعتيادية للنظام الاستبدادي كانت في أزمة. إذ أن إشارات أخرى، أكثر تميزًا،

(5) مقابلة في باريس، آب/ أغسطس 2004.

مثل اعتقال سبعة عشر طالبًا في كلية الطب، جميعهم أكراد من حماه، أدت إلى انحسار تأثير إيماءته، إلا أنها لم تعرضها للسخرية. وقد أرجعت التصريحات السياسية المخادعة والعمل الأمني الواقعي التدخل الرئاسي إلى تحقيق توازن بين انفراج العلاقات والقمع.

ولعل هذا يثبت تردّد النظام في ما يتعلق بمسألة السياسة الكردية. إذ لم يتمكن الخطاب السلبي للرئيس الأسد، الموجه في أقصاه نحو استعادة مكان للأكراد في الأمة السورية، من تخفيف الشعور القوي بالإقصاء والعزلة الذي يُضمره المجتمع الكردي، ذلك الشعور الذي تفاقم نتيجة حوادث القامشلي. وأيًا كانت الولاءات التي يمكن استعادتها، فإن هذه الإيماءة تشهد على التأثير الاستثنائي للتطورات في العراق على أكراد سورية، والتي شكَّلت مَعلمًا جديدًا في العلاقة بين المجتمع الكردي السوري والدولة السورية، محدِّدة مسارًا باتجاه مواجهة علنية في المستقبل.

إن المواجهة المباشرة بين الشرطة و«الشارع» تشير إلى ترتيب استثنائي للغاية في الساحة السياسية السورية. فعلى الجانب الكردي، يجب علينا العودة إلى مواجهات عام 1986 التي مهّدت الطريق إلى شرعنة جزئية لاحتفال النيروز، لنجد حشدًا بالحجم نفسه. لذا فإنه من غير المستغرب أن يستخدم بعض الفاعلين والمراقبين الأكراد مصطلح «انتفاضة» للدلالة على الحوادث، وهو مصطلح ذو ميزة مزدوجة، من رفض للطبيعة الازدرائية لكلمات مثل «اضطرابات» أو «أعمال تخريب»، ومن تضمّنه دلالة إيجابية إلى النضال الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، فإن هذا المصطلح يؤكد على شعبية وعفوية طبيعة الانتفاضة. ومن دون امتلاك العناصر الضرورية التي من شأنها أن تعطينا فهمًا أكثر دقة للعلاقة وتأثيرها السياسي ودلالتها السياسية، يمكننا القول بالفعل إن «شهداء» الملعب والتظاهرات التي تلت ذلك لم يكونوا بالضرورة من الناشطين؛ فعمليات اعتقال الألفين التي قامت بها السلطات لم يكن من بينها أكثر من عشرة من الكوادر السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإنه، ومن خلال أعمال العنف والتخريب – التخريب

الممنهج للأملاك العامة، ورفض وتخريب رموز الدولة - لا يرى المرء «نزاعًا سلميًا» كما نصت المنظمات القومية، مسترشدة بشرعية واحترام المؤسسات. وعلى عكس أعمال الانتقام التي عادة ما تعزز علاقة الأكراد بالأمة (السورية)، أبرزت «انتفاضة» آذار/ مارس 2004 العناصر التي هي قومية ومتخطية للقومية بشكلٍ حصريٍّ. وتُظهر الشعارات «تحيا كردستان، الشهداء لا يموتون»، التي لوَّح بها الطلاب، أن التعبئة الشعبية امتدت خارج نطاق الحدود الإقليمية القائمة، وعباراتهم الدينية وصلت إلى أبعد من الساحة العادية للمساومة السياسية.

وبدلاً من ذلك، فإن مغزى الشعارات - وعنف بعض الأفعال - تستحضر أسلوب حزب العمال الكردستاني. فالتضحية بشاب في موقع مركزي في حلب، تكريمًا لضحايا القامشلي، تُذكِّر بالطابع الواضح جدًا لأشكال العمل التي يقوم بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني. وهذه الحقيقة لم تُنقل عبر وسائل الإعلام الكردية حتى ظهرت على الصفحة الأولى لصحيفة حزب العمال الكردستاني أوزغور بوليتيكا. وتؤكد إشارات أخرى مشاركة عناصر مقربة من الحزب، مثل اللافتات الضخمة التي تحمل صورة أبو [عبدالله أوجلان] والتي عُرضت عند دفن «شهداء» حادثة الملعب. وبالمثل، فإن التعبئة غير المتوقعة في منطقة عفرين، وبالأخص حول كوباني، حيث لا وجود للأحزاب الكردية إلا بشكل ضعيف، تبدو صعبة التفسير دون استحضار حزب العمال الكردستاني. ومنذ سقوط أوجلان ونهاية الصراع المسلح، كنا نتوقع انبعاث الحزب الذي اعتمد اسمًا جديدًا في عام 2002، الاتحاد الديمقراطي. كما كان منتظرًا إعادة النظر في البرنامج السياسي الذي كان، منذ استبعاده وتنصيب أحزاب كردية أخرى رفعت مطالب محلية في معظمها أكثر من كونها كردستانية، يتضمن الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد السوريين، وإقامة المبادئ الديمقراطية.

وتعكس برامج قناة روج (Roj) التلفزيونية، وهي القناة التلفزيونية لحزب العمال الكردستاني، هذا التغيير في التوجه من خلال إعطاء دورٍ متزايد الأهمية للأكراد السوريين وممثليهم السياسيين. كما أعطت حوادث القامشلي الحزب

فرصة الظهور من جديد في الساحة السياسية الكردية السورية، من خلال العمل النضالي الذي يميزه عن غيره من الأحزاب: ففي حين ألغت الأحزاب الأخرى عيد النيروز باعتباره علامة حداد، حثَّ الاتحاد الديمقراطي الأكراد السوريين على الاستمرار بإقامة هذا الاحتفال. وقد أثبت نجاح هذه الدعوة (3000 شخص في القامشلي) مرة أخرى قدرة حزب العمال الكردستاني على حشد تعاطف الرأي العام الكردي. ومع ذلك، فإن الفعل كان مبتكرًا جدًا، حتى أن وسائل الإعلام الكردية لم تستطع أن تحصل على القصة، وحقيقة أن المتظاهرين قد حملوا صورًا للبرزاني إلى جانب صور أوجلان بدا وكأنه إشارة بأن «الانتفاضة» قد أدخلت مرونة جديدة على المعتقدات. إذ مثَّل هذا انفصالاً حادًا عن فترتي الثمانينيات والتسعينيات اللتين وُسمتا بعدوانية كبيرة بين حزب العمال الكردستاني وحزب البرزاني.

وتكرِّس انتفاضة آذار/مارس بشكلٍ خاصٍّ تعبئة الشباب والطلاب. ويجب علينا دراسة الرابط بين الطلاب والساحة السياسية، فإن اندفاع هؤلاء الفاعلين الجدد يثير أسئلة إضافية: هل كانت مشاركتهم في العمل مجرد زوبعة في فنجان، تلاها انسحابهم من المشهد السياسي، أم قد يكون هذا ولادة حركة مستقلة وجديدة؟ وفي الحالة الأخيرة، ما هي العلاقات التي قد تبقي الصلة، بين «جيل آذار/مارس» والحركة السياسية الكردية، على حالها؟

علينا إعادة النظر بشكلٍ أدق في دور الأحزاب الكردية التي أُخذت على حين غرة بهذه الحوادث. ففي المقام الأول، رفضوا لقاء الأجهزة الأمنية، مشترطين أنه قبل إجراء أي مفاوضات، يجب تشكيل لجنة تحقيق لتحديد المسؤولية عن أعمال العنف. كما طالبوا أيضًا بوضع حدٍّ للاعتقالات التعسفية والاعتداءات على الممتلكات الخاصة، فضلاً عن تعويض أُسر الضحايا. غير أن موقف الرفض هذا سرعان ما انهار؛ إذ لم يتردَّد حميد درويش ليلتقي، في مناسبتين، باللواء محمد منصورة، أحد الأطراف المسؤولة الرئيسية.

وبعد 13 آذار/مارس، اجتمع طرفا الجبهة والتحالف ثانية مع قادة حزب البعث، بمن فيهم محافظ الحسكة، سليم كبول، وممثلي القوى الديمقراطية

العربية. وبدلاً من صوغ سياسة احتجاج شعبي، وافق الطرفان على تهدئة الشارع (وبه انخفض نفوذهما بالفعل)، مهتمين برؤية النظام إياهما بوصفهما وسيطين أكثر من الاهتمام بشرعنة قاعدتهما. ووفقًا لمجموعات أخرى، مثل يكيتي، فإن الطريقة الأفضل لتكريس شعبية أوسع ليست بالضرورة التسوية مع النظام، إلا أنهم لم يعرفوا كيفية اتخاذ المبادرات التي وعد بها قادة الحركة، بل حافظوا على موقف الانتظار والترقب.

ولم تكن الأحزاب الكردية تعرف كيفية انتهاز الفرص من أجل تعزيز صفوفها وتحقيق تلك، الرغبة العميقة التي كانت مؤجلة دومًا والمتمثلة في خلق وحدة حقيقية. وكذلك الرغبة في التضافر التي يدل عليها توقيع التصريحات المشتركة خلال الأزمة، والتي سرعان ما تم التخلي عنها في لعبة السلطة التي أدارتها السلطات بين الأحزاب المختلفة. فالأحزاب التي كانت بطريقة أخرى قد فقدت صدقيتها بدت وكأنها تساوم على حساب الآخرين. وهذا ما حصل عندما قام الوفد المؤلف بشكلٍ استثنائيٍّ من ممثلين عن أربعة أحزاب من التحالف بلقاء مصطفى طلاس في نهاية شهر نيسان/ أبريل 2004، وخرج بتكبيل الحركة الكردية. وسرعان ما نُحي يكيتي واتحاد الشعب جانبًا. وخلال اللقاء المختصر، والذي بالكاد استمر مدة نصف ساعة، كان الوفد راضيًا بقبول وعود وزير الدفاع السابق في ما يتعلق بمستقبل 30.000 من الأكراد «مكتومي القيد».

ظهور مجتمع

أخذت التعبئة الجماهيرية للأكراد حول هويتهم العرقية، لأول مرة، شكل مواجهة مباشرة مع السلطة. ولأول مرة أيضًا، لامست حركة المقاومة الشعبية شبكة المناطق الكردية، بما في ذلك أكثر التجمعات السكانية الكردية عزلة مثل كوباني، وبالتالي عززت الوحدة الرمزية للمساحة الكردية السورية. ويوضح قول عبد الباسط حمّو، وهو مناضل كردي مقيم في ألمانيا: إن «انتفاضة آذار/ مارس رسمت خريطة كردستان السورية»، أهمية الانتفاضة بالنسبة إلى مجتمع يكتشف تأكيد وجوده داخل خطوط ترسيم الحدود التي رسمها التمرد. ومن

خلال تقديم رمز جغرافي، مثَّلت حوادث القامشلي خطوة حاسمة للقومية الكردية في سورية.

وفي الوقت نفسه، خلقت المواجهة مساحة من الثقة في ما يتعلق بكردستان التي أصبحت ملاذًا رمزيًا. حتى أن شيفان، المغني القومي الكردي، ألّف أغنية لتكريم «شهداء» مدينة القامشلي، بالإضافة إلى التظاهرات التضامنية التي خرجت في السليمانية وديار بكر، وفي أوروبا. وتخلى البرزاني عن تحفظه المعتاد حول مسألة الأكراد في سورية، وطالب بإيجاد حلٍّ للمشكلات التي تؤثر على «كردستان في سورية». وأغضبت هذه المصطلحات الطائشة المسؤولين السوريين، ولم تستطع حتى زيارة من هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي، أن تهدئهم. إذ إن التفاعل الجديد الناشئ بين ساحتي الأكراد السوريين والأكراد العراقيين، كما تبيَّن من محاولة زيباري للوساطة، لا يمكنه إلا أن يوقظ الوعي إزاء الموقف الإستراتيجي غير المسبوق للأكراد في سورية، وإزاء التحول في العلاقة بينهم وبين الدولة السورية.

الخاتمة

إن سلسلة حوادث آذار/مارس 2004 توضِّح قدرة الأكراد على حشد العمل الشعبي حتى في قلب المجتمع السوري، كما رأينا في حلب ودمشق، بمساعدة الحركة الطلابية. فالقوة المجتمعة لحركتين تثبت على الفور التكامل الثقافي للأكراد في سورية وإحباطهم السياسي الذي طال أمده. وعلى الرغم من المكاسب في الرؤية التي حققها المجتمع الكردي نتيجة حوادث القامشلي، والتغيير المصاحب في علاقات المجتمع مع الدولة، إلا أن الانفصال بين التكامل الاجتماعي والاقتصادي للأكراد، والإنكار المستمر لحقوقهم الوطنية، بدا واضحًا أكثر من أي وقت مضى. وفي الواقع، إن الشروط الأساسية للمسألة الكردية قد بقيت ثابتة منذ مجيء النظام البعثي. ومع ذلك، فإن حوادث القامشلي تظهر أن الوضع الراهن بين الحكومة والمجتمع الكردي قد تحول الآن. فطبيعة الصراع ستستمر بطابع ثوري، ويقظة الهوية الكردية الوطنية في سورية لن تكون مسألة سياسية هامشية بعد الآن.

الفصل السابع

المعارضة السورية:
النضال من أجل الوحدة وأهميتها، 2003-2008

جو بيس وجوشوا لانديس

توفي حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو عام 2000. بعدما حكم سورية مدة عقود ثلاثة، محققًا الاستقرار لبلد كانت قد خلخلتها الانقلابات العسكرية وتعاقب الحكومات. ولكن كان للاستقرار ثمنٌ؛ فقد شدَّد الأسد قوانين الطوارئ، وألغى الحريات السياسية، وحكم بقبضةٍ من حديد. وكما عبَّر أحد المعارضين السوريين عن الجو العام عند وفاة الأسد بتعليقه، «مات الرجل القوي. الآن أصبح لدينا فرصة»[1]. وأوجد تسلم ابنه السلطة أملًا بأن القيادة قد تشرع في إصلاحٍ سياسيٍّ تشتد الحاجة إليه، مؤدية إلى ما بات يُعرف بربيع دمشق.

وفي الحقيقة، كانت الأشهر القليلة الأولى من حكم القائد الجديد مبشرة بالخير. ففي خُطبة تنصيبه أمام البرلمان، ناشد بشار الأسد من أجل «التفكير الخلاّق» واعترف بـ «الحاجة الملحة» للنقد البناء، والإصلاح والتحديث[2]. وفي خطوة لرأب الصدع في العلاقات مع المجموعات الإسلاموية، وإنهاء الحرب المرّة بين النظام والأصوليين، أغلق بشار سجن المزة السياسي سيئ

(1) Alan George, *Syria: Neither bread nor Freedom* (London: Zed Press, 2003).

(2) «خُطبة الرئيس بشار الاسد في مجلس الشعب»، دمشق أونلاين، 17 تموز/ يوليو 2000.

الصيت، الذي بات رمزًا لوحشية النظام. وتشير تقديرات هيومن رايتس ووتش إلى أن النظام السوري اعتقل نحو 4000 سجين سياسي في عام 1993[3]. وخفض الرئيس الجديد في السنوات الأولى من حكمه عدد المعتقلين السياسيين المعروفين إلى ما بين 300 و1000 معتقل.

وسرعان ما بدأ مثقفو سورية الذين كانوا مقموعين ومعزولين بإظهار علامات الحياة. كما بدأت منظمات حقوق الإنسان ومنتديات الحوار والمناقشة تنتشر عبر البلاد. وبتشجيع مما بدا وكأنه قاعدة اجتماعية حقيقية للمعارضة، دخل عدد من شخصيات النظام القائم البارزة - برلمانيون، ورجال أعمال، وأكاديميون وقيادات معارضة سابقة - أيضًا إلى أضواء الساحة الإصلاحية. وقدم ناشطو ربيع دمشق بيانًا يعطي توجهًا وشكلاً لوحدة المطالب الإصلاحية المنبثقة عن شعب سورية الذي طال قمعه. وقد وقّع نحو 1000 من ناشطي المجتمع المدني على بيان الألف في كانون الثاني/ يناير من عام 2001، الذي يدعو إلى إصلاحات سياسية شاملة[4]. وفي الأسبوع التالي، أعلن رياض سيف، البرلماني والناقد الصريح للنظام، تشكيل حركة للسلم الاجتماعي. ولكن هذه التطورات أثبتت أنها أكثر بكثير من أن يتحملها النظام.

وتولّى المتشدِّدون، بسبب قلقهم من تصاعد الانتقاد إلى حد خروجه عن السيطرة، حملة إجراءاتٍ صارمةٍ، عُرفت في ما بعد باسم شتاء دمشق. وأطلق النظام العنان لكلابه المسعورة، للتشكيك علنًا بالصدقية الوطنية للمعارضة، وحتى للاعتداء جسديًا على منتقديه. وحذَّر نائب الرئيس، عبد الحليم خدام، من أن الدعوات من أجل التغيير قد ذهبت بعيدًا جدًا، وادعى أن النظام لن يتساهل مع التهديدات التي قد تجر سورية إلى حربٍ أهلية. ومع حلول نهاية الصيف، كان ثمانية من أبرز قيادات المجتمع المدني قد أودعوا السجن، كما أغلقت جميع منتديات المجتمع المدني باستثناء واحد منها.

---

(3) Human Rights Watch, *World Report 1994: Syria.*

(4) «بيان الألف يدعو إلى الديمقراطية وإحياء المجتمع المدني في سورية،» **الأخبار العربية،** 12 كانون الثاني/ يناير 2001.

وعلى الرغم من قصر مدته، إلا أن ربيع دمشق حقق العديد من الأهداف الباقية، على الرغم من تواضعها. إذ تمكن، لأول مرة منذ أواخر السبعينيات، أفرادٌ سوريون من التعبير عن آرائهم الانتقادية للنظام في الأماكن العامة. وأخرجت الحرية المُحدثة الناشطين المتحفظين والمتناثرين من الظلال. وحتى لو استمرت الخلافات الأيديولوجية، فقد أصبح المعارضون يعون وجودهم، كما أُدخلت لغة الإصلاح في الخطاب السياسي.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، إلاّ أن ربيع دمشق فشل في إنتاج كيان يشبه معارضة موحدة. ومع موافقة جميع مجموعات المعارضة تقريبًا على مجموعة المطالب الأساسية، إلا أن هذه التعهدات المشتركة أثبتت أنها واهية. وأدت الخلافات الأيديولوجية التافهة، والنزاعات الشخصية، والتدخل من قوات أمن الدولة، إلى مضاعفة الخلافات الجوهرية حول كل شيء، من مسألة الحقوق الكردية إلى دور المساعدات الأجنبية. كما أنتجت هذه المشكلات معارضة مجزأة وغير فعالة، تتكون غالبًا من جمعيات حقوق إنسان متنافسة، وأحزاب سياسية، ومنتديات ولجان مجتمع مدني، وناشطين، ومثقفين مستقلين، وجماعات إسلاموية سرية.

جماعات حقوق الإنسان

كان هناك نحو عشر من منظمات حقوق الإنسان، ومركزان لدراسات حقوق الإنسان، فضلاً عن سلسلة من الجمعيات الأصغر التي تُعنى بقضية واحدة، مثل لجنة السجناء السياسيين الأحرار. وكلها تعمل في سورية منذ عام 2003. ونظرًا إلى عدم وجود هيئة داخل الدولة تتقبل اهتمامات هذه المنظمات، اقتصرت وظيفتها الرئيسة على جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، وإصدار بيانات صحافية للإدانة، أو دعوات لإطلاق سراح المعتقلين. ويمكن القول إن هذه الجماعات تشكل الأجزاء الأكثر فاعلية من المعارضة السورية. وتدل زيادة وتيرة تقديم العائلات تقارير لحفظها في هذه

المنظمات، على الثقة التي قد بنتها مع شرائح حساسة من السكان[5]. كما أنهم أصبحوا أكثر معرفة بوسائل الاتصال، ليقدموا دفقًا مستمرًا من المعلومات للمنظمات الدولية غير الحكومية، مما يعمل بالتالي على ردع أكثر الانتهاكات فظاعة.

وللأسف، لا تخلو هذه الجماعات من المشكلات. فالعضوية أمر تافه، ومن أولئك المنتسبين رسميًا هناك قسم منهم فحسب يشارك في العمل. وعلى سبيل المثال، كانت جميع الأبحاث، والتقارير، والمراسلات والبيانات الصحافية لجمعية حقوق الإنسان في سورية، في العام 2004، من عمل امرأة واحدة. وحصل انشقاق في المنظمة السورية لحقوق الإنسان: فالمجموعة الأساس لديها عشرة أعضاء فحسب، والمجموعة المنشقة لديها عضو واحد يُشتبه في أنه عميل لأمن الدولة. وحتى المنظمات التي تتمتع بكوادر أفضل تعمل بميزانيات ضئيلة، معتمدة على رسوم العضوية، التي نادرًا ما تتجاوز ما مجموعه بضع مئات من الدولارات شهريًا، أو على الثروة الشخصية لأحد مؤسسيها.

وأدّت الضغوط المالية المستمرة إلى تقويض الممارسات الديمقراطية داخل هذه المنظمات. وغالبًا ما يكون العقار الوحيد العائد إلى المنظمة هو المكتب الشخصي للناشط، مما يعطي هذا النشاط نفوذًا مفرطًا على العمليات الداخلية. ويعبر أحد الناشطين ممن قطعوا علاقاتهم مع جمعية لحقوق الإنسان عن أسفه، لأن مؤسس الجمعية وصاحب مكتبها «يدير الجمعية وكأنها إقطاعية شخصية له»[6]. ولا يوجد حيز محايد للالتقاء؛ فإذا ما نشب نزاع شخصي بين المالك وناشط آخر، فإن الأخير يضطر إما إلى الإذعان أو فك انتسابه.

وفوق ذلك هناك نزاعات شخصية بين المنظمات، تتضح من خلال قرار منظمات حقوق إنسان عدة مقاطعة تظاهرة أمام محكمة أمن الدولة العليا خلال

---

(5) Joe Pace, «Razan Zeitouneh, «The State of the Syrian Opposition»,» *Syria Comment* (4 October 2005).

(6) ناشط سوري، مقابلة مع الكاتب، دمشق، 5 حزيران/ يونيو 2005.

محاكمة الناشط أكثم نعيسة. وليس بازدراء قليل بالنسبة إلى جماعة تظهر تضامنها المطلق عند تعرض أحد أعضائها لمحاكمة سياسية صورية[7]. وهذه النزاعات تحدُّ من التعاون ومشاركة المعلومات، وتؤدي إلى استخدامات فائضة وغير فعالة للموارد التنظيمية.

منتديات ولجان المجتمع المدني

إن المجتمع المدني في سورية أرض قاحلة. وحتى في ذروة حماسة بشار الإصلاحية، رفض النظام الترخيص للجماعات المعارضة، مفضلاً على ذلك أن يتساهل مع عملياتها غير المشروعة حتى يستغلها في عمليات ابتزاز سياسي فيما بعد. والجمعيات المدنية القليلة التي تم ترخيصها هي إما مشاريع لشخصيات مقربة من النظام، مثل جمعيات التنمية لزوجة الرئيس، أو النقابات المهنية، والتي تكون قيادتها بحكم القانون من موالي حزب البعث[8].

وبعيدًا من جمعيات حقوق الإنسان، فإن الجمعيتين المدنيتين اللتين بقيتا بعد شتاء دمشق هما لجنة إحياء المجتمع المدني، ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي؛ وأغلق الأخير في ربيع عام 2005. وكانت الأهداف المعلنة لهاتين الجمعيتين متعدِّدة الأوجه، إذ كان من المفترض أن يوفرا منبرًا للتعبير عن الآراء الانتقادية، وأن يكونا منطلقًا للتكاتف والتضامن ليشكلا منبرًا موحدًا، وللعمل كثقلٍ موازنٍ للطائفية عن طريق تسهيل الحوار بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة[9].

وكانت تقارير الأداء مختلطة. فقد كانت اجتماعات منتدى الأتاسي

---

(7) «Syrian Activists Boycott Demonstration Because of Disagreement of Naisse's Accusation That Some Sit at the Table With Security Agencies,» *Ar-Rai Al'Am*, April 25, 2005, <http://www.thisissyria.net/2005/04/25/levant4.html#alraialaamkuwait>.

(8) جهاد ماتسوي (Jihad Matsui)، مقابلة مع الكاتب، واشنطن العاصمة، 29 كانون الثاني/ يناير 2006.

(9) George, *Syria: Neither bread nor Freedom.*

الشهرية المنتظمة تجذب مئات المشاركين، بثباتٍ أكثر من التظاهرات. غير أن الاجتماعات لم تسفر عن نتائج ملموسة قط. وعلى حدِّ تعبير أحد الناشطين، «يعبر الناس عن آرائهم، ويختلف معهم آخرون؛ وعندما ينتهي المنتدى، يذهب الناس إلى بيوتهم دون حلٍّ مطلق للمناقشة. فثلاث ساعات من الحديث لمرة واحدة في الشهر لن تنتج معارضة موحدة»[10]. وبالطريقة نفسها، كان منتدى الأتاسي يوفر مسرحًا مهمًا لشخصيات معارضة لتُرى وتُسمع من خلاله. وكانت إشارة من اليسار العلماني بأن الضمير العام لم يُمحَ. كما كان وجوده أيضًا نقطة حديث مفيدة لرئيس حاول أن يبرز واجهة لتساهل أكبر مع حرية التعبير.

الأحزاب السياسية

لطالما كانت الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في المعارضة. وباستثناء الأحزاب الكردية التي كان أعضاؤها قوميين بشكلٍ لا لبس فيه، لم يتمكن أي حزب من أن يوجد امتدادًا له في المجتمع. والحزب اللاطائفي الأكثر شعبية لا يتخطى عدد أعضاؤه المنتسبين الألف، مما يترك الأعضاء الفاعلين أمام عملاء للأمن يفوقونهم عددًا إلى حدٍّ بعيد.

وخلافًا للافتراض الشعبي، فإن سورية لا تعاني نقصًا في الأحزاب المعارضة. والواقع، أن المشكلة تكمن في أن هناك وفرة من هذه الأحزاب، على الرغم من حقيقة أن جميعها غير قانونية من الناحية التقنية. فأحزاب رجل القش، وتتألف من اثنين أو ثلاثة من أصحاب المشاريع السياسية، يجري تشكيلها بتواتر هائل حتى أن الناس قد توقفوا عن تتبعها[11]. كما أدّت تركيبة الضغوط الأمنية وغياب الديمقراطية الداخلية إلى أحزاب هشة وعرضة للانشقاق. إذ يسهل على أعوان الدولة اختراق المنظمات، وإثارة الفتن الداخلية وتشكيل أحزاب انفصالية ذات أعضاء ساخطين[12]. وليس هناك من مثال أفضل

(10) ناشط سوري، مقابلة مع الكاتب، دمشق، 30 آب/ أغسطس 2005.
(11) ناشط سوري، مقابلة مع الكاتب، دمشق، 5 أيلول/ سبتمبر 2005.
(12) عمار قربي، مقابلة مع الكاتب، حلب، 25 آب/ أغسطس 2005.

على المعارضة المعرَّضة للانشقاق أكثر من العدد الهائل للأحزاب الكردية، التي يتغير مجموعها بفترات قصيرة جدًا، حتى أنه نادرًا ما ينقل اثنان من مراقبي المعارضة العدد نفسه(13).

وعلى الرغم من أن المؤشرات الأخرى - الاحتجاجات الشعبية، وتجمعات المجتمع المدني، وإطلالات المعارضين في وسائل الإعلام - تشير إلى أن فعالية المعارضة ازدادت منذ عام 2002 إلى عام 2005، إلا أن العضوية الحزبية انخفضت فعليًا. إذ أثبتت الأحزاب عدم كفاءتها، ولا سيّما في تجنيد الشباب. وقد حاول رياض الترك، قائد الحزب الأكثر تقديرًا في المعارضة، أن يجدِّد حزبه واضعًا هذه المعضلة في اعتباره: «لا يوجد لدينا برنامج سياسي ملائم للأوضاع الحالية التي يواجهها المجتمع... فطلاب الجامعات، والشباب، وأبناء الأرياف - لم يجد أحد منهم شيئًا يناسبه داخل [المعارضة]»(14).

أما الناصريون، الذين لا يزالون ملتزمين بالبرنامج السياسي للرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر القائم على القومية العربية والاقتصاد الاشتراكي، واليساريون الذين يهيمنون على أكبر تحالف حزبي للمعارضة في سورية، التجمع الوطني الديمقراطي (DNG)، غالبًا ما يُنظر إليهم على أنهم بقايا الماضي، المتشبثين بأيديولوجية انهارت مع انهيار الاتحاد السوفياتي. وكان حزب رياض الترك، ثاني أكبر أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، إحدى قصص النجاح القليلة. إذ كان سابقًا الحزب الشيوعي السوري، ثم أعيد تنظيمه وهيكلته ليكون حزبًا ليبراليًا ذا برنامج سياسي جديد وقيادة شابة(15). وبأقصى المعايير، قبل حملة الإجراءات الصارمة الأخيرة، كان الحزب الوحيد بقاعدة عضوية صاعدة بثبات.

---

(13) ناشطون عرب وأكراد، مقابلة مع الكاتب، القامشلي ودمشق، 10-25 حزيران/ يونيو 2005.

(14) Joe Pace, «Riyad al-Turk interviewed by Joe Pace on Mehlis, the Opposition, Ghadry,» *Syria Comment* (8 September 2005).

(15) «حزب الشعب الديمقراطي السوري هو اسم جديد للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي،» **أخبار الشرق**، 8/ 5/ 2005.

ونظرًا إلى تفتت المجتمع السياسي السوري، أصبح المثقفون والناشطون المستقلون عماد المعارضة في مرحلة ما بعد ربيع دمشق، وكانوا في أحسن الأحوال قراءً يفتقدون إلى تابعين. وكما قال الناشط عمار القربي، «حقًا، لا يوجد ما يمكن وصفه بـ 'المعارضة'. هناك [فقط] ناشطون أفراد وكُتّاب»[16].

انبعاث إسلاموي؟

على الرغم من عفو بشار الأسد عن مئات من الإخوان المسلمين خلال سنواته الثلاث الأولى في الحكم، والجهد المتكرِّر، وإن كان فاشلاً، للمصالحة، لم يكن هناك من مؤشر إلى أن النظام سيصبح أكثر تسامحًا مع النشاط السياسي الإسلاموي. وكانت ذكرى مجزرة حماه التي سحقت انتفاضة الإخوان المسلمين في شباط/ فبراير عام 1982، والقانون رقم 49 الذي يعاقب العضوية في منظمة الإخوان المسلمين بالموت، يحولان دون ظهور وجود منظم لهم داخل سورية من جديد.

وعلى الرغم من استحالة التأكد من مدى التعاطف العام مع الإخوان المسلمين، غير أن التدين المفرط المتزايد، إلى جانب قلة التيارات الليبرالية ذات الصدقية، قد تجعل من المنظمة قوة سياسية هائلة إذا ما سُمح لها بالتعبئة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التنبؤات التهويلية، فإنه من غير المرجح أن تحتكرالساحة السياسة السورية. إذ إن نحو 30 في المئة من السوريين، الذين هم من الأكراد والمسيحيين والعلويين، يعارضون عمومًا الإخوان المسلمين من منطلق ديني وقومي، كما يفعل كثير من سكان المدينة من الطبقة الوسطى العليا الذين سئموا التزمّت الإسلاموي.

والحزب الإسلاموي الوحيد داخل سورية هو حزب التحرير، ولديه أقل من 1000 عضو بحسب ناشطيه[17]. كما أصبحت الإشارة إلى الزيادة في أعداد النساء المحجبات والرجال الملتحين، وهي العلامات الأولية للصحوة الدينية،

---

(16) عمار قربي، مقابلة مع الكاتب، حلب، 25 آب/ أغسطس 2005.

(17) زيتونة، مخطوطة غير منشورة.

كليشيه يستخدمه الصحافيون. ولكن بشكلٍ عامٍّ، فإن نمط الإسلام الذي يعاود الظهور في سورية ليس أصوليًا ولا عسكريًا. وبدلاً من الوقوع ضحية له، تمكن النظام من تسخير طاقته من خلال احتكار المؤسسة الدينية، وتلميع صدقيته الإسلامية. وبالمقابل، فإن التيارين المتزمتين، السلفي والوهابي، منقسمان – بعضهم يؤيد الصمت السياسي أو حتى التعاون مع الدولة، والبعض الآخر ينصح بالتحريض السياسي – ويقتصر نشاطهما إلى حدٍّ بعيد على مجموعات نقاش صغيرة وقليلة. ليس هناك من شبكة ثابتة.

وبعد انسحاب سورية من لبنان، كانت هناك اشتباكات متفرقة بين قوات الأمن وبين من كانت الحكومة تزعم أنهم متشدِّدون إسلامويون. كما اقترحت النظريات المعقولة ظاهريًا أن النظام قام على الأقل ببعض من هذه الهجمات لاستدرار التعاطف من الغرب وتبرير أعماله القمعية الداخلية[18]. وحتى لو كانت الهجمات من فعل الإسلامويين العدائيين، إلا أن وقوعها لا يثبت سوى انتشار خلايا متشدِّدة معزولة. وهي لا تحظى سوى بتأييد شعبي ضئيل جدًا في الشارع السوري الذي لا يزال حذرًا تجاه هذا النوع من الاشتباكات العنيفة بين الإسلامويين والنظام التي اندلعت في أوائل الثمانينيات. ونظرًا إلى قيام النظام بتضييق الخناق على تيارات الإسلام السياسي، فإنه من المستبعد جدًا أن يظهر الإسلامويون بوصفهم قوة معارضة رئيسية داخل سورية، بغض النظر عن مدى النجاح الذي يصيبه الإخوان المسلمون في المنفى.

حرب العراق: تنشيط أم إضعاف؟

بالنسبة إلى أنصار ما يسمى بنظرية الدومينو العكسية – إن انهيار صدام حسين سيدفع بموجة جارفة من الحماسة الديمقراطية عبر المنطقة – تحولت الحرب التي تقودها الولايات المتحدة إلى سيف ذي حدين. وأسهب الناشطون بدعواتهم من أجل الإصلاح باسم حماية سورية من مصير العراق، غير أن

(18) Joshua Landis and Joe Pace, «The Syrian Opposition,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1 (Winter 2006-2007), pp. 45-68.

الحرب أيضًا صدمت عموم السكان، ليقفوا وراء النظام البعثي الذي كانت أعلى مفاخره أنه استطاع الحفاظ على الاستقرار. كما أجبرت حماسة الدمقرطة المُحدثة لإدارة بوش دمشق على تبنّي لغة الإصلاح، لكنها سهّلت أيضًا جهد الحكومة في تسمية المعارضين أذنابًا للغرب. وأثار انهيار نظام صدام صحوة ضمن المعارضة الكردية، لكن بالمقابل تفاقمت التوترات بين المعارضتين الكردية والعربية.

وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من المعارضين السوريين دانوا حرب العراق بشدة، إلا أنهم قرنوا انتقاداتهم اللاذعة بدعوات للإصلاح الداخلي. وفي أيار/ مايو 2003، بعد شهر واحد من سقوط بغداد، قدم ناشطو المجتمع المدني التماسًا إلى الرئيس محذرين من «عدوانية، عنصرية، تبجح وسوء أيديولوجية وسياسة» الولايات المتحدة وإسرائيل، مناشدين من أجل الإصلاح لتحصين سورية ضد التهديدات الخارجية[19]. وفي 8 أيار/ مايو عام 2004، قام ناشطو المعارضة باعتصام غير مسبوق أمام مجلس الشعب[20]. لكنهم وفي الوقت نفسه، وجدوا أنفسهم عرضة لاتهامات الخيانة أكثر فأكثر. وعلى سبيل المثال، كان الاستثناء الوحيد للتعتيم الإعلامي حول الاعتصام مقالة لرئيس تحرير صحيفة البعث التي اتهمت المحتجين بمحاولة «تعزيز الضغوط التي تُمارس من الخارج»[21].

وكان الناشطون العرب متناقضين حول حرب العراق، بينما استقبلها الأكراد بغبطة تصل إلى حدّ الإجماع تقريبًا. إذ أثار سقوط صدام، رمز القمع بالنسبة إلى الأكراد، موجة إحياء القومية الكردية داخل سورية. وبدأت مجموعات المعارضة الكردية تحرض من أجل الحقوق الكردية، بما في ذلك استعادة الأراضي المصادرة في شمال سورية الشرقي، وحق تعليم ودراسة اللغة الكردية، والتعويض عن التمييز الممنهج ضد الأكراد في البيروقراطية الرسمية،

---

(19) Carsten Wieland, *Syria: Ballots or Bullets? Democracy, Islamism, and Secularism in the Levant* (Seattle: Cune Press, 2006).

(20) «Damascus: Demonstrators Detained before the Syrian Parliament,» *Arabic News*, 9/3/2004.

(21) مهدي دخل الله، «الضغط من خلال الترهيب،» **البعث**، 10 آذار/ مارس 2004.

وتجنيس الأكراد الذين جُردوا من جنسيتهم السورية في عام 1962. وبدأ عدد أقل من الأحزاب بالمطالبة باستقلالية سياسية أكبر وبحكومة فدرالية.

ويقول مشعل تِمّو، المتحدث باسم تيار المستقبل الكردي حديث العهد: إن «حرب العراق حررتنا من ثقافة الخوف... [فالناس] رأوا كرديًا يصبح رئيسًا للعراق، وبدأوا يطالبون بثقافتهم وحقوقهم السياسية في سورية»(22). وفي آذار/ مارس من عام 2004، أدّت مباراة كرة قدم إلى اندلاع اشتباكات بين الأكراد والعرب في مدينة القامشلي في شمال شرقي البلاد، مما أسفر عن احتجاجات كردية في جميع أنحاء المدن الكبرى في سورية(23). ولم يتردَّد النظام السوري في سحق ما سميت بالانتفاضة، معتقلاً آلاف الناشطين، ومغرقًا المنطقة الشمالية الشرقية ذات الهيمنة الكردية بقوات الأمن(24).

وكان تأثير نهوض الأكراد، على المعارضة ككل، أمرًا مشوِّشًا مجدّدًا. فمن بعض النواحي، كان الاندفاع المفاجئ للقومية الكردية في خضم ضغوط أميركية وإسرائيلية متزايدة – إذ شنت إسرائيل قبل أشهر، غارة جوية على الأراضي السورية – يصب مباشرة في مصلحة النظام. وبينما اتهمت الصحافة التي تديرها الدولة العملاء الأجانب ببدء أعمال الشغب، أثارت الأجهزة الأمنية شكوكًا حول أن الأكراد يشكلون طابورًا خامسًا – انفصاليًا ولمصلحة التدخل العسكري الأميركي – وبذلك احتوت الهيجان ضمن الأوساط الكردية(25). وحتى الناشطون العرب المتوترون، الذين كانوا متعاطفين مع محنة الأكراد، تردّدوا في دعم حركة يشير قادتها بمودة الرئيس جورج بوش الابن باسم أبو أزادي (أبو الحرية).

ومع ذلك، فإن حجم الانتفاضة أجبر الناشطين العرب على الاعتراف بأن

---

(22) مشعل تِمّو، مقابلة مع الكاتب، القامشلي، 14 حزيران/ يونيو 2005.

(23) «Gains by Kin in Iraq Inflame Kurds' Anger in Syria,» *New York Times*, 22/3/2004.

(24) Amnesty International, «Syria: Amnesty International Calls on Syria to End Repressive Measures against Kurds and to Set Up an Independent Judicial Inquiry into the Recent Clashes,» Public Statement, 6 April 2004.

(25) أسامة شحادة، التلفزيون العربي السوري القناة الأولى، 15 آذار/ مارس 2004.

الأكراد قوة لم يعد من الممكن تجاهلها. فالمعارضة العربية تناضل لتخرج بـ300 من مؤيديها إلى الشارع، بينما المعارضة الكردية أخرجت مئات الآلاف. وكان قبل هذه الانتفاضة، أن تجاهلت المعارضة العربية القضية الكردية إلى حدٍّ بعيد، لارتيابها في أن الفاعلية الكردية كانت غطاء للوصول إلى كردستان مستقلة. كما اتُّهم الأكراد بالمبالغة في ما يتعلق بمعاناتهم، وبتغيير التاريخ لإثبات الادعاء الكردي في الأراضي السورية.

وبعد فترة وجيزة من الانتفاضة، بدأ القادة العرب والأكراد بالتواصل والانخراط في تنسيق منخفض المستوى. وكان العرب يأملون أن يستغلوا قوة الأكراد البشرية بينما كان الأكراد يتطلعون إلى إدراج حقوقهم على أجندة المعارضة العربية. وكان الهدف هو التغلب على الشكوك المتبادلة التي كرسها النظام بعناية، وخلق جبهة موحدة من أجل الإصلاح. وكذلك اعترف الإخوان المسلمون بالأهمية المتزايدة للقوى الكردية في المعارضة، وأصدروا بيانًا تضامنيًا مع الأكراد، تمامًا بعد عام واحدٍ من الانتفاضة. وكانت أول مرة يعترف بها الإخوان المسلمون علنًا بشرعيّة المظالم الكردية(26).

اغتيال الحريري يعطي حياة جديدة للمعارضة

في 14 شباط/ فبراير من عام 2005، انفجرت قنبلة ضخمة في موكب رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ما أدى إلى مقتله، إلى جانب اثنين وعشرين آخرين. واتهمت واشنطن دمشق، وعملت بشكلٍ وثيقٍ مع كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية لتكثيف الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على النظام السوري لتحمُّل المسؤولية قبل إجراء التحقيق والمحكمة الدولية. وجمعت انتفاضة شعبية في لبنان، سرعان ما سميت بثورة الأرز، أكثر من مليون مواطن من الدولة الممزقة، للاحتجاج على مقتل زعيمهم، والمطالبة بأن تأخذ العدالة مجراها.

(26) «بيان من جماعة الإخوان المسلمين في سورية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة، الثاني عشر من آذار (مارس) 2004،» **أخبار الشرق**، 12/ 3/ 2005.

وأصرَّ بشار الأسد على براءة سورية، وحذَّر جمهوره في سورية ضدّ المؤامرات الخارجية وحملة المطاردة الدولية. ومع ذلك، وإذعانًا للضغوط العارمة، انسحبت القوات المسلحة السورية من لبنان، منهية وجودًا دام ثلاثين عامًا، كان معظم اللبنانيين يعتبرونه احتلالاً. وولَّد إخراج سورية المخزي من لبنان، وعزلتها الدولية المتزايدة، تأثيرًا نفسيًا عميقًا على المعارضة. وكانت أول مرة يعتقد فيها كثيرون من قادة المعارضة بأن النظام قد يواجه بحق تضافر جهد دولي لإسقاطه، أو إجباره على قبول إصلاحات حقيقية. وكان على المعارضة أن تضطلع بمسؤولياتها، وتثبت للشعب السوري بأنها قادرةٌ على توفير بديل فعال للحكم البعثي. وبحسب كمال اللبواني، «لأول مرة، تصبح إمكانية انهيار النظام منظورة، حتى وإن كانت بعيدة الاحتمال، وبدأ الناس يفكرون بجدية أكبر في تأمين بديل»[27].

وأمضت المعارضة ربيع عام 2005 منشغلة بأول محاولة جدية للتوحد منذ انهيار ربيع دمشق. فأولاً: أدّت اتصالات المستوى المنخفض بين العرب والأكراد إلى ولادة لجنة التنسيق الوطنية للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وهو التحالف الأكثر شمولاً للمعارضة حتى ذلك الوقت[28]. وفي نيسان/ أبريل، أصدرت لجنة إحياء المجتمع المدني، وهي أكبر تشكيل للمجتمع المدني في سورية، بيانًا يدعو إلى «فتح قنوات الحوار» مع شرائح المجتمع السوري كافة، بمن في ذلك الإخوان المسلمون.

وكانت المرة الأولى منذ مجزرة حماه الشائنة عام 1982، التي تقوم فيها جماعة معارضة داخل سورية بدعوة الإخوان المسلمين إلى الحوار[29]. وبعد شهر من ذلك، وقف الناشط والكاتب علي العبدلله، في منتدى الأتاسي في وسط دمشق، يقرأ بصوتٍ عالٍ رسالة، من المراقب العام للإخوان المسلمين

(27) كمال اللبواني، مقابلة مع الكاتب، الزبداني، 2 تموز/ يوليو 2005.

(28) رزوق الغاوي، «اثنتا عشرة من المنظمات السورية غير المرخصة من لجنة الدفاع عن الحريات،» **الشرق الأوسط**، 20/ 1/ 2005.

(29) «المعارضة السورية في الداخل والخارج تبدأ خطواتٍ لتوحيد صفوفها،» القدس برس إنترناشيونال، 4 نيسان/ أبريل 2005.

علي صدر الدين البيانوني، تشجع على تعاون جميع الحركات السياسية في سورية؛ بما في ذلك حزب البعث الحاكم. وكانت المرة الأولى التي يتم فيها تمثيل الإخوان المسلمين علنًا داخل سورية منذ عام 1982[30]. وبعد ذلك بفترة وجيزة، جلس الزعيم الشيوعي السابق رياض الترك إلى جانب البيانوني، وأعلن نيته تشكيل تحالفٍ مع الإخوان المسلمين. وكان العمل على وضع الأساس لائتلاف معارضة واسع من شأنه أن يوحد الأرومات المتعددة للمعارضة السورية، عرقية أكانت أم دينية.

إعلان دمشق

في 18 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005، قبل خمسة أيام من موعد إصدار تقرير الأمم المتحدة الأول حول اغتيال الحريري، كشفت المعارضة السورية المنتعشة حديثًا النقاب عن إعلان دمشق، وثيقة تؤسس لمنصة موحدة من أجل التغيير الديمقراطي. ووصل الإعلان برحلة سرية إلى المغرب، قبل بضعة أشهر عن طريق اثنين من الأعضاء البارزين في المعارضة العلمانية الموجودة في دمشق، واللذين التقيا بمراقب الإخوان المسلمين. وكان الصحافي المسيحي واليساري ميشيل كيلو أحد هذين المندوبين للقاء البيانوني. ورتبوا المبادئ الأساسية لتسوية وثيقة الوحدة. واتفق الجانبان على أربعة مبادئ توجيهية: التعددية، واللاعنف، ووحدة المعارضة، والتغيير الديمقراطي. وفوَّض البيانوني نظيريه العلمانيين بعرض مسودة اتفاقهما في دمشق لتُعدَّل ويُوافق عليها من جانب أكبر عددٍ ممكن من المجموعات المعارضة الأخرى. وكانت النتيجة إنشاء تحالفٍ على نطاقٍ واسعٍ، بدا وكأنه دفن الأحقاد بين الفصائل العلمانية والإسلاموية[31]. كما أعطى نشر الإعلان قبل أيام فحسب من إصدار أول نتائج تحقيق الأمم المتحدة دفعة لإنجازات المعارضة، حتى أنها كانت قادرة على

(30) «رسالة باسم الإخوان المسلمين في مؤتمر حضره ممثلون عن حزب البعث في دمشق،» **أخبار الشرق**، 9/ 5/ 2005.

(31) مقابلة مع ناشط وأندريه جي. تابلر (Andrew J. Tabler)، «الديمقراطية للإنقاذ»، رسائل معهد الشؤون العالمية الحالية (ICWA)، آذار/ مارس 2006.

ركوب موجة التقارير الصحافية في سورية، البلد الذي قلما تناولتها الأخبار الدولية.

وقّع خمسة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب تسعة من المثقفين البارزين بأسمائهم على الإعلان. وفي غضون ساعات، بدأت عشرات من الأحزاب الإضافية، داخل وخارج سورية، بإعلان تأييدها. وهي المرة الأولى منذ عقود، يبدو فيها وكأن الأحزاب السياسية المتشاحنة في سورية، والمثقفين الجريئين، وتجمعات المجتمع المدني تجد جميعها أرضية مشتركة. فالقوميون من الأكراد، العرب والسريان، وضعوا خلافاتهم العرقية جانبًا. كما كان الاشتراكيون، والشيوعيون، والليبراليون والإسلامويون على استعداد للتوحد على منصة واحدة للتغيير الديمقراطي واحترام بعضهم بعضًا. وكذلك، وحّد ناشطو المجتمع المدني الذين كانوا يرفضون الأحزاب السياسية سابقًا قواهم مع الجميع، وبُذل جهد متعمّد لضمان الإشادة بالموقعين على الإعلان من أغلبية المحافظات السورية[32]. وبحسب أحد الناشطين: «[فقط] مع إعلان دمشق يمكننا التحدث عن 'معارضة سورية'»[33].

وتجنبت الوثيقة كثيرًا من القضايا الصغيرة التي أوصلت جماعات المعارضة إلى تلك النقطة. إذ أحجمت عن إعلان دين الدولة، وتجنبت البيانات الواضحة حول الاقتصاد، أو قول ما إذا كان ينبغي على سورية أن تبقى اشتراكية أو أن تتحول إلى الأسواق الحرة. كما أنها لم تقدم حلاً واضحًا للمشكلة الكردية، بل اكتفت بالإصرار على وجوب التعامل معها ضمن إطار ديمقراطي وشامل. وإحدى الميزات الأخرى لإعلان دمشق كانت، وبخلاف الإعلانات السابقة، أنه أُتبع بإحداث لجنة للإشراف على استمرار التنسيق بين موقعيه.

ومن نواح كثيرة، كانت الانتقادات الموجهة إلى إعلان دمشق دليلاً على تفاهة الانقسامات والخلافات التي ابتليت بها المعارضة. فالفقرة التي تؤكد

(32) حازم نهار، «قصة إعلان دمشق،» **الموقف الديمقراطي** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).
(33) ناشط سوري، مقابلة مع الكاتب، بيروت، 1 تموز/ يوليو 2006.

على انتماء سورية لـ «النظام العربي» تعرضت للانتقاد من القوميين العرب والأكراد على حد سواء. واستخف بعض القوميين العرب بذلك باعتباره تسوية دنيئة للتراث العربي السوري، وبعض الأكراد المتطرفين انتقدوا بقسوة مجرد الإشارة إلى الهوية العربية، باعتباره دليلاً على الشوفينية العربية غير المنقطعة[34]. إن صعود هذه الانتقادات والخلافات إلى السطح وانتشارها، أدى إلى فشل «إعلان دمشق» في كسب تأييد واسع النطاق، بسبب بعض العبارات وليس بسبب المحتوى العام.

وتدور الانتقادات الأكثر جوهرية الموجهة إلى الإعلان حول الإشارة الخاصة للإسلام، والتي أشير إليها بعبارة «دين وأيديولوجية الأغلبية» و«المكوِّن الثقافي الأكثر بروزًا في حياة الأمة والشعب»، وحول معالجة الحقوق الكردية. وحذَّر بعض المعلقين من أن محاولات مغازلة الإخوان المسلمين هذه قد تفاقم التوترات الطائفية[35]. كما يقول أحدهم: إن واضعي مسودة الإعلان قد تنازلوا، دون أن يرف لهم جفن، عن التاريخ الطويل من العلمانية وفصل الدين عن الدولة [في سورية]»[36]. وبالنسبة إلى القضية الكردية، أشادت ثلاث مجموعات كردية بمطالب الإعلان للتغيير الديمقراطي، غير أنها رفضت الوثيقة بالمطلق على أرضية أنها ناقصة من حيث مسألة الحقوق الكردية، لأنها لم تعترف صراحة بالأكراد كجماعة وطنية مستقلة بروابط تاريخية مع الأرض.

وكان الاتفاق بين الجماعات العلمانية والإخوان المسلمين هدية عظيمة لكلا الطرفين. إذ تمكن الإخوان المسلمون من إبراز صوتهم من خلال قنوات المجتمع المدني السورية، بينما كسبت العناصر العلمانية تأييد الحركة الإسلاموية الأبرز في البلاد. وبعد مؤتمر حزب البعث المخيب للآمال، كان

---

(34) ناشطون سوريون، مقابلات مع الكاتب، بيروت، 1 تموز/يوليو 2006 وناشط سوري، رسالة عبر البريد الإلكتروني للكاتب، 7 تموز/يوليو 2006.

(35) محمد جديد، «إعلان دمشق المولود المنتظر... ولكن»، **الموقف الديمقراطي**، (تقرير خاص حصل عليه الكاتب).

(36) وائل السواح، «تنافس سوري بين السلطة والمعارضة على الشارع الإسلامي،» **الحياة** (لندن)، 24/12/2005.

الناشطون العلمانيون يأملون أن من شأن هذه العلاقة أن تخفف الشكوك الشعبية في مناهضة المعارضة العلمانية للمسلمين، وفي نخبويتها وموالاتها للغرب(37).

وأدّى تشكيل الائتلاف إلى دق ناقوس الخطر بالنسبة إلى نظام كافح على مدى عقدين من الزمن لحرمان الإخوان المسلمين من موطئ قدم في المجتمع السوري. وشنَّ النظام هجومًا مضادًا عبر وكلائه داخل أوساط المثقفين والمعارضين، إذ قامت رحاب البيطار، من التجمع الديمقراطي الحر شبه المعارض، بالتشكيك في دوافع موقعي الإعلان، مردِّدةً منطق النظام، أنه في خضم الهجمة الضارية للضغوط الدولية، فإن أي تحدٍّ للدولة يُعرِّض أمن الشعب السوري للخطر(38). واتهم النظام الذي يطرح نفسه بوصفه ضامنًا للاستقرار، المعارضة بتجاهل غدر الولايات المتحدة وإسرائيل، أو بما هو أسوأ، بتسهيل ذلك لهما من خلال السعي إلى تقويض الدولة(39). وللأسف، فإن صدى لوائح ولاء المعارضة لا يزال يتردد مع قلقٍ يعصف بالعامة.

المعارضة تصبح عالمية

لطالما احتدم جدل طويل داخل المعارضة السورية حول دور القوى الأجنبية. فعلى الطرف الأول وقفت مجموعة كبيرة من القوميين ترفض أي شكل من أشكال المساعدة الخارجية، ولا سيّما من الولايات المتحدة. وكانت أيديولوجيتهم مغلفة بالشعار القائل «لن نركب ظهر الشيطان للوصول إلى الجنة». وعلى الطرف الآخر وقف عددٌ قليلٌ من الليبراليين المهمشين الذين يرحبون بكل الضغوط التي قد تضعف النظام. وأما الفريق المعتدل فإنه يعترف بالحاجة إلى المساعدة الخارجية غير أنه يرفض أي شيء يؤثر على أجندة المعارضة أو يأخذ السلطة من أيديها.

---

(37) ناشطون سوريون، مقابلات مع الكاتب، دمشق، 5 تموز/ يوليو 2005.

(38) «حزب سوري يشكِّك في قومية الأحزاب المعارضة التي وقعت إعلان دمشق،» وكالة فرانس برس (بالعربية)، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

(39) «الأمن السوري يمنع مؤتمرًا صحافيًا»، إيلاف، 1 شباط/ فبراير 2006.

وقد حدث تطوّران مكنّا المؤيدين من تدويل حركة الإصلاح. الأول: أن جماعات المعارضة في المنفى بدأت بالتكاثر في عام 2004، مستهلة جهدًا متضافرًا لإقامة علاقات بين القوى الخارجية والمحلية. والثاني: والأكثر أهمية، أن النظام بدأ حملة جديدة على الناشطين داخل سورية في آذار/ مارس 2005، وكان يُصَّعد القمع بشكلٍ متواترٍ منذ ذلك الوقت، مما دفع بالناشطين إلى السفر إلى الخارج، وتشجيع نظرائهم في المنفى للضغط على حكوماتهم.

وكثَّف النظام قمعه للناشطين خلال انسحاب عام 2005 من لبنان ليصل إلى مستويات لم تُشهد منذ شتاء دمشق. إذ بدأ باعتقال ومضايقة ناشطي المجتمع المدني، فسارع إلى حرمانهم من التعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام. وفي منتصف آذار/مارس من ذلك العام، سحبت وزارة الإعلام التراخيص من القنوات التي ترعاها الولايات المتحدة، مثل قناة الحرة وراديو سوا، لتغطيتهما احتجاج العاشر من آذار/مارس أمام قصر العدل[40]. كما حجب موقع إلكتروني، يدعى إيلاف، ينشر مقالات متكرِّرة حول المعارضة، إلى جانب حجب نشرة موقع كلنا شركاء (all4syria) الانتقادية الخطيرة. فأرسل بهذا رسالة واضحة إلى باقي الصحافيين بعدم الانخراط مع المعارضة أو تغطية أخبارها.

وفي أيار/ مايو 2005، اعتقلت قوات الأمن اللجنة الإدارية لمنتدى جمال الأتاسي بأكملها، لقراءتها جهارًا رسالة من الإخوان المسلمين. ثم أطلق سراح جميع أعضاء اللجنة باستثناء واحد منهم، وأُغلق المنتدى – الجمعية الأخيرة المتبقية من حملة شتاء دمشق – إلى أجل غير مُسمى. وازداد عدد الاعتقالات التعسفية والاستدعاءات الأمنية بشكلٍ كبيرٍ ومفاجئٍ. ومع حلول منتصف فصل الصيف، كانت جميع التجمعات المعارضة محظورة. أما أولئك الذين حاولوا الالتفاف على الحظر فجدوا منازلهم ومكاتبهم محاصرة من قبل قوات الأمن. وأوضح ناشط تأثير ذلك على المعارضة بقوله: «أصبح من المستحيل

(40) «Syria Bans Correspondent from U.S.-Funded Broadcasters,» *BBC Monitoring International Reports*, 21 March 2005.

تقريبًا بالنسبة إلينا أن نفعل أي شيء داخل سورية. وبالتالي كان أمام الناس خياران: يمكنهم الارتداد والعودة إلى العمل السري كما فعلوا في الثمانينيات والتسعينيات، أو السفر والتنظيم في الخارج»[41].

وفي غضون ذلك، بدأ فريد الغادري، وهو رجل أعمال سوري ومؤسِّس حزب الإصلاح السوري الذي مقره واشنطن، يروج لنفسه على أنه زعيم المعارضة في المنفى. وعلى الرغم من أن الغادري لم يكن له من أتباع يمكن تمييزهم داخل سورية، إلا أنه تمكَّن من اكتساب حظوة لدى مسؤولين من المحافظين الجدد، مثل ريتشارد بيرل وبول وولفويتز. ودعا الغادري، واصفًا نفسه بـ «أحمد الجلبي السوري»، إلى إسقاط النظام البعثي[42]. كما أن جمعيات عملت مع الولايات المتحدة على تدمير صدقية الغادري لدى المعارضة المحلية السورية، إلا أنهم أثاروا قلق النظام.

وبعد عدة مؤتمرات فاشلة، تواصلت المعارضة الداخلية والخارجية – من دون الغادري – بنجاح في واشنطن، في كانون الثاني/يناير عام 2006. ولم يفضِ المؤتمر إلى إنشاء تحالفٍ جديدٍ، غير أن جميع المشاركين من داخل سورية شهدوا على إنجازه الاستثنائي: إذ مثَّل خطوة أولى مهمة في كسر حواجز عدم الثقة بين الناشطين داخل سورية ومواطنيهم المغتربين المقيمين في الولايات المتحدة[43].

مفاجأة خدام تُجدِّد نشاط المعارضة

في 30 كانون الأول/ديسمبر من عام 2005، فاجأ نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام الذي كان يومًا من أشد منتقدي المعارضة، النظام والمعارضة على حد سواء بالتهجم على السلطات من خلال شبكة أخبار العربية. وكان سرًا

(41) ناشط سوري، رسالة بريد إلكتروني للكاتب، 5 شباط/فبراير 2006.

(42) Salim Abraham, «A Power Struggle from Washington to Damascus: Syria's Ahmad Chalabi,» *Syria Comment* (25 March 2007).

(43) ناشطون سوريون، مقابلات مع الكاتب، واشنطن العاصمة، 31 كانون الثاني/يناير 2006.

مكشوفًا أنه يعارض توريث بشار الأسد الحكم في سورية، إذ كان يسوي وضعه ليتولى المنصب بنفسه. وبعد استلام بشار السلطة، وجد خدام نفسه مهمشًا أكثر فأكثر، حتى استقال - أو أجبر على ذلك - من منصب نائب الرئيس.

وبعد المقابلة، انتقل إلى باريس حيث أعلن تحالفًا مع الإخوان المسلمين. وفي آذار/ مارس عام 2006 انتهى مؤتمر عُقِد في بروكسل بإعلان ائتلافٍ معارضٍ جديدٍ عُرف باسم جبهة الخلاص الوطني (NSF). وشدَّدت الجبهة على القيم الليبرالية: التعددية الدينية، والإثنية، والسياسية والفكرية، وتداول السلطة ووضع حدٍّ للتمييز ضدّ الأكراد، الذين وصفتهم بأنهم «شركاء في الوطن»[44].

وكان انشقاق خدام، وتشكيل جبهة الخلاص الوطني، ضربة لثقة النظام أقوى من ضربة إعلان دمشق. ففي أحسن أحواله، كان الإعلان يبشِّر بوحدة أكبر داخل المعارضة، ولكنه لم يعزِّز، بحدِّ ذاته، موقف المعارضة داخل المجتمع السوري. وفي حين كان المعارضون يصارعون من أجل التشبيك دوليًا، وكانوا يتهافتون باستمرار للحصول على الأموال، كان خدام يمتلك ثروته الشخصية، الثروة التي حصل عليها من خلال مركزه السابق في السلطة وصلاته المهمة، ومعرفته الوثيقة بالأعمال الداخلية للنظام الغامض سيء السمعة.

وعزَّز هذا التحالف موقفي خدام والإخوان المسلمين على حد سواء. فمن خلال ارتباطهم بالعلماني خدام، كان الإخوان المسلمون يعرضون توقهم لإعطاء الأولوية للبراغماتية السياسية على الأيديولوجية الضيقة. وهو الأمر الذي قد يقلِّل من مخاوف العلويين والقادة العسكريين الذين كانوا يعتقدون بأن الخطوة الأولى للإخوان المسلمين في السلطة ستكون التخلص من موالي النظام. وكان في مقدور خدام مناشدة البعثيين بطريقة لم يكن ليقدر عليها البيانوني أبدًا. إذ أصدر نائب الرئيس السابق رسالة صريحة لبعثيي النظام، يناشدهم فيها نبذ الزمرة العائلية الصغيرة التي تحكم سورية وتقديم ولائهم

(44) «لقاء عناصر المعارضة السورية: خدام والبيانوني يعلنان جبهة الخلاص الوطني،» **أخبار الشرق**، 17/ 5/ 2006.

بدلاً من ذلك إلى الوطن، ممثلاً بجبهة الخلاص الوطني. كما استفاد الإخوان المسلمون أيضًا من علاقات خدام الدولية والداخلية. وفي الوقت نفسه، أعطى الإخوان المسلمون خدامًا موافقة إسلامية، حتى أنه أصبح في إمكانه الآن استغلال أي دعم يمكن أن تتمتع به [هذه الموافقة] داخل سورية.

ولكن جبهة الخلاص الوطني أعادت فتح بعض التصدعات داخل المعارضة المحلية التي كان إعلان دمشق يتطلع إلى رأبها. ولم يعلن أي من الناشطين داخل سورية تأييدًا صريحًا لجبهة الخلاص الوطني - لأنه إن فعل ذلك سيعرّض نفسه بلا ريب إلى عقوبة سجن قاسية - غير أن معظم المعارضين انقسموا إلى معسكرين اثنين، إذ اعترض المعسكر الأول بشدة على التعامل مع خدام من حيث المبدأ، فهو رمز للنظام البعثي القمعي والمخطِّط لشتاء دمشق. ودان البعض في المعسكر الأول تحول مركز ثقل المعارضة من دمشق إلى أوروبا، نظرًا إلى أن خدام قد هرب إلى باريس. وانتقد البعض وقاحة المشاركين في مؤتمر جبهة الخلاص الوطني لعدم اشتماله على أي من الناشطين من داخل سورية. وتحسَّر نُقَّاد آخرون على فشل الإخوان المسلمين في التشاور مع حلفائهم الجدد في إعلان دمشق. كما غازل البعض في لجنة الإعلان المؤقتة، في الحقيقة، فكرة طرد الإخوان المسلمين رسميًا من صفوف الإعلان[45].

أما المعسكر الثاني، وفي حين كان متفائلاً بحذر بشأن جبهة الخلاص الوطني بوصفها تشكيلًا سياسيًا، ومبتهجًا لفكرة نشوء تحالف جديد للمعارضة، إلا أنه بقي حذرًا من شخصية خدام نفسه. وكان هذا الفريق يسوده الليبراليون، المعارضون المنفتحون على المساعدة الخارجية، إلى جانب أولئك الذين كانوا أكثر تشدّدًا وعنادًا في معارضتهم النظام. وقال رياض الترك، الذي دعا بجرأة في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2005 إلى استقالة بشار الأسد، في تصريح رسمي، «حتى وإن لم يكن علينا تأييد خدام، فإننا لن نقاتله نيابة عن

(45) «عبد العظيم: لم يُجبر الإخوان المسلمون على الاختيار بين الجبهة والإعلان،» **أخبار الشرق**، 17/ 4/ 2006.

النظام»، مضيفًا أن المعارضة مفتوحة للجميع، ومن ضمنهم المنشقون على حزب البعث[46]. ووافق عددٌ كبيرٌ من حركات المعارضة الخارجية على جبهة الخلاص الوطني، وإن يكن على مضض. وحقيقة أن تشكيل جبهة الخلاص الوطني لم يمزق المعارضة كانت واحدة من الشواهد الملموسة للقوة المتماسكة لإعلان دمشق. إذ قدم الإعلان للمعسكرين المتشاحنين مجموعة مُثل عليا متفق عليها، ولم يكن من ناشط ملتزم يرغب في أن يرى الإنجاز الأكبر الوليد للمعارضة ينحل بعد أشهر فحسب من ولادته.

وسرعان ما باشرت جبهة الخلاص الوطني حملة دبلوماسية لتتشارك مع القوى الإقليمية المعادية لبشار الأسد، مقيمة مكاتب واجتماعات في تركيا[47]. كما عزَّزت علاقاتها أيضًا مع العناصر المعادية لسورية في لبنان، مما أثار المخاوف في دمشق من تحول لبنان إلى رأس جسر للقوى المعارضة. كما كان على النظام السوري أيضًا أن يتخوف من استخدام الزعماء المعادين لسورية في لبنان مهاراتهم في كسب التأييد من الولايات المتحدة، وإقناع واشنطن بالتخلي عن عدائها للإخوان المسلمين، والنظر في دعم حزب إسلاموي سُنِّي ليكون بديلاً للنظام العلماني ذي الهيمنة العلوية في سورية. وقد ناقش الإخوان المسلمون آليات معارضة الأسد مع الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط[48]. كما توقف جنبلاط مرتين في باريس للتشاور مع خدام خلال رحلتين إلى واشنطن. ودفع نجاح المعارضة في إقامة تحالف عريض، وإن كان هشًا، وقدرتها على كسب دعم مبدئي من الحكومات الأجنبية، النظام نحو الاستمرار في عدوانيته.

نهاية المعارضة

(46) بهية مارديني، «المعارضة غير قادرة على تحريك الشارع،» إيلاف، 16 نيسان/ أبريل 2006.

(47) «قادة الإخوان وناشطو حقوق الإنسان يلتقون منظمات المجتمع المدني في تركيا،» **أخبار الشرق**، 8/ 5/ 2006.

(48) «وفد من لجنة العلاقات الخارجية للإخوان المسلمين في سورية يزور جنبلاط،» **أخبار الشرق**، 1/ 5/ 2006.

إن القمع الذي بدأ في عام 2005، وازدادت كثافته بعد انشقاق خدام، أصبح وحشيًا بعد إعلان دمشق - بيروت في أيار/مايو 2006. إذ شجعت تطورات كثيرة النظام على تكثيف حملته. فأولاً: شعر النظام البعثي بأنه قد تفادى رصاصة عندما بدأ تحقيق الأمم المتحدة في اغتيال الحريري يواجه صعوباتٍ جديةً عُقب صدور التقرير الأول الأكثر دراماتيكية، والذي صدر في خريف عام 2005، متهمًا سورية بشكلٍ مباشرٍ في تدبير الاغتيال. إذ إن عددًا من الشهود الرئيسيين، إما أنكروا أقوالهم مدعين أن حلفاء الحريري دفعوا لهم مالًا للإدلاء بشهادة كاذبة، أو أنهم تحولوا إلى أن يكونوا غير موثوقين. وثانيًا: أومأت إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة من عام 2005 بأنها لن تدعم تغييرًا للنظام في دمشق. وثالثًا: وربما الأكثر طمأنة، أن التيار المؤيد لسورية كان يعادل تقريبًا الائتلاف المعادي لسورية في لبنان، إذ كشفت الانتخابات البرلمانية في عام 2005 انقسامات عميقة داخل المجتمع المسيحي في لبنان، الذي تحالف نصفه مع الشيعة في لبنان، بدلاً من التحالف مع القيادة السُّنّية الموالية لأميركا في البلاد.

وأدَّى الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف عام 2006 إلى تعزيز سورية أكثر، إذ فشلت إسرائيل في تدمير حزب الله، الذي سرعان ما تسلح ثانية بمساعدة سورية، وأثبت بأنه قادرٌ على حماية المصالح السورية في لبنان. وكان فشل مخططات الرئيس بوش في الشرق الأوسط عاملاً آخر أقنع بشار الأسد بأنه قادر على التحرك ضدّ المعارضة دون إثارة معارضة جدية داخل أو خارج سورية. إذ تحولت العراق إلى كارثة، وأوصلت الانتخابات الديمقراطية في الشرق الأوسط، أينما جرت، الإسلامويين المعادين للولايات المتحدة إلى السلطة. فانتخابات كانون الثاني/يناير عام 2006 في فلسطين أوصلت حماس إلى السلطة، بفوزٍ ساحقٍ أعطى بشار الأسد دفعًا سياسيًا مهمًا. ففي النتيجة، كان زعيم حماس، خالد مشعل، يعيش في دمشق. وبالتالي، فإن أجندة الرئيس بوش للحرية أعطت نتائج عكسية بشكلٍ واضحٍ.

في آذار/مارس 2005، وبحكم قلقه دون شك من تعزيز قوى المعارضة

في الخارج، أسهب النظام في مضايقته المعارضين من خلال حظر الاتصال مع العناصر الخارجية. واعتقل اللبواني فور عودته من اجتماعات مع مسؤولين أوروبيين وأميركيين في واشنطن؛ إذ اتهم بداية بالانتماء إلى تنظيم محظور، والتحريض على الفتنة الطائفية، و«تشويه صورة الأمة»، وكان أسوأ سيناريو للقضية الحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام[49]. لكن النظام وجَّه في وقتٍ لاحقٍ تهمة جديدة إلى البواني: «التواصل مع دولة أجنبية وتحريضها على المواجهة المباشرة»، والتي تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد أو الإعدام[50]. ومنذ صيف عام 2006، لم يُسمح عمليًا لأي معارض سوري بمغادرة البلاد.

إعلان دمشق – بيروت

في 12 أيار/ مايو عام 2006، وقَّع 300 من المثقفين السوريين واللبنانيين إعلان دمشق – بيروت، الذي يدعو إلى تطبيع العلاقات بين لبنان وسورية. للوهلة الأولى لم يبدُ ضارًا، إذ فسَّر النظام هذه الوثيقة بوصفها دليلًا على أن المعارضة السورية كانت توحِّد قواها مع الحكومة المعادية لسورية في لبنان[51]. كما أعطت حقيقة أن وفدًا، ضمَّ عبدالحليم خدام والعديد من الإخوان المسلمين، التقى وليد جنبلاط – السياسي المناهض لسورية الأكثر جعجعة في لبنان، والذي كان قد دعا إلى التدخل العسكري الأميركي في سورية، واغتيال بشار الأسد على حد سواء – صدقية لهذا التفسير. كما استاء العديد من السوريين لما كانوا يرونه من جحودٍ لبنانيٍّ تجاه تضحيات سورية للحفاظ على الأمن اللبناني. ولعب النظام على هذا الارتفاع المفاجئ في المشاعر المعادية للبنانيين، لصبغ شخصيات المعارضة بصبغة الخائنين والعملاء للتدخل الموالي للغرب في لبنان.

---

(49) «Syrian Rights Activists Detained After Travel Abroad,» *Human Rights Watch*, 18 November 2005.

(50) مركز حقوق الإنسان السوري، «قاضي التحقيق يصدر اتهامًا جديدًا ضدّ كمال اللبواني،» بيان صحافي، 17 آذار/ مارس 2006.

(51) ناشطون سوريون، مقابلات مع الكاتب، بيروت، 30 حزيران/ يونيو – 1 تموز/ يوليو 2006.

وهاجم النظام أكثر مواطن ضعف المعارضة، وغرز أنيابه فيها منذ ذلك الحين. كما اتهمت افتتاحية في صحيفة تشرين الرسمية الموقعين بـ [نسيان] جميع ضحايا وتضحيات سورية من أجل لبنان وبـ [الانضمام] إلى الهجمة الشريرة والصريحة التي تقودها إدارة بوش ضد سورية[52]. وبعد يومين من صدوره، استدعت الاستخبارات (الشرطة السرية) ميشيل كيلو، الكاتب الرئيس للإعلان، من أجل استجوابه. وقد اعتقل مدة عامٍ، ومن ثم حُكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات أخرى بتهمة «إضعاف الشعور القومي، ونشر أخبار كاذبة، والتحريض على الفتنة الطائفية»[53]. وكان اعتقاله يرسل موجة صدمات عبر المعارضة، ويتنبأ بحملةٍ أوسع تستهدف جميع عناصر الجماعات المعارضة – أي المدافعين عن حقوق الإنسان، والقوميين العرب، والأكراد، واليساريين والليبراليين كلهم على حد سواء. وكانت الدولة تركِّز على تحذير المعارضة من أن أحدًا لن يُعفى من العقاب إذا ما تحالفوا مع حكومات خارجية. وبدأ الناشطون يتحدثون عن «تصفية نهائية» للمعارضة[54].

وطوال عام 2007، كان النظام يتخلص من جميع شخصيات المعارضة المهمة تقريبًا، بدءًا بالموقعين على إعلان دمشق – بيروت. إذ حُكم على كلٍّ من ميشيل كيلو، ومحمود عيسى، وسليمان الشُمَّر، وخليل حسين بالسجن مدة ثلاث سنوات[55]، وحكم على محامي حقوق الإنسان الأبرز، أنور البُني، بخمس سنوات. كما دفعت موجة القمع إلى إصدار بيانات إدانة من رئاسة الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأميركية، لكن لا شيء أكثر من ذلك[56]. وطوال هذه المدة، منعت قوات أمن الدولة أعضاء إعلان دمشق من الاجتماع. وفي أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر، أشار النظام إلى سياسة عدم تسامح

(52) «لماذا إعلان دمشق بيروت الآن،» **تشرين**، 17/ 5/ 2006.

(53) «كيلو وعيسى مهدّدان بثلاث سنوات،» المرصد السوري، 13 أيار/ مايو 2007.

(54) ناشطون سوريون، مقابلات مع الكاتب، بيروت، 1 تموز/ يوليو 2006.

(55) «Syria: Four more Activists Sentenced to Prison,» Human Rights Watch, *Human Rights News*, 17 May 2007.

(56) «EU Presidency Statement on the Sentencing of Intellectual Michel Kilo and Political Activist Mahmoud Issa in Syria,» *SFCP Statements*, 14 May 2007.

جديدة مع مثل هذه التجمعات. وبعد فضِّ اجتماع للمجلس الوطني لإعلان دمشق، انتشرت قوات الأمن عبر البلاد، واعتقلت أكثر من عشرة أشخاص كانوا من المشاركين في الاجتماع، بمن فيهم أكرم البُني، وفداء الحوراني، وعلي العبدالله[57]. وبعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ اقتحمت الاستخبارات منزل العضو السابق في البرلمان، والشخصية البارزة في ربيع دمشق، رياض سيف، واقتادته بعيدًا[58].

ولم يقم الأمن السوري بسجن قادة المعارضة فحسب، بل إنه اتخذ خطواتٍ لضمان عدم ظهور قيادة جديدة. ولم يكن اعتقال الناشطين غير المتفرغين وأولئك المنتقدين للنظام، أمرًا غير عادي. وما إن أصبح العالم الافتراضي ملجأً للتعبير عن المعارضة، حتى تمت مراقبته وتقييده. وشملت الحملة على الإنترنت حجب نطاقات مثل «بلوغسبوت»، و«يوتيوب» و«فيسبوك»، كما حجب نحو 160 موقعًا إلكترونيًا، بما في ذلك العديد من المواقع الإخبارية ومواقع الشبكات الاجتماعية[59]. وفي عام 2007، صدرت لائحة تنظيمية جديدة تطلب من مشغلي الموقع تسجيل اسم أي شخص ينشر على الموقع وبريده الإلكتروني[60]، كما طُلب من مقاهي الإنترنت تسجيل أسماء المستخدمين وأرقام بطاقاتهم الشخصية.

نهاية الاحتواء

خرجت سورية من عزلتها الدبلوماسية والسياسية خلال النصف الأخير من عام 2008، وأسباب ذلك عديدة. فأولاً: إن بشار الأسد تحوَّل إلى خصم أكثر دهاءً وحاكم بارع أكثر مما اعترف به معظم المحللين. وثانيًا: إن المعارضة

(57) «Syria:More Activists Arrested Following Opposition Meeting,» *Human Rights Watch* Press Release, 17 December 2007.

(58) «The Few Syrian Dissidents Remain Subject to a Ruthless Crackdown by the Authorities,» *Le Monde*, 15/7/2008.

(59) «Syria Blocks 160 Websites: Rights Group,» *t*, 9 September 2008.

(60) قانون 25 تموز/يوليو للعام 2007.

السورية لم تكن قادرة بعد على تحشيد أكثر من بضع مئات من أتباعها للاحتجاجات العامة، ويعود هذا الفشل إلى الخوف المستشري من قوات الأمن السورية، مما أدى إلى خلق جيلٍ لا مبالٍ وغير مسيَّس من السوريين، ولكنه يعود أيضًا إلى عجز أحزاب المعارضة عن تجنيد موالين لها. وحتى في المنفى، قلة من السوريين فحسب كانوا يحضرون عند دعوتهم إلى الاحتجاج. وثالثًا: إن إدارة بوش فشلت في إقناع مواطني الشرق الأوسط بأن الديمقراطية يمكنها حل مشكلاتهم. فأهمية التقسيمات الطائفية، والقبلية، والإثنية قوَّضت الجهد الرامي إلى الوحدة الوطنية والإصلاح. ونتيجة لذلك، فإن الاستبدادية تعزَّزت بدلاً من أن تضعف بسبب تجربة أميركا في العراق. كما تأذَّت سورية، التي فتحت أبوابها لتدفق نحو مليون ونصف المليون من اللاجئين العراقيين، بسبب الحرب الأهلية التي مزقت جارتها. وبعيدًا من كونه حافزًا للسوريين للنهوض والمطالبة بالحرية، أعطى المثال العراقي درسًا لجيلٍ جديدٍ من السوريين لتقدير الاستقرار والأمن تحت حكم رجل قوي. وباتت الاستبدادية في جميع أنحاء الشرق الأوسط في حالة تجديد وتحديث.

لكنّ الاعتراف بمكانة سورية بوصفها لاعبًا إقليميًا رئيسيًا، والانخراط الناتجعن ذلك، لم يصبّا في مصلحة المعارضة. إذ انتهى حصار الغرب الدبلوماسي على سورية بزيارة مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، إلى دمشق. وعلى الرغم من المناشدات العامة لسولانا للتطرق إلى سجل حقوق الإنسان المخزي في سورية، إلا أن سولانا كان واضحًا بأن النقاط الثلاث المعنية هي عدم التدخل في الشؤون اللبنانية، وإغلاق مكاتب المنظمات الإرهابية الفلسطينية في دمشق، وتأمين الحدود مع العراق[61]. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن وفدٌ من الكونجرس الأميركي خلافهم مع البيت الأبيض بإدارة بوش، وقاموا بزيارة الرئيس الأسد في دمشق. وكان هذا تمهيدًا للزيارة الأكثر علانية لرئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي. ومرة أخرى، كانت المناقشات تدور حول لبنان، العراق والصراع الإسرائيلي –

(61) Nadim Houry, «The road to Damascus,» *Guardian Unlimited* (13 March 2007).

الفلسطيني. وما كان غائبًا بشكلٍ واضح هو مناقشة موضوع عشرات الناشطين المسجونين في انتظار المحاكمات. وبعد ثلاثة أشهر، وفي إطار مكافأة دور سورية البنّاء في حل الأزمة السياسية في لبنان، استأنف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي العلاقات مع سورية، من خلال الإعلان عن خططه لإرسال اثنين من كبار المبعوثين إلى دمشق، وهو ما سبق زيارة ساركوزي إلى دمشق في أيلول/ سبتمبر من عام 2008[62]. وكانت العلاقات السورية الفرنسية قد تعافت رسميًا من تداعيات اغتيال الحريري.

وحتى أعداء سورية كانوا في سعي إلى التواصل معها، ففي أيار/ مايو 2008، أعلنت سورية وإسرائيل أنهما في صدد متابعة المفاوضات الشاملة[63]. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فكانت سياساتها في رفض التعامل مع سورية تلفظ أنفاسها الأخيرة على الأرجح مع إدارة بوش[64].

الخاتمة

إن اجتماع الانخراط الدولي وحملات النظام أدت إلى إنهاء أيّ نشاط مهم للمعارضة داخل سورية. ويوضح أيمن عبد النور، الذي يقدم نشرة كلنا شركاء الإخبارية الإلكترونية، ويعيش في المنفى، أن علاقات سورية المُحسنة مع الغرب زودت النظام «بحماية لاستخدام قوته ضد أعدائه من المقاتلين، وحتى ضد المجتمع المدني، دون أن يولِّد ذلك أي صيحة احتجاج عالمية[65]. وكتب ياسين الحاج صالح، أكثر الناقدين اليساريين وضوحًا للحكومة، والذي لم يُسجن، في صحيفة الحياة في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2008 نادبًا التجزئة الكاملة للمعارضة والحطّ من قيمتها من جانب الحكومة. كما ناقش في أنه «يجب على المعارضة أن تغير نفسها أولاً كي تكون مثالاً لتغيير المجتمع».

(62) «Sarkozy Meets Assad in Syria,» *International Herald Tribune*, 3/9/2008.

(63) «Israel Holds Peace Talks with Syria,» *New York Times*, 22/5/2008.

(64) Baker Calls Bush, «Ridiculous on Syria,» *Jewish and Israel News*, 16/9/2008, <http://www.jta.org/cgi- bin/iowa/home/index.html>.

(65) Ayman Abdel Nour, «The View from Damascus,» *Forbes Magazine* (10 May 2008).

ويضيف، «لا الشيوعية ولا القومية العربية تستطيع حل هذه المشكلة. المعارضة الديمقراطية... تحتاج إلى أفكار جديدة حول الوطنية السورية، وحول التحول الاقتصادي والاجتماعي الجاري حاليًا في سورية... ويجب أن تكون مستقلة عن الخارج». ويختم صالح، «إن المخرج الوحيد من أزمة الفشل هذه في التركيز على إعادة بناء الذات وتطوير المعرفة بالمجتمع السوري، الأمر الذي تفتقر إليه المعارضة بجميع أطيافها[66]». وهذا النقد الذاتي اللاذع سائد في صفوف المعارضة السورية، وتنشغل المعارضة بمحاولة تفسير السبب في عدم اصطفاف المواطن السوري العادي مع دعوتها، بينما تضع خطة لإعادة بناء نفسها.

(66) ياسين الحاج صالح، «المعارضة السورية،» **الحياة**، 19/ 10/ 2008.

الفصل الثامن

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: آمال، مخاطر وتحديات الاقتصاد السوري

أنجا زوروب

تنتمي سورية إلى دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط التي أطلقت، إلى جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي، مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1995، والتي تُعرف أيضًا باسم مبادرة برشلونة. وسورية هي الدولة الأخيرة من الدول المتوسطية الشريكة (MPCs) التي لم تبرم بعد الشراكة الكاملة، أو اتفاقة الشراكة (AA)، مع الاتحاد الأوروبي. ووُقّع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، لكن التوقيع الرسمي على الاتفاقية لا يزال معلقًا لأسبابٍ سياسيةٍ، وبسبب «الشروط المسبقة» التي طُلب من سورية إنجازها قبل أن يعطي المجلس الأوروبي موافقته النهائية.

ومع مشاركة الرئيس بشار الأسد في الإطلاق الرسمي للاتحاد من أجل المتوسط (UMed) في تموز/ يوليو من عام 2008 في باريس، وذوبان جليد العلاقات السورية الفرنسية، يبدو أن توقيع اتفاقية الشراكة عاد ليكون على الأجندة. وفي الوقت نفسه، كان الشك قد انتشر بين أولئك المعنيين في سورية، الذين يتساءلون في ما إذا كان الأمر يستحق هذا الثمن للانخراط في هذه الاتفاقية. وبعيدًا من الاعتبارات السياسية البحت، مثل الفقرة التي نالت نقاشًا

كثيرًا حول أسلحة الدمار الشامل (WMD)، فإن الشروط الاقتصادية لمسودة اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية تذهب أبعد بكثير من الشروط الموجودة في الاتفاقيات مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى. وفي حين يرى بعض الخبراء أن الاتفاقية، مع شروطها بعيدة المدى لانفتاح الاقتصاد السوري، يجب أن تؤخذ على أنها «تحدٍّ» للمضي قدمًا في الإصلاحات الداخلية، فإن البعض الآخر على قناعة بأنها ستكون ضارة إلى حدٍّ كبيرٍ بالاقتصاد المحلي.

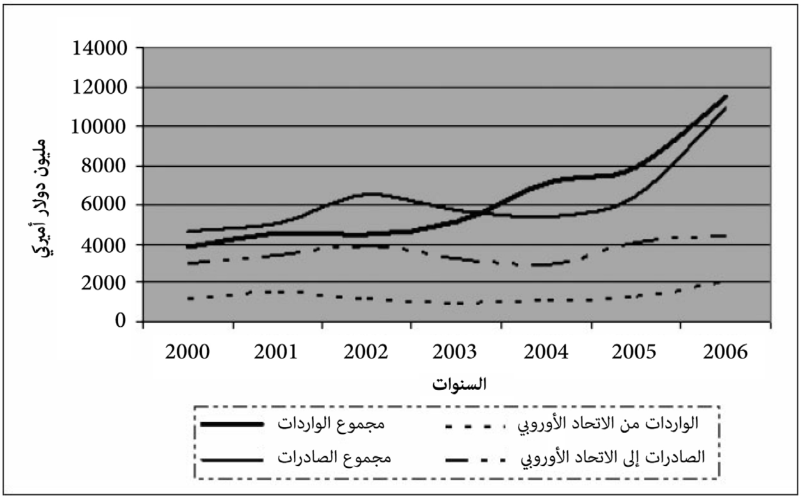
العلاقات السورية الأوروبية: التجارة والتعاون الاقتصادي

لا تزال العلاقات بين سورية والاتحاد الأوروبي محكومة باتفاقية التعاون التي وُقِّعت في عام 1977. وفي إطار هذه الاتفاقية، تُمنح الصادرات السورية من السلع الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية على أساس غير متبادل. وعلى الأغلب، ومنذ السبعينيات، كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس لسورية. وفي ذروتها، شكلت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من ثلثي الصادرات السورية إلى مجمل العالم، بينما شكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي ما بين 30 إلى 40 في المئة من إجمالي واردات سورية.

وفي حين شهدت التجارة مع بقية دول العالم زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الشكل (8. 1)، كانت الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي، والواردات منه بشكلٍ أو بآخر، في حالة ركود. ووفقًا لذلك، فإن حصة الواردات من أوروبا من إجمالي الوردات السورية انخفضت من 35 في المئة في بداية الألفية الثالثة إلى ما دون الـ20 في المئة في عام 2006، لتصبح الحصة الأدنى منذ منتصف السبعينيات. وحتى في فئة المنتوجات مثل الآلات، والمركبات والمعدات، فإن المستوردين السوريين في تحولٍ متزايدٍ نحو الموردين من أجزاء أخرى من العالم، ولا سيّما الصين وغيرها من دول جنوب وشرق آسيا.

الشكل (8-1)

التجارة السورية مع الاتحاد الأوروبي والعالم



المصدر: تجميع المؤلف بالاستناد إلى بيانات مأخوذة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية في الأمم المتحدة.

كما أن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، كنسبة من إجمالي الصادرات السورية، انخفضت من 70 في المئة في عام 2000-2001 إلى أقل من 45 في المئة في عام 2006. ووفقًا للبيانات الأولية الصادرة عن المفوضية الأوروبية، فإن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات هي الآن السورية أقل من ذلك، بعد انخفاضها إلى ما دون 30 في المئة في عام 2007[1]. وإضافة إلى ذلك، فإن الصادرات إلى أوروبا تتكون على الأغلب من النفط الخام. وحتى

---

(1) European Commission, «EU Bilateral Trade with the World 2008,» <http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/September/tradoc_113451. pdf>, European Commission (2008): *Barcelona Process: Union for the Mediterranean,* Communication from the Commission to the European and Council, COM (2008) 319 (Final), 20/5/2008.

بالعموم، إن مصادر البيانات التجارية مثل قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية في الأمم المتحدة (Comtrade database)، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي «إحصاءات اتجاه التجارة»، والبيانات التي تقدمها يوروستات أو المكتب المركزي للإحصاء «إحصاءات التجارة الخارجية»، تختلف بشكلٍ كبير.

في عام 2006، عندما انخفضت حصة النفط في إجمالي الصادرات السورية إلى أقل من 45 في المئة لأول مرة منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن، وكان النفط لا يزال يشكل 85 في المئة من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي. كما لا تزال الصادرات المصنّعة إلى أوروبا صغيرة الحجم جدًا. وحتى في مجالي المنسوجات والألبسة، فإن حصة سورية في سوق الاتحاد الأوروبي تصل إلى 0.15 في المئة فقط، وهو رقم منخفض للغاية مقارنة بغيرها من الدول المتوسطية الشريكة، مثل المغرب (3.35 في المئة)، وتونس (3.6 في المئة). وبعبارةٍ أخرى، لم تكن سورية قادرة على استغلال الدخول المعفى من الرسوم الجمركية الممنوح لها بموجب اتفاقية التعاون لعام 1977 للمنتوجات الصناعية. وتعتبر القدرة التنافسية المتدنية، والانحياز القوي للاقتصاد السوري عمومًا ضدّ التصدير، العاملين الرئيسين المسؤولين عن هذا الأداء الضعيف.

وفي المقابل، لا يزال دخول الصادرات الزراعية السورية إلى الأسواق الأوروبية مقيدًا بشدة. ومنحت سورية في إطار اتفاقية التعاون، امتيازات للمنتوجات الزراعية أقل كثيرًا من معظم الدول المتوسطية الشريكة الأخرى. ووفقًا لذلك، لم تتجاوز حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات الزراعية السورية 10 إلى 13 في المئة في السنوات الأخيرة. وفي المقابل، تسلم دول متوسطية شريكة مثل المغرب وتونس أكثر من نصف صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، فإن النسبة الأكبر من الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي هي من القطن الخام. وأما الفاكهة السورية، والخضروات والحيوانات الحية التي تتمتع بتنافسية دولية عالية فتُباع بشكلٍ رئيس إلى الدول العربية الأخرى.

ولا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين سورية والاتحاد الأوروبي على التجارة؛ فالاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هم حاليًا أكبر المانحين لسورية[2].

(2) وفقًا للبيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)/ مديرية التعاون الإنمائي (DCD) – لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)، هذا هو الحال بشكلٍ خاصٍّ في ما يتعلق بالمساعدة التي أنفقت فعلاً على شكل منحٍ لا تُرد.

ومع ذلك، وكما يتضح من الجدول رقم (8. 1)، فإن المبالغ المُسلمة إلى سورية من خلال الإدارة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، خلال المدة من عام 1995 إلى 2006 كانت أقل كثيرًا من المبالغ التي خُصصت لغيرها من البلدان العربية المتوسطية الشريكة. ومع ذلك، فإن القروض التي يُقدِّمها بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) قد ازدادت بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة. كما كانت قروض بنك الاستثمار الأوروبي لسورية متوقفة في معظم عقد التسعينيات، ولم تُستأنف إلاّ في بداية العقد الحالي، بعد أن وافقت الحكومة السورية على تصفية ديونها المتراكمة مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء.

ومجددًا فإن الأموال المخصصة لسورية من خلال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) الجديدة أقل كثيرًا من تلك المقرّرة للدول المتوسطية الشريكة الأخرى. وعلى الرغم من أن عضويتها في سياسة الجوار الأوروبية (ENP) لم تكتمل، إلا أنه يحق لسورية تلقي المساعدة المالية والتقنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لشركائها الجنوبيين والشرقيين بموجب الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، والتي حلّت محلّ برنامج ميدا (MEDA) السابق في مطلع عام 2007. ووفقًا للبرنامج الإرشادي الوطني (NIP) للأعوام من 2007 حتى 2010 ونسخته المعدلة أخيرًا للأعوام من 2008 حتى 2010، فإنه سيتم إنفاق أموال قيمتها 130 مليون يورو لتقديم المساعدة الفنية والمشورة المتعلقة بالسياسات، لدعم الإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي والإداري. وإلى جانب أنها لم توقع اتفاقية الشراكة، وبالتالي لم تصبح عضوًا كامل العضوية بعد في سياسة الجوار الأوروبية، عادة ما كانت المفوضية الأوروبية تذكر عدة عوامل أخرى لتفسير مبالغ المساعدة المحدودة التي قُدّمت لسورية؛ وأهمها انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد السوري[3].

(3) European Commission, *European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI): Regional Strategy Paper 2007-2013 and Regional Indicative Programme (2007-2010) for Euro-Mediterranean Partnershi*p < http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_euromed_rsp_en.pdf>.

الجدول الرقم (8-1)

الالتزامات في إطار برنامج ميدا[أ] والآلية الأوروبية للجوار والشراكة[ب] (مليون يورو)

	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سورية	تونس	الضفة الغربية وغزة (WBG)[ج]
ميدا 1 (1995-99)	164	685	257	182	644	107	431	106
ميدا 2 (2000-6)	339	593	331	133	980	180	518	522
الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-10)	220	558	265	187	654	130	300	632
قروض بنك الاستثمار الأوروبي 2003-7 **(مليون يورو)**[*]	255	2.067	216	575	1.221	715	1.380	55
المساعدات الثنائية لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي (2004-6)	709	809	179	153	1.205	204	378	849

ملاحظات: (أ) التدابير المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار دعم الشراكة الأورومتوسطية.

(ب) باستثناء الأموال للبرامج الإقليمية والعابرة للحدود.

(ج) الضفة الغربية وغزة.

(*) عقود التمويل الموقعة.

المصادر:

European Commission, «European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI): Regional Strategy Paper 2007-2013 and Regional Indicative Programme (2007-2010) for Euro- Mediterranean Partnership,» <http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_euromed_rsp_en.pdf>; European Commission, «Barcelona Process: Union for the Mediterranean,» (2008), and European Investment Bank, «Finance Contracts Signed in the Mediterranean Countries,» (2008).

مفاوضات الشراكة: آمال وتوقعات باتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوروبي

بدأت المفاوضات الرسمية حول اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في بروكسل في أيار/مايو عام 1998. وبعد إنهاء اثنتي عشرة جولة من المفاوضات، اتفق الوفدان في أواخر عام 2003 على مسودة الاتفاقية، والتي كان متوقعًا أن توقع بالأحرف الأولى قبل نهاية العام. لكن العملية توقفت بعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ، لأن بريطانيا العظمى، وألمانيا، وهولندا «تعمل باسم أجندة

واشنطن» وطلبوا تشديد فقرة التعامل مع أسلحة الدمار الشامل(4). وكانت مسودة اتفاقية الشراكة هذه هي الاتفاقية الأولى للاتحاد الأوروبي التي تتضمن فقرة كهذه. وبعد أشهر من الأخذ والرد حول الصيغة الدقيقة، تم أخيرًا توقيع اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2004، لكنها عُلّقت بعد ذلك بمدة قصيرةٍ. وكان الحسم في تصلب موقف الاتحاد الأوروبي اللاحق تجاه سورية يعد تحولاً آخر في موقف فرنسا في عُقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري(5). وكانت فرنسا بالفعل إحدى القوى الرئيسة وراء اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1559 في أيلول/ سبتمبر عام 2004 والذي، من بين أمور أخرى، يدعو إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. ومنذ ذلك الحين أُضيف التعاون «بشكلٍ وافٍ» من جانب الحكومة السورية مع المحكمة الدولية للتحقيق في اغتيال الحريري إلى قائمة «الشروط المسبقة» التي ينبغي إنجازها من جانب سورية إذا ما كانت ترغب في الحصول على موافقة المجلس الأوروبي.

ويتفق معظم المراقبين على أنه كان منذ البداية قرارًا سياسيًا اتخذه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بالانضمام إلى مبادرة برشلونة. وإضافة إلى التصوُّر المرجح من جانب النخبة الحاكمة بأن «تكاليف فرصة» البقاء خارج الشراكة الأوروبية المتوسطية ستكون مرتفعة جدًا، فالشراكة الأوروبية المتوسطية يُنظر إليها على الأرجح على أنها آلية لمواجهة الهيمنة الإسرائيلية الأميركية في المنطقة، وجزءٌ من الخطة المرسومة لسوق الشرق الأوسط على حد سواء(6). ومع ذلك، كانت المفاوضات الثنائية تسير ببطءٍ شديدٍ في السنوات الأولى، ولم تدخل المفاوضات على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية مرحلة

(4) Raymond Hinnebusch, «Defying the Hegemon: Syria and the Iraq War,» (unpublished paper, 2005).

(5) Jorg Michael Dostal, «The European Union and Economic Reform in Syria,» (unpublished paper, 2008).

(6) عابد فضلية، «الشرق الأدنى وسوق الشرق الأوسط،» في: دعوة لسوق الشرق الأوسط وآثاره الاقتصادية (دمشق: [د. ن.]، 1997)، ورسلان خضور، «البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي»، **معلومات دولية**، العددان 27-28 (1995)، ص 31-36.

حرجة سوى بعد غزو القوات الأميركية العراق في ربيع عام 2003، مما وضع القيادة السورية أمام مواجهة خطر أن تكون الهدف التالي للهجوم الأميركي. وفي وقتٍ لاحقٍ من عام 2003، وُوفق على قانون محاسبة سورية، واستعادة السيادة اللبنانية (SALSA) من جانب الكونغرس الأميركي، مما زوَّد الرئيس جورج بوش (الابن) بالأدوات الضرورية لفرض عقوباتٍ دبلوماسيةٍ واقتصاديةٍ على سورية. وتجنبًا للمخاطر، ولإيجاد شريكٍ دوليٍّ قويٍّ يدعمها في مواجهة الضغوط المتزايدة من واشنطن، يبدو أن القيادة السورية ضغطت على وفدها لاستكمال المفاوضات في فترة زمنية قصيرة جدًا[7]. وبالتالي، قبل الوفد بالشروط التي كانت أكثر صرامة من تلك الموجودة في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى.

وأبعد من الدوافع السياسية البحت، كان الممثلون والخبراء السوريون يرون في إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فرصة لتحسين إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية عبر قنوات التجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا. إذ ربما تكون الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ساعدت الاقتصاد السوري حقًا في الاندماج بشكلٍ أفضل مع الاقتصاد العالمي لتكون في منزلة نقطة انطلاق لتحرير التجارة متعددة الأطراف. وبخلاف معظم الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، فإن سورية ليست عضوًا في منظمة التجارة العالمية (WTO). وفي عام 2001، تقدمت الحكومة السورية بطلب عضوية إلى منظمة التجارة العالمية، وجدَّدت طلبها مرتين في السنوات اللاحقة، وإن لم تنجح في ذلك. ووفقًا لأحد كبار المتحدثين باسم منظمة التجارة العالمية، فإنه من المرجح أن يستغرق الأمر سنوات عدة حتى تصبح سورية مرشحًا قابلاً للانضمام، إذ يجب التوصل إلى إجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية الحاليين قبل أن تُفتح عملية التفاوض.

وفي الجدل الذي دار حول اتفاقية الشراكة في الصحافة السورية، وخصوصًا بين الاقتصاديين السوريين، برزت وجهتا نظر مختلفتان. أولهما:

(7) سمير عيطة، «الاقتصاد السياسي للقطاع المصرفي في سورية،» (دراسة غير منشورة، 2008).

تبرز الآثار والمخاطر السلبية المحتملة للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فضلت اتباع نهجٍ أكثر دفاعية أو تعقلاً في المفاوضات. وفسَّرت مجموعة أخرى تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها «خيارًا إستراتيجيًا» في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي العام[8]. وحتى بالنسبة إلى المجموعة الأخيرة، فإنه من الواضح – على الأقل على المدى القصير والمتوسط – أن الاقتصاد السوري سيواجه تكاليف تعديل مرتفعة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الخسائر ستُعوّض على المدى القصير من خلال الفوائد طويلة المدى التي تقدمها الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيّما باجتماعها مع البرنامج الداخلي للتحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة. ويمكن لاتفاقية الشراكة أن تعزِّز الكفاءة حقًا من خلال المنافسة المتزايدة في السوق المحلية، وتحسين وصول الصادرات السورية إلى سوق الاتحاد الأوروبي. والأكثر أهمية، استثمارات أكبر لرأس المال، وخصوصًا الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). ويتوقع الاقتصاديون السوريون، كما المثقفون والممثِّلون السياسيون أن يزيد الاتحاد الأوروبي المساعدة المالية والتقنية بشكلٍ كبيرٍ ما إن يتم توقيع الاتفاقية[9].

وأخيرًا، فإن كثيرين في سورية يرون هذه الاتفاقية وسيلة ملائمة لدفع عملية الإصلاح الاقتصادي والتحرير في البلاد. وقد واجهت عملية الإصلاح الداخلي في وقت التفاوض على الاتفاقية، ولا زالت تواجه، كثيرًا من العقبات، من بينها المعارضة الشعبية الواسعة للتحرير الاقتصادي[10]. ومنذ خريف عام 2004، كانت الأصوات التي تحذر من الاتفاقية، أو على الأقل من بعض شروطها الرئيسة، تتزايد مؤكدة أن تنفيذها سيهدِّد بتدمير قطاعات الاقتصاد السوري بأكملها، ولا سيّما الصناعة.

---

(8) Ayman Abdel Nour, «Syrian Views of an Association Agreement with the European Union,» *EuroMesco* no. 14, Lisbon 2001.

(9) مطانيوس حبيب، «الاقتصاد السوري وشروط الشراكة الأورومتوسطية،» (دراسة غير منشورة، 2000)، ونبيل سكر، «الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأورومتوسطية،» (دراسة غير منشورة، 2000).

(10) Anja Zorob, «The Syrian-European Association Agreement and its Potential Impact on Enhancing the Credibility of Reform,» *Mediterranean Politics,* vol. 13, no. 1 (2008), pp. 1-21.

بنية ومحتويات اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية

في بنيته العامة يتبع مشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية الاتفاقيات التي أُبرمت بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة الأخرى. وتتكون الاتفاقية من فقرات شرطية لكلٍّ من «السلال» الثلاث للشراكة الأوروبية المتوسطية على النحو المتفق عليه في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. وفي كلِّ واحدةٍ من هذه السلال، ولا سيّما السلة الثانية التي تنطوي على الشراكة المالية والاقتصادية، كانت الفقرات الشرطية لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية أوسع كثيرًا في نطاقها وعمقها من تلك المتضمنة في اتفاقيات الشراكة الأخرى[11].

وتدعم الفقرات الشرطية للسلة الأولى، أو الشراكة السياسية والأمنية، إجراء حوار منتظم حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تدعم التعاون في مجالات مختلفة. وفي حين لم يكن يُدرج في الاتفاقيات مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى سوى «احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان»، تدعو اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية إلى «التعاون لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها»، وكذلك مواصلة مكافحة الإرهاب، باعتبارهما «عناصر أساس» للاتفاقية. كذلك كانت الفقرات الشرطية للسلة الثالثة، الشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والشؤون الإنسانية، مُوسعة جدًا وتشمل التعاون في مجالات مثل التنمية الاجتماعية والثقافية، والعدالة، والهجرة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والجهد الرامي إلى مكافحة الإرهاب.

والعنصر الأساس للشراكة المالية والاقتصادية هو الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة (FTA) بين سورية والاتحاد الأوروبي. كما أُعيد تأكيد وصول السلع الصناعية السورية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن القيود الكمية إلى الاتحاد الأوروبي، الممنوح بموجب اتفاقية التعاون في عام 1977. وإضافة

---

(11) التفسير التالي يستند إلى نص مشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية كما نُشر على الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية.

إلى ذلك، وبخلاف الالتزامات غير التبادلية لاتفاقية عام 1977، فإنه يجب على سورية فتح سوقها. ولهذا الغرض فإنه على الإدارة السورية أن تلغي جميع القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، بما في ذلك الحظر، والحصص، ومتطلبات الترخيص، مباشرة بعد أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. كما أن الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المطبقة على معظم واردات السلع الصناعية ستخفض إلى الصفر بطريقةٍ خطيةٍ وفقًا لجدول زمني ثابت خلال مدة انتقالية من اثني عشر عامًا، بينما ستلغى فورًا التعريفات الجمركية على السلع المختارة، مثل تلك التي تغطيها اتفاقية تكنولوجيا المعلومات.

ويكون تحرير تبادل السلع الزراعية، والمنتوجات الزراعية المصنعة، والمنتوجات السمكية، بين سورية والاتحاد الأوروبي بطريقة تدرّجية. وبالقياس من حيث عدد السلع الصافي، تكون سورية قد مُنحت أكبر عدد من الامتيازات بالنسبة إلى السلع الزراعية بين جميع الدول المتوسطية الشريكة[12]. ومع ذلك، فإن جزءًا من هذه الرسوم الجمركية فحسب سيلغى تمامًا، على المنتوجات الزراعية التي تعرفها السلطات السورية بـ «الإستراتيجية»، وسوف تحدد حصص تعريفية سنوية (TRQs) أو رسوم تفضيلية، في بعض الحالات المقتصرة على فترات تقويمية معينة. وبالمقابل، تقدم سورية للاتحاد الأوروبي وصولاً واسع النطاق إلى سوقها الزراعي الخاص، كما ستخفّض الرسوم الجمركية على استيراد السلع الزراعية، والمنتوجات الزراعية المصنعة، والمنتوجات السمكية إلى الصفر بطريقة خطية في غضون اثني عشر عامًا. وكذلك حُددت حصص تعريفية سنوية دون رسوم جمركية (صفر) لصادرات الاتحاد الأوروبي من أنواع عدة من الفاكهة الطازجة. وإلى جانب الحصص، فإن خدمات البيع بالجملة لـ «المنتوجات الإستراتيجية» مثل القمح، والتبغ، والقطن، لن تُفتح أمام المنافسة الأجنبية. وأخيرًا، تلتزم التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوروبي مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة

(12) الامتيازات التي مُنحت لمعظم الدول المتوسطية الشريكة الأخرى جرت إعادة مناقشتها وتوسعت في تلك في أثناء ذلك. ومُنحت لبنان دخولاً معفىً من الرسوم الجمركية لصادراتها الزراعية كافة باستثناء قائمة من السلع حُدد لها نظام حصصٍ.

والصحة النباتية (SPS)[13]. وعلى عكس الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، ألزمت سورية نفسها بإصلاحٍ شاملٍ وتحديثٍ للإجراءات الجمركية بما يتمشى مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية. وعلاوةً على ذلك، فإن التجارة بين الطرفين ستلتزم قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة. وسيجري تشجيع استخدام معايير الاتحاد الأوروبي واللوائح التقنية في سورية بهدف التوصل إلى اتفاقات حول تقويم المطابقة.

وفي ما يتعلق بالاستثمار وتحرير الخدمات، تمنح سورية للمستثمرين الأوروبيين معاملة وطنية أو معاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN). وبعيدًا من اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الأردن، فإن حق التأسيس لم يذكر سوى باعتباره هدفًا مستقبليًا في اتفاقيات الشراكة الأخرى. ويُستثنى من الحق العام في التأسيس إنتاج السلع والخدمات التي كانت قد أبقيت باعتبارها احتكارات للدولة في الوقت الذي جرى فيه التفاوض على اتفاقية الشراكة. أما في القطاعات الأخرى، فإن التأسيس يتطلب أن يكون هناك على الأقل 25 في المئة من الملكية سورية[14]. وإضافة إلى ذلك، يتعهد الطرفان بالسماح لجميع مدفوعات المعاملات الحالية أن تُجرى بعملة قابلة للتحويل، وبضمان حرية حركة رؤوس الأموال، فضلاً عن التصفية الحرة وإعادة رأس المال والأرباح إلى الوطن (تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج). وفي ما يتعلق بقواعد المنافسة، التزمت سورية بأخذ قواعد الاتحاد الأوروبي بالاعتبار عند صوغ قوانينها الخاصة. وعلاوةً على ذلك، وبخلاف الاتفاقيات المبرمة مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، سيتعاون الطرفان على تطبيق قواعد المنافسة.

وبقدر ما يكون الشراء الحكومي معنيًّا، اتفق الطرفان مرة أخرى - بخلاف الدول المتوسطية الشريكة الأخرى - على فتح أعمال الشراء، ومنح سلع الطرف الآخر معاملة وطنية، وكذلك خدماته وموِّرديه بالنسبة إلى قائمة من

---

(13) انظر: Anja Zorob, *Syrien im Spannungsfeld zwischen der Euro-Mediterranen Partnerschaft und der grossen Arabischen Freihandelszone* (Saarbrücken: Verlag für Entwicklungspolitik, 2006).

(14) المصدر نفسه، وسمير سعيفان، «قطاع الخدمات في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية،» (دراسة غير منشورة، 2005).

المنشآت الملحقة بالاتفاقية. وفي ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والصناعية، والتجارية، التزم الشريكان منح وضمان حمايتها وفقًا لأعلى المعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS). ولهذه الغاية، وافقت سورية على الانضمام إلى عددٍ من الاتفاقيات متعددة الأطراف. وأخيرًا، فإن الآلية المفصلة لتسوية الخلافات هي واحدة من الميزات التي تجاوزت بها اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات التي أبرمت مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى.

الفوائد والمخاطر المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

تندرج النظرية الاقتصادية حول التجارة والتكامل ضمن ما يسمى بالآثار الستاتيكية، أي التي تحدث لمرة واحدة وأخيرة، لمنطقة التجارة الحرة (FTA) أو الاتحاد الجمركي (CU)، وديناميات خلق التجارة، وتحويل التجارة وخسائر إيرادات التعريفة الجمركية. ويجري «تخليق» التجارة كلما جرى استبدال الإنتاج المحلي في بلد ما بوارداتٍ أقل تكلفة من بلدٍ آخر، وبالتالي زيادة الرفاهية من خلال خفض تكاليف الإنتاج، وتخصيص أكثر فاعلية للموارد الحرة، وإفادة المستهلك بأسعار أكثر انخفاضًا. وربما يمكن إعادة تخصيص الموارد التي تم تحريرها لقطاعاتٍ أكثر تنافسية. ولكن المشكلة هنا أن فرص إعادة تخصيص الموارد قد لا تكون متاحة بسهولة في بلد مثل سورية. إذ إن عملية كهذه ستأخذ وقتًا، كما أنها تعتمد بشكلٍ حاسمٍ على مساهمات الاتفاقية من أجل تحسين الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

وبتطبيق هذا على حالة اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، فهذا يعني أنه من المتوقع أن ترتفع الواردات من الاتحاد الأوروبي مع تنفيذ التجارة الحرة، مما يشكل ضغطًا على الحساب الحالي، ويقلّل من عائدات الحكومة، ويدفع بالمنتجين المحليين والموردين الأجانب الآخرين خارج السوق. وستنتشر صادرات الاتحاد الأوروبي بشكلٍ خاصٍّ في تلك القطاعات التي لا يزال الإنتاج فيها محميًا بحواجز جمركية وغير جمركية عالية، والتي لا يتمتع

فيها الاقتصاد السوري بميزة مقارنة. وبعبارةٍ أخرى، فإن الكثير من صناعات القطاع العام التي حلَّت محلّ الواردات وذات الرأسمال الكثيف قد تتعرض إلى ضغوطٍ كبيرةٍ. كما إن الأمر نفسه قد ينطبق على السلع الزراعية، ومن بينها بشكلٍ خاصٍّ منتوجات المناطق المعتدلة، إذ تمت حماية الإنتاج بجدارٍ من الحصص، التعريفات الجمركية وغيرها من الأنظمة. كما سيخلق إغلاق عددٍ كبيرٍ من المشاريع السورية في الصناعة، والزراعة والخدمات، بلا ريب خسائر في الدخل العالي والوظائف، على المدى القصير والمتوسط.

وإلى جانب الخسارة المحتملة في الإنتاج المحلي الناجمة عن الواردات الأوروبية، فإن هناك أيضًا خطرًا كبيرًا في تحويل التجارة. فنتيجة للتعريفات الجمركية الباقية للبلدان الأخرى، من المرجح للمستوردين السوريين التحول عن الموردين الأكثر فاعلية من حيث التكلفة (مثل الصين)، إلى الموردين الأوروبيين الأقل فاعلية من حيث التكلفة، وبالتالي التخلي عن الإيرادات الجمركية. ومن المحتمل أن ينطبق هذا الخطر على السلع للاستهلاك النهائي، والتي تستورَد حاليًا من أجزاء أخرى من العالم. فالمستوردون السوريون للآليات والمعدات قاموا وعلى نحوٍ متزايدٍ باستبدال السلع الأوروبية بسلعٍ من مناطق أخرى من العالم.

وأخيرًا، فإن تفكيك الرسوم الجمركية بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى خسائر في الإيرادات الجمركية. وينبغي أن تكون الخسائر معقولة، على الأقل للوهلة الأولى، إذ إن العائدات الضريبية من التجارة الدولية منخفضة نسبيًا، تتراوح بين 7 و9 في المئة من إيرادات الميزانية في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من البدائل المطروحة لتطوير القاعدة الضريبية المحلية، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة (VAT) التي طال انتظارها. والأمر الأكثر إشكالية هو الوضع العام لميزانية الحكومة، مع وجود عجزٍ صاعدٍ على الرغم من الخفض المطرد في النفقات الاستثمارية، نتيجة تراجع الصادرات النفطية، وارتفاع تكاليف الإعانات الحكومية.

ويمكن التخفيف من خسائر الإيرادات الجمركية، من خلال تنفيذ تدابير

تيسير التجارة، المعتمدة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية أو مواءمة المعايير. إذ ربما تؤدي تدابير من هذا النوع إلى خفض تكاليف المعاملات، ليس في التجارة مع الاتحاد الأوروبي فحسب، بل في التجارة مع البلدان الأخرى كذلك. وقد يحفز هذا تدفقات تجارية إضافية، وبالتالي يعزِّز الإيرادات الجمركية، إضافة إلى توفير التكاليف في الإدارة العامة للتجارة الخارجية. وعلاوةً على ذلك، فإن الآثار المحتملة، على المدى الطويل، أو الدينامية لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، قد تؤدي إلى منافسة شديدة على السوق المحلية، وتساعد في تفتيت هياكل السوق الاحتكارية، مجبرة الشركات السورية على تحسين الكفاءة. وإضافة إلى إزالة الحواجز في التجارة والاستثمار، ينبغي أن تنتج منافسة شديدة من دعوة اتفاقية الشراكة لإدخال قواعد المنافسة، تمشيًا مع القواعد السائدة في الاتحاد الأوروبي[15].

ويبدو أن تحسين وصول الصادرات السورية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبعبارةٍ أخرى تدابير تيسير التجارة، هي الفائدة الرئيسية التي تقدِّمها اتفاقية الشراكة للمصنعين السوريين. إذ إن وصولاً أفضل للاتحاد الأوروبي ينبغي أن يؤدّي دورًا رئيسًا في تشجيع المصنِّعين السوريين على التحول، من إنتاج إحلال الواردات، إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير، في إطار إستراتيجية للتنمية موجهة نحو الخارج. وبالنسبة إلى المنتوجات الزراعية، تسمح اتفاقية الشراكة بتحسين الوصول إلى السوق كذلك. ويأمل الخبراء والممثِّلون السوريون أن يؤدي توسيع الامتيازات الزراعية إلى تشجيع الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة واجتذاب الاستثمار الأجنبي. وإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الصادرات الزراعية قد تساعد في احتواء العجز المتزايد في الميزان التجاري والأرصدة الجارية المتوقع أن تنجم عن تحرير التجارة. ومع ذلك، وللاستفادة الفعالة من الامتيازات، يجب على المزارعين السوريين العمل بجد على إنجاز الشروط الأخرى المطلوبة للوصول الناجح إلى الأسواق

(15) في ربيع عام 2008، صدر قانون للمنافسة بعد سنوات كان فيها مشروع قانون. ولا يتوقع الخبراء السوريون والأجانب أن ينفّذ القانون في المستقبل القريب.

الأوروبية: التسليم في الوقت المحدَّد، معايير دقيقة ونوعية مطابقة.

ومن جهة أخرى، ربما يكون وصول الصادرات السورية في المستقبل إلى سوق الاتحاد الأوروبي مقيَّدًا بجدية، نتيجة جوانب أخرى في اتفاقية الشراكة، من بينها الفقرة الشرطية التي تسمح للطرفين باللجوء إلى تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية. وإضافة إلى ذلك، فإن قواعد المنشأ المعقدة والمقيّدة قد تحد جديًّا من فوائد الوصول المعفاة من الرسوم الجمركية للصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي. وبشكلٍ غير مباشر قد تقلِّل كذلك من قدرة سورية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرًا، فإن تيسير التجارة وتحرير الخدمات المتعلقة بالتجارة، لا تتطلب فحسب وقتًا لتُحقق، بل إنها سوف تتطلب أموالاً إضافية وخبرات، مما تبدو أنها غير متوافرة في سورية، على الأقل ليس في الوقت الراهن.

إن تحسين شروط الوصول إلى السوق، أو توسيع السوق، يؤدّي دورًا حاسمًا في تحفيز الاستثمار. إذ يُعدُّ الاستثمار حاجة ملحة لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، وإقامة صناعة صادرات منافسة. غير أن الشروط المتعلقة بالوصول إلى السوق في اتفاقية الشراكة لا توفر سوى القليل من الحوافز لتوسيع السوق، أقلها على المدى القصير والمتوسط. ومع ذلك، قد تسهم اتفاقية الشراكة في تحسين الشروط من أجل اجتذاب مزيدٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية، عن طريق المدخلات المستوردة بسعرٍ أرخص نتيجة تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، فإن اتفاقية الشراكة تتضمن تدابير مهمة من أجل تحسين سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر السورية، مثل ضمان الحركة غير المقيدة لرأس المال، وإعادته علاوة على الأرباح، إلى الوطن. وقد يساعد منح حقوق التأسيس للشركات الأوروبية على تقليل شكوك المستثمرين المستقبليين. ومع ذلك، فإن تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي يعرض لخطر إنشاء ما يسمى بنمط «محور العجلة والعصيّ» للاستثمار، إذ سيكون انجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً إلى المحور (الاتحاد الأوروبي) على حساب «العصا» السورية. ويمكن التخفيف من هذا الخطر من خلال تجارةٍ

حرة وتكاملٍ أعمق بين العصي. ولهذا السبب، فإنه من المفيد جدًا لسورية إقامة مناطق تجارةٍ حرة مع الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، إذ يمكن لسورية من من خلال قيامها بذلك أن تحسن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وربما تصبح مركزًا إقليميًا يمتد وصولًا إلى الدول المجاورة ودول الخليج. كما ينبغي على سورية أيضًا الانضمام إلى اتفاقية أغادير، وإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء آخرين للنظام الأورومتوسطي[16].

وفي نهاية المطاف، فإن السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ليست سوى اثنتين من بين مجموعة مما يسمى «مُحدِّدات البلد المضيف» التي تؤثر على قرارات المستثمرين المحتملين. وقد تقدم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية فائدة مهمة أخرى: تأثيرها على الإصلاح الثابت وتعزيز الصدقية، فصدقية الإصلاح أمر مهم للاستثمار، إذ يرجّح من دونها ابتعاد المستثمرين. وعلى الرغم من العديد من النواقص، ينبغي أن تكون اتفاقية الشراكة قادرة على تقديم آلية ملائمة لإعطاء إشارات بالالتزام، وتحسين صدقية الحكومة السورية. وترسل الشروط التفصيلية لاتفاقية الشراكة إشارات واضحة حول دوافع النظام، وتقدم وسائل موثوقة لزيادة تكاليف «السياسات الرديئة». ومع ذلك، فإن الاتفاقية تقدم إمكانية إرساء تدابير أحادية الجانب لتحرير التجارة الخارجية، والتي اتُخذت في السنوات الأخيرة. ومن ناحيةٍ أخرى، تفتقر اتفاقية الشراكة إلى شروط تحسين الوصول إلى الأسواق، كما لا تقدم مساعدات بمثابة «حوافز على السياسة الجيدة»، وهي أمر مهم كي تكون آلية الالتزام قادرة على تغيير الحوافز المستقبلية.

إذًا ما الذي ينبغي على السوريين فعله، وما الذي ينبغي على الاتحاد الأوروبي تقديمه لزيادة منافع هذه الاتفاقية وتقليل تكاليفها على الاقتصاد السوري؟ إنه لأمر مهم أن تستكمل التدابير الإصلاحية المحفزة مباشرة من الاتفاقية بمجموعةٍ واسعةٍ من الإصلاحات الأخرى، وتدابير سياسة عامة تغطي

(16) انظر: Anja Zorob, «Intraregional Economic Integration: The Cases of GAFTA and MAFTA,» in: Cilja Harders and Matteo Legrenzi, eds., *Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalisation in the Middle East* (Aldershot; Burlington: Ashgate, 2008), pp. 169-183.

إدارة الاقتصاد الكلي، والتعديل الهيكلي في مجالاتٍ أخرى غير التجارة. وإضافة إلى ذلك، ولتقليل الآثار السلبية على الإنتاج والدخل والعمالة، يمكن للإدارة السورية أن تتخذ خطواتٍ لمساعدة الشركات المحلية من أجل أن تهيّئ نفسها لمنافسة الاتحاد الأوروبي(17). وعلاوةً على ذلك، يمكن للإدارة السورية أيضًا أن تتخذ خطواتٍ للتغلب على خسائر الدخل والعمالة، من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي لفئات الدخل المتضرر. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يساهم في ذلك من خلال توسيع نطاق المساعدة إلى سورية. فالمشاريع التي يغطيها البرنامج الإرشادي الوطني للأعوام من 2007 حتى 2010 تشمل: برنامج تعزيز التجارة، وبرنامج إعادة الهيكلة الصناعية والارتقاء بها، الذي يركز على المشاريع المملوكة للدولة (SOEs)، وبرنامج الحماية الاجتماعية. وتركز هذه البرامج الجديدة بشكلٍ أساس على المساعدة التقنية وبناء القدرات، وينبغي أن تترافق مع توسعٍ كبيرٍ في المساعدة المالية. ومن خلال تقديمه مزيدًا من المساعدات، يمكن للاتحاد الأوروبي دعم الإدارة السورية في الحفاظ على نظم الحماية الاجتماعية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتحسين الأوضاع، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرة مستقبلية

مع تلخيص الآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، بشكلها الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل هل يستحق توقيع الاتفاقية الثمن الذي ستدفعه سورية. من وجهة نظر اقتصادية بحت، فإن الجواب نعم بكلِّ وضوح. وينبغي على الحكومة والاقتصاد السوري القبول بهذا التحدي، فالاقتصاد السوري في حاجة ملحة إلى موارد جديدة لتعزيز النمو والتنمية. ويبقى الأمل في أن تعمل اتفاقية الشراكة، على الرغم من ثغراتها الكثيرة ومخاطرها وآثارها السلبية

(17) في شهر شباط/ فبراير عام 2007، تم البدء بتنفيذ مشروع تجريبي، سُمي برنامج الترقية والتحديث الصناعي للجمهورية العربية السورية، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والحكومة الإيطالية. ولا يبدو أنه متصلٌ مباشرة باتفاقية الشراكة.

المحتملة، على تشجيع صُنّاع القرار في دمشق على الاستمرار في طريق الإصلاح. وإذا ما كان الاتحاد الأوروبي جادًا في إنشاء «مساحة مشتركة من الرخاء المشترك في جميع أنحاء منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط»، فينبغي أن يكون مستعدًا لتوسيع نطاق المساعدة المالية والتقنية، ولتحسين وصول سورية إلى الأسواق من خلال تنفيذ التدابير الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة المالية والتقنية، وتحسين وصول سورية إلى الأسواق من خلال خفض الحواجز أمام الواردات من المنتوجات الزراعية السورية، وتبسيط قواعد المنشأ المعقدة.

الفصل التاسع
إزالة الغموض في السياسة الخارجية
في عهد بشار الأسد

باسل فوزي صلوخ

منذ نحو عقدين من الزمن أشار ايتامار رابينوفيتش إلى أن السياسة السورية في لبنان يمكن رؤيتها «باعتبارها انعكاسًا لأولويات النظام وقدراته، وبوصفها أداة معتمدة لتحقيق غايات إضافية أكثر طموحًا بكثير»[1]. إذ كان تأثير سورية الإقليمي في عهد حافظ الأسد مدينًا إلى حدٍّ بعيد إلى نجاح دمشق في إخضاع لبنان وتوظيفه في خدمة أهداف سورية الجيوسياسية، ولا سيّما سعي الرئيس الدائم ليثبت لواشنطن وتل أبيب أهمية سورية التي لا غنى عنها في أي عملية سلام قابلة للديمومة[2]. كما أن «الإمبراطورية»[3] الإقليمية السورية التي أقيمت في لبنان كانت داعمًا لاستقرار النظام في دمشق. وفي النهاية، فقد افترض حافظ، ومن بعده بشار الأسد، أن هناك علاقة سببية بين ثقل دور سورية في محيطها المباشر واستقرار النظام البعثي[4]. وفي هذا الصدد، قدم لبنان خدمة

---

(1) Itamar Rabinovich, «The Changing Prism: Syrian Policy in Lebanon as a Mirror, an Issue and an Instrument,» in: Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, eds., *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks* (London; New York: St. Martin's Press, 1986), p. 179.

(2) Bassel Salloukh, «Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed,» *Middle East Report*, no. 236 (Fall 2005), pp. 14-21.

(3) التسمية لجهاد الزين، مقابلة في بيروت، 10 آب/ أغسطس 2008.

(4) مقابلة مع كريم بقرادوني، بيروت، 7 آب/ أغسطس 2008.

باعتباره أداة لتقدم السياسة الإقليمية السورية، وبوصفه منطقة عازلة تواجه تهديدات استقرار النظام.

وعلى الرغم من أن عباءة الرئاسة قد انتقلت من الأب إلى الابن، وأن البيئة الجيوسياسية للبلاد تغيرت إلى حد بعيد في عُقب هجمات أيلول/ سبتمبر عام 2001 وغزو الولايات المتحدة العراق واحتلالها إياه، إلا أن سياسة سورية في لبنان تبقى مؤشرًا صالحًا لنرى من خلاله أهدافها الجيوسياسية. وللمفارقة، فإن انسحاب القوات السورية من لبنان في 25 نيسان/ أبريل من عام 2005 ضاعف منفعة لبنان للمصالح السورية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المعركة على لبنان ما بعد الانسحاب السوري على الأرجح، هي ما سيحدِّد نتيجة صراعات السياسة الخارجية السورية إقليميًا ودوليًا.

مقارنة تفسيرات بديلة

إن دراسات السياسة الخارجية السورية في عهد بشار الأسد تفترض عددًا من المتغيرات التفسيرية. وتؤكد تفسيرات توازن القوى الأصول الجيوسياسية لاصطفاف النظام السوري وخياراته في السياسة الخارجية[5]. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن سلوك الدولة في عهد بشار الأسد يتشكل بفعل مجموعة من التهديدات الخارجية لأمن سورية، ولا سيّما هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد سقوط بغداد في نيسان/ أبريل عام 2003، إضافة إلى التهديد الإسرائيلي

---

(5) انظر: Volker Perthes, «Syrian Regional Policy Under Bashar al-Asad: Realignment or Economic Rationalization?,» *Middle East Report*, no. 220 (2001), pp. 36-41, and «The Syrian Solution,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 6 (2006), pp. 33-40; Raymond Hinnebusch, «Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European Partnership,» *Review of International Affairs*, vol. 3, no. 2 (2003), pp. 190-208; Flynt Leverett, *Inheriting Syria*: *Bashar's Trial by Fire* (Washington, DC: Brookings, 2005), pp. 99-146; Daniel L. Byman [et al.], «Syria and Iran: What's Behind the Enduring Alliance?» <http://www.brookings.edu/opinions/2006/0719middleeast_byman.aspx>, and Moshe Ma'oz, *The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality* (Washington, DC: Brookings, 2007).

للاطلاع على تفسير النظام السوري الواقعي لخياراته في السياسة الخارجية، انظر: سامي كليب، «سوريا هادئة على حذر بعد الإعصار،» **السفير**، 6-7/ 4/ 2006. المقالة التي نشرت على جزئين، وهي مقابلة مع اللواء محمد ناصيف، الذي كان يومًا شخصية مرعبة في الاستخبارات العامة السورية، ومستشارًا لنائب الرئيس فاروق الشرع منذ نيسان/ أبريل عام 2006.

الدائم. كما أدّت اصطفافات سورية الإقليمية والدولية، أي التقارب مع تركيا، والأردن، ومصر والعراق بعد عام 2000، إلى جانب الانفتاح على أوروبا حتى عام 2005، إلى تحقيق التوازن ضدّ هذه التهديدات الإستراتيجية. وبالمثل، فإن سعي النظام السوري إلى تنويع ارتباطاته الدولية يمثل محاولة لحشد الائتلافات غير الغربية، لموازنة جهد واشنطن وباريس الرامي إلى عزل سورية بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير عام 2005[6]. وثمة متغير آخر، من هذا النمط للتفسير المنهجي، يحدِّد خيارات السياسة الخارجية السورية في ديناميات لعبة تحالفها مدة طويلة مع إيران[7].

وتُسلِّط الحجج على المستوى المحلي الضوء على متغيرات: الطائفية، والاقتصاد السياسي، وشرعية النظام وأمن النظام. وتؤكد الحجج الطائفية على هوية النظام العلوية، ولا سيّما إزاء إيران وحزب الله. ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن سياسة سورية الخارجية في عهد بشار تقودها السياسة الشيعية، من خلال السعي إلى حشد «الهلال الشيعي» الذي يجمع دمشق وطهران وحزب الله، لتحقيق المصالح الطائفية لقيادة كل منها[8]. ومع ذلك لا تفسر هذه الحجة اصطفاف سورية مع حركة حماس الفلسطينية السُّنية، ولا تقدم تفسيرًا للمصالح المتضاربة والسياسات التي تنفذها سورية وإيران وحزب الله، في عُقب احتلال العراق، وفي ما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل[9].

وغالبًا ما تُلحق تفسيرات الاقتصاد السياسي، لخيارات السياسة الخارجية السورية، بالحجج الواقعية[10]. إذ إنهم يربطون سلوك الدولة بمحاولات تنويع

---

(6) انظر: Steven Heydemann, *Upgrading Authoritarianism in the Arab World* (Washington, DC: Brookings, 2007), pp. 23-24.

(7) انظر: Fred H. Lawson, «Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of an Alliance,» *Middle East Journal*, vol. 61, no. 1 (2007), pp. 29-47.

(8) انظر تعليقات الملك الأردني عبد الله في: *Washington Post,* 8/ 12/ 2004. انظر أيضًا: Rachel Bronson, «Syria: Hanging Together or Hanging Separately,» *Washington Quarterly*, vol. 23, no. 4 (2000), pp. 91-105.

(9) للمناقشة، انظر: أمل سعد غريب، «التشكيك في الهلال الشيعي (تقصي الهلال الشيعي)،» **الأهرام الأسبوعية** (19-25 نيسان/ أبريل 2007)، و Ma'oz, *The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality*.

(10) على سبيل المثال: Perthes, «Syrian Regional Policy Under Bashar al-Asad: Realignment or

العلاقات الاقتصادية لسورية، أو بإصلاح الأزمة الهيكلية للاقتصاد وموازنة المطالب بتحرير اقتصادي أعمق[11]. و«الانفتاح على الشرق» - كما أطلق مسؤولون سوريون على سياسة تشجيع إقامة علاقات اقتصادية أكثر فاعلية مع الصين والهند - يتيح للنظام تكنولوجيا جديدة وأسواق ائتمان خالية من الشروط الاقتصادية والسياسية الغربية. وعلى العكس من ذلك، فإن تفسيرات شرعية النظام تربط ما يفترض بها أن تكون رفضًا، وهي الأيديولوجية القومية العربية إزاء إسرائيل، بسعي النظام إلى الحصول على الشرعية المحلية في ضوء قاعدته الاجتماعية من الأقلية الطائفية[12]. ولكن، مثل هذه التفسيرات الأيديولوجية تُفشِل الاختبار التجريبي. فالدراسات حول مواقف سورية في ما يتعلق بمفاوضات السلام مع إسرائيل، سواء في عهد حافظ أم بشار، تقترح أن مسؤولية الفشل ينبغي أن تقع على عدم المرونة الإسرائيلية أكثر من السورية[13]. وعلاوةً على ذلك، فإن الانفتاح المطرد على العراق في عهد بشار كان محكومًا بتوازن القوى وباعتبارات سياسية واقتصادية، ولا أيديولوجية[14]. وأخيرًا، واستنادًا إلى نقد استغراق الواقعية في التهديدات الخارجية لأمن الدولة[15]، فإن منظور أمن النظام يفسر خيارات السياسة الخارجية، من حيث تقويم النظام

Economic Rationalization?,» and Hinnebusch, «Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European Partnership,»

إذ قدِّمت حجج الاقتصاد السياسي جنبًا إلى جنب مع حجج توازن القوة.

(11) انظر: Heydemann, *Upgrading Authoritarianism in the Arab World*, pp. 23-24,

والتغطية الصحفية لرحلة بشار إلى الهند في: **السفير**، 18-19/ 6/ 2008.

(12) انظر: Marius Deeb, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process* (London: Palgrave Macmillan, 2003).

(13) انظر: Jerome Slater, «Lost Opportunities for Peace in the Arab-Israeli Conflict: Israel and Syria, 1948-2001,» *International Security*, vol. 27, no. 1 (2002), pp. 79-106, and

جهاد الزين، «ثلاث أساطير حول النظام السوري،»، النهار، 5/ 5/ 2008.

(14) انظر: Perthes, «Syrian Regional Policy Under Bashar al-Asad: Realignment or Economic Rationalization?,» p. 40, and Hinnebusch, «Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European Partnership,» p. 200.

(15) المثال الكلاسيكي لهذا النقد هو: Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era,* 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991), and Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* (Boulder, CO, Lynne Rienner, 1995).

للتأثير الذي قد يتسبب به تداخل التهديدات الداخلية والخارجية على بقائه[16]. ومثل هذه الحجج موجودة ضمنًا في عدد من الدراسات حول سلوك الدولة السورية في عهد بشار، غير أنها تفتقر عمومًا إلى بناء الصيغة النظرية[17].

ولعل أكثر التفسيرات رواجًا لخيارات بشار في السياسة الخارجية، ولا سيّما في الأوساط الإعلامية والسياسية العربية والغربية، هو المتغير الذاتي الذي يؤكد قلة خبرة القائد السوري الجديد في الشؤون الخارجية، وسلسلة حساباته الخاطئة التي كلفته عزلة دولية وإقليمية، ودفعت بالنظام البعثي إلى حافة الانهيار[18]. وبمقارنة مهارات بشار الدبلوماسية والإستراتيجية مع مهارات حافظ، يقول دينيس روس إن الأول «لا يمتلك شيئًا من مكر والده، ويبدو أن لديه قدرة استثنائية على الحسابات الخاطئة»[19]. وبالمثل، يلقي إيال زيسر لوم مشكلات النظام السوري الدولية والداخلية، في عُقب الغزو الأميركي للعراق، على «أخطاء سورية ذاتها، والمتجذرة في القراءة الخاطئة، وإساءة فهم الساحة السياسية، الإقليمية والدولية، ولا سيّما الأميركية»، وكذلك على «فشل بشار...

(16) للاطلاع على الحجة النظرية المطبقة على الحالة العراقية، انظر: F. Gregory Gause, III, «Iraq's Decisions to Go to War, 1980 and 1990,» *Middle East Journal*, vol. 56, no. 1 (Winter 2002), pp. 47-70.

(17) انظر: Garry C. Gambill, «The American-Syrian Crisis and the End of Constructive Engagement,» *Middle East Intelligence Bulletin*, vol. 5, no. 4 (2003), and «The Lion in Winter: Bashar Assad›s Self-Destruction,» *Mideast Monitor*, vol. 1, no. 1 (2004).

(18) انظر: Max Abrahms, «When Rogues Defy Reason: Bashar›s Syria Preempt or Deter? That is the question,» *Middle East Quarterly*, vol. 10 (Fall 2003); Eyal Zisser, «Syria and the United States: Bad Habits Die Hard,» *Middle East Quarterly*, vol. 10, no. 3 (Summer 2003), pp. 29-37; «Bashar al-Assad: In or Out of the New World Order?» *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 3 (2005), pp. 115-131, and *Commanding Syria*: *Bashar al-Asad and the First Years in Power*, Library of Modern Middle East Studies (London: I. B. Tauris, 2007), pp. 125-197; Ziad K. Abdelnour, «The US-Syrian Crisis: Why Diplomacy Failed,» *Middle East Intelligence Bulletin,* vol. 5, no. 10 (2003); William Harris, «Bashar al-Assad's Lebanon gamble,» *Middle East Quarterly*, vol. 12, no. 3 (2005); Dennis Ross, «U.S. Policy Toward a Weak Assad,» *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 3 (2005), pp. 87-98; David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005), p. 189; Nicholas Blanford, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East* (London: I. B. Tauris, 2006), esp. p. 103;

عبدالله بو حبيب، «أخطاء سورية الاستراتيجية في العلاقة مع واشنطن،» **الحياة**، 11/ 4/ 2005، وميشيل كيلو، «سوريا في أسوأ أحوالها منذ استقلت،» **النهار**، 9/ 5/ 2005.

(19) Ross, «U.S. Policy Toward a Weak Assad,» p. 89.

في السير على خطى أبيه، وإثبات نفسه قائدًا محترمًا وجازمًا، سواء في الداخل أم في الخارج»[20]. إذ إن معارضة بشار العدائية لغزو الولايات المتحدة للعراق، في مقابلته مع صحيفة السفير اللبنانية اليومية في 27 آذار/مارس 2003، ودور سورية اللاحق في تخريب احتلال العراق من خلال تمرير المقاتلين والإمدادات العسكرية عبر حدودها، والفشل في تنفيذ الوعود التي قطعها النظام السوري لوزير الخارجية الأميركي كولن باول في أيار/مايو 2003، وتجديد ولاية أميل لحود الرئاسية في لبنان في أيلول/سبتمبر 2004، والمواجهة التي تلت ذلك مع الولايات المتحدة، وفرنسا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حول قرار مجلس الأمن رقم 1559، والتي بلغت ذروتها في اغتيال الحريري، كل ذلك يعطي أمثلة على فداحة حسابات النظام السوري الخاطئة.

وتستند فرضية الحسابات الخاطئة إلى ادعاء المحافظين الجدد بأن الدول تميل إلى مواكبة الركب (سلوك القطيع) بدلاً من الموازنة، عندما تواجه قوات عسكرية متفوقة وكثيرة التنقل كتلك التي تحققت بفضل ثورة الجيش الأميركي في مجال الشؤون العسكرية (RMA)[21]. كما افترض دعاة تغيير النظام، سواء في واشنطن أو في الشرق الأوسط، أن إطاحة صدام حسين سوف ترعب ما يسمى بـ «الدول المارقة» الأخرى، وتجعلها للقوة الأميركية. وتوقعوا «ديمقراطية بأثر الدومينو (أي ديمقراطية متتابعة)»، أو على الأقل انتشار المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء الشرق الأوسط بعد سقوط نظام صدام. ومن شأن هذا، الذي كان متوقعًا، أن ينهي خطر الإرهاب، ويغير موازين القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، ويضمن المصالح الأميركية في شرق أوسط متحوِّل[22]. وكان متوقعًا لسورية أن تلحق

---

(20) Eyal Zisser, «Syria, the US and Iraq - Two Years after the Downfall of Saddam Husayn,» *MERIA Journal* (Middle East Review of International Affairs Journal), vol. 9, no. 3 (September 2005).

(21) John Mearsheimer, «Hans Morgenthau and the Iraq War: Realism Versus Neo-conservatism,» 21 April 2005, <http://www.openDemocracy.net>.

(22) John Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007), p. 55.

انظر أيضاً: *Boston Globe* (10 September 2002), and *The New Yorker* (17 February 2003).

بركب الولايات المتحدة في نظام إقليمي يُعاد تشكيله، يساعد في صنع السلام الأميركي المنتظر ما بعد صدام بدلًا من مقاومته.

ولكن، وكما تتنبأ نظرية التوازن، فإن الدول المُهدَّدة نادرًا ما تقدم دعمًا بطريقة كهذه، إما لأن هذا يجعل الدولة المُهدِّدة أكثر قوة، أو لأن تضارب المصالح بين الدولتين غالبًا ما يكون غير قابل للتسوية[23]. وعلى العكس، يعتقد الواقعيون بأن الدول تعمل وفقًا لمنطق الموازنة، والدول المُهدَّدة ستتّبع مجموعة من الإستراتيجيات المختلفة في مواجهة المقاومة والمعارضة، بما في ذلك: الموازنة، والتعجيز، والإلزام، والابتزاز، ونزع الشرعية[24]. وفي مواجهة احتمال هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، والتهديد الذي يشكله هذا على المصالح الجيوسياسية لسورية وأمن نظامها، استجابت دمشق بمزيج من الموازنة الكلاسيكية غير المتكافئة والتعجيز. وبرز العراق ولبنان باعتبارهما الساحتين الرئيستين للعبة الموازنة تلك. ويعيد ما تبقى من هذا الفصل تكوين البيئة الأمنية للنظام السوري بعد سقوط بغداد واغتيال الحريري، ليقدِّم تفسيرًا بديلاً لخياراته في السياسة الخارجية، تفسيرًا يستند إلى الموازنة وحسابات أمن النظام، وليس إلى الحسابات الخاطئة المفترضة لبشار الأسد[25].

«هذه ليست عاصفة»

كان سقوط بغداد يُعدُّ حدثًا هائلًا (دراماتيكي) بالنسبة إلى النظام السوري. ففي مقابلته مع صحيفة السفير في 17 آذار/ مارس من عام 2003، بالغ بشار في قدرة العراق على الصمود أمام غزو الولايات المتحدة. وصرَّح قائلاً: «لن يكون في مقدور الولايات المتحدة وبريطانيا السيطرة على العراق بأكمله».

---

(23) انظر: Stephen M. Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: W. W. Norton & Company, 2006), pp. 183-187.

(24) انظر المناقشة الممتازة في المصدر نفسه، الفصل 3.

(25) لم تكن الموازنة الشاملة خيارًا قابلًا للتطبيق بالنسبة إلى النظام السوري. إذ كان التهديد الرئيس للنظام السوري من دول أخرى، وليس من جهات داخلية فاعلة، ومسايرة ركب التهديد الخارجي لم تكن بالضرورة لتزيل أي تهديد داخلي محتمل. لمناقشة الموازنة الشاملة، انظر: Steven R. David, «Explaining Third World Alignment,» *World Politics*, vol. 43, no. 2 (1991), pp. 233-256.

وتابع «هناك الآن مقاومة قوية للغاية من جانب الجيش والشعب في العراق»، مقاومة من شأنها أن تُقزِّم المقاومة التي واجهتها إسرائيل في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة[26]. ووفقًا لمحاوره، فقد توقع بشار أن يصمد نظام صدام ستة أشهر، وأن الجيش العراقي سيلحق بالقوات الغازية خسائر فادحة[27]. وهذا يفسِّر الصمت غير المتوقع الذي تلقت به دمشق أنباء سقوط النظام البعثي في بغداد. ومع ذلك، وبعد توقف قصير، بدأت سورية بالموازنة ضد الاحتلال الأميركي العراق.

وفسَّرت دمشق غزو واحتلال العراق على أنه تهديد مباشر لمصالح سورية الجيوسياسية، وبالتالي لأمن النظام. «هذه ليست عاصفة»، أكد الأسد في المقابلة آنفة الذكر، «فالعاصفة تمر»، ويمكن للمرء أن يتجنبها بالاختباء. وعلى الأصح، إن غزو العراق «خطة» أميركية إسرائيلية، خطة «لا يمكنك الانحناء لها»؛ إنها تهدف إلى «إعادة تنظيم المنطقة»، بدءًا من بغداد، بطريقة تحمي المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل. وسواء أكانت الخطة هي تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية – الخيار الإسرائيلي، وفقًا لبشار – أو هي أنماط أخرى من التجميع تلائم المصالح الأميركية، فإن دمشق فسَّرت غزو واحتلال العراق باعتباره تحديًا صارمًا. فمن شأن حكومة مستقرة وموالية للأميركيين في العراق، أن تضيِّق الخُناق عبر الدول الموالية للغرب حول سورية، تاركة متنفسًا وحيدًا لدمشق في لبنان. وكذلك، فإن تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية قد يكشف الانقسامات السُّنية – العلوية في سورية، ويشجع مجتمعها الكردي على المطالبة بمزيدٍ من الامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا من شأنه تقويض وحدة الشعب السوري، وبالتالي استقرار النظام[28]. وعلاوةً على ذلك، فإن انهيار النظام العراقي بشكل مذهل ومفاجئ أدى إلى خوف دمشق من أن تتحرك إدارة بوش، المستعدة دائمًا

(26) انظر نص المقابلة في: صحيفة **السفير**، 27/ 3/ 2003.

(27) مقابلة مع طلال سلمان، بيروت، 7 آب/ أغسطس 2008.

(28) انظر مقابلة بشار الأسد في صحيفة **الحياة**، 7/ 10/ 2003، وكليب، «سوريا هادئة على حذر بعد الإعصار».

للضغط على الزناد، ضدّ سورية[29]. وفي النهاية، إن خطاب تغيير النظام ما بعد أيلول/ سبتمبر 2001 الصادر عن واشنطن، حدَّد سورية باعتبارها هدفًا ذا أولوية في ما يسمى «الحرب على الإرهاب»[30]. كما ترك سقوط بغداد العديد من العواصم والمعلقين في العالم العربي في تساؤل حول من سيكون التالي، وكان قلق النظام في دمشق حقيقيًا وملموسًا، ولم يكن ذلك بلا سبب[31].

وبعد سقوط بغداد، علت أصوات المحافظين الجدد في إدارة بوش معلنين رغبتهم في رؤية «تغيير نظام» يحدث في دمشق، من خلال حملة بلغت ذروتها مع إعلان نائب وزير الدفاع بول وولفويتز أنه «يجب أن يحدث تغييرٌ في سورية»[32]. كما عُنونت مذكرة من البنتاغون إلى البيت الأبيض بـ «خارطة طريق لسورية»، حدَّدت فيها خيارات عقابية ضدّ سورية المتمردة[33]. وأعاد الكونغرس كذلك إدخال قانون محاسبة سورية، واستعادة السيادة اللبنانية في 12 نيسان/ أبريل من عام 2003، القانون الذي خوَّل الرئيس الأميركي باتخاذ إجراءات عقابية، واقتصادية، ودبلوماسية، ضدّ سورية «لوقف الدعم السوري للإرهاب، وإنهاء احتلاله لبنان، وإيقاف تطويره أسلحة الدمار الشامل»[34]. وفي 3 أيار/ مايو عام 2003، زار وزير الخارجية الأميركي كولن باول دمشق، وقدم لبشار قائمة طويلة من المطالب التي كانت واشنطن تتوقع منه الامتثال لها فورًا. إذ طلبت الولايات المتحدة الأميركية تعاونًا كاملاً من دمشق في «الحرب

---

(29) مقابلة مع كريم بقرادوني.

(30) Charles Krauthammer, «The War: A Road Map,» *Washington Post*, 28/9/2001; Tom Barry, «On the Road to Damascus? Neo-Cons Target Syria,» *Counterpunch* (8 March 2004), and Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*, pp. 263-279.

(31) مقابلات مع جهاد الزين وطلال سلمان.

(32) ذُكرت في: Ed Vulliamy, «Syria Could be Next, Warns Washington,» Observer (13 April 2003).

انظر أيضًا: Toby Harnden, «Syria Now Top US Target for «Regime Change»,» *Telegraph* (8 April 2003), and Patrick Seale, «Reflections on Why the United States and Israel are Threatening Syria,» *Daily Star*, 18/4/2003.

(33) Eli J. Lake, «Few Good Men,» *New Republic* (26 May 2003), pp. 14-16.

(34) انظر النص في: <http://www.fas.org/asmp/resources/govern/108th/pl_108_175.pdf>.
وقد وقع الرئيس بوش المرسوم ليصبح قانونًا في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

على الإرهاب»، وفي الملف العراق – وبالتالي مراقبة صارمة للحدود السورية العراقية، وشن حملة على غسيل الأموال، وإعادة الأموال العراقية من المصارف السورية، ووضع حدٍ لدعم حماس والجهاد الإسلامي، وإغلاق مكاتبهما في دمشق، والتحقّق بشأن ترسانة سورية من أسلحة الدمار الشامل. وكانت مطالب باول في ما يتعلق بلبنان تتضمن انسحاب جميع القوات السورية، وإنهاء التدخل السوري، وحلّ حزب الله، ونزع سلاحه، وتفكيك بطاريات الصواريخ التابعة له في جنوب لبنان، ونشر الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك الحدود مع إسرائيل[35].

وكانت استجابة النظام بتقديم عرض للتوصل إلى تفاهم مع واشنطن حول عددٍ من المصالح المشتركة. ومقالة العميد بهجت سليمان المدهشة في صحيفة السفير أفضل ما يمثل هذا الخط من التفكير. إذ اقترح سليمان، الذي كان آنذاك رئيسًا للفرع الداخلي في إدارة الاستخبارات العامة وشخصية نافذة داخل المؤسسة الأمنية، بشكلٍ غير مباشر أن سورية قد تساعد في السيطرة على حزب الله، والجماعات الفلسطينية المسلحة، والجهاديين والسلفيين في لبنان، كما قد تعالج مسألة المكاتب الفلسطينية في دمشق، وتساهم في تحقيق استقرار العراق مقابل ضمانات من الولايات المتحدة في ما يتعلق بأمن النظام وإعادة إدماج سورية في عملية السلام. لكنّ مقالة سليمان لم تخل من التهديدات. فالفشل في التوصل إلى اتفاق، والإصرار بدلاً من ذلك على استهداف استقرار النظام أو السيطرة السورية على لبنان، كما أوحت المقالة، قد يُطلق العنان لعدد من المجموعات الإسلاموية التي كانت تلجمها حتى ذلك الوقت شبكات الاستخبارات السورية، وهي: حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي، لتعمل ضدّ المصالح الإقليمية لإسرائيل والولايات المتحدة[36].

(35) انظر: نقولا ناصيف، «ما تقوله واشنطن ودمشق عن محادثات بيرنز،» **النهار**، 14/ 9/ 2004، ورندة حيدر، «ما وراء المطالب الأميركية من دمشق،» **النهار**، 5/ 5/ 2003.

(36) انظر: بهجت سليمان، «سورية والتهديدات الأميركية،» **السفير**، 15/ 5/ 2003. أراد سليمان نشر المقالة تحت اسم مستعار لضمان إمكانية إنكار النظام غير أن الصحيفة رفضت نشره ما لم يحمل اسمه.

ومع حلول صيف عام 2003، استنتجت سورية أن واشنطن لم تكن مستعدة لمساومة دمشق على شروط باول؛ بل إنها توقعت بدلاً من ذلك امتثالاً غير مشروط[37]. وكان هذا يعني أن الولايات المتحدة عازمة على إضعاف سورية إقليميًا، وبالتالي تقويض النظام، إن لم يكن تغييره. وفي النهاية، فإن دمشق افترضت أن الامتثال لشروط باول، ولا سيّما ضدّ ما تعتبره الإدارة الأميركية إرهابًا في العراق ولبنان، سيغيِّر من دور سورية وتحالفاتها الإقليمية بشكلٍ جوهريٍّ، الأمر الذي يهدِّد استقرار النظام[38]. وقام موريس غوردو مونتاني، المستشار الرئاسي للرئيس الفرنسي جاك شيراك، بزيارة سرية إلى دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003، حاملاً رسالة من قادة فرنسا، وألمانيا، وروسيا، ونصح المبعوث بشارًا بالتكيُّف مع المحيط الإقليمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، لكن الرئيس السوري بقي متعنتًا[39]. في حسابات النظام السوري الجيوسياسية، لم تكن مواكبة الركب خيارًا؛ إذ من شأنها تهديد بقاء النظام، لا حمايته. وبالتالي، تصاعدت حدّة المواجهة السورية الأميركية في العراق.

وقدَّر بشار أن حماية النظام تستلزم تخريب الاحتلال الأميركي للعراق، وتحويل البلاد إلى فيتنام أخرى[40]. وعُلِّق التعاون الكبير بين الاستخبارات السورية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ضدّ خلايا القاعدة في أوروبا والشرق الأوسط، الذي يهدف إلى إصلاح العلاقات بين الدولتين، وتمهيد

---

(37) تزامن التوقيت مع مؤتمر صحافي لوزير الخارجية السوري آنذاك، فاروق الشرع، الذي صعَّد من خلاله الخطاب السوري ضد الولايات المتحدة بشكلٍ كبيرٍ. انظر تعليقاته في: صحيفة **الحياة**، 28/ 7/ 2003.

(38) انظر ميشيل كيلو، «سورية تواجه 1559 بعقلية الحرب الباردة،» **النهار**، 11/ 11/ 2004.

(39) انظر: David Ignatius, «Bush's New Ally: France?,» *Washington Post*, 1/2/2006.

(40) مقابلات مع كريم بقرادوني وطلال سلمان. انظر أيضًا التحليل في: جهاد الزين، «الرئيس الأسد مع السي أن أن: الكلمات المفاتيح،» **النهار**، 14/ 10/ 2005؛ تشرين الأول/ أكتوبر 2005؛ مقابلة بشار الأسد مع السي أن أن في: 12/ 10/ 2005، وسامي كليب، «الأسد من الدفاع إلى الاستراتيجية،» **السفير**، 16/ 7/ 2008.

الطريق للتعاون في القضايا الإقليمية، بعد سقوط بغداد[41]. وعندها أُعيد تنظيم خبرة وكالات الاستخبارات السورية في اختراق الخلايا الإسلاموية المتشدِّدة في ضواحي العواصم الأوروبية، ووُضعت في خدمة الحملة غير المتكافئة ضدّ القوات الأميركية في العراق[42]. وبناء على هذا التفسير، فإن تمرير المقاتلين الأجانب والأسلحة عبر الحدود السورية العراقية لم يكن تقديرًا خاطئًا ولا خيارًا مُحيّرًا، بل على العكس، كان يشكل استجابة سورية للتهديدات المجتمعة التي شكلها احتلال العراق بقيادة أميركية. وكغيرها من الدول العربية الأخرى التي كانت تخشى العواقب الإقليمية لوجود نظام ديمقراطي مستقر موالٍ للغرب في بغداد، عملت دمشق على تخريب الاحتلال، بمزيجٍ من الموازنة الكلاسيكية وغير المتكافئة من أجل حماية مصالحها الإقليمية وأمن نظامها. وسرعان ما أصبح لبنان جبهة ثانية في معركة حماية النظام السوري.

«حرب على مراحل»

لم تكن سيطرة سورية على كامل لبنان تقريبًا منذ العام 1990 مجرد تقدم في مصالح النظام الإقليمية، ولا سيّما إزاء عملية السلام، بل إنها وفرَّت للنظام أيضًا مصدرًا آمنًا للريع الذي تشتد الحاجة إليه لتمويل شبكات التوريث الجديدة للنظام، وموازنة الضغط من أجل الإصلاح الاقتصادي. كما ضاعف غزو واحتلال العراق من أهمية لبنان بالنسبة إلى سورية. ولكن، ومع حلول نهاية عام 2003، لم يعد بقاء دمشق في لبنان آمنًا[43]. وبلغت الاضطرابات في لبنان ذروتها مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس لحود، إذ كان عددٌ متزايدٌ من

---

(41) Seymour Hersh, «The SyrianBet,» *New Yorker* (28 July 2003).

(42) يصف صحافيون سعوديون كيف توصلت الحكومة السعودية إلى اتفاق مع نظيرتها السورية، لإعادة مواطنين سعوديين كانوا يحاولون التسلل إلى العراق عبر سورية. ولاختبار النيات السورية، أرسل السعوديون مجموعة من ضباط الاستخبارات يتظاهرون بأنهم من المقاتلين الأجانب إلى سورية. وبدلاً من إعادتهم إلى وطنهم، قامت السلطات السورية بمساعدة السعوديين على عبور الحدود إلى العراق. مقابلات مع صحافيين سعوديين في دبي وبيروت، تموز/ يوليو 2006.

(43) للاطلاع على تحليل شامل انظر: Bassel F. Salloukh, «Opposition under Authoritarianism: The Case of Lebanon under Syria,» (Unpublished Paper, 2007).

الشخصيات السياسية اللبنانية المهمة، بمن فيهم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ورفيق الحريري، يعارضون تجديد ولاية لحود. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر عام 2004، رجحت الكنيسة المارونية الكفة بمعارضتها العلنية لتجديد ولاية لحود. حتى أن نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، نصح بشارًا بعدم تجديد ولاية لحود الرئاسية، وحثَّه على اختيار آخر من حلفاء سورية المارونيين لتجنب العقاب الدولي[44].

وفي الثاني من أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي أعلن دعم «عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان، تجري وفقًا لقواعد الدستور اللبناني دون تدخل أو تأثير أجنبي». كما دعا القرار أيضًا إلى «انسحاب القوات الأجنبية كافة المتبقية من لبنان»، وطالب «بتسريح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في البلاد ونزع أسلحتها»[45]. وبازدراء للمجتمع الدولي، أوعزت دمشق لحلفائها اللبنانيين بتمرير تعديلٍ دستوريٍّ يجدِّد ولاية لحود لثلاثة أعوام أخرى. وأُجبر الحريري، الذي كان تعهَّد في وقت سابق بعدم تجديد ولاية لحود، على تأييد القرار بضغط من دمشق[46]. ومُرّر التعديل الدستوري في مجلس النواب في الثالث من أيلول/ سبتمبر عام 2004.

أكان هذا مثالاً آخر على حسابات بشار الخاطئة؟ أم كان قرارًا تحكمه

---

(44) انظر مقابلة عبد الحليم خدام مع قناة العربية الفضائية، والتي أُعيد تقديمها في: **النهار**، 31/12/2005.

(45) انظر النص في: <http://www.un.org/News/Press/docs/1004/sc8181.doc.htm>.

(46) لتفاصيل حول اللقاء الشائن بين الحريري وبشار في 26 آب/ أغسطس 2004، والذي نقل فيه عن بشار قوله للحريري «أنا لحود ولحود أنا. وإذا كان صديقك شيراك يريدني خارج لبنان، فسأعاجل بتكسير لبنان فوق رأسك ورأس شيراك بدلًا من كسر كلمتي»، انظر: جورج بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ترجمة وتحقيق محمد حمدان (بيروت: توزيع الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 180–184، و Blanford, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East,* pp. 100-103.

كلا الوصفين للقاء يستند إلى مقابلات مع أفراد متعاطفين مع رواية الحريري. وقد أنكر النظام السوري هذه الرواية للحوادث.

اعتبارات الموازنة وأمن النظام؟ لعل إعادة بناء محيط سورية الأمني والحسابات التفاضلية لصنع القرار عشية صدور القرار 1559، تقدم جوابًا لذلك.

في أواخر شهر آب/أغسطس 2004، وقف بشار ضدّ تجديد ولاية لحود[47]، وادعى خدام أن بشارًا أكد في 18 آب/أغسطس أنه لن يكون هناك تمديدٌ لولاية لحود[48]. وفي الحقيقة، كان النظام يرسل إشارات إلى السياسي الماروني الموالي لسورية جان عبيد، والذي كان آنذاك وزير الخارجية والمغتربين، بأنه اختير ليكون خلفًا للحود[49]. وعندما أصبح النظام في دمشق على قناعة، في أواخر آب/ أغسطس، بأن القرار 1559 على وشك الصدور قرر بشار تجديد ولاية لحود[50]. وبخلاف قانون محاسبة سورية، الذي اُعتبر إزعاجًا أكثر منه تهديدًا[51]، أنهى القرار 1559 لعبة تخمين ما بعد العراق في العواصم العربية: وخلصت دمشق إلى أن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ممثلًا بفرنسا في عهد شيراك وضعا أنظارهما على النظام السوري[52]. وكان القرار رقم 1559 يدلِّل على تقاربٍ أميركي - فرنسي موجهٍ ضدّ سورية، حيث تم التوصل إليه في السادس من حزيران/ يونيو عام 2004، بمناسبة الذكرى الستين لإنزال قوات الحلفاء في نورماندي[53]. كما كان يومئ لدمشق ببداية تضافر جهد دولي لطرد سورية من لبنان، مما يهدِّد مكانتها الإقليمية ويهدد بالتالي بقاء

(47) مقابلة مع طلال سلمان.

(48) انظر: Blanford, Ibid., p. 99.

(49) وبناء على ذلك، كان عبيد غائبًا بوضوح عن اجتماع مجلس الوزراء في 28 آب/ أغسطس 2004 الذي طلب من البرلمان تعديلاً دستوريًا يسمح بتجديد ولاية لحود، وكذلك عن الجلسة البرلمانية اللاحقة في 3 أيلول/ سبتمبر 2004.

(50) مقابلة مع طلال سلمان.

(51) انظر مقابلة بشار مع صحيفة **الحياة**، 7/ 10/ 2003.

(52) مقابلة مع جهاد الزين.

(53) في مؤتمر صحافي مشترك بعد قمة بوش وشيراك في قصر الإليزيه في 5 حزيران/ يونيو 2004، صرح بوش بأن «الولايات المتحدة وفرنسا... تتفقان على أن الشعب اللبناني ينبغي أن يكون حرًا في تقرير مستقبله دون تدخل أو هيمنة أجنبية». كما قال شيراك أيضًا «لقد أعربنا عن قناعة متجددة وإيمان بأن على لبنان أن يضمن أن استقلاله وسيادته مضمونتان». انظر نص المؤتمر الصحافي المشترك في: <http://www.whitehouse.gov news/releases/1004/06/2oo4o6os-6.html>.

نظامها. وكان يمكن أن يُستخدم لبنان حينئذ رأس جسرٍ ضدّ سورية بغية تقويض مصالحها الجيوسياسية، وبالتحديد، سيطرتها على لبنان، ونفوذها مع حزب الله، وتحالفها مع إيران، ودورها المعطل في عملية السلام من خلال حماس والجهاد الإسلامي. وعندئذ كانت سورية المحاصرة ستضطر إلى قبول النظام الإقليمي الذي تمسك الولايات المتحدة بزمامه، وتقديم المساعدة لقواتها التي تحتل العراق، وإنهاء دورها المعيق في عملية السلام.

كما تزامن القرار 1559 مع ظهور ما اعتبرته دمشق تحالفًا خطيرًا بين خصوم سورية في لبنان، ضمَّ لأول مرة الكنيسة المارونية، ممثلة بالبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، ودروز جنبلاط، وإن يكن من خلف الكواليس، إضافة إلى الحريري(54). وكان بشار وضباطه الرئيسيون في لبنان بدأوا يرتابون بالفعل في شأن تنامي خطر الحريري على مكانة سورية في لبنان. فمن وجهة نظرهم، أنه كان يعمل على توحيد المجتمع السُّني في لبنان خلف قيادته في انتخابات عام 2000 البرلمانية، وعلاوةً على ذلك قام باختراقات مشبوهة لدائرة النظام

(54) لوصف المداولات خلف الكواليس بين ممثلي الجوانب الثلاثة، انظر: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ص 169–177. وكانت مذكرة التفاهم التالية بين البطريرك صفير وجنبلاط والحريري تدعو إلى نزع سلاح حزب الله وفك ارتباط الحزب عن قاعدته الشعبية الشيعية، في محاولة لتقويض قدرته على مفاوضة حلٍّ لترسانته من الأسلحة. وكان للهدف **الأول** أن يتحقق من خلال إقناع إسرائيل بالانسحاب من مزارع شبعا مقابل قرار من مجلس الأمن بنشر قوات الأمم المتحدة في المزارع إلى حين تسوية الصراع السوري الإسرائيلي. وأما الهدف **الثاني** فكان يستلزم سياسات حكومية شعبوية اقتصادية وسياسية تهدف إلى استبدال شبكة الخدمات الاجتماعية الخاصة بحزب الله، وبالتالي نزع الشرعية عن الحزب داخل المجتمع الشيعي. انظر نص المذكرة في: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ص 174–177. وتتعارض رواية هذه الحوادث مع الرواية التي قدمها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، والذي كشف أنه في لقاءات مع الحريري قبل اغتيال الأخير، تعهد الحريري بحماية ترسانة حزب الله من الأسلحة حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. انظر تعليقات نصر الله خلال جلسة مع ميشيل عون الذي استضافه جان عزيز على محطة OTV، 6 شباط/ فبراير 2008، وجان عزيز، «أزمة ثقة؟ بل صراع من يبقى حيًا،» **الأخبار**، 16/ 2/ 2008. ويؤكد وصف بلانفورد رواية نصر الله، ولكنه يضيف توضيحًا: أن تسوية الحريري – نصر الله تضمنت تعهدًا من حزب الله بـ «التصرف بحكمة وعدم اللجوء لأفعال تعرض [هكذا] الصالح الوطني للخطر». انظر: Blanford, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*, p. 191.

السوري الداخلية، مستقطبًا شخصياتٍ سُنّيةٍ رفيعة المستوى من داخل النظام، مثل خدام، ورئيس الأركان لمدة طويلة العماد حكمت الشهابي، وصادقَ رئيس شعبة الاستخبارات السورية في لبنان حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2002، اللواء غازي كنعان[55]. وكانت دمشق تشك بتورّط الحريري في صنع القرار 1559 بسبب علاقته الشخصية مع شيراك، ولأن القرار كان مصنوعًا خصيصًا ليلبي مطالبه، فضلاً عن مطالب واشنطن وباريس. أراد الحريري انتخاباتٍ رئاسيةً حرة لضمان انتخاب أي شخص غير لحود؛ وأرادت باريس انسحاب القوات السورية من لبنان؛ أما واشنطن فأرادت إضعاف حزب الله ونزع سلاحه[56].

وقد وصف بشار القرار 1559 بأنه «مرحلة» أخرى في «حرب دائرة على مراحل» ضدّ دور سورية الإقليمي، حرب يسبق تاريخها غزو العراق »[57]. وقال إن هدف القرار لم يكن حماية السيادة اللبنانية؛ بل كان على الأصح أداة استخدمتها أميركا وفرنسا لتحويل لبنان من معسكر جيوسياسي إلى آخر، وإجبار سورية على نزع سلاح حزب الله مقابل انسحاب سوري تدريجي من لبنان[58]. وفي النهاية، كان المجتمع الدولي قد أوصل النظام السوري إلى الاعتقاد أن انسحابًا جزئيًا ربما يكون مقبولاً[59]. وبناء على وجهة النظر تلك، كان تجديد ولاية لحود جزءًا من إستراتيجية تضمن بقاء النظام في لحظة تحولٍ إقليميٍّ

---

(55) انظر مقابلة خدام المعادة في: **النهار**، 31/ 12/ 2005، و Blanford, Ibid., p. 88.

(56) انظر: Blanford, Ibid., p. 103, and

إبراهيم حميدي، «سورية في المشهد الفرنسي،» **الحياة**، 22/ 2/ 2006. في الواقع، إن كاتب سيرة الحريري يؤكد شكوك النظام السوري حول إسهام الحريري في صنع القرار 1559. ويكشف أنه بعد ثلاثة أيام من قمة نورماندي، دعاه الحريري، معلنًا «بداية استقلال [لبنان]»، إذ خلال قمة نورماندي نجح شيراك في انتزاع تأييد بوش لهدفي منع تمديد ولاية لحود، والضغط على دمشق لسحب قواتها من لبنان. انظر: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ص 168-169. وقد قدَّم كلٌّ من هاريس (Harris)، وزيسر (Zisser)، «سورية، والولايات المتحدة، والعراق»، تلميحاتٍ مماثلة. انظر: Harris, «Bashar al-Assad's Lebanon gamble», and Zisser, «Syria, the US and Iraq - Two Years after the Downfall of Saddam Husayn».

(57) انظر خُطبة بشار المعاد نشرها في: **السفير**، 11/ 11/ 2005.

(58) المصدر نفسه.

(59) مقابلة مع كريم بقرادوني. انظر أيضًا خُطبة بشار المعاد نشرها في: **السفير**، 11/ 11/ 2005، وحميدي، «سورية في المشهد الفرنسي».

كبيرٍ، ولتدعيم الخط الدفاعي الأول لدمشق: لبنان[60]. لم يكن ولاء لحود لسورية عُرضة للشك مطلقًا، وكان مبرِّر دمشق أنه الوحيد الذي يمكنه الحفاظ على توجه الجيش اللبناني الموالي لسورية في حال الانسحاب السوري[61]. ويُشير خدام إلى أن مستشاري بشار وحلفاءه اللبنانيين أقنعوه بأن قائدًا عسكريًا موثوقًا، من وزن لحود فقط، يمكنه منع التحقيقات المستقبلية في نشاط النظام السوري على مدى الخمسة عشر عامًا السابقة[62]. وأُلحق تجديد ولاية لحود بتأليف مجلس وزراء في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 2004 موالٍ لسورية بالكامل برئاسة الموثوق عمر كرامي. وقد كُلف مجلس الوزراء «المصنوع في سورية»، كما وصفه نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد أرميتاج[63]، بالاستعداد لمواجهة شاملة مع المجتمع الدولي. ولم يكن هناك وقت للانتظار.

النجاة من أكثر ساعات النظام حلكة

شهد النظام في دمشق أكثر ساعاته حلكة عُقب اغتيال رفيق الحريري، وكان بعض من أعضائه مقتنعًا بأنه يمر حقيقة بأيامه الأخيرة[64]. وكان المزاج السائد في دمشق مزاج نظامٍ قد ارتكب خطأً فادحًا، وأنه في طريقه إلى الخروج من السلطة[65]. وتنبأت جوقةٌ من الأصوات بانهياره الوشيك، نظرًا إلى عدم قدرته على تحمُّل العقوبات الدولية والإقليمية[66]. وبرزت رؤيتان لشرح

(60) وهو ما يفسر تعليقات بشار في اجتماع القيادة القطرية لحزب البعث في أوائل عام 2005. ونقل خدام عن بشار قوله في الاجتماع إنه عندما أُتخذ القرار بتجديد ولاية لحود، افترض بأن القرار كان صائبًا بنسبة 50 في المئة؛ ولكن بعد صدور القرار 1559، أصبح بشار مقتنعًا مئة في المئة أنه قد اتخذ القرار الصائب. انظر: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ص 219.

(61) مقابلة مع كريم بقرادوني.

(62) انظر مقابلة مع عبد الحليم خدام في: **الشرق الأوسط**، 6/1/2006.

(63) انظر تعليقاته في: **الحياة**، 27/10/2004.

(64) تعليقات بول سالم في ورشة عمل بعنوان «العلاقات اللبنانية – السورية: هل من مجال لعلاقات صحيحة؟»، نظمها مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 15 حزيران/يونيو 2008، وحوار الكاتب مع سالم، بيروت، 26 آب/أغسطس 2008.

(65) مقابلة مع طلال سلمان.

(66) انظر، على سبيل المثال: Michael Young, «A Prefer Storm of Syrian Irrelevance,» *Daily*

الدوافع وراء اغتيال الحريري. الرؤية الأولى: تقدم بها تحالف قوى 14 آذار في لبنان، وتبنَّاها حلفاؤه الإقليميون والدوليون، وتوحي بأن دمشق تخلصت من الحريري بسبب التهديد الذي كان يشكله، ليس فحسب على مكانتها في لبنان، بل على أمن النظام السوري أيضًا[67]. وكان المقصود من الاغتيال تحييد التهديد المتشابك الداخلي والخارجي لأمن النظام: إذ كان الحريري ينظِّم تحالفًا لبنانيًا قويًا عابرًا للطوائف، ويشمل حزب الله، ويهدف إلى تخليص لبنان من قبضة سورية[68]. ويشير مؤيدو هذه الرؤية إلى أن حملة النظام السوري للقضاء على منافسيه وترويعهم في لبنان بدأت فحسب بعد صدور القرار 1559[69]. وهذا يؤكد مدى جدية تهديد القرار 1559 على بقاء النظام في حسابات دمشق. وكان الانسحاب من لبنان بعد اغتيال الحريري، وتوطيد الداخل من خلال القضاء على البدائل المحتملة للنظام، ولا سيّما غازي كنعان[70]، كما شنّ النظام حملة ضدّ المعارضين، تؤكد عزمه على اجتثاث أي تهديدٍ حقيقيٍّ أو محتمل. فحسابات النظام الخاطئة تسببت بفشله في تنظيم انسحابه من لبنان بعد سقوط بغداد مباشرة[71]. ولكن من ناحية أخرى، كانت خيارات سياسته الخارجية تلتزم

Star, 15/9/2005; Eli Lake, «Policy on Syria Moves Toward Regime Change,» *New York Sun* (8 June 2005), and Ross, «U.S. Policy Toward a Weak Assad».

(67) انظر على سبيل المثال: بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري؛ مروان اسكندر، رفيق الحريري ومصير لبنان (بيروت: دار الساقي، 2006)؛ حسن صبرا، «ضحية الحقودين،» الشراع (12 شباط/ فبراير 2006)، و Blanford, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*.

(68) انظر: Alexandre Adler, «Pourquoi a-t-on tué Rafic Hariri?,» *Le Figaro*, 16/2/2005.

يشير جان عزيز أيضًا إلى أنه وفي مناقشاته مع نصر الله في أوائل عام 2005، اقترح الحريري أن الرجلين يمكنهما الانضمام إلى القوى، ليس لحل مشكلات الداخل فحسب، بل والمشكلات الإقليمية أيضًا. انظر: عزيز، «أزمة ثقة؟ بل صراع من يبقى حيًا».

(69) مع محاولة اغتيال مروان حمادة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، تشير الأدلة التي جمعتها الاستخبارات العسكرية اللبنانية أن اغتيال جورج حاوي في 21 حزيران/ يونيو عام 2005 قد يكون من فعل شبكة استخبارات تابعة لإسرائيل في لبنان. انظر: **السفير**، 6/ 5/ 2008.

(70) في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أعلنت السلطات السورية أن كنعان، والذي كان حينها وزيرًا للداخلية، قد انتحر في دمشق.

(71) وبالتالي الاختلاف بين حافظ وبشار. انظر: جهاد الزين: «التلاقي السعودي – السوري على العراق،» **النهار**، 22/ 9/ 2005، و«الرئيس الأسد مع السي أن أن: الكلمات المفاتيح».

الموازنة وتنبؤات أمن نظامه.

والتفسير البديل الآخر الذي تقدم به العديد من الحلفاء اللبنانيين لسورية يشير إلى أن بشارًا كان يستعد لإعادة نشر نحو 14.000 من القوات السورية خارج بيروت وضواحيها إلى وادي البقاع بعد وقتٍ قصيرٍ من تجديد ولاية لحود. وكان بشار قد طرح موضوع إعادة الانتشار – التعبير المُلطَّف للانسحاب الذي استخدمه النظام السوري – في بداية عام 2001، وأبلغ به عددًا من السياسيين اللبنانيين. وكانت سورية تلقت أيضًا ضمانات بأن انسحابًا جزئيًا، امتثالاً للقرار 1559، سيلقى قبولاً حسنًا عند المجتمع الدولي(72). وبناء على هذه الرؤية، فإن القرار بالانسحاب الكامل، وليس الجزئي، من لبنان كان ردًا على اغتيال الحريري. وكان المقصود من توطيد الداخل اللاحق عزل النظام عن التهديدات المنبثقة من لبنان، وأيضًا عزله عن التحديات الناشئة من داخل الحزب (خدام)، والجيش (الشهابي)، والجهاز الأمني (كنعان)(73).

وحتى إن كان ذلك صحيحًا، فإن انسحاب القوات السورية فتح الباب على مرحلة جديدة في علاقات سورية مع لبنان. إذ أصبح لبنان، إضافة إلى العراق والضفة الغربية وغزة، ساحة رئيسة لمعركة جيوسياسية كبرى، وضعت الولايات المتحدة، وفرنسا، وما يسمى بدول «الاعتدال» العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، في مواجهة ضدّ سورية، وإيران، وحزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي. وبالطريقة نفسها التي عزمت بها واشنطن على استخدام لبنان لعزل النظام السوري، كانت دمشق عازمة على استخدام لبنان لإجهاض النظام الإقليمي الجديد، وتصميم خطة عودتها إلى الاندماج في الساحة الإقليمية والدولية. وقد فعلت ذلك من خلال تعطيل أي تسوية سياسية في لبنان تعرض مصالحها الخاصة للخطر. وبالتالي، فإن دمشق وظَّفت مزيجًا من إستراتيجية الموازنة غير المتكافئة والتعجيز في الصراع على لبنان.

---

(72) بمن فيهم لحود والحريري. مقابلة مع كريم بقرادوني. انظر أيضًا: Blanford, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*, p. 199.

(73) مقابلة مع كريم بقرادوني.

واستعانت سورية من أجل سياستها في لبنان بتحالف جهاتٍ محليةٍ فاعلة، وعلى رأسها حزب الله. إذ كان التحالف بين حزب الله وحركة أمل برئاسة نبيه بري من تصميم دمشق، لضمان غطاء سياسي لخوض حزب الله معارك سورية السياسية في لبنان[74]. وهكذا أصبح حزب الله رأس الحربة في الجهد الرامي إلى منع تحول لبنان إلى بيدق يخدم واشنطن ودول «الاعتدال» العربي في المواجهة مع سورية وإيران. وأدّى توقيع مذكرة التفاهم مع التيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون في السادس من شباط/ فبراير عام 2006 إلى خلق توازن مع تحالف قوى 14 آذار. وقد أصر [حزب الله] على منع تسييس التحقيق الدولي في اغتيال الحريري، وطالب بحق الاعتراض على قرارات السياسة الداخلية والخارجية في حكومة وحدة وطنية، ورفض إكمال النصاب البرلماني المطلوب لأي مرشح رئاسي قد لا يهتم بمصالح سورية[75].

وكانت دمشق قلقة بشكلٍ خاصٍّ من دور لبنان بوصفه رأس جسر لزعزعة استقرار النظام. واعتُبرت مطالبات الولايات المتحدة بتغيير في سياسات الحكومة السورية تمويهًا لنيات أكثر شرًا[76]. وكان خروج سورية من لبنان قد شجع منافسيها على السعي وراء تغيير النظام بقوةٍ أكبر[77]. واتهمت دمشق الرياض بتنسيق اتصالات بين جنبلاط (الذي كان يدعو حينها صراحة إلى تغيير النظام في سورية)[78] وخدام والإخوان المسلمين؛ كما اتهمت السعودية بدعم حملة رفعت الأسد المناهضة للنظام داخل وخارج البلاد، وبتمويل

---

(74) مقابلة مع كريم بقرادوني.

(75) لتحليل مفصل، انظر: Bassel Salloukh, «Democracy in Lebanon: The Primary of the Sectarian System,» in: Nathan J. Brown and Emad Shahin, eds., *The Struggle Over Democracy in the Middle East: Regional Politics and External Policies*, UCLA Center for Middle East Development; Book 1 (London: Routledge, 2009).

(76) مقابلة مع كريم بقرادوني.

(77) انظر: جان عزيز، «لماذا كان الأسد يضحك لنكات اللبنانيين؟،» **الأخبار**، 1/ 7/ 2008.

(78) انظر: David Ignatius, «Mob War in the Mideast,» *Washington Post*, 4/1/2006.

ومن المثير للاهتمام، أن جنبلاط ادعى لاحقًا بأنه دعا إلى تغيير النظام خلال زيارته للولايات المتحدة في آذار/ مارس 2006، لكن وزيرة الخارجية كونداليزا رايس أعلمته أن على النظام السوري أن يغير سلوكه. انظر تعليقات جنبلاط غير الرسمية (ليست للنشر) وتم اقتباسها في: **الأخبار**، 11/ 8/ 2008.

الجماعات الإسلاموية داخل سورية، وبالتحريض على المشاعر المعادية للنظام بين القوات المسلحة، وبدعوة التدخل الخارجي ضدّ سورية[79]. وكانت الحملة على المعارضين السوريين في آذار/ مارس عام 2006، وتكرارها في عُقب نشر إعلان بيروت - دمشق في 12 أيار/ مايو عام 2006، مؤشرًا على عدم تحمّل النظام المعارضة الداخلية، وعلى مخاوفه من نجاح المعارضة السورية في بناء جسور مع القوى المعادية لسورية في لبنان[80]. وكانت مشاعر اللبنانيين المعادية الساكنة، التي تحركت بفعل حملة الافتراء المناهضة للنظام، وخطاب قادة تحالف قوى 14 آذار المناهض لسورية، والذي وصل إلى حدود العنصرية، مكّنت النظام من حشد قطاعات كبيرة من الشعب، والتملّص من الشكوك الطائفية التي خلقها اغتيال الحريري[81].

اصطدمت سياسة سورية في لبنان بقرار أميركي - سعودي يقضي بحرمان حلفائها اللبنانيين من نصر سياسي. واعتبرت دمشق أن رضوخ الرياض، في حرب تموز/ يوليو 2006 الإسرائيلية ضدّ حزب الله، ورفضها تقديم حقوق التحليق لطائرات الإمداد الإيرانية، جزءٌ من جهد منسق يرمي إلى هزيمة حزب الله، وبالتالي تطويق سورية بأنظمة معادية[82]. كما قامت الرياض بحشد قطاعاتٍ كبيرةٍ من المؤسسات الدينية والسياسية السُّنية في لبنان في محاولة لتحييد ثقل حزب الله السياسي والعسكري، وعرقلة سياسة سورية في لبنان. وأدّت العمليات العسكرية التي قام بها حزب الله في 8 أيار/ مايو عام 2008 إلى إنهاء المواجهة السياسية في بيروت، ولكن على حساب تفاقم التوترات بين السُّنة والشيعة. وعلى الرغم من قيام النظام السوري بتسهيل وساطة قطر

---

(79) مقابلات مع كريم بقرادوني وطلال سلمان؛ نقولا ناصيف، «لحود لا يستقيل إلا لعون»، **النهار**، 30/ 10/ 2005؛ خضر طالب «مناوشات سعودية - سورية على خط التماس اللبناني»، **السفير**، 6/ 2/ 2008، ومقالة «الأسد يتهم السعودية بالتآمر على نظامه،» **الأخبار**، 28/ 5/ 2008.

(80) انظر: Joshua Landis and Joe Pace, «The Syrian Opposition,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1 (Winter 2006-2007), p. 61.

(81) مقابلة مع طلال سلمان.

(82) انظر: نقولا ناصيف، «دمشق - الرياض: العناق نصف الطريق والعراق ولبنان نصفها الآخر»، **الأخبار**، 3/ 3/ 2007.

للتوصل إلى حلٍّ سريعٍ للأزمة، خوفًا من امتداد الصراع الطائفي إلى سورية[83]، ردّت الرياض بإقامة ارتباطات متبادلة خطيرة على طول الحدود اللبنانية السورية. وأدّى ظهور الجماعات السلفية الموالية للحريري في شمال لبنان، والمناوشات بين السُّنة والعلويين في طرابلس، إلى تسليط الضوء على نقاط الضعف الطائفية للنظام السوري، وتذكيره بقرب اندلاع الصراعات الطائفية[84].

الخاتمة

إن اتفاق الدوحة في 21 أيار/مايو عام 2008 الذي أنهى المواجهة السياسية في لبنان بطريقة مواتية لحلفاء سورية، وأعقبه في 25 أيار/مايو 2008 انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان، وهو شخصية تهتم بالمصالح الأمنية السورية في لبنان[85]، والتشكيل اللاحق في 11 تموز/يوليو عام 2008 لحكومة وحدة وطنية حصلت فيها المعارضة على حق النقض، هذا كله أغلق فصلاً صعبًا في السياسة الخارجية السورية. كما أدّت هذه التطورات، وعلى نحو لا يمكن إنكاره، إلى أذية النظام السوري. فالهجوم الإسرائيلي على المنشأة النووية المزعومة في شمال شرقي سورية [في دير الزور] في 6 أيلول/سبتمبر عام 2007[86]، والاغتيالات الغامضة داخل عرين الأسد[87]، والشائعات حول انقلاب أُجهض في دمشق في شباط/فبراير 2008[88] خلخلت جميعها

(83) مقابلة مع كريم بقرادوني.

(84) انظر: نادر فوز، «عرقلة سعوديّة للدوحة استدعت «إنذار» حزب الله»، **الأخبار**، 24/6/2008.

(85) كانت دمشق وراء تعيين سليمان قائدًا للجيش خلال ولاية لحود. بينما رفض مرشح لحود للمنصب، العميد أسعد غانم، من جانب دمشق. انظر: نقولا ناصيف، «امتحان المؤسسة العسكرية: تسييس الجيش أم تعيين قائد مُسيَّس،» **الأخبار**، 23/8/2008.

(86) انظر: David E. Sanger and Mark Mazzetti, «Israel Struck Syrian Nuclear Project, Analysts Say,» *New York Times*, 14/10/2007.

(87) تحديدًا، اغتيال قائد حزب الله عماد مغنية في دمشق في 12 شباط/فبراير 2008، والعميد محمد سليمان في طرطوس في 2 آب/أغسطس 2008. للتفاصيل، انظر: الشرق الأوسط، 5/8/2008؛ *Sunday Times* (17 February 2008), and *Guardian* (5 August 2008).

(88) من جانب رئيس الاستخبارات العسكرية (وصهر بشار) آصف شوكت. انظر: *Haaretz*, 10/6/2008,

الموقف الممانع للبلاد، وأثارت تساؤلاتٍ حول نوع الترتيبات التي قبلت بها سورية للحفاظ على أمن النظام، وإعادة دمج جزئي في السياسات الدولية والإقليمية.

ومع ذلك، فإن صورة الرئيس بشار الأسد الواثق من نفسه وهو يحضر قمة الاتحاد من أجل المتوسط في باريس في 13 تموز/ يوليو عام 2008، واستضافة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إياه في 3 آب/ أغسطس عام 2008، ومن ثم جمع قيادات كلٍّ من فرنسا، وقطر، وتركيا في دمشق في 4 أيلول/ سبتمبر عام 2008، أكدت النهاية المثيرة لعزلة سورية الإقليمية والدولية. وأظهرت القمم تأكيدًا على الدور المحوري لسورية في لبنان، وغيرها من الشؤون الإقليمية. وأثبت أمل جنبلاط الصريح في انهيار مخزٍ للنظام البعثي أنه نزوة صادرة عن شخص متقلِّب[89]؛ كما وأدى جهد دول «الاعتدال» العربي لنبذ سورية واستدراجها بعيدًا من إيران إلى تفاقم التوترات البينية العربية، دون انجرار دمشق وراء القطع. ومكنت هذه السياسة الخارجية المستندة إلى الموازنة الكلاسيكية، الموازنة غير المتكافئة والتعجيز، سورية من مقاومة تهديدات الولايات المتحدة لمصالحها الجيوسياسية، ومن حماية أمن نظامها. ومع ضرب السياسات الأميركية في العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وجد بشار نفسه قادرًا على إعطاء إشارات بتسوية الخلافات تجاه إدارة أميركية مستقبلية: ومجدّدًا زادت سورية من تعاونها مع القوات الأميركية لتأمين الحدود مع العراق، وأعلنت استعدادها للانخراط في محادثاتٍ مباشرةٍ مع إسرائيل بشرط وجود رعاية أميركية - فرنسية لتنفيذ الاتفاق المأمول[90]. كما أدّت

مقتبس عن صحيفة: *Die Welt*, 7/6/2008; «The Mysterious Downfall of Assef Shawkat,» *Mideast Monitor*, vol. 3, no. 2 (2008).

تشير التقارير إلى أن خفض رتبة شوكت داخل مؤسسة الاستخبارات السورية ربما كان سابقًا لأوانه. مقابلات مع صحافيين في بيروت، آب/ أغسطس 2008.

(89) Walid Jumblatt, «The Struggle for Freedom and Democracy in Lebanon,» *Washington Institute for Near East Policy*, 19 October 2007.

(90) Michael Bergman, «Realism Must Rule In Engaging Syria,» *Boston Globe* (23 July 2008); James Denselow, «The Axis of Pragmatism,» *Guardian* (27 July 2008); David Ignatius, «A Syrian-Israeli Breakthrough?,» *Washington Post*, 27/8/2008, and

سياسة سورية في لبنان دورًا محوريًا في عملية إعادة الاعتبار هذه، ولعل دمشق تعلمت أخيرًا أن وكلاءها اللبنانيين يمكن أن يكونوا مصدر قوة أفضل بكثير من التكتيكات الخرقاء التي استخدمها جيشها وأجهزة استخباراتها. ويمكن لبشار أن يعزي نفسه بأن النظام البعثي، وبخلاف كل التوقعات، بقي وتغلب على التحديات التي لا بدّ أنها كانت، بالنسبة إلى حاكم دمشق، أكثر من كافية مدى الحياة.

السفير، 28/ 8/ 2008.

الفصل العاشر

بداية صداقة حسنة:
العلاقات السورية التركية منذ العام 1998

باسل فوزي صلوخ

تحسنت علاقات سورية مع تركيا كثيرًا خلال العقد الماضي. ففي تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1998، بدا أنه من الممكن للدولتين اللجوء إلى القوة المفرطة في تعاملهما بعضهما مع بعض. إذ أمرت أنقرة بنشر نحو 10.000 جندي على الحدود السورية، وقال رئيس هيئة الأركان العامة التركية للصحافيين إن «الوضع الراهن وضع حرب غير معلنة»[1]. وكان ردّ سورية بإعادة تأكيدها على «حرصها على العلاقات الطيبة وحسن الجوار مع تركيا»، ولكنها مع ذلك نشرت ستة وثلاثين من أصل مئة وعشرين من صواريخها السكود سي أرض- أرض في مواقع قريبة من الحدود التركية[2]. وأعرب مراقبون مطلعون عن قليل من المفاجأة في الأزمة، في ضوء التوترات طويلة الأمد، وعدم الثقة المتبادل بخصوص الخلافات المستمرة حول توزيع مياه نهر الفرات، والادعاءات التركية المتواصلة أن السلطات السورية كانت تقدم الدعم المادي والمعنوي لحزب العمال الكردستاني المتطرف (PKK)[3].

---

(1) *New York Times*, 2/10/1998.

(2) وكالة الأسوشييتد برس، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

(3) Henri J. Barkey, «Reluctant Neighbors: Reflections on Turkish-Arab Relations,» *Beirut Review,* no. 7 (Spring 1994); Robert Olson, «The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy, 1991-

ومع حلول خريف عام 2008، أصبح من المستحيل تقريبًا تصوّر تكرار هذا النوع من المواجهة العسكرية. إذ قامت الحكومة التركية باستئجار شركة ألمانية لتبدأ بإزالة مئات الألغام الأرضية من المناطق الرئيسة على طول حدودها مع سورية. وقال رئيس غرفة التجارة في مدينة نصيبين التركية للصحافة إنه «حالما يتم الانتهاء من إزالة الألغام، سيبدأ بناء معبر حدودي جديد للناس والبضائع»[4]. وفي شهر تموز/يوليو أعلن محافظ مدينة حلب الشمالية الشرقية أن برنامج التعاون الإقليمي السوري التركي وافق على ثمانية عشر مشروعًا استثماريًا واسع النطاق، إضافة إلى اثنين وأربعين من المشاريع التي كانت جارية بالفعل. واختيرت المشاريع، وفقًا للجنة الاختيار، «على أساس أولويتها ومساهمتها في التعاون الثنائي، والتنمية الاقتصادية، والتوظيف، فضلاً عن احتمالات النجاح على المدى الطويل»[5].

ويبدو مثل هذا التحول الملحوظ في العلاقات السورية التركية أمرًا يصعب شرحه[6]. ونقل كلٌّ من مليحة التونيسيك (Meliha Altunisik) وأوزليم تور (Ozlem

1995: From the Gulf War to the Incursion into Iraq,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 19 (1995); «Turkey-Syria Relations since the Gulf War: Kurds and Water,» *Middle East Policy*, vol. 5 (1997), and «Turkey-Syria Relations, 1997-2000: Kurds, Water, Israel and «Undeclared War»,» *Orient*, vol. 42 (2001); Muhammad Muslih, «Syria and Turkey: Uneasy Relations,» and Murhaf Jouejati, «Water Politics As High Politics: The Case of Turkey and Syria,» in: Henri J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1996); Serdar Guner, «The Turkish-Syrian War of Attrition: The Water Dispute,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 20 (1997), and «Signalling in the Turkish-Syrian Water Conflict,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 16 (1998); Nilufer Narli, «Major Points of Dispute in Turkish-Arab Relations,» paper presented at: III. Congrès Internationaldu Dialogue Turco-Arab, (Istanbul 2003), and Ozden Zeynep Oktav, «Water Dispute and Kurdish Separatism in Turkish-Syrian Relations,» *The Turkish Yearbook*, vol. 34 (2003).

(4) رويترز، 4 تموز/يوليو 2008.

(5) **سورية اليوم**، 20/ 7/ 2008.

(6) كان آلان ماكوفسكي ومايكل آيزنشتات قد توقعا استمرار العداء. انظر: Alan Makovsky and Michael Eisenstadt, «Turkish-Syrian Relations: A Crisis Delayed?,» *Policywatch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 345 (1998); Kemal Kirisci, «Turkey and the Muslim Middle East,» in: A. Makovsky and S. Sayari, eds., *Turkey's New World: Changing Dynamics in Turkish Foreign Policy* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000), pp. 46-47; O. Zeynep Oktav Alantar, «The October 1998 Crisis: A Change of Turkish Foreign Policy towards Syria?» *Cahiers d›Etudes surla Méditerranée orientale et le monde turco-iranien*, no. 31 (2001); Bülent Aras and Hasan Koni, «Turkish-Syrian Relations Revisited,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 24 (2002), and Erik L. Knudsen, «Syria,

(Tur أن التقارب الأولي حدث نتيجة «تعليمات من الرئيس [حافظ] الأسد للتوصل إلى اتفاق مع الجانب التركي»، ولكنهما لم يقدما أي تفسير للسبب وراء اتخاذ القائد السوري هذا القرار المهم[7]. وقام الاثنان، التونيسيك وتور، بوضع التوسع المطرد في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بين البلدين في سياق التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها سورية من قِبل الولايات المتحدة بعد أيلول/سبتمبر 2001، واتساع احتمالات الاستقلال الكردي بعد آذار/مارس 2003[8]. والسؤال الحاسم عن السبب الذي جعل الضغوط الأميركية المتزايدة على بلد عاش في خصومة طويلة الأمد مع تركيا، تؤدي إلى اجتماع دمشق وأنقرة لتكونا أقرب، بدلاً من إبعاد بعضهما عن بعض أكثر. سؤال طُرح لكنه بقي دون إجابة[9].

ويشير محلِّلون آخرون إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية لتبرير هذا التغيير. ويلاحظ مصطفى آيدين، ودملا آراس، أن دفء العلاقات حدث بعد أن «اختارت أنقرة سياسة نمو موجهة نحو التصدير، بدلاً من سياسة إحلال الواردات التي كانت مفضلة لوقتٍ طويلٍ»[10]. لكنهما أشارا أيضًا إلى أن كبار القادة الأتراك، وليس المُصنعين والتجار، هم من أشرف على

Turkey and the Changing Power Configuration in the Middle East: An Analysis of Political, Economic, and Regional Differences,» in: Tareq Y. Ismael and Mustafa Aydin, eds., *Turkey's Foreign Policy in the 21st Century: A Changing Role in World Politics* (Aldershot, Hants, England: Ashgate, 2003).

(7) Meliha Benli Altunisik and Ozlem Tur, «From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations,» *Security Dialogue*, vol. 37 (2006), p. 238.

(8) المصدر نفسه، ص 239-241.

(9) المصدر نفسه، ص 243-245. وصفت العلاقات المتحسنة بشكلٍ مشابهٍ، ولكن لم يوضع لها تفسير، في: Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran,» *Security Dialogue*, vol. 39 (2008).

انظر أيضًا: Ozden Zeynep Oktav, «The Limits of Change: Turkey, Iran, Syria,» in: Nursin Atesoblu Guney, ed., *Contentious Issues of Security and Future of Turkey* (Aldershot, Hants, England: Ashgate, 2007), pp. 91-94.

(10) Mustafa Aydin and Damla Aras, «Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq and Syria,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 27 (2005), p. 23.

الحملة الكاملة لتحسين العلاقات مع سورية(11). ولم يكن هذا التحسن إلا بعد أن وافقت دمشق على قطع كل صلاتها بحزب العمال الكردستاني، ومن ثم اتُخذت مجموعة من التدابير المتنوعة لتشجيع التوسع التجاري، بما في ذلك اتفاقية للنقل صُمِّمت لتعزيز خطوط السكك الحديد، والخطوط الجوية والبحرية، كما وُقِّعت مذكرة تفاهم لتنشيط اللجنة الاقتصادية المشتركة التي عُلقت أعمالها مدة طويلة. وحدثت زيادة ملحوظة في التجارة والاستثمار بين البلدين بعد فترة قصيرة من ذلك(12).

ولا يشكُّ أحدٌ بأن التعاون الوثيق في المسائل الأمنية، وزيادة التفاعل الاقتصادي، يعملان لمصلحة سورية وتركيا على حد سواء. ومع ذلك، فإن المكاسب المحتملة من التعاون المتبادل كانت موجودة لمدة طويلة قبل أزمة عام 1998، وكان من الممكن ألا تتحقق لسنوات عدة بعدها. إن ما دفع بدمشق إلى السعي وراء تقاربٍ مستمرٍ مع أنقرة بدأ في أواخر التسعينيات، وكان التقارب في الاتجاهات الإستراتيجية الذي يرفع تكلفة الصراع مع تركيا، بينما يقلِّل في الوقت نفسه من الخطر على سورية، باتخاذ خطوات لتحسين العلاقات مع جارتها الشمالية القوية(13). والاتجاهات اللاحقة للعلاقات الثنائية توضح ديناميات مماثلة: كلما وجدت تركيا أنه من الصعب استغلال الاقتراحات السورية، كان التعاون يزدهر، ولكن كلما اكتسبت تركيا قدرة على الاستفادة من سورية، يفتر التعاون.

تودّد دمشق الأولي لأنقرة

بدلاً من الوقوف بحزم في وجه العدوانية التركية، وافقت الحكومة السورية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1998 على طرد الزعيم التاريخي لحزب

---

(11) المصدر نفسه، ص 26 و39، الهامش 25. انظر أيضًا: Alain Gresh, «Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 52 (1998), pp. 190-191.

(12) Aydin and Aras, Ibid., pp. 33-35.

(13) Robert Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978).

العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، من دمشق، وإنشاء شبكة مراقبة متكاملة لمنع المتشدِّدين الأكراد من التسلل إلى جنوب الأناضول. ومع حلول بداية عام 1999، أغلقت معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية واللبنانية كذلك. وشُكلت لجنة أمنية مشتركة من كبار قادة القوات المسلحة السورية والتركية للاجتماع بشكلٍ دوريٍّ لمناقشة مجموعة واسعة من المشكلات التكتيكية والقضايا الإستراتيجية[14]. وكان هناك سلسلة من الزيارات لوفود من كبار ضباط الجيش بين العاصمتين ابتداء بمطلع عام 1999[15].

وفي الوقت نفسه، دعا المسؤولون الأتراك دمشق إلى إرسال بعثة اقتصادية إلى أنقرة لمناقشة فرص التعاون التجاري والصناعي. وقبل نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية، سليم ياسين، الدعوة، وسافر إلى العاصمة التركية في منتصف شهر آذار/ مارس عام 1999. ووعد البيان الصادر في نهاية الرحلة بأن البلدين «سيبذلان الجهد الممكن كله لزيادة وتنويع التجارة [الثنائية]. [ولهذه الغاية]، اتفقا على تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية لاستعراض إمكانية تأسيس مجلس خاص لرجال الأعمال في كلا البلدين»[16]. كما أعلنت الوثيقة أيضًا أن الحكومتين ستضعان برتوكولاً من شأنه إلغاء الازدواج الضريبي على السلع المنتجة في دولة وتوزع وتباع في دولة أخرى[17].

والأهم من ذلك، أن محافظ حلب النشيط لحلب، محمد مصطفى ميرو، قد استضاف وفدًا يرأسه محافظ مدينة كيليس التركية المجاورة. وأنتج الاجتماع خططًا «لافتتاح معارض [تجارية] بين البلدين، وتنظيم فعاليات رياضية وثقافية [و] الاستفادة من تجربة كيليس في إقامة منطقة صناعية، لإقامة منطقة صناعية

(14) Altunisik and Tur, «From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations,» p. 238.

(15) وكالة الأنباء الألمانية (Deutsche Presse-Agentur)، 24 شباط/ فبراير 1999، **والحياة**، 27/ 2/ 1999.

(16) وكالة الأنباء الألمانية، 24 آذار/ مارس 1999.

(17) إذاعة الجمهورية العربية السورية، 24 آذار/ مارس 1999 (هيئة الإذاعة البريطانية [بي بي سي]، ملخص البث العالمي [SWB]).

منظمة في حلب[18]. كما اتفق المحافظان أيضًا على السماح للعائلات التي لديها أفراد يقطنون على جانبي الحدود بزيارة بعضها بعضًا في الأعياد الدينية الرئيسة دون تأمين دخول أولي أو تأشيرات خروج.

وبقيت مبادرات كهذه محدودة بسبب الخلافات السياسية العالقة التي استمرت بالغليان تمامًا تحت السطح. وفي اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة في حزيران/ يونيو من عام 1999، طلب الممثلون الأتراك رسميًا إدراج لبنان في الترتيبات الأمنية التي وضعت بين تركيا وسورية. وكان جواب الممثلين السوريين سريعًا ولاذعًا بقولهم سواء أكان لبنان سيشارك في الترتيبات أم لا فإنها مسألة تخص لبنان، وهو بلد ذو سيادة»، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مفاوضات مباشرة بين أنقرة وبيروت[19]. ومن ثم طالب السوريون بتسليم العديد من الإخوان المسلمين، ممن فرّوا إلى تركيا في الثمانينيات، إلى السلطات السورية مقابل تسليم ناشطين مشتبه بهم من حزب العمال الكردستاني ممن يُعتقد أنهم يقيمون في سورية. كما طالبوا أيضًا بتقديم إثبات خطي [من الجانب التركي] في أن حزب العمال الكردستاني كان يتمتع بسهولة الوصول إلى الحسابات المصرفية في سورية، وأكدوا أنه ما دامت «البنوك السورية مملوكة للدولة وشفافة»، فإنه من غير المرجح أبدًا أن يكون هناك وجود لأي حسابات من هذا النوع.

وشهدت أوائل شهر آذار/ مارس تجددًا في ذوبان جليد العلاقات السورية التركية. إذ تسلم محافظ حلب، ميرو، منصب رئاسة الوزراء في دمشق، وعلى الفور استقبل فريقًا من كبار مسؤولي وزارة الخارجية التركية في العاصمة السورية، لوضع الأسس لمحادثات رسمية بين وزيري خارجية البلدين[20]. وبعد شهرين، ترأس وزير الدولة التركي للشؤون الاقتصادية فريقًا مؤلفًا من نحو مئة من الصناعيين الأتراك إلى دمشق، لإعادة اجتماعات اللجنة الاقتصادية

(18) وكالة أنباء الأناضول، 14 حزيران/ يونيو 1999 (ملخص البث العالمي).

(19) **الحياة**، 30/ 6/ 1999.

(20) وكالة الأنباء الألمانية، 6 آذار/ مارس 2000.

المشتركة المعلقة؛ كما التقى الوفد مع وزراء المالية، والزراعة، والطاقة السوريين وأخبروا مضيفيهم بأن تركيا تعتزم رفع مستوى تجارتها مع سورية إلى مليار دولار أميركي سنويًا[21]. ولكن المشاعر الطيبة التي ولدتها الزيارة قُوّضت في أواخر الصيف، عندما خفض المسؤولون الأتراك بشكلٍ كبيرٍ تدفق نهر الفرات جنوبًا، دون إعلام السلطات السورية مسبقًا[22]. لكن وزيري خارجية البلدين قاما بتسوية الخلاف خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، مصرِّحين للصحافيين بأن مذكرة تفاهم شاملة يجري صوغها لرسم مسارٍ نحو تعاونٍ مستقبلي[23]. وفي الوقت نفسه، وصل نائب الرئيس عبد الحليم خدام إلى أنقرة يحمل رسالة من الرئيس بشار الأسد، تَعِدُ بأن البلدين سيقومان بـ «فتح صفحة جديدة» في تعاملهما بين بعضهما بعضًا[24].

وسافر وزير النفط والثروات الطبيعية السوري إلى أنقرة، في منتصف شهر كانون الثاني/ يناير عام 2001، للتشاور مع كبار مسؤولي النفط الأتراك. وأسفر الاجتماع عن اتفاق يشجع شركات النفط التركية الخاصة على التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل سورية، والعمل مع شركات القطاع العام السوري لزيادة فاعلية إنتاج النفط والغاز والنقل[25]. وبعد ذلك بأسبوع قام وفد برئاسة رئيس القسم السياسي في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السورية بزيارة أنقرة، جال خلالها على عددٍ من المنشآت العسكرية ومعامل الدفاع حول أنقرة واسطنبول[26]. وردًا على هذه الزيارة قامت مجموعة من كبار الضباط الأتراك

---

(21) *Middle East News* Line, 9 May 2000.

(22) وكالة الأنباء الألمانية، 28 أيلول/ سبتمبر 2000.

(23) *Daily Star* (Beirut), 13/11/2000.

(24) Malik Mufti, «Turkish-Syrian Rapprochement: Causes and Consequences,» *Policywatch*, no. 630 (2002).

(25) وكالة أنباء الأناضول (Anatolia News Agency)، 15 كانون الثاني/ يناير 2001 (ملخص البث العالمي).

(26) وكالة أنباء الأناضول، 23 كانون الثاني/ يناير 2001 (ملخص البث العالمي).

بزيارة دمشق، والتقت وزير الدفاع السوري في منتصف شهر نيسان/ أبريل[27]. وتوِّجت هذه المناقشات بتوقيع اتفاقية أمنية ثنائية في 10 أيلول/ سبتمبر من عام 2001 من جانب وزيري داخلية البلدين، تهدف إلى «مكافحة الجريمة والمجرمين، والجريمة المنظمة والإرهاب»[28]. وتعهدت الاتفاقية بتبادل المعلومات بين الحكومتين، وتبادل تقنيات التحري واستكشاف «التطورات الجديدة، ولا سيّما في مجال الأمن الجنائي». كما وضعت اتفاقية منفصلة الأسس لإعادة «المهاجرين غير الشرعيين» بين البلدين بشكلٍ روتينيٍّ.

وكانت الاتفاقيات العسكرية الثنائية أكثر مراوغة. إذ قام اللواء السوري المسؤول عن التخطيط الإستراتيجي بزيارة إلى أنقرة في كانون الثاني/ يناير عام 2001، والتي رُد عليها بزيارة رئيس الخطط والمبادئ العسكرية التركي في نهاية شهر نيسان/ أبريل. ونُقل عن المناقشات خلال هذه الاجتماعات الاهتمام بما إذا كانت القوات المسلحة في البلدين قد تشرع في سلسلة من التدريبات المشتركة في المستقبل القريب. ووفقًا للصحف اليومية التركية، فإن هيئة الأركان العامة التركية كانت تفضل القيام بمثل هذه المناورات، ولكنها أصرت على أن تتخلى السلطات في دمشق بالمقابل عن أي مطالبة بمحافظة هتاي (اسكندرون)[29]؛ الأمر الذي رفضه النظام البعثي بشدة.

إن سعي دمشق إلى تحسين العلاقات مع أنقرة منذ خريف عام 1998 وحتى نهاية عام 2001 كان ردًا على تطوراتٍ ضاعفت كثيرًا من تكلفة الصراع المسلح مع تركيا. ففي المقام الأول، كان توطيد الاصطفاف الإسرائيلي – التركي يترك سورية عُرضة لهجومٍ عسكريٍّ منسقٍ من جانب اثنين من خصومها الرئيسيين[30]. كما زادت احتمالات شنِّ هجومٍ كهذا في كانون الثاني/ يناير

---

(27) التلفزيون العربي السوري، 18 نيسان/ أبريل 2001 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط MME).

(28) وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، 10 أيلول/ سبتمبر 2001 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط)، و *Turkish Daily News*, 16/9/2001.

(29) *Turkish Daily News*, 12/9/2001.

(30) George Gruen, «Dynamic Prospects in Turkish-Israeli Relations,» *Israel Affairs*, vol. 1 (Summer 1995); Gresh, «Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East»; Amikam

عام 1998، عندما قامت السفن الحربية الأميركية بتقديم الدعم اللوجستي للوحدات البحرية التركية والإسرائيلية كمرحلة من تدريبات ريليانت ميرميد في شرق البحر المتوسط[31]. وُضعت خطط للدخول في مزيدٍ من المناورات المشتركة علانية في شهر تموز/ يوليو ذاك، إذ التقى رئيسا وزراء البلدين لإعلان تشكيل «حلف إسرائيلي - تركي»[32]. وجرت تدريبات ريليانت ميرميد اللاحقة في كانون الثاني/ ديسمبر عام 1999 وكانون الأول/ يناير 2001؛ كما أُجري مزيد من المناورات البحرية والجوية المشتركة في نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو من عام 2001. وتقود هذه العمليات أي مراقب مطلع إلى ملاحظة أن «المستوى الحالي للتعاون العسكري [التركي - الإسرائيلي] أنشأ بنية تحتية للقيام بعملٍ عسكريٍّ مشتركٍ في المستقبل»[33].

وعلاوةً على ذلك، قامت تركيا وإسرائيل بإبرام سلسلة من الاتفاقيات لتزويد القوات المسلحة التركية بمنظومات أسلحة إسرائيلية الصنع وخبرات تقنية بدءًا من أواخر التسعينيات. ولم تكن هذه الترتيبات قد حسَّنت كثيرًا قدرات وجاهزية الخط الأمامي التركي من فرق المدرعات وأسراب القاذفات المقاتلة فحسب، بل إنها رفعت أيضًا من مستوى قابلية العمل التبادلي بين المؤسسات العسكرية في البلدين. ففي ربيع عام 2002، على سبيل المثال، تعاقدت أنقرة مع معامل التصنيع العسكري الإسرائيلية لتثبيت البنادق والعدد الحربية على

Nachmani, «The Remarkable Turkish-Israeli Tie,» *Middle East Quarterly* (June 1998); Neill Lochery, «Israel and Turkey: Deepening Ties and Strategic Implications, 1995-1998,» *Israel Affairs*, vol. 5 (1998); Marios L. Evriviades, «The Turkish-Israeli Axis: Alliances and Alignments in the Middle East,» *Orient* (Hamburg), vol. 39, no. 4 (1998); Meliha Altunisik, «The Turkish-Israeli Rapprochement in the Post-Cold War Era,» *Middle Eastern Studies,* vol. 36, no. 2 (2000); Raphael Israeli, "The Turkish-Israeli Odd Couple,» *Orbis*, vol. 45 (2001); Ofra Bengio and Gencer Ozcan, «Old Grievances, New Fears: Arab Perceptions of Turkey and its Alignment with Israel,» *Middle Eastern Studies*, vol. 37 (2001); Philip Robins, *Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War* (Seattle; London: University of Washington Press, 2003), chap. 7, and Joshua Walker, «Turkey and Israel's Relationship in the Middle East,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 17, no. 4 (2006).

(31) Robins, Ibid., p. 65.

(32) Altunisik, Ibid., p. 185.

(33) Efraim Inbar, *The Israeli-Turkish Entente* (London: King›s College Mediterranean Program, 2001), p. 28.

دباباتها من طراز M-60 A1/3 والتي كانت متطابقة مع تلك الموجودة في النسخة الإسرائيلية المُطوَّرة(34). ونتيجة لصفقات كهذه، انخفضت كفاءة معركة القوات السورية المسلحة بشكلٍ ملحوظٍ مقارنة بالفاعلية المشتركة للقوات المسلحة التركية والإسرائيلية(35).

وعلاوةً على ذلك، وجدت سورية نفسها تعتمد بشكلٍ متزايد على إمدادات المياه الناشئة من داخل الأراضي التركية. وجعل الجفافُ الشديد من نهر الفرات موردًا حيويًا، خاصة للمدن والمزارع في شمال شرقي سورية في ربيع عام 1999. ولم تتخذ السلطات في أنقرة أي خطوة لتبديد المخاوف في ما يتعلق بأنها قد تحول مياه نهري الفرات والخابور المجاور لتغذية الإنتاج الزراعي والصناعي في جنوب شرق تركيا. وفي الوقت نفسه، أصبحت ممارسة سحب المياه الصافية لري المزارع شمال الحدود، ومن ثم توجيه المياه المليئة بالمواد الكيماوية لتنساب مع مجرى النهر أمرًا شائعًا بين الإدارات التركية(36). وإضافة إلى ذلك، كان مديرو السدود العالية التي شيدتها تركيا عبر نهر الفرات وروافده الرئيسية يقومون بتصريف المياه من خزاناتها فحسب عندما تكون المشاريع التركية بحاجة إلى الطاقة الكهربائية، وإبقاء بوابات التحكم بتدفق المياه مغلقة ما إن يقلّ الطلب التركي على الكهرباء. في ظل هذه الأوضاع، أصبح من الصعب على المسؤولين السوريين أكثر فأكثر التنبؤ بالوقت الذي تكون فيه المياه الكافية متاحة للزراعة، والصرف الصحي في المناطق المدينية وتوليد الطاقة. وتصاعدت الشكوك حول نيات أنقرة بشأن التصرف المستقبلي بالموارد المائية، عندما أصبح معروفًا علنًا أن المسؤولين الأتراك يتفاوضون على صفقة لشحن المياه العذبة إلى إسرائيل من ميناء أنطاليا على البحر المتوسط(37).

(34) المصدر نفسه، ص 23.

(35) انظر: Anthony H. Cordesman, *Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars* (Westport, CT: Praeger, 2006).

(36) Patrick Seale, «Turkey and Syria: The War Over Water,» *Middle East International* (4 June 1999).

(37) Jolyon Naegele, «Turkey: Demirel's Israeli Trip Spotlights Turkish-Syrian Relations,»

وتضاءلت احتمالات انتصار سورية - أو حتى صمودها - في مواجهة عسكرية مع تركيا، إلى الصفر، لكن مع ذلك، وجدت دمشق نفسها أقل عرضة من ذي قبل لأي محاولة من جانب أنقرة في الاستفادة من المبادرات السورية. إذ كان الرأي العام في كل تركيا، في أواخر التسعينيات، يعارض، بأغلبية ساحقة، التعاون العسكري مع إسرائيل، ويبدي تعاطفًا كبيرًا مع القضية الفلسطينية[38]. وبدأت المواقف المؤيدة للفلسطينيين بالظهور أكثر فأكثر لدى الشعب التركي في عُقب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر عام 2000. وفي السياق نفسه، أظهرت استطلاعات الرأي مستوى عاليًا من الاستنكار، بين عامة الشعب التركي، للممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى الاحتفاظ بسيطرة حصرية على القدس. وكان ردّ الرئيس أحمد نجدت سيزر، على هذه المشاعر، إعطاء تعليمات لممثلي تركيا في الأمم المتحدة للتصويت مع قرار شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000، الذي يدين استخدام إسرائيل القوة المفرطة ضدّ المدنيين في الأراضي المحتلة. وفي ظل هذه الأوضاع، انخفضت احتمالية اتخاذ أنقرة خطواتٍ للتعاون مع إسرائيل في استغلال المبادرات السورية بشكلٍ ملحوظ.

وفي غضون ذلك، كانت الحكومة التركية تصارع انبعاث نشاطٍ عرقيٍّ مُعلن في الداخل، ولا سيّما بين السكان العلويين غير المتجانسين في البلاد. إذ جرى تشجيع نشاط العلويين رسميًا في منتصف التسعينيات، ليكونوا ثقلاً موازنًا إلى حدٍّ بعيدٍ للحركة الإسلاموية[39]. فخلال حكم حزب الرفاه شبه الإسلاموي، انقسم المجتمع العلوي إلى ثلاث فصائل واسعة: فصيل مناهض للإسلاموية علانية، وبالتالي يدعم المبادئ الأساسية للكمالية (Kemalism)؛ وفصيل اشتراكي بشكلٍ حازمٍ، وبالتالي متعاطف مع المطالب الكردية بالعدالة السياسية

Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), 15 July 1999; Patrick Seale, «Where Do They Go from Here?,» *Middle East International* (24 December 1999), and *Turkish Daily News*, 7/8/2002.

(38) Gokhan Bacik, «The Limits of an Alliance: Turkish-Israeli Relations Revisited,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 23 (2001), pp. 58-60.

(39) Martin van Bruinessen, «Kurds, Turks and the Alevi Revival in Turkey,» *Middle East Report* (July-September 1996), and Bedriye Poyraz, «The Turkish State and Alevis: Changing Parameters of an Uneasy Relationship,» *Middle Eastern Studies*, vol. 41 (2005).

والاجتماعية؛ وفصيل أكثر تكيُّفًا، ومستعد للعمل مع الناشطين السُّنة من أجل تحويل النظام السياسي[40]. فرحب الفصيل الأول في حزيران/ يونيو 1997 بإطاحة الحكومة التي يقودها حزب الرفاه، وسرعان ما تحالف مع الحكومة التي خلفتها برئاسة مسعود يلماظ من حزب الوطن الأم. وبالمقابل، حافظ كلا الفصيلين الثاني والثالث على مسافة بينهما وبين الائتلاف الحاكم الجديد، مما اضطُرّ الأخير إلى اتخاذ خطواتٍ لاسترضاء أنصار هذين الفصيلين. ولم تكن المرة الأولى التي تخصص فيها أموال الدولة لتمويل مشاريع المجتمع العلوي فحسب، بل إن الحكومة أعلنت كذلك أن العلويين والسُّنة كانوا شركاء متساوين في الكيان السياسي[41]. ونظرًا إلى الروابط التاريخية بين مختلف الجماعات العلوية في الأناضول وهتاي والمجتمع العلوي في شمال غرب سورية، وجدت السلطات في دمشق نفسها في موقع يمكّنها من التأثير على جانب حساس في الشؤون الداخلية لتركيا، إذا ما حاولت أنقرة الاستفادة من المبادرات السورية.

وفي الميدان الإستراتيجي الأوسع، شرعت أنقرة في حملة لبناء علاقات عمل جيدة مع جمهوريات القوقاز المستقلة حديثًا، بعد وقتٍ قصيرٍ من تفكك الاتحاد السوفياتي[42]. وواجهت هذه المبادرة منذ البداية عقبة بارزة تتمثل في: عداء طويل الأمد، وعدم ثقة، بين تركيا وأرمينيا. وكردّة فعل، نوعًا ما، على جهد تركيا لمد جسور مع جورجيا وأذربيجان، أقامت الحكومة في يريفان روابط مع سورية. والمهمة الرسمية الأولى، للرئيس ليفون تير بتروسيان، خارج البلاد، كانت في الواقع إلى حلب، إذ استقبله عددٌ كبيرٌ من سكانها الأرمن بترحابٍ

(40) Tahire Erman and Emrah Göker, «Alevi Politics in Contemporary Turkey,» *Middle Eastern Studies*, vol. 36 (2000).

(41) Poyraz, Ibid., p. 515.

(42) Gareth M. Winrow, «Turkish Policy toward Central Asia and the Transcaucasus,» in: Makovsky and Sayari, eds., *Turkey's New World: Changing Dynamics in Turkish Foreign Policy*; Paul B. Henze, «Turkey's Caucasian Initiatives,» *Orbis*, vol. 45, no. 1 (Winter 2001); Nasuh Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» *Alternatives*, vol. 2 (2003); *Robins, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War*, chap. 8, and Mustafa Aydin, «Foucault's Pendulum: Turkey in Central Asia and the Caucasus,» *Turkish Studies*, vol. 5 (2004).

حارٍّ. ولاقت السلع المصنعة في حلب، وخصوصًا المنسوجات، والحلويات، وأنواع أخرى من الأغذية المصنعة، رواجًا بين المشترين في الأسواق الأرمنية. وترافق التعاون بين أرمينيا وسورية بتنشيط الشراكات الاقتصادية والعسكرية بين هذين البلدين والاتحاد الروسي[43]. وبذلك، ومع حلول نهاية التسعينيات، أصبح من الممكن للمسؤولين السوريين التدخل في تقدم سير الحملة التركية لتعزيز العلاقات مع جيرانها الشرقيين، إذا ما عضت أنقرة اليد التي تمدّها دمشق إليها.

وأخيرًا، أصبحت تركيا متورطة بعمقٍ أكبر في تعقيدات الشؤون الكردية في شمالي العراق مع اقتراب نهاية التسعينيات. وانهارت محاولات الحكومة التركية في التوسط بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) في عشية أزمة تشرين الأول/ أكتوبر عام 1998 ذاتها[44]. ولغضبها من قرار واشنطن التدخل والتوسط في اتفاق يعرّض المصالح التركية طويلة الأمد للخطر، شجعت أنقرة النظام البعثي في بغداد على إعادة فرض قدر من السيطرة على المحافظات الكردية[45]. وعندما أثبتت هذه الإستراتيجية عدم قابليتها للتطبيق، قامت تركيا بعمليات توغل عسكري واسعة النطاق في شمال العراق في شهري نيسان/ أبريل - أيار/ مايو من عام 1999، وفي المدة نفسها من عام 2000. وضعت هذه الهجمات تركيا وعميلها، الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجهًا لوجه مع إيران وحليفها، الاتحاد الوطني الكردستاني، ووضعت أنقرة وطهران في وضع لم تكن فيه «أي منهما [راغبة] في قلب مجال المصالح التي يتقاسمانها في شمالي العراق»[46].

وبذلك استطاعت دمشق أن تمارس نفوذًا كبيرًا في تعاملاتها مع أنقرة في الفترة التي أعقبت أزمة عام 1998 مباشرة. ووجدت سورية نفسها في خسارة

---

(43) Uslu, Ibid., p. 170.

(44) Robins, Ibid., pp. 340-341.

(45) Robert Olson, *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia, 1991-2000* (Costa Mesa, CA: Mazda, 2001), p. 99.

(46) المصدر نفسه، ص 101.

إستراتيجية لا جدال فيها بالنسبة إلى تركيا، وأدركت أنها ستتكبد هزيمة شبه مؤكدة في أي مواجهة عسكرية مستقبلية مع جارتها القوية. ومع ذلك، استفادت الحكومة في دمشق من الأحوال المتغيرة التي حدَّت من فداحة الخسائر التي قد تتكبدها إذا ما قامت بمبادرات تجاه تركيا وانتهت هذه المبادرات برفضها أو استغلالها. وبناءً على ذلك غامر المسؤولون السوريون بخفض مستوى حذرهم، وتبنَّوا موقفًا استرضائيًا تجاه الخصم الشمالي للبلاد منذ مدة طويلة.

تقارب متسارع

تعززت العلاقات بين دمشق وأنقرة بشكل كبير خلال أواخر شتاء وربيع عام 2002. ووُضعت مسودة لاتفاقيتين لتنفيذ مناورات مشتركة وتعاون في مهمات تدريب عسكرية في شباط/ فبراير من ذلك العام[47]. وبعد أربعة شهور، ترأس رئيس هيئة الأركان العامة السورية، العماد حسن تركماني، فريقًا من كبار الضباط في زيارة إلى العاصمة التركية للتوقيع على الاتفاقيتين. وناقش المسؤولون السوريون مع مضيفيهم مجموعة متنوعة من «سبل تطوير وتعزيز التعاون الثنائي في المجال العسكري، بما في ذلك التدريب والصناعات الدفاعية»[48]. وخلال اجتماعٍ لاحقٍ في دمشق، بحث الجانبان إمكانية التعاون في إنتاج المعدات العسكرية، حتى أنهما تطرقا للمسألة الشائكة حول ما إذا كانت تركيا قد تبيع أسلحة لسورية[49].

وفي الوقت نفسه، بدأت المبادرات الاقتصادية بالتكاثر. إذ سافر وزير الإسكان والتعمير السوري إلى أنقرة في آذار/ مارس من ذلك العام لتوقيع بروتوكول تصبح بموجبه الشركات التركية مؤهلة لتُمنح عقودًا حكومية

(47) **الحياة**، 1/ 3/ 2002.

(48) إذاعة الجمهورية العربية السورية، 19 حزيران/يونيو 2002 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط)؛ **الحياة**، 1/ 3/ 2001، و Altunisik and Tur, «From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations,» p. 240, note 24.

(49) *Christian Science Monitor* (26 June 2002).

لمشاريع البنى التحتية الكبرى داخل سورية[50]. وبعد خمسة شهور، قام وزير الري السوري بجولة في جنوب شرق تركيا، لمعاينة مشروع الأناضول الضخم (GAP) في الجنوب الشرقي، والمنطقة الصناعية الجديدة خارج غازي عنتاب[51]. وقال في تصريح للصحافيين إن رجل أعمالٍ تركيًا من تلك المدينة أنشأ مؤخرًا مصنعًا في سورية، وأن عددًا من الشركات التركية الأخرى قد فازت بمناقصاتٍ لتجديد وتحديث مصانع القطاع العام القائمة [في سورية].

وترافق تلبد سماء الخليج بغيوم الحرب في بداية عام 2003 بمستويات غير مسبوقة من التعاون السوري التركي. إذ رُحِّب بوزير الخارجية التركي عبد الله غول في دمشق في بداية شهر كانون الثاني/يناير، والتقى الرئيس الأسد ورئيس الوزراء ميرو في المحطة الأولى من جولته المكوكية في العواصم العربية. وأكد مراقبون مطلعون أن جولة غول كانت تهدف إلى تحديد ما إذا كانت الحكومات العربية ستقف مع أنقرة في حال قررت مقاومة ضغط الولايات المتحدة عليها لتنضم إلى الحملة العسكرية ضدّ العراق[52]. وبتوقفه أولاً في سورية، الدولة العربية التي كانت الأشد صراحة في إدانتها استخدام القوة العسكرية لإطاحة النظام البعثي في بغداد، كان وزير الخارجية التركي يرسل إشارةً واضحةً إلى واشنطن، في الوقت الذي يعمل فيه على تكثيف عزم منتقدي جهد الحرب التي تقودها الولايات المتحدة، في جميع أنحاء العالم العربي[53]. وكانت سورية، وعلى نحو فعال، شريكًا راعيًا لاجتماع في نهاية شهر كانون الثاني/يناير في اسطنبول ضمّ وزراء خارجية الشرق الأوسط واتخذ موقفًا ضدّ الحرب. تطوعت سورية لاستضافة اجتماع المتابعة[54].

وعلى الفور، وبعد أن شجب وزير الخارجية فاروق الشرع علنًا مخاطر

---

(50) وكالة أنباء الأناضول، 14 آذار/مارس 2002 (بي بي سي رصد أوروبا).

(51) وكالة أنباء الأناضول، 24 آب/أغسطس 2002 (بي بي سي رصد أوروبا).

(52) BBC, 4/1/2003.

(53) **القدس العربي**، 13/1/2003.

(54) Jean-Christophe Peuch, «Turkey: Istanbul Meeting Urges Iraq to Cooperate,» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), 24 January 2003.

استخدام القوة العسكرية في العراق، استقبل المسؤولون في دمشق وفدًا من الممثلين الصناعيين والتجاريين الأتراك النافذين. وفي الوقت نفسه تقريبًا، استضاف رئيس جامعة دمشق فريقًا من مديري الجامعات التركية الذين وقّعوا بالأحرف الأولى مجموعة من البروتوكولات العلمية والثقافية. وانعقد الاجتماع السادس للجنة الاقتصادية المشتركة في تموز/ يوليو عام 2003 بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين؛ وتمهيدًا لترتيبٍ كهذا، اقترحت اللجنة حفنة من المراكز التجارية الحدودية لتشجيع التجارة بين شمال سورية وجنوب تركيا[55]. وتُوِّجت هذه التطورات بزيارة رئيس الوزراء ميرو إلى أنقرة؛ وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء سوري إلى تركيا منذ عام [56]1986. وكان ميرو واقفًا خلف الموقعين عندما وقع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، غسان الرفاعي، مذكرة تفاهم تغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والموارد الطبيعية[57]. والأكثر أهمية من ذلك، على الأقل بالنسبة إلى دمشق، أن رئيسي الوزراء أعلنا أن محادثاتٍ بشأن توزيع المياه ستجري في المستقبل القريب[58]. وفي ختام زيارته، دعا ميرو رجال الأعمال الأتراك إلى القيام بتبادلٍ تجاريٍّ واستثمارٍ أكبر في سورية، وأعاد التأكيد على الامتيازات الخاصة التي كانت تُمنح للمشاريع التركية لتسهيل مثل هذه الأعمال[59].

ومع اقتراب نهاية عام 2003، عادت المسائل الأمنية إلى الواجهة. فترأس القائد العام للدرك في تركيا وفدًا من ضباط الأمن إلى دمشق، للتشاور مع وزير الداخلية السوري، في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر. ومن ثم سافر هذا الأخير إلى أنقرة لتعزيز المناقشات مع وزير الداخلية التركي. وفيما كان وزيرا الداخلية يقومان بجولةٍ في الأكاديمية الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، والعديد من «منظمات الأمن والدرك» الأخرى، كان الرئيس الأسد

(55) وكالة أنباء الأناضول، 28 تموز/ يوليو 2003 (بي بي سي رصد أوروبا).

(56) **الحياة**، 5/ 8/ 2003.

(57) وكالة أنباء الأناضول، 29 تموز/ يوليو 2003 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

(58) وكالة أنباء الأناضول، 30 تموز/ يوليو 2003 (بي بي سي رصد أوروبا).

(59) إذاعة الجمهورية العربية السورية، 30 تموز/ يوليو 2003 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

يتحدث من أثينا ليقول إنه يتطلع إلى إقامة علاقات أفضل مع تركيا. ومن ثم أعلن أن دمشق قد سلّمت «اثنين وعشرين من الإرهابيين المشتبه فيهم» إلى تركيا للمحاكمة[60].

وخفت بريق زيارة رئيس الوزراء ميرو التاريخية إلى أنقرة، في أوائل شهر كانون الثاني/يناير من عام 2004، عندما قام الرئيس الأسد بأول زيارة رسمية إلى تركيا يقوم بها رئيس سوري. وإلى جانب المشاركة في عددٍ من المناسبات الاحتفالية، التقى الأسد مع: الرئيس التركي، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ورئيس لجنة الدفاع البرلمانية، ورئيس هيئة الأركان العامة، وغيرهم من كبار المسؤولين[61]. وعلى رأس أجندات الاجتماعات نوقشت مسألة أفضل السبل للتعامل مع الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، وآفاق الشراكة السورية والتركية مع الاتحاد الأوروبي، وخطط تشجيع السياحة المتبادلة، ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. وأسفرت القمة عن اتفاقات لإنشاء قنصلية سورية في غازي عنتاب، للبدء في إزالة الألغام الأرضية على طول الحدود، ولتشييد شبكة من المراكز التجارية في مدن على طول الحدود. وبتنازل لافتٍ للنظر لمضيفيه، وضع الرئيس الأسد توقيعه على وثائق تشير صراحة إلى تركيا بحدودها الحالية، وبذلك تخلى ضمنيًا عن مطالبة سورية لعهد طويل بمحافظة هتاي (اسكندرون). وتأكد التحول في السياسة من خلال اقتراح فتح مكتب تجاري سوري في العاصمة الريفية أنطاكية.

ومباشرة بعد زيارة الأسد، شاركت مجموعة تضمّ 300 من الصناعيين الأتراك في معرضٍ للمعدات الصناعية في دمشق، وخرجوا بعقودٍ بلغت قيمتها نحو 250 مليون دولار أميركي[62]. وفي بداية آذار/مارس من عام 2004 ناقشت اللجنة الاقتصادية المشتركة إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين،

---

(60) وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، 8 كانون الأول/ديسمبر 2003 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط)، و *Turkish Daily News*, 18/12/2003.

(61) **الحياة،** 6/1/2004، **وتشرين،** 6/1/2004.

(62) **الشرق الأوسط،** ؟/2/2004.

فضلاً عن منطقة زراعية مشتركة في المحافظات على طول الحدود[63]. واستقبل رئيس الوزراء السوري المعيَّن حديثًا، محمد ناجي العطري، وزير المالية التركي، في دمشق في نهاية الشهر لمتابعة هذه المشاريع، ولتدشين تعاون رسمي في القطاع المصرفي[64]. وأسفرت المفاوضات حول القطاع الزراعي في حزيران/ يونيو عن بروتوكول للعمل معًا على زراعة الخضروات، والحفاظ على الترب والمياه والإرشاد الزراعي[65]. وانتهى العام بالتوقيع على مشروع اتفاقية التجارة الحرة، إلى جانب تصريحات من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه قد يُسمح لسورية أن تستجر مياهًا إضافية من نهر دجلة[66].

وكان للتحسن الملحوظ في العلاقات بين دمشق وأنقرة، بدءًا من أوائل عام 2002، أن دفع بإسرائيل إلى القيام بمجموعة متنوعة من المبادرات هدفها دق إسفين بين سورية وتركيا، وبالتالي إعادة تنشيط الاصطفاف التركي الإسرائيلي. وأبرز تلك الاصطفافات كان الارتفاع الحاد في العدائية الموجهة ضدّ سورية. وشهد شهر شباط/ فبراير من عام 2001 انتخاب آرييل شارون رئيسًا للوزراء في إسرائيل، إذ صعَّدت حكومة شارون من عملياتها العسكرية في جنوب لبنان، وفي شهر نيسان/ أبريل عام 2001 هاجمت الطائرات الإسرائيلية موقع رادار سوري ردًا على الأعمال التي قامت بها منظمة حزب الله الإسلاموية اللبنانية على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وعلى الرغم من هذه الاستفزازات، أرسلت دمشق إشارات بأنها مهتمة باستئناف المحادثات الثنائية. وقد أدّى رفض هذه الإشارات بإصرار إلى هيجانٍ متزايدٍ من جانب الرئيس بشار الأسد الذي صعَّد بدوره من خطاب حكومته المعادي لإسرائيل. والأهم من ذلك، أن الأسد أعاد المطالبة في أن أي اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل يجب أن يُبنى على أساس التوصل إلى حلٍّ عادلٍ للصراع الإسرائيلي

(63) سانا، 6 آذار/ مارس 2004 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

(64) وكالة فرانس برس، 26 آذار/ مارس 2004.

(65) وكالة أنباء الأناضول، 24 حزيران/ يونيو 2004 (بي بي سي رصد أوروبا).

(66) سانا، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2004 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط)، و Bulent Aras, «After the Threats, Syria and Turkey are Fast Friends,» *Daily Star* (Beirut), 4/1/2005.

الفلسطيني. وأدّت هذه المطالبة إلى قيام واشنطن باستبعاد سورية من المراحل الأولية لما يسمى بـ «خارطة طريق للسلام»، والتي وضعتها الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا خلال خريف عام 2002.

كما أدّى إصرار إسرائيل على قيام السلطات السورية بطرد جميع ممثلي المنظمات الفلسطينية المتطرفة من البلاد، للإبقاء على حدة التوترات على مدى عامي 2003–2004. وفي أيلول/ سبتمبر عام 2004، أعلنت إسرائيل على نحو غير معهود مسؤوليتها عن مقتل أحد الأعضاء النافذين في الجماعة الإسلاموية الفلسطينية حماس، خارج منزله، في دمشق. وكان للاغتيال أن أخرج، بفاعلية، المبادرات التي كانت سورية تقدمت بها إلى حكومة شارون، من خلال المساعي الحميدة لسفير الولايات المتحدة السابق لدى إسرائيل، مارتن إنديك، عن مسارها. وبدلاً من سحب سورية بعيدًا من تركيا، دفع تصعيد العدائية الإسرائيلية بالخصمين السابقين إلى الاقتراب بعضهما من بعض. إذ التقى رئيس الوزراء العطري نظيره التركي أردوغان، في تموز/ يوليو عام 2004، وأعرب صراحة عن امتنان حكومته للتصريحات التركية بشأن قلقها إزاء معاملة إسرائيل للفلسطينيين، والأثر الضار للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على الاقتصاد السوري[67]. كما أن رفض رئيس الوزراء التركي قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل، في ذلك الخريف، لقيت استحسانًا من القيادة في دمشق، كما لقي اجتماع أيلول/ سبتمبر بين أردوغان ورئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع الاستحسان نفسه. وعندما زار وزير الخارجية، غول، في النهاية إسرائيل، أوائل كانون الثاني/ يناير من عام 2005، كان يحمل معه رسالة تصالحية من الرئيس الأسد إلى القيادة الإسرائيلية[68].

ومن المرجح أن القرار التركي في تقوية الروابط مع سورية، حتى مع المجازفة بتقويض اصطفافها مع إسرائيل، كان مدفوعًا، على الأقل جزئيًا،

---

(67) وكالة أنباء الأناضول، 13 تموز/ يوليو 2004 (بي بي سي رصد أوروبا).

(68) Jean-Christophe Peuch, «Israel, Turkish Foreign Minister Seeks Mideast Peace Role for Turkey,» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), 4 January 2005.

بتعميق تورط الحكومة الإسرائيلية في شمالي العراق. إذ أن الكوماندوز الإسرائيلي وعملاء الاستخبارات كانوا قدموا مساعدة سرية للميليشيات الكردية طوال التسعينيات، وأدت مثل هذه الأعمال إلى اشتداد المقاومة المحلية للاحتلال الأميركي التي تصاعدت خلال الربع الأخير من عام 2003[69]. وتقدمت أنقرة بشكاوى متكررة إلى الحكومة الإسرائيلية، معتبرة أن هذه المهمات وضعت الأساس للحكم الذاتي الكردي الكامل. لكن هذه التحذيرات رُفضت من أساسها على خلفية أن «التدريب وشراء الأملاك لم [يكونا] رسميان، بل قام بهما أشخاص من الخاصة»[70]. وأتى الرد سريعًا ولاذعًا من المسؤولين الأتراك، من خلال انتقاد علني للسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. وفي أيار/مايو عام 2004 استُدعي السفير التركي لدى إسرائيل «لإجراء مشاورات حول كيفية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط»[71]. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة في أنقرة بـ «تجميد الشركات الإسرائيلية، بعيدًا من العقود المستقبلية للمعدات العسكرية مثل المروحيات والطائرات من دون طيار[72]. ومع تحول الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل إلى رديئة خلال عامي 2003–2004، كانت العلاقات مع سورية في تحسن مطرد.

فتور في التقارب

بشَّر رفض إسرائيل الاعتراف بمبادرات الرئيس الأسد، في شتاء 2004–2005، بفترة من الركود في العلاقات السورية التركية. وفي نيسان/أبريل من عام 2005، أرسل الرئيس التركي إشارة مفاجئة إلى واشنطن من خلال قيامه بزيارة رسمية إلى دمشق، على الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة لإلغاء

(69) Gawdat Bahgat, «Iraq and Israel,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 19 (2003); Seymour M. Hersh, «Plan B,» *New Yorker* (28 June 2004), and Mustafa Kibaroglu, «Clash of Interest over Northern Iraq Drives Turkish-Israeli Alliance to a Crossroads,» *Middle East Journal*, vol. 59 (2005), and BBC, 20/9/2006.

(70) Hersh, Ibid.

(71) *Jerusalem Post*, 27/5/2004.

(72) «Israel's Shifting Geopolitical Security Concerns Threaten its Relationship with Turkey,» PINR Report, 3 September 2004.

الرحلة(73)، غير أن الزيارة لم تسفر عن أي اتفاقيات ثنائية جديدة. وفي الشهر نفسه، دخلت نحو خمس وخمسين من شركات النسيج والغذاء السورية في محادثات مع سبع وثمانين من الشركات التركية، ولكن المفاوضات لم تفضِ سوى إلى ستة عقود جديدة لتصدير المنتوجات السورية إلى تركيا وشراء الآلات الصناعية التركية(74). وعلى الرغم من أن نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية، عبد الله الدردري، قال للصحافيين في تشرين الأول/أكتوبر عام 2005: إن الحكومتين اتفقتا على العمل معًا في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه، إلا أنه أشار للصحافيين أيضًا بوجود عقباتٍ جديةٍ تقف في طريق الاستثمارات الجديدة. وعلاوةً على ذلك، بقي مشروع اتفاقية التجارة الحرة الثنائية دون موافقة(75).

وبصورة مساوية اتخذت العلاقات السياسية منعطفًا فاترًا. إذ حذر وزير الخارجية غول، وبحدة، نظيره السوري قائلاً: «المجتمع الدولي ينتظر توقعات ملموسة منكم [في ما يتعلق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005]. إننا، وبوصفنا دولة صديقة، ننصحكم بأخذ تحذيرات المجتمع الدولي بعين الاعتبار. عليكم اتخاذ خطوات صلبة لإثبات أنكم تضعونها في عين الاعتبار، وإلا، فلن تكونوا قادرين على إيجاد أي دعم ليدافع عنكم»(76). وما ينذر بتشاؤم أكبر، كان لقاء وزير الخارجية وليد المعلم مع نظيره الأرميني في دمشق أوائل شهر نيسان/ أبريل عام 2006 لمناقشة عددٍ من القضايا الإقليمية، بما في ذلك آفاق العلاقات السورية مع تركيا(77). وكانت الحكومة في يريفان قد اشتكت طويلاً من أن العقوبات التي تفرضها أنقرة على أرمينيا لإجبارها على التخلي عن مطالبتها بناغورني كاراباخ قد أضرت ليس

---

(73) وكالة فرانس برس، 14 نيسان/أبريل 2005، و Philip Robins, «Turkish Foreign Policy since 2002,» *International Affairs*, vol. 83 (2007), p. 296.

(74) تقرير سورية، الربع الثاني، 2005.

(75) وكالة أنباء الأناضول، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2005 (بي بي سي رصد أوروبا)، و ArabicNews.com, 8 October 2005.

(76) *Milliyet* (23 July 2005), and United Press International, 12 January 2006.

(77) *Noyan Tapan News Agency*, 10 April 2006 (BBC Monitoring Trans-Caucasus Unit).

بالاقتصاد المحلي للبلاد فحسب بل أيضًا بآفاق توسيع العلاقات التجارية بين أرمينيا وسورية[78].

وفي أيار/ مايو عام 2006، صرَّح حزب إسلاموي سوري معارض حديث التنظيم، حركة العدالة والبناء، أنه كان يتمتع بروابط فضفاضة مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا[79]. وبعد ذلك بمدة قصيرة، رحبت الحكومة التركية برئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في أنقرة، وأبرمت بروتوكولاً ثنائيًا في التبادل التعليمي والتقني[80]. وفي لحظة أقل دبلوماسية، علق رئيس الوزراء التركي أردوغان بأنه قد أرسل مبعوثًا خاصًا إلى الرئيس الأسد لضمان تهدئة التوترات المتصاعدة في المنطقة، دون اللجوء إلى ما أسماه «نهجًا عاطفيًا»، وتابع «يجب علينا المحاولة للتوصل إلى نقطة [مستقرة] من خلال نهج معقول» بدلاً من ذلك[81]. وبعد شهر، ترأس أردوغان حفلًا لوضع حجر الأساس لبناء سدٍّ ضخمٍ جديدٍ عبر أحد الروافد الرئيسية لنهر دجلة[82]. ووصلت العلاقات إلى الحضيض في آب/ أغسطس من عام 2006، عندما اقترحت أنقرة نشر فرقة من القوات التركية في جنوب لبنان لتأمين المنطقة في عُقب الغزو الإسرائيلي في ذاك الصيف[83].

وترافق الفتور المتزايد في العلاقات بين دمشق وأنقرة خلال عام 2005 مع تنشيطٍ ملحوظٍ للشراكة بين تركيا وإسرائيل. إذ زار رئيس الوزراء أردوغان القدس في أيار/ مايو، وأعلن إبرام سبع عشرة اتفاقية جديدة للانخراط في مشاريع عسكرية مشتركة. وختم رئيس الوزراء رحلته بمصافحة نظيره شارون علنًا، ودعوته إلى زيارة العاصمة التركية[84]. كما أرسلت قيادات القوات الجوية

(78) *Arminfo* (Yerevan), 5 March 2002 (BBC Monitoring Trans-Caucasus Unit).

(79) **القدس العربي**، 10/ 5/ 2006 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

(80) وكالة أنباء الأناضول، 7 حزيران/ يونيو 2006 (بي بي سي رصد أوروبا).

(81) تلفزيون تي ار تي 2 التركي القناة الثانية، 3 تموز/ يوليو 2006 (بي بي سي رصد أوروبا).

(82) وكالة أنباء الأناضول، 5 آب/ أغسطس 2006 (بي بي سي رصد أوروبا).

(83) وكالة أنباء الأناضول، 16 آب/ أغسطس 2006 (بي بي سي رصد أوروبا).

(84) Robins, «Turkish Foreign Policy since 2002,» p. 300, and Robert Olson, «Turkey's

والبحرية في تركيا ببعثات منفصلة إلى إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر، وفي نهاية العام وصل رئيس هيئة الأركان العامة في إسرائيل إلى أنقرة للتشاور مع نظيره التركي. وبعد انقطاعٍ قصيرٍ كان سببه التجاوب الإيجابي لحكومة حزب العدالة والتنمية مع فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير، جرى توقيع عددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية الجديدة بين البلدين في ربيع عام 2006. ومُنحت شركة بناء تركية عقدًا بـ 360 مليون دولار لبناء محطة توليد كهرباء جديدة في إسرائيل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام[85]. ومجددًا، ترك إحياء التحالف التركي الإسرائيلي دمشق عرضة لنوعٍ من الهجوم المشترك، وبالتالي قُوِّض استعداد الحكومة السورية لمتابعة مزيدٍ من التعاون مع أنقرة.

وفي غضون ذلك، عملت تركيا بجدية على الحدِّ من تورطها في المناطق ذات السيطرة الكردية في شمالي العراق. وكان الرادع بالنسبة إلى تركيا مدفوعًا بالمقام الأول بمراعاة الولايات المتحدة، التي حذرت حكومتها من أن العمليات العسكرية ضدّ حزب العمال الكردستاني قد يدفع إلى انتشار العنف في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن السلطات في أنقرة كانت تتوقع أن تتخذ القيادات العسكرية الأميركية خطواتٍ لاجتثاث حزب العمال الكردستاني من معاقله العراقية، وربما بمساعدة الميليشيات الكردية السائدة. ولكن عندما قامت القوات الإيرانية بتنفيذ عمليات عسكرية في شمال شرقي العراق، أعطت القيادة العليا التركية أوامرها في استئناف غاراتها الجوية والمدفعية ضدّ أهدافٍ لحزب العمال الكردستاني[86]. ومع حلول ذلك الوقت، كانت الاضطرابات الكردية قد اندلعت داخل سورية، مما جعل استخدام الاستياء الكردي سلاحًا انتقاميًا ضد تركيا أكثر صعوبة على النظام البعثي في دمشق.

وبالاستفادة من موقفها المعزّز، مارست أنقرة ضغوطًا على سورية لتبقى

Policies toward Kurdistan-Iraq and Iraq: Nationalism, Capitalism and State Formation,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 17 (2006), p. 60.

(85) *Turkish Daily News*, 13/10/2005.

(86) وكالة الأسوشييتد برس، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

على الهامش، مع تصاعد التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين خلال صيف عام 2006. وفي أوائل تموز/يوليو، أرسل رئيس الوزراء أردوغان أحد كبار المستشارين إلى دمشق لحثِّ الرئيس الأسد على الامتناع عن المشاركة في الأزمة المتصاعدة[87]. وبدوره، ناشد الرئيس الأسد أردوغان لكبح جماح إسرائيل، عندما أصبح واضحًا أن قوات الجيش الإسرائيلي كانت على وشك التقدم عبر الحدود إلى لبنان[88]. واستمر الجهد التركي في إبعاد سورية عن التدخل في القتال في شهر آب/أغسطس[89]، وعندما بدا أن دمشق قد تكون تعمل مع طهران لتوريد الأسلحة إلى حزب الله، لجأت أنقرة إلى اتخاذ تدابير أكثر حزمًا: فعلى الأقل في أربع مناسبات مختلفة، أجبرت الطائرات الحربية التركية طائرة يشتبه بأنها تحمل أسلحة على الهبوط في ديار بكر، لتفتيشها[90]. وأحبطت هذه الممارسات التعاون بين الحكومتين.

استئناف الزخم

لم تأتِ الأسابيع الأخيرة من عام 2006 حتى استعاد التقارب السوري التركي زخمه. ففي ختام اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وقع نائب رئيس مجلس الوزراء الدردري، ونائب رئيس الوزراء التركي عبد اللطيف سينر، مجموعة من الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار. كما بدأت الاتفاقيات أيضًا تعاونًا بين مصرف سورية المركزي وهيئة الإشراف المصرفية في تركيا[91]. وبعد أسبوع، عقد رئيس الوزراء العطري المؤتمر الافتتاحي للسلطات المحلية التركية السورية، مشيرًا إلى أن «أهداف هذا المؤتمر تشكل خطوةً متقدمةً ونقلةً نوعيةً من أجل مزيدٍ من تدعيم العلاقات المتنامية، والتعاون بين سورية وتركيا في المجالات

(87) وكالة أنباء الأناضول، 4 تموز/يوليو 2006، و *Jerusalem Post*, 7/7/2006.

(88) سانا، 19 تموز/يوليو 2006، وكالة أنباء الأناضول، 19 تموز/يوليو 2006.

(89) سانا، 4 آب/أغسطس 2006.

(90) **حريات**، 19/ 8/ 2006.

(91) سانا، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

الاقتصادية، والتجارية، والثقافية والاجتماعية[92]. والأهم من ذلك، أن وزير الداخلية السوري، اللواء بسام عبد المجيد، كان يتباحث في الوقت نفسه مع نظيره التركي على مجموعة واسعة من القضايا الأمنية. واتفق الوزيران على تشكيل لجان تنسيق مشتركة لتنفيذ بروتوكولات مكافحة الإرهاب التي كانت قد وُقِّعت سابقًا. وعلاوة على ذلك، دعا الفريق التركي طلاب الكلية الحربية السورية للتسجيل في أكاديميات الشرطة المجهزة تجهيزًا جيدًا في تركيا[93].

وفي بداية شباط/ فبراير من عام 2007، قام وزير الخارجية وليد المعلم بزيارة إلى أنقرة، تندرج ضمن حملة لـ «إحياء التنسيق الثلاثي» بين سورية، وتركيا وإيران[94]. وتضمّن جدول أعماله تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في الأول من كانون الثاني/ يناير، والتطورات في العراق و«الوضع في الأراضي الفلسطينية». ولتسهيل مهمته، أعلنت الحكومة العراقية أنها «قرّرت تخفيف دورها في لبنان بعد محاولتها ذلك في المدة التي أعقبت العدوان الإسرائيلي، إدراكًا منها أن المسألة اللبنانية معقدة جدًا، ولأنها مدركة لوجود رفض بين بعض الفصائل اللبنانية لهذا الدور». وفي أوائل شهر نيسان/ أبريل، استقبل وزير الدفاع السوري، تركماني، ورئيس هيئة الأركان العامة، علي حبيب، قائد القوات الجوية التركية في دمشق؛ واستعرض الجنرالان سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين[95]. وفي غضون ذلك، التقى الرئيس الأسد في حلب، برئيس الوزراء أردوغان، لتنسيق سياسات إنتاج الطاقة ونقل النفط. وتوج الزعيمان قمتهما بحضور مباراة كرة قدم بين فريق الاتحاد السوري وفريق فنربخشة التركي، مع تصريح الأسد للصحافيين أنه خطط أن يهتف لفريق فنربخشة، وأن أردوغان وعد بمؤازرة فريق الاتحاد. وسمح لسكان هتاي الذي كانوا يرغبون في حضور المباراة بعبور الحدود دون جوازات سفر، «بفضل التنسيق المشترك بين وزراء الخارجية والداخلية في

(92) سانا، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2006 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

(93) سانا، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2006 (بي بي سي رصد الشرق الأوسط).

(94) **الحياة**، 31/ 1/ 2007.

(95) سانا، 3 نيسان/ أبريل 2007.

البلدين»[96].

وقام الرئيس الأسد بزيارة مقابلة إلى أنقرة في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، «واضعًا لبنة أخرى في صرح العلاقات المتميزة بين البلدين[97]. وصرح المسؤولون الأتراك بأنهم يعتزمون مساعدة ضيفهم «لفهم» الأسباب وراء أي توغل عسكري مستقبلي في شمالي العراق[98]. وخلال وجوده في العاصمة التركية، وقع الأسد مذكرة تفاهم واسعة النطاق، تعهدت الحكومتان بموجبها بتشجيع الاستثمارات، وتوسيع المشاريع المشتركة في المناطق الحدودية، وتحسين وسائل النقل، وتسريع المساعدة التقنية التركية للمؤسسات المالية السورية، وإعادة تأهيل خط أنابيب النفط المهمل بين كيليس وحمص، موقع مصفاة النفط الرئيسة في سورية[99]. وحضر الوزير الجديد للاقتصاد والتجارة في سورية، عامر حسني لطفي، الاجتماع الأول لمجلس الشراكة التركي السوري في مرسين في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وأعلن عن خططٍ لفتح منطقة تجارة حرة «في أحد المراكز الصناعية الرئيسة في سورية للمستثمرين الأتراك»[100]. كما أعلن أيضًا عن ممرٍّ تجاري إضافي سيفتتح قريبًا في القامشلي.

وأخيرًا لاقت مسألة توزيع المياه الشائكة اهتمامًا متفقًا عليه مع بداية عام 2008. إذ اجتمع وزراء المياه والبيئة لكل من سورية وتركيا والعراق في دمشق في كانون الثاني/ يناير، واتفقوا على تشكيل لجان فنية لاستقصاء السبل «الأكثر عقلانية» واستدامة لاستغلال الموارد المائية الإقليمية[101]. وفي عُقب المؤتمر، أعلن وزير الزراعة السوري عن خططٍ لوضع 50.000 هكتار من الأراضي المستصلحة حديثًا في الإنتاج في محافظة الحسكة، باستخدام المياه المستجرة

(96) **الأسبوعية التركية** (4 نيسان/ أبريل 2007).

(97) **تشرين،** 16/ 10/ 2007.

(98) **الحياة،** 17/ 10/ 2007.

(99) **الثورة،** 17/ 10/ 2007.

(100) Oxford Business Group, «Syria: Turkish Delight,» 19 November 2007.

(101) سانا، 11 كانون الثاني/ يناير 2008.

من نهر دجلة(102). وقد مهّدت الآفاق الأكثر إشراقًا للتعاون بشأن المياه الطريق لمنتدى اقتصادي مشترك في دمشق، ناقش فيه نحو 700 من رجال الأعمال السوريين والأتراك البنود ذات الاهتمام المشترك(103). وفي غضون ذلك، وفي الجانب الآخر من المدينة، كان وزير المالية السوري، محمد الحسين، يناقش إستراتيجيات لزيادة الكفاءة على المعابر الحدودية، مع وزير الدولة التركي لشؤون التجارة الخارجية، كورساد توزمان(104). وبعد أسبوعين، عدلت الحكومة السورية خرائطها الرسمية، وذلك لإزالة منطقة الاسكندرون من الأراضي السورية(105). وفي حزيران/ يونيو، حضر وزير النفط السوري، سفيان العلاو، المنتدى الاقتصادي العربي التركي الثالث في اسطنبول، وأعلن أن الحكومتين وضعتا خطة لتشكيل شركة مشتركة للتنقيب عن النفط في سورية؛ وتابع في التعليق أنه: «في المستقبل يمكننا أن ننشئ محطات طاقة نووية مشتركة لإنتاج الكهرباء(106). وفي تموز/ يوليو أطلق برنامج التعاون الإقليمي المشترك بين سورية وتركيا ثمانية عشر مشروع تنمية إضافية، في المحافظات المتجاورة حلب، وكيليس، وغازي عنتاب ومعبر أونكوبينار(107).

وأكدت عودة الرئيس السوري إلى أنقرة في أوائل شهر آب/ أغسطس عام 2008 الوتيرة المتسارعة للتعاون السوري التركي. وذُكر أن الرئيس السوري أحضر معه تقريرًا سريًا بتفاصيل برنامج الأبحاث النووية في إيران، فضلاً عن أفكار حول السبل الأفضل للتعامل مع الاتجاهات الحالية في العراق وفلسطين(108). وتبعه إلى العاصمة التركية نائب رئيس مجلس الوزراء الدردري، الذي وقع اتفاقية بالأحرف الأولى لبناء مجرى خط أنابيب مشترك

(102) **الحياة،** 12/ 3/ 2008.

(103) وكالة أنباء شينخوا (Xinhua)، 27 نيسان/ أبريل 2008.

(104) سانا، 28 نيسان/ أبريل 2008.

(105) Syria Media Report, 23 May 2008, <http://www.iwpr.net>.

(106) Gareth Jenkins, «Syria Proposes Nuclear Cooperation with Turkey,» *Eurasia Daily Monitor*, 16/6/2008.

(107) **سورية اليوم،** 16/ 7/ 2008.

(108) سانا، 6 آب/ أغسطس 2008.

لنقل الغاز الطبيعي، كما تبعه وزير الداخلية عبد المجيد، الذي عمل مع المسؤولين الأتراك على صوغ سياسات مشتركة بشأن مجموعة من المسائل الأمنية الداخلية والحدودية[109].

وأخذت العلاقات بين دمشق وأنقرة شكلاً أوثق، في سياق العلامات الواضحة حول نية تركيا استئناف التدخل المباشر في شمالي العراق. فمع بداية عام 2007، دعا رئيس الوزراء التركي أردوغان المساعي التي تقودها الولايات المتحدة للتعاون في قمع المنظمات الكردية المتطرفة، ولمّح إلى أنه سيأمر القوات المسلحة التركية بتوريد أسلحة للسكان التركمان في كركوك والموصل إذا ما استمر الوضع بالتدهور[110]. وتموضعت القوات التركية في مواقع متقدمة على طول الحدود في نهاية شهر أيار/ مايو، وطاردت العصابات الكردية في داخل الأراضي العراقية في عدة مناسبات. ونُقل عن القيادات على الأرض أنهم يدفعون بالحكومة للسماح بمزيدٍ من العمليات واسعة النطاق[111]. وبقي احتمال القيام بهجوم واسع النطاق مرجحًا بقوة طوال فترة الصيف والخريف، على الرغم من توقيع اتفاقية أمنية عراقية تركية، في أواخر أيلول/ سبتمبر، أغفلت بوضوح الفقرة الشرطية التي من شأنها أن تسمح للقوات التركية بالانخراط في «مطاردة حثيثة» للمقاتلين الأكراد[112]. وبلغت الأمور منتهاها في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر، عندما شنت القوات التركية هجماتٍ جوية ومدفعية ضدّ مواقع حزب العمال الكردستاني. واستمر الهجوم في ربيع عام 2008[113].

(109) سانا، 20 آب/ أغسطس 2008.

(110) *Financial Times* (January 2007).

(111) *Daily Star*, 31/5/2007; *Guardian*: (1 June 2007) and (30 June 2007); Yigal Schleifer, «Turkish Military Presses for Offensive against Militant Bases in Iraq,» <http://www.Eurasianet.org>, 5/6/2007; Christian Science Monitor (8 June 2007), and

وكالة الأسوشييتد برس، 9 تموز/ يوليو 2007.

(112) BBC, 28/9/2007.

(113) وكالة الأسوشييتد برس، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2007؛ رويترز، 11 كانون الثاني/ يناير 2008؛ وكالة فرانس برس، 20 آذار/ مارس 2008؛ **الأهرام** (الأسبوعي) (6–12 كانون الأول/ ديسمبر 2007)؛ *Guardian*: (22 October 2007), and (2 May 2008); *Washington Post*: 24/10/2007; 27/12/2007, and 5/2/2008, and *New York Times*, 29/10/2007.

ولكن، وإلى درجة أعلى مما كان عليه الحال في الغارات السابقة، عرّضت العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في عامي 2007-2008 مصالحها الاقتصادية الخاصة للخطر؛ حيث كانت التجارة مع الإقليم الكردي في شمالي العراق قد بلغت نحو 3 مليارات دولار في عام 2006، وكان متوقعًا أن تزيد على 5 مليارات دولار في عام 2007، وكانت شركات البناء التركية تنفذ معظم مشاريع البنى التحتية في أربيل، ودهوك، والسليمانية[114]. وكان للروابط مع شمالي العراق أهمية خاصة للتوسع الاقتصادي في المنطقة الجنوبية الشرقية الفقيرة من تركيا، والتي تصدّر كميات كبيرة من السلع المصنعة، والمنتوجات الزراعية، والعمال غير المهرة، إلى المناطق الكردية عبر الحدود.

وإضافة إلى ذلك، كانت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية تواجه تحدياتٍ شديدة في الداخل. إذ قامت الأحزاب المعارضة بتعطيل الإجراءات الانتخابية في نيسان/أبريل عام 2007، وحاولت أن تعيق انتخاب وزير الخارجية من حزب العدالة والتنمية، عبد الله غول، لمنصب الرئاسة. واتهم كبار القادة العسكريين في البلاد آنذاك الحزب بالسعي إلى تقويض الأساس العلماني للنظام السياسي [في تركيا] من خلال ترشيح [شخص] إسلاموي ليكون رئيسًا للدولة[115]، وأخذت المحكمة الدستورية بالتلميح، وأبطلت الاقتراع الرئاسي[116]. وكان لمرشحي حزب العدالة والتنمية الغلبة في الانتخابات البرلمانية في تموز/يوليو من ذلك العام، لكن هامش الانتصار الواسع الذي تمتع به الحزب أدى إلى قلق القوى العلمانية من أن تنفذ الحكومة المقبلة سياساتٍ تعكس المبادئ الدينية[117]. وازدادت هذه المخاوف بعد أن

(114) Nicholas Birch, «A Turkish Raid into Iraq Could Have Significant Economic Ramifications for Ankara,» <http://www.Eurasianet.org>, 17/10/2007.

(115) Nicholas Birch, «Turkey Grapples with Constitutional Crisis Surrounding Presidential Vote,» <http://www.Eurasianet.org>, 27/4/2007, and Yigal Schleifer, «Turkey's Constitutional Crisis Deepens,» <http://www.Eurasianet.org>, 30/4/2007.

(116) Nicholas Birch, «Turkey: High Court Invalidates Presidential Vote,» <http://www.Eurasianet.org>, 1/5/2007.

(117) Breffni O'Rourke, «Turkey: Governing Party Could Be Emboldened By New Mandate,» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), 23 July 2007.

انتخب البرلمان الجديد غول لرئاسة الجمهورية، ما دفع بهيئة الأركان إلى إصدار بيان تحذير يقول «إن أمتنا كانت تراقب سلوك مراكز الشر التي تحاول بشكلٍ ممنهج إفساد الطبيعة العلمانية للنظام الكمالي»(118). وبدأت أزمة الحكم بالغليان في أوائل عام 2008 مع قيام مجموعات قومية متطرفة سرية بحملة عنف ضدّ الإسلامويين والليبراليين البارزين، وسن البرلمان قوانين تشجع الممارسات الإسلاموية(119). وأدّى انتشار الصعوبات الاقتصادية إلى ضعف عام في البلاد(120).

وفي غضون ذلك، كانت تركيا تواجه مشكلاتٍ متزايدة في القوقاز. فالعلاقات بين الحليفتين الإقليميتين الرئيستين لأنقرة، جورجيا وأذربيجان، والاتحاد الروسي، تدهورت بشكلٍ كبيرٍ خلال الربع الأخير من عام 2006. وفي نهاية العام، فرضت موسكو عقوبات اقتصادية كبيرة على كلا البلدين في محاولة لإفشال مشروع خط أنابيب باكو تبليسي جيهان (BTC)(121). ثم زادت روسيا من جهدها لتحسين البنية التحتية لأرمينيا، مع إيلاء اهتمام خاص للمرافق النفطية الجديدة التي تربط روسيا وأرمينيا مباشرة بإيران(122). كما حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية تفادي التحركات الروسية بتقديم مساعدة تقنية وعسكرية إضافية لجورجيا وأذربيجان(123). ومع حلول خريف عام 2007، أصبح خط أنابيب باكو تبليسي جيهان مصدر قلق أمني بالغ الأهمية للسلطات

(118) Jeffrey Donovan, «Turkey: Conservative Muslim Elected President,» Radio Free Europe/ Radio Liberty (RFE/RL), 29 August 2007.

(119) Nicholas Birch, «Turkey: Conspiracy Investigation Revives Concern about the «Deep State»,» <http://www.Eurasianet.org>, 11/2/2008, and «Can Turkey's Regime Crisis be Defused?,» Turkey Analyst, 22 February 2008.

(120) Yigal Schleifer, «Turkey: More Woes for Government, as Economy Loses Steam,» <http://www.Eurasianet.org>, 18/4/2008.

(121) Alexandros Petersen and Taleh Ziyadov, «Azerbaijan and Georgia: Playing Russian Roulette with Moscow,» Central Asia Caucasus Analyst, 10 January 2007.

(122) Haroutiun Khachatrian, «Russia and Iran May Restore Rail Corridor through Armenia,» Central Asia- Caucasus Analyst, 16 May 2007.

(123) Ertan Efegil, «Turkish AK Party›s Central Asia and Caucasus Policies: Critiques and Suggestions,» *Caucasian Review of International Affairs*, vol. 2 (2008).

التركية، سواء في ما يتعلق بالتطورات في القوقاز، أو في ما يتعلق بالعمليات العسكرية في شمالي العراق[124]. وكان لأي انقطاع في تدفق نفط خط أنابيب باكو تبليسي جيهان إمكانية تصعيد الصعوبات التي كان الاقتصاد الداخلي التركي يعاني منها بالفعل. وبناء على ذلك، لم تكن أنقرة في موقع يسمح لها بالمناورة في العلاقات التجارية والمالية مع سورية لمصلحتها، خلال عامي 2007–2008، وبالتالي ازدهر التعاون بين البلدين.

الخاتمة

خلال العقد الماضي تحسنت علاقات سورية مع تركيا بشكلٍ كبيرٍ، ويبدو استخدام القوة المسلحة بين البلدين، الذي كان احتمالاً بارزًا في خريف عام 1998، مستبعدًا جدًا اليوم. وبدلاً من ذلك، تزدهر المعاملات الاقتصادية، ويتوسع التعاون الحكومي، وتتعزز العلاقات العسكرية والأمنية. وحتى مشكلة توزيع المياه العالقة، بدت ممكنة الحل. وكانت هذه التطورات في العلاقات الثنائية في جزء منها ناتجة من إدراك دمشق أنها ليست في موقع يسمح لها بشن هجومٍ على جارتها الشمالية القوية، ولا سيّما في ضوء الشراكة الإستراتيجية لتركياً مع إسرائيل. غير أنها تعكس أيضًا ديناميات أوسع، وأكثر وضوحًا، في الساحة الإقليمية الفوضوية. فكلما كان لسورية سبب وجيه لتتوقع أن تركيا قد تستفيد من أي مبادرات قد تقوم بها، تحجم القيادة في دمشق عن تقديم تسويات وتنازلات لأنقرة. وعلى المنوال نفسه، كلما وجدت تركيا نفسها ضعيفة جدًا أو مشغولة لتكون قادرة على استغلال المبادرات السورية، كانت دمشق تغامر بترك نفسها مفتوحة على أنقرة، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل في ما يتعلق بالمسائل الأمنية أيضًا. وبهذه الطريقة، كما في طرائق كثيرة غيرها، فإن السياسة الخارجية السورية ترسمها حسابات مشتركة بين جميع الدول، ويمكن فهمها بالتالي دون افتراض أن قادة البلد يتصرفون بطرق غريبة أو خاصة، تميل نحو سوء التقدير أو أنها بعيدة من العالم المعاصر.

---

(124) رويترز، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

المراجع

1- العربية

كتب

اسكندر، مروان. **رفيق الحريري ومصير لبنان**. بيروت: دار الساقي، 2006.

الأمين، محسن. **أعيان الشيعة**. بيروت: [د. ن.]، 1963.

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

ــــــــ ومحجوب الزويري (محرران). **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بكاسيني، جورج. **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**. ترجمة وتحقيق محمد حمدان. بيروت: توزيع الدار العربية للعلوم، 2008.

بيرتس، فولكر. **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم حافظ الأسد**. ترجمة عبد الكريم محفوض وحازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012.

الجمهاني، يوسف. **العلويون في تركيا**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003.

دعوة لسوق الشرق الأوسط وآثاره الاقتصادية. دمشق: [د. ن.]، 1997.

السبيطي، أ. **عمار بن ياسر**. بغداد: [د. ن.]، 1946.

الفقيد، ج. **عمار بن ياسر**. بيروت: [د. ن.]، 1992.

نهار، حازم. **مسارات السلطة والمعارضة في سورية: نقد الرؤى والممارسات (2000–2008)**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009.

______ ولؤي الصافي. **المعارضة السورية**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013.

هايدمان، ستيفن. **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**. ترجمة عباس عباس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

هينبوش، رايموند. **سورية: ثورة من فوق**. ترجمة حازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.

وادين، ليزا. **السيطرة الغامضة: السياسة والخطاب والرموز في سورية المعاصرة**. ترجمة نجيب الغضبان. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010.

ويلاند، كاريستين. **سورية: الاقتراع أم الرصاص (الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق)**. ترجمة حازم نهار. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

دوريات

الأخبار: 11/ 8/ 2008.

أخبار الشرق (لندن): 18/ 4/ 2002؛ 17/ 7/ 2005.

الأسبوعية التركية: 4 نيسان/ أبريل 2007.

«الأسد يتهم السعودية بالتآمر على نظامه.» **الأخبار**: 28/ 5/ 2008.

الأسوشييتد برس: 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1998؛ 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2005؛ 9 تموز/ يوليو 2007؛ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

الاقتصادية: 30 كانون الأول/ ديسمبر 2001.

الإمارات اليوم (أبو ظبي): 16/ 4/ 2005.

«الأمن السوري يمنع مؤتمرًا صحفيًا.» إيلاف: 1 شباط/ فبراير 2006.

الأهرام (الأسبوعي): 6–12 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

بو حبيب، عبد الله. «أخطاء سورية الاستراتيجية في العلاقة مع واشنطن.» **الحياة:** 11/ 4/ 2005

«بيان الألف يدعو إلى الديمقراطية وإحياء المجتمع المدني في سورية.» **الأخبار العربية:** 12 كانون الثاني/ يناير 2001.

«بيان من جماعة الإخوان المسلمين في سورية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة الثاني عشر من آذار (مارس) 2004.» **أخبار الشرق:** 12/ 3/ 2005.

تشرين: 6/ 1/ 2004؛ 21 و26/ 9/ 2004؛ 16/ 10/ 2007.

الثورة: 17/ 10/ 2007؛ 15/ 2/ 2008.

الحاج صالح، ياسين. «المعارضة السورية.» **الحياة:** 19/ 10/ 2008.

حريات: 19/ 8/ 2006.

حزب سوري يشكِّك في قومية الأحزاب المعارضة التي وقعت إعلان دمشق.» وكالة فرانس برس (بالعربية): 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

«حزب الشعب الديمقراطي السوري هو اسم جديد للحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي.» **أخبار الشرق**: 8/ 5/ 2005.

حميدي، إبراهيم. «سورية في المشهد الفرنسي.» **الحياة**: 22/ 2/ 2006.

الحوار المتمدن: 27 أيلول/ سبتمبر 2004.

الحياة: 27/ 2/ 1999؛ 30/ 6/ 1999؛ 23/ 3/ 2001؛ 8/ 9/ 2001؛ 1/ 3/ 2002؛ 28/ 7/ 2003؛ 5/ 8/ 2003؛ 7/ 10/ 2003؛ 6/ 1/ 2004؛ 27/ 10/ 2004؛ 31/ 1/ 2007؛ 17/ 10/ 2007؛ 12/ 3/ 2008.

حيدر، رندة. «ما وراء المطالب الأميركية من دمشق.» **النهار**: 5/ 5/ 2003.

خضور، رسلان. «البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي.» **معلومات دولية**: العددان 27–28، 1995.

«خُطبة الرئيس بشار الاسد في مجلس الشعب.» دمشق أونلاين، 17 تموز/ يوليو 2000.

دخل الله، مهدي. «الضغط من خلال الترهيب.» **البعث**: 10 آذار/ مارس 2004.

الرأي العام (عمّان): 28/ 4/ 2006.

الراية (الدوحة): 17/ 10/ 2004.

«رسالة باسم الإخوان المسلمين في مؤتمر حضره ممثلون عن حزب البعث في دمشق.» **أخبار الشرق**: 9/ 5/ 2005.

رويترز: 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2007؛ 11 كانون الثاني/ يناير 2008؛ 4 تموز/ يوليو 2008.

الزين، جهاد. «التلاقي السعودي – السوري على العراق.» **النهار**: 22/ 9/ 2005.

______. «ثلاث أساطير حول النظام السوري.» **النهار**: 5/ 5/ 2008.

______. «الرئيس الأسد مع السي أن أن: الكلمات المفاتيح.» **النهار**: 14/ 10/ 2005؛

سانا: 19 تموز/ يوليو 2006؛ 4 آب / أغسطس 2006؛ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006؛ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2006؛ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2006؛ 3 نيسان/ أبريل 2007؛11 كانون الثاني/ يناير 2008؛ 28 نيسان/ أبريل 2008؛ 6 آب/ أغسطس 2008؛ 20 آب/ أغسطس 2008.

السفير: 27/ 3/ 2003؛ 11/ 11/ 2005؛ 6/ 5/ 2008؛ 18–19/ 6/ 2008؛ 28/ 8/ 2008؛

سليمان، بهجت. «سورية والتهديدات الأميركية.» **السفير**: 15/ 5/ 2003.

السواح، وائل. «تنافس سوري بين السلطة والمعارضة على الشارع الإسلامي.» **الحياة** (لندن): 24/ 12/ 2005.

سورية اليوم: 16/ 7/ 2008؛ 20/ 7/ 2008.

شام برس (دمشق): 8 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

الشرق الأوسط: 6/ 1/ 2006؛ 5/ 8/ 2008.

صبرا، حسن. «ضحية الحقودين.» **الشراع**: 12 شباط/ فبراير 2006.

طالب، خضر. «مناوشات سعودية – سورية على خط التماس اللبناني.» **السفير**: 6/ 2/ 2008.

«عبد العظيم: لم يُجبر الإخوان المسلمون على الاختيار بين الجبهة والإعلان.» **أخبار الشرق**: 17/ 4/ 2006.

عزيز، جان. «أزمة ثقة؟ بل صراع من يبقى حيًا.» **الأخبار**: 16/ 2/ 2008.

______. «لماذا كان الأسد يضحك لنكات اللبنانيين؟.» **الأخبار**: 1/ 7/ 2008.

الغاوي، رزوق. «اثنتا عشرة من المنظمات السورية غير المرخصة من لجنة

الدفاع عن الحريات.» **الشرق الأوسط**: 20/ 1/ 2005.

غريب، أمل سعد. «التشكيك في الهلال الشيعي (تقصي الهلال الشيعي).» **الأهرام الأسبوعية**: 19–25 نيسان/ أبريل 2007.

فرانس برس: 26 آذار/ مارس 2004؛ 14 نيسان/ أبريل 2005؛ 20 آذار/ مارس 2008.

فوز، نادر. «عرقلة سعوديّة للدوحة استدعت «إنذار» حزب الله.» **الأخبار**: 24/ 6/ 2008.

«قادة الإخوان وناشطو حقوق الإنسان يلتقون منظمات المجتمع المدني في تركيا.» **أخبار الشرق**: 8/ 5/ 2006.

القدس العربي: 13/ 1/ 2003؛ 10/ 5/ 2006.

كليب، سامي. «الأسد من الدفاع إلى الاستراتيجية.» **السفير**: 16/ 7/ 2008.

______. «سوريا هادئة على حذر بعد الإعصار.» **السفير**: 6–7/ 4/ 2006.

كيلو، ميشيل. «سوريا في أسوأ أحوالها منذ استقلت.» **النهار**: 9/ 5/ 2005.

______. «سورية تواجه 1559 بعقلية الحرب الباردة.» **النهار**: 11/ 11/ 2004.

«كيلو وعيسى مهدّدان بثلاث سنوات.» المرصد السوري: 13 أيار/ مايو 2007.

«لقاء عناصر المعارضة السورية: خدام والبيانوني يعلنان جبهة الخلاص الوطني.» **أخبار الشرق**: 17/ 5/ 2006.

«لماذا إعلان دمشق بيروت الآن.» **تشرين**: 17/ 5/ 2006.

«المعارضة السورية في الداخل والخارج تبدأ خطواتٍ لتوحيد صفوفها.» القدس برس إنترناشيونال: 4 نيسان/ أبريل 2005.

ناصيف، نقولا. «امتحان المؤسسة العسكرية: تسييس الجيش أم تعيين قائد

مُسيَّس.» **الأخبار**: 23/ 8/ 2008.

______. «دمشق – الرياض: العناق نصف الطريق والعراق ولبنان نصفها الآخر.» **الأخبار**: 3/ 3/ 2007.

______. «لحود لا يستقيل إلا لعون.» **النهار**: 30/ 10/ 2005.

______. «ما تقوله واشنطن ودمشق عن محادثات بيرنز.» **النهار**: 14/ 9/ 2004.

النهار: 31/ 12/ 2005.

نهار، حازم. «قصة إعلان دمشق.» **الموقف الديمقراطي**: تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

النور: 29 أيلول/ سبتمبر 2004.

نور الدين، محمد. «استطلاع رأي: أغلبية الأتراك يرفضون تدخلاً عسكريًا في سورية.» **السفير**: 14/ 9/ 2012.

وكالة الأنباء الألمانية (Deutsche Presse-Agentur): 24 شباط/ فبراير 1999؛ 24 آذار/ مارس 1999؛ 6 آذار/ مارس 2000؛ 28 أيلول/ سبتمبر 2000

وكالة أنباء الأناضول: 14 حزيران/ يونيو 1999؛ 15 كانون الثاني/ يناير 2001؛ 23 كانون الثاني/ يناير 2001؛ 14 آذار/ مارس 2002؛ 24 آب/ أغسطس 2002؛ 28 تموز/ يوليو 2003؛ 29 تموز/ يوليو 2003؛ 30 تموز/ يوليو 2003؛ 24 حزيران/ يونيو 2004؛ 13 تموز/ يوليو 2004؛ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2005؛ 7 حزيران/ يونيو 2006؛ 3 تموز/ يوليو 2006؛ 4 تموز/ يوليو 2006؛ 19 تموز/ يوليو 2006؛ 5 آب/ أغسطس 2006؛ 16 آب/ أغسطس 2006؛

«وفد من لجنة العلاقات الخارجية للإخوان المسلمين في سورية تزور جنبلاط.» **أخبار الشرق**: 1/ 5/ 2006.

دراسات إلكترونية، أبحاث

«إيران تقترح ضم أزمتي سورية والبحرين إلى المفاوضات النووية مع الـ 5+1.» موقع دي برس، 13 شباط/ فبراير 2013:
<http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140029>.

«الجيش الإيراني: موقفنا من الأوضاع التي تمر بها سورية «دفاعي» فقط وسندافع عنها بكل وجودنا،» موقع سيريا نيوز، 8 آذار/ مارس 2013:
<http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=157562>.

حبيب، مطانيوس. «الاقتصاد السوري وشروط الشراكة الأورومتوسطية.» (دراسة غير منشورة، 2000).

سعيفان، سمير. «قطاع الخدمات في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية.» (دراسة غير منشورة، 2005).

سكر، نبيل. «الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأورومتوسطية.» (دراسة غير منشورة، 2000).

عيطة، سمير. «الاقتصاد السياسي للقطاع المصرفي في سورية.» (دراسة غير منشورة، 2008).

غليون، برهان. «في معنى أن تكون سورية محافظة إيرانية.» الجزيرة نت، 24 شباط/ فبراير 2013، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/2020288b-8598-41e5-b8fe-2fa1ddce72c7>.

«كلينتون: كيان جديد للمعارضة السورية يتجاوز المجلس الوطني.. وتريد أسماء محددة!.» موقع أخبار الشرق، على الرابط:
<http://www.levantnews.com/archives/19406>.

مارديني، بهية. «المعارضة غير قادرة على تحريك الشارع.» إيلاف: 16 نيسان/ أبريل 2006.

«المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحليًا عن حق تقرير المصير.» موقع أخبار الشرق، 25 نيسان / أبريل 2012، <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=11689:-qq-q-q-q-q-&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

مركز حقوق الإنسان السوري. «قاضي التحقيق يصدر اتهامًا جديدًا ضدّ كمال اللبواني.» بيان صحفي، 17 آذار/ مارس 2006.

أوراق عمل

سلامة، محمد. «الإدارة بالأهداف: إلى أين؟.» ورقة عمل رقم 3، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2000.

عبد النور، خالد. «تأهيل القطاع الصناعي.» ورقة عمل رقم 6، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 1999.

______. «القطاع الخاص في ظل الحماية.» ورقة عمل رقم 13، سلسلة مؤتمرات، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2000.

2– الأجنبية

Books

Ababsa, M. *Idéologies et territoires dans un front pionnier du monde arabe: Raqqa et le projet de l'Euphrate en Jazira syrienne*. Tours: [s. n.], 2004.

Abboud, Samer and Ferdinand Arslanian. *Syria's Economy and the Transition Paradigm*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008.

Amoretti, Biancamaria Scarcia (ed.). *La Shi'a nell'Impero ottoman*. Rome: Academia nazionale dei lincei, 1993.

Aoyama, Hiroyuki. *History Does Not Repeat Itself (or Does It?): The Political*

Changes in Syria After Hafiz al-Asad's Death. Tokyo: Institute of Developing Economies, 2001. (Middle East Studies Series; 50)

Ayoob, Mohammed. *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System*. Boulder, CO, Lynne Rienner, 1995.

Bahout, Joseph. *Les Entrepreneurs syriens: Economie, affaires et politique*. Beirut: Center d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain, 1994.

Barkey, Henri J. (ed.). *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 1996.

Batatu, Hanna. *Syria's Peasantry*, *the Descendants of its Lesser Rural Notables, and Their Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1999.

Ben Nefissa, Sarah (ed.). *Pouvoirs et associations dans le monde arabe*. Paris: CNRS Editions, 2002.

Blanford, Nicholas. *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*. London: I. B. Tauris, 2006.

Böttcher, Annabelle. *Syrische Religionspolitik unter Asad*. Freiburg: Arnold-Bergstrasser-Institut, 1998.

Brown, Nathan J. and Emad Shahin (eds.). The Struggle Over Democracy in the Middle East: Regional Politics and External Policies. London: Routledge, 2009. (UCLA Center for Middle East Development; Book 1)

Buzan, Barry. *People*, *States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era.* 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991.

Calzoni, Irene. *Sayyida Zaynab*. Venice: [s. n.], 1988.

Chambert-Loir, H. et Chantal Guillot. *Le Culte des saints dans le monde musulman*. Paris: Ecole française d'Extrême Orient, 1995.

Cobban, Helena. *The Israeli-Syrian Peace Talks: 1991-1996 and Beyond*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2000.

Cooke, Miriam. *Dissident Syria*: *Making Oppositional Arts Official*. Durham, NC:

Duke University Press, 2007.

Cordesman, Anthony H. *Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars*. Westport, CT: Praeger, 2006.

Deeb, Marius. *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*. London: Palgrave Macmillan, 2003.

Deheuvels, Luc Willy. *Les Recherches de Sonia Farra sur la croissance d'une ville moyenne dans la Syrie d'aujourd'hui: Raqqa et ses dimensions sociales.* Paris: [s. n.], 1979.

Delanoue, G. (ed.). *Les Intellectuels et le pouvoir: Syrie, Égypte, Tunisie, Algérie*. Le Caire: Cedej, 1986.

Dupret, Baudouin [et al.]. *La Syrie au present: Reflets d'une société*. Arles: Sindbad-Actes Sud, 2007.

Ehteshami, Anoush and Raymond Hinnebusch. *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System*. London: Routledge, 1997.

Encyclopédie de l'Islam. nouvelle edition. Paris: Leyde, 1995.

Fuertig, Henner (ed.). *The Arab Authoritarian Regime between Reform and Persistence*. Newcastle: Cambridge Scholars Publishers, 2007.

Geoffroy, Eric (ed.). *La Shadhiliyya-Une voie soufie dans le monde.* Paris: Maisonneuve & Larose, 2004.

Geoffroy, Eric. *Le Soufisme en Égypte et en Syrie sous les derniers Mamelouks et les premiers Ottomans: Orientations spirituelles et enjeux culturels*. Damascus: [s. n.], 1995.

George, Alan. *Syria: Neither bread nor Freedom*. London: Zed Press, 2003.

Gonnella, Julia. *Islamische Heiligenverehrung im urbanen Kontext am Beispiel von Aleppo*. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1995.

Goodarzi, Jubin M. *Syria and Iran*: *Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East*. London: I. B. Tauris, 2006.

Guney, Nursin Atesoblu (ed.). *Contentious Issues of Security and Future of Turkey*. Aldershot, Hants, England: Ashgate, 2007.

Hakami, Nasrine. *Pèlerinage de l'Emâm Rezâ: Étude Socio-économique*. Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1989.

Halm, Heinz. *Le Chi'isme*. Paris: PUF, 1995.

Hamide, A. R. *La Region d'Alep: Etude de geographie rurale*. Paris: Universite de *Paris*, 1959.

Harders, Cilja and Matteo Legrenzi (eds.). *Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalisation in the Middle East*. Aldershot; Burlington: Ashgate, 2008.

Heydemann, Steven. *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict, 1946-1970*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

______. *Upgrading Authoritarianism in the Arab World*. Washington, DC: Brookings, 2007.

______ (ed.). *Networks of Privilege in the Middle East.* New York: Palgrave, 2004.

Hinnebusch, Raymond. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

______. *Syria: Revolution from Above*. London; New York: Routledge, 2001.

______ and Søren Schmidt. *The State and the Political Economy of Reform in Syria*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008.

Hunt, Michael H. *Ideology and U.S. Foreign Policy.* New Haven, CT: Yale University Press, 1988.

Ibn Hawqal. *Configuration de la Terre (Kitâb Surat al-Ard)*. Paris: [s. n.], 1965.

Inbar, Efraim. *The Israeli-Turkish Entente*. London: King's College Mediterranean Program, 2001.

Ismael, Tareq Y. and Mustafa Aydin (eds.). *Turkey's Foreign Policy in the 21st Century: A Changing Role in World Politics*. Aldershot, Hants, England: Ashgate, 2003.

Jung, Dietrich (ed.). *Democratization and Development: New Political Strategies for the Middle East*. New York: Palgrave Press, 2006.

______ (ed.). *The Middle East and Palestine: Global Politics and Regional Conflict*. New York: Palgrave, 2004.

Kienle, Eberhard. *Contemporary Syria*: *Liberalization Between Cold War and Peace*. London: I. B. Tauris, 1994.

Lawson, Fred H. *Why Syria Goes to War: Thirty Years of Confrontation*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Lesch, David W. *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria.* New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Leverett, Flynt. *Inheriting Syria*: *Bashar's Trial by Fire*. Washington, DC: Brookings, 2005.

Lobmeyer, Hans Günter. *Opposition und Widerstand* in Syrien. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1995.

Ma'oz, Moshe. *The* «*Shi'i Crescent*»*: Myth and Reality*. Washington, DC: Brookings, 2007.

______ and Avner Yaniv (eds.). *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*. London; New York: St. Martin's Press, 1986.

Makovsky, A. and S. Sayari (eds.). *Turkey's New World: Changing Dynamics in Turkish Foreign Policy*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000.

Mearsheimer, John and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

Mervin, S. *Un reformisme chiite*. Paris: *Institut français* du Proche-Orient, 2005.

Norton, Augustus Richard (ed.). *Civil Society in the Middle East, vol. 1.* Leiden: E. J. Brill, 1995.

Olson, Robert. *Turkey's Relations with Iran*, *Syria, Israel and Russia, 1991-2000*. Costa Mesa, CA: Mazda, 2001.

Perthes, Volker. *The Political Economy of Syria Under Asad.* London: I. B. Tauris, 1995.

______. *Scenarios for Syria*: *Socio-Economic and Political Choices*. Baden-Baden:

Nomos Verlagsgesellschaft, 1998.

______. *Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change*. London: Oxford University Press for IISS, 2004.

Petran, Tabitha. *Syria*. London: Earnest, 1972.

Rabil, Robert G. *Embattled Neighbors: Syria, Israel and Lebanon*. Boulder, CO: Lynne Rienner Press, 2003.

Rabo, Annika. *A Shop of one's Own: Independence and Reputation among Traders in Aleppo*. London: I. B. Tauris, 2005.

Richard, Yann. *L'Islam chiite: Croyances et ideologies*. Paris: Fayard, 1991.

Robins, Philip. *Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War.* Seattle; London: University of Washington Press, 2003.

Salamandra, Christa. A *New Old Damascus*: *Authenticity and Distinction in Urban Syria.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004. (Indiana Series in Middle East Studies)

Salameh, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*. London: I. B. Tauris, 1994.

Simonsen, Jørgen Bæck (ed.). *Youth and Youth Culture in the Contemporary Middle East*. Aarhus: Aarhus University Press, 2005.

Staudigl, Robert. *Die Türkei*, *Israel und Syrien zwischen Kooperation und Konflikt*. Munich: Herbert Utz Verlag Wissenschaft, 2004.

Sourdel-Thomine, Janine. *Le Guide des lieux de pèlerinage d' al-Harawi*. Damascus: [s. n.], 1957.

Sunayama, Sonoko. *Syria and Saudi Arabia*: *Collaboration and Conflicts in the Oil Era*. London: I. B. Tauris, 2007.

Talhami, Ghada Hashem. *Syria and the Palestinians: The Clash of Nationalisms*. Gainsville, FL: University of Florida, 2001.

Tejel, Jordi. *Syria's Kurds*: *History, Politics and Society*. London; New York: Routledge, 2008. (Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies)

Van Bruinessen, Martin and Julia Howell (eds.). *Sufism and the 'Modern' in Islam*. London: I. B. Tauris, 2007.

Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba'th Party*. London; New York: I. B. Tauris, 1996.

Walt, Stephen M. *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy*. New York: W. W. Norton & Company, 2006.

Watson, Alan. *The Making of the Civil Law*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

Wieland, Carsten. *Syria: Ballots or Bullets? Democracy, Islamism, and Secularism in the Levant*. Seattle: Cune Press, 2006.

Wilson, Mary C. *The Modern History of Syria*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Zisser, Eyal. *Commanding Syria*: Basher Al-Asad and the First Years in Power. London: I. B. Tauris, 2007.

Zorob, Anja. *Syrien im Spannungsfeld zwischen der Euro-Mediterranen Partnerschaft und der grossen Arabischen Freihandelszone*. Saarbrücken: Verlag für Entwicklungspolitik, 2006.

Peridicals

Ababsa, Myriam. «La Madâfa à Raqqa: Mutation d'un lieu de sociabilité tribale en attribut de notabilité citadine.» *Géographies et Cultures:* no. 37, 2001.

______. «Les Mausolées Invisibles: Raqqa Ville de Pèlerinage Chiite ou Pôle Étatique en Jazîra Syrienne?» *Les Annales de Géographie:* no. 622, 2001.

______. «Privatisation in Syria: State Farms and the Case of the Euphrates Project.» *RSCAS Working Papers*: no. 1, 2005.

Abdel Nour, Ayman. «Syrian Views of an Association Agreement with the European Union.» *EuroMesco*, no. 14, 2001.

______. «The View from Damascus.» *Forbes Magazine*: 10 May 2008.

Abdelnour, Ziad K. «The US-Syrian Crisis: Why Diplomacy Failed.» *Middle East Intelligence Bulletin:* vol. 5, no. 10, 2003.

Abraham, Salim. «A Power Struggle from Washington to Damascus: Syria's Ahmad Chalabi.» *Syria Comment*: 25 March 2007.

Abrahms, Max. «When Rogues Defy Reason: Bashar's Syria Preempt or Deter? That is the question.» *Middle East Quarterly*: vol. 10, Fall 2003.

Adler, Alexandre. «Pourquoi a-t-on tué Rafic Hariri?» *Le Figaro*: 16/2/2005.

Altunisik, Meliha. «The Turkish-Israeli Rapprochement in the Post-Cold War Era.» *Middle Eastern Studies:* vol. 36, no. 2, 2000.

_______ and Ozlem Tur. «From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations,» *Security Dialogue*: vol. 37, 2006.

Aras, Bülent and Hasan Koni. «Turkish-Syrian Relations Revisited.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 24, 2002.

_______ and Rabia Karakaya Polat. «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran.» *Security Dialogue*: vol. 39, 2008.

Aydin, Mustafa. «Foucault's Pendulum: Turkey in Central Asia and the Caucasus.» *Turkish Studies*: vol. 5, 2004.

_______ and Damla Aras. «Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq and Syria.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 27, 2005.

Bacik, Gokhan. «The Limits of an Alliance: Turkish-Israeli Relations Revisited.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 23, 2001.

Bahgat, Gawdat. «Iraq and Israel.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 19, 2003.

Baker Calls Bush. «Ridiculous on Syria.» *Jewish and Israel News*: 16/9/2008, <http://www.jta.org/cgi- bin/iowa/home/index.html>.

Barkey, Henri J. «Reluctant Neighbors: Reflections on Turkish-Arab Relations.» *Beirut Review:* no. 7, Spring 1994.

Barry, Tom. «On the Road to Damascus? Neo-Cons Target Syria.» *Counterpunch*:

8 March 2004.

Batatu, Hanna. «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for its Dominance.» *Middle East Journal*: vol. 35, 1981.

______. «Syria's Muslim Brothers,» *MERIP Reports:* no. 110, 1982.

Bazin, Marcel. «Qom, ville de pèlerinage et centre regional.» *Revue Géographique de l'Est*: tome 13, nos. 1-2, janvier-juin 1973.

BBC: 4/1/2003; 20/9/2006; 28/9/2007.

Becker, Carmen. «Strategies of Power Consolidation in Syria under Bashar al-Asad: Modernizing Control over Resources.» *Arab Studies Journal*: vol. 13, no. 2, 2005-2006.

Beilin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Arab World.» *Comparative Politics:* vol. 36, no. 2, 2004.

Bengio, Ofra and Gencer Ozcan. «Old Grievances, New Fears: Arab Perceptions of Turkey and its Alignment with Israel.» *Middle Eastern Studies*: vol. 37, 2001.

Berger, M. S. «The Legal System of Family Law in Syria.» *Bulletin d'etudes orientales*: vol. 49, 1997.

Bergman, Michael. «Realism Must Rule In Engaging Syria.» *Boston Globe*: 23 July 2008.

Blanford, Nicholas. «The Mystery Behind a Syrian Murder.» *Time:* 7 August 2008.

Bolbol, Ali. «The Syrian Economy: An Assessment of its Macroeconomic and Financial Development, 1974-1999.» *Journal of Development and Economic Policies*: vol. 4, no. 2, 2002.

Boston Globe: 10 September 2002.

Böttcher, Annabelle. «Le Ministère des Waqfs.» *Monde arabe: Maghreb-Machrek*: no. 158, 1997.

Bronson, Rachel. «Syria: Hanging Together or Hanging Separately.» *Washington Quarterly*: vol. 23, no. 4, 2000.

«Can Turkey's Regime Crisis be Defused?.» *Turkey Analyst*: 22 February 2008.

«Car Bombing in Damascus Kills at Least 17.» *Los Angeles Times*: 28/9/2008.

Christian Science Monitor: 26 June 2002; 8 June 2007.

Christmann, Andreas. «Islamic Scholar and Religious Leader: A Portrait of Shaykh Muhammad Sa'id Ramadan al-Būti.» *Islam and Christian-Muslim Relations*: vol. 9, no. 2, 1998.

Daily Star (Beirut): 13/11/2000; 31/5/2007.

«Damascus: Demonstrators Detained before the Syrian Parliament.» *Arabic News*: 9/3/2004.

David, Steven R. «Explaining Third World Alignment.» *World Politics*: vol. 43, no. 2, 1991.

Debarbieux, B. «Le lieu, le territoire et trois figures de rhétorique.» *L'Espace géographique*: no. 2, 1995.

Denselow, James. «The Axis of Pragmatism.» *Guardian*: 27 July 2008.

Die Welt: 7/6/2008.

Droz-Vincent, Phillipe. «Succession en Syrie: Processus et questions.» *Les Cahiers de l'orient:* 2001.

______. «Syrie: La Nouvelle generation au pouvoir.» *Monde arabe: Maghreb-Machrek*: no. 173, 2001.

Efegil, Ertan. «Turkish AK Party's Central Asia and Caucasus Policies: Critiques and Suggestions.» *Caucasian Review of International Affairs*: vol. 2 (2008).

Elster, Jon. «L'Usage stratégique de l'argumentation.» *Négociations*: vol. 1, no. 2, 2005.

Erman, Tahire and Emrah Göker. «Alevi Politics in Contemporary Turkey.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, 2000.

Evriviades, Marios L. «The Turkish-Israeli Axis: Alliances and Alignments in the Middle East.» *Orient* (Hamburg): vol. 39, no. 4, 1998.

«The Few Syrian Dissidents Remain Subject to a Ruthless Crackdown by the Authorities.» *Le Monde*: 15/7/2008.

Financial Times: January 2007.

«Gains by Kin in Iraq Inflame Kurds' Anger in Syria.» *New York Times*: 22/3/2004.

Gambill, Garry C. «The American-Syrian Crisis and the End of Constructive Engagement.» *Middle East Intelligence Bulletin*: vol. 5, no. 4, 2003.

______. «The Lion in Winter: Bashar Assad's Self-Destruction.» *Mideast Monitor*: vol. 1, no. 1, 2004.

Gause, F. Gregory, III. «Iraq's Decisions to Go to War, 1980 and 1990.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 1, Winter 2002.

Gauthier, Julie. «Syrie: le facteur kurde.» *Outre- Terre*: vol. 14, no. 1, 2006.

Geoffroy, Eric. «Soufisme, réformisme et pouvoir en Syrie contemporaine.» *Egypte/Monde Arabe*: vol. 29, 1997.

Ghadbian, Najib. «The New Asad: Dynamics of Continuity and Change in Syria.» *Middle East Journal*: vol. 55, no. 4, Autumn 2001.

Gresh, Alain. «Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 52, 1998.

Gruen, George. «Dynamic Prospects in Turkish-Israeli Relations.» *Israel Affairs*: vol. 1, no., Summer 1995.

Guardian: 1 June 2007; 30 June 2007; 22 October 2007, and 2 May 2008; 5 August 2008.

Guner, Serdar. «Signalling in the Turkish-Syrian Water Conflict.» *Conflict Management and Peace* Science: vol. 16, 1998.

______. «The Turkish-Syrian War of Attrition: The Water Dispute.» *Studies in Conflict and Terrorism*: vol. 20, 1997.

Haaretz: 10/6/2008.

Haddad, Bassam. «Syria's Curious Dilemma.» *Middle East Report*: no. 236, 2005.

Harnden, Toby. «Syria Now Top US Target for «Regime Change».» *Telegraph*: 8 April 2003.

Harris, William. «Bashar al-Assad's Lebanon gamble.» *Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 3, 2005.

Heck, Paul L. «Religious Renewal in Syria: The Case of Muahmmad al-Habash.» *Islam and Christian-Muslim Relations:* vol. 15, no. 2, 2004.

Henze, Paul B. «Turkey's Caucasian Initiatives.» *Orbis*: vol. 45, no. 1, Winter 2001.

Hersh, Seymour M. «Plan B.» *New Yorker*: 28 June 2004.

______. «The Syrian Bet.» *New Yorker*: 28 July 2003.

Hinnebusch, Raymond. «Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European Partnership.» *Review of International Affairs*: vol. 3, no. 2, 2003.

Hopfinger, Hans and Marc Boeckler. «Step by step to an Open Economic System: Syria Sets Course for Liberalization.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 23, no. 2, 1996.

Houry, Nadim. «The Road to Damascus.» *Guardian Unlimited*: 13 March 2007.

Ignatius, David. «Bush's New Ally: France?.» *Washington Post*: 1/2/2006.

______. «Mob War in the Mideast.» *Washington Post*: 4/1/2006.

______. «A Syrian-Israeli Breakthrough?.» *Washington Post*: 27/8/2008.

Israeli, Raphael. «The Turkish-Israeli Odd Couple.» *Orbis*: vol. 45, 2001.

«Israel Holds Peace Talks with Syria.» *New York Times*: 22/5/2008.

Jenkins, Gareth. «Syria Proposes Nuclear Cooperation with Turkey.» *Eurasia Daily Monitor*: 16/6/2008.

Jerusalem Post: 27/5/2004; 7/7/2006.

Jervis, Robert. «Cooperation Under the Security Dilemma.» *World Politics*: vol. 30, no. 2, January 1978.

Joya, Angela. «Syria's Transition, 1970-2005: From Centralization of the State to Market Economy.» *Research in Political Economy*: vol. 24, 2007.

Jumblatt, Walid. «The Struggle for Freedom and Democracy in Lebanon.» *Washington Institute for Near East Policy*: 19 October 2007.

Karmon, Ely. «Iran-Syria-Hizbullah-Hamas: A Coalition Against Nature: Why Does It Work?.» United States Army War College, Proteus Monograph Series, vol. 1, no. 3, May 2008.

Khachatrian, Haroutiun. «Russia and Iran May Restore Rail Corridor through Armenia.» *Central Asia- Caucasus Analyst*: 16 May 2007.

Kibaroglu, Mustafa. «Clash of Interest over Northern Iraq Drives Turkish-Israeli Alliance to a Crossroads.» *Middle East Journal*: vol. 59, 2005.

Kienle, Eberhard. «Entre jama'a et classe: Le pouvoir politique en Syrie contemporaine.» *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, vols. 59-60, 1991.

Krauthammer, Charles. «The War: A Road Map.» *Washington Post*: 28/9/2001.

Lake, Eli J. «Few Good Men.» *New Republic*: 26 May 2003.

______. «Policy on Syria Moves Toward Regime Change.» *New York Sun*: 8 June 2005.

Landis, Joshua and Joe Pace, «The Syrian Opposition.» *Washington Quarterly*: vol. 30, no. 1, Winter 2006-2007.

Lawson, Fred H.. «Political-Economic Trends in Ba'thi Syria: A Reinterpretation.» *Orient*: vol. 29, 1988.

______. «Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of an Alliance.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, 2007.

______. «Social Bases for the Hamah Revolt.» *MERIP Reports:* no. 110,

1982.

Lobmeyer, Hans Günter. «Islamic Ideology and Secular Discourse: The Islamists of Syria.» *Orient*: vol. 32, 1991.

Lochery, Neill. «Israel and Turkey: Deepening Ties and Strategic Implications, 1995-1998.» *Israel Affairs*: vol. 5, 1998.

Longuenesse, Elisabeth. «The Class Nature of the State in Syria.» *MERIP Reports*: no. 77, 1979.

Makovsky, Alan and Michael Eisenstadt, «Turkish-Syrian Relations: A Crisis Delayed?.» *Policywatch* (Washington Institute for Near East Policy): no. 345, 1998.

Marschall, Christin. «Syria-Iran: A Strategic Alliance, 1979-1991.» *Orient*: vol. 33, September 1992.

Mervin, S. «Sayida Zaynab.» *Cahiers d'Etudes sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien*: no. 22, 1996.

Middle East News Line: 9 May 2000.

Mufti, Malik. «Turkish-Syrian Rapprochement: Causes and Consequences.» *Policywatch*: no. 630, 2002.

Muslih, Muhammad. «Asad's Foreign Policy Strategy.» *Critique*: no. 13, 1998.

«The Mysterious Downfall of Assef Shawkat.» *Mideast Monitor:* vol. 3, August 2008.

Nachmani, Amikam. «The Remarkable Turkish-Israeli Tie.» *Middle East Quarterly*: June 1998.

Naffakh, Rabah. «La conception du monde chez les Beggâra.» *Revue d'Études islamiques*: vol. 39, no. 1, 1971.

New York Times: 2/10/1998; 29/10/2007.

New Yorker: 17 February 2003.

Oktav, Ozden Zeynep. «The October 1998 Crisis: A Change of Turkish Foreign Policy towards Syria?.» *Cahiers d'Etudes surla Méditerranée orientale et le monde turco-iranien*: no. 31, 2001.

______. «Water Dispute and Kurdish Separatism in Turkish-Syrian Relations.» *The Turkish Yearbook*: vol. 34, 2003.

Olson, Robert. «The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy, 1991-1995: From the Gulf War to the Incursion into Iraq.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 19, 1995.

______. «Turkey-Syria Relations, 1997 to 2000: Kurds, Water, Israel and «Undeclared War».» *Orient*: vol. 42, no. 1, March 2001.

______. «Turkey-Syria Relations since the Gulf War: Kurds and Water.» *Middle East Policy*: vol. 5, 1997.

Pace, Joe. «Razan Zeitouneh, «The State of the Syrian Opposition».» *Syria Comment*: 4 October 2005.

______. «Riyad al-Turk interviewed by Joe Pace on Mehlis, the Opposition, Ghadry.» *Syria Comment*: 8 September 2005.

Perthes, Volker. «The Bourgeoisie and the Ba'th.» *Middle East Report*: no. 170, 1991.

______. «The Political Economy of the Syrian Succession.» *Survival*: vol. 43, no. 1, 2001.

______. «The Syrian Private Industrial and Commercial Sectors and the State.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 24, no. 1, 1992.

______. «Syrian Regional Policy Under Bashar al-Asad: Realignment or Economic Rationalization?.» *Middle East Report*: no. 220 (2001).

______. «The Syrian Solution.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 6, 2006.

Petersen, Alexandros and Taleh Ziyadov. «Azerbaijan and Georgia: Playing Russian Roulette with Moscow.» *Central Asia Caucasus Analyst*: 10 January 2007.

Picard, Elizabeth. «Ouverture économique et renforcement de l'armée en Syrie.» *Oriente Moderno*: vol. 59, 1979.

______. «La politique de la Syrie au Liban.» *Monde arabe: Maghreb-Machrek:* no. 116, 1987.

Pinto, Paulo. «Pilgrimage, Commodities, and Religious Objectification.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 27, no. 1, 2007.

______. «Sufism and the Political Economy of Morality in Syria.» *Interdisciplinary Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 15, 2006.

Poyraz, Bedriye. «The Turkish State and Alevis: Changing Parameters of an

Uneasy Relationship.» *Middle Eastern Studies*: vol. 41, 2005.

«A Recent Assassination Makes Syrian Politics Look as Mysterious as Ever.» *Economist:* 14 August 2008.

Robins, Philip. «Turkish Foreign Policy since 2002.» *International Affairs*: vol. 83, 2007.

Ross, Dennis. «U.S. Policy Toward a Weak Assad.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 3, 2005.

Sadowski, Yahya M. «Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 9, 1987.

Salloukh, Bassel. «Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed.» *Middle East Report:* no. 236, Fall 2005.

Sanger, David E. and Mark Mazzetti. «Israel Struck Syrian Nuclear Project, Analysts Say.» *New York Times*: 14/10/2007.

«Sarkozy Meets Assad in Syria.» *International Herald Tribune*3/9/2008 :.

Seale, Patrick. «Reflections on Why the United States and Israel are Threatening Syria.» *Daily Star*: 18/4/2003.

______. «Turkey and Syria: The War Over Water.» *Middle East International*: 4 June 1999.

______. «Where Do They Go from Here?.» *Middle East International*: 24 December 1999.

Slater, Jerome.«Lost Opportunities for Peace in the Arab-Israeli Conflict: Israel and Syria, 1948-2001.» *International Security*: vol. 27, no. 1, 2002.

Sunday Times: 17 February 2008.

«Syria Blocks 160 Websites: Rights Group.» *Agence France-Presse*, 9 September 2008.

«Syrian Interior Minister, «Commits Suicide».» *Times* (London): 12/10/2005.

Turkish Daily News: 12/9/2001; 16/9/2001; 7/8/2002; 18/12/2003; 13/10/2005.

Uslu, Nasuh. «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period.» *Alternatives*: vol. 2, 2003.

Van Bruinessen, Martin. «Kurds, Turks and the Alevi Revival in Turkey.» *Middle East Report*: July-September 1996.

Van Dam, Nikolaos. «Middle Eastern Political Cliches: «Takriti» and «Sunni Rule» in Iraq: «Alawi Rule» in Syria - A Critical Appraisal.» *Orient*: vol. 21, 1980.

Vulliamy, Ed. «Syria Could be Next, Warns Washington.» *Observer*: 13 April 2003.

Walker, Joshua. «Turkey and Israel's Relationship in the Middle East.» *Mediterranean Quarterly*: vol. 17, no. 4, 2006.

Washington Post: 24/10/2007; 27/12/2007; 5/2/2008

Weismann, Itzchak. «Sa`id Hawwa: The Making of a Radical Muslim Thinker in Modern Syria.» *Middle Eastern Studies*: vol. 29, 1993.

Winckler, Onn. «Hafiz al-Asad's Socioeconomic Legacy.» *Orient*: vol. 42, no. 3, 2001.

Young, Michael. «A Prefer Storm of Syrian Irrelevance.» *Daily Star*: 15/9/2005

Zambelis, Chris. «Violence in Syria Points to Growing Radical Islamist Unrest.» *Terrorism Focus:* vol. 3, no. 23, June 2006.

Zisser, Eyal. «Bashar al-Assad: In or Out of the New World Order?.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 3, 2005.

______. «Bashar al-Asad and His Regime- Between Continuity and Change.» *Orient*: vol. 45, no. 2, June 2004.

______. «A False Spring in Damascus.» *Orient*: vol. 44, no. 1, 2003.

______. «Syria, the US and Iraq - Two Years after the Downfall of Saddam Husayn.» *MERIA Journal* (Middle East Review of International Affairs Journal): vol. 9, no. 3, September 2005.

______. «Syria and the United States: Bad Habits Die Hard.» *Middle East Quarterly*: vol. 10, no. 3, Summer 2003.

Zorob, Anja. «The Syrian-European Association Agreement and its Potential

Impact on Enhancing the Credibility of Reform.» *Mediterranean Politics:* vol. 13, no. 1, 2008.

Studies and Researches

Amnesty International. «'Syria: Amnesty International Calls on Syria to End Repressive Measures against Kurds and to Set Up an Independent Judicial Inquiry into the Recent Clashes.» Public Statement, 6 April 2004.

Birch, Nicholas. «*Turkey*: *Conspiracy* Investigation Revives Concern about the «Deep State».» <http://www.Eurasianet.org>, 11/2/2008.

______. «Turkey*:* High Court Invalidates Presidential Vote.» <http://www.Eurasianet.org>, 1/5/2007.

______. «*Turkey Grapples* with Constitutional Crisis Surrounding Presidential Vote.» <http://www.Eurasianet.org>, 27/4/2007.

______. «A *Turkish Raid* into Iraq Could Have Significant Economic Ramifications for Ankara.» <http://www.Eurasianet.org>, 17/10/2007.

Byman, Daniel L. [et al.]. «Syria and Iran*:* What's Behind the Enduring Alliance*?*.» <http://www.brookings.edu/opinions/2006/0719middleeast_byman.aspx>.

Donovan, Jeffrey. «Turkey: Conservative Muslim Elected President.» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL): 29 August 2007.

Dostal, Jorg Michael. «The European Union and Economic Reform in Syria.» (unpublished paper, 2008).

European Commission. «EU Bilateral Trade with the World 2008,» <http:// trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/September/tradoc_113451. pdf>.

European Commission. Barcelona Process: Union for the Mediterranean, Communication from the Commission to the European and Council, COM (2008) 319 (Final), 20/5/2008.

European Commission, European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI): Regional Strategy Paper 2007-2013 and Regional Indicative Programme (2007-2010) for Euro- Mediterranean Partnership, <http://ec.europa.eu/world/

enp/pdf/country/enpi_euromed_rsp_en.pdf>.

«EU Presidency Statement on the Sentencing of Intellectual Michel Kilo and Political Activist Mahmoud Issa in Syria.» *SFCP Statements*, 14 May 2007.

Hinnebusch, Raymond. «Defying the Hegemon: Syria and the Iraq War.» (unpublished paper, 2005).

«Israel's Shifting Geopolitical Security Concerns Threaten its Relationship with Turkey.» PINR Report: 3 September 2004.

Mearsheimer, John. «Hans Morgenthau and the Iraq War: Realism Versus Neo-conservatism.» 21 April 2005, <http://www.openDemocracy.net>.

Naegele, Jolyon. «*Turkey: Demirel*'s Israeli *Trip* Spotlights *Turkish*-Syrian Relations.» *Radio Free Europe/Radio Liberty* (RFE/RL): 15 July 1999.

O'Rourke, Breffni. «Turkey: Governing Party Could Be Emboldened By New Mandate.» *Radio Free Europe/Radio Liberty* (RFE/RL): 23 July 2007.

Peuch, Jean-Christophe. «Israel, Turkish Foreign Minister Seeks Mideast Peace Role for Turkey.» *Radio Free Europe/Radio Liberty* (RFE/RL): 4 January 2005.

______. «Turkey: Istanbul Meeting Urges Iraq to Cooperate.» *Radio Free Europe/Radio Liberty* (RFE/RL): 24 January 2003.

Salloukh, Bassel F. «Opposition under Authoritarianism*: The Case of Lebanon* under Syria.» (Unpublished Paper, 2007).

Schleifer, Yigal. «Turkey: More Woes for Government, as Economy Loses Steam.» <http://www.Eurasianet.org>, 18/4/2008.

______. «Turkey's Constitutional Crisis Deepens.» <http://www.Eurasianet.org>, 30/4/2007.

______. «Turkish Military Presses for Offensive against Militant Bases in Iraq.» <http://www.Eurasianet.org>, 5/6/2007.

«Syria: Four more Activists Sentenced to Prison.» *Human Rights Watch*, Human Rights News, 17 May 2007.

«Syria: More Activists Arrested Following Opposition Meeting.» *Human Rights Watch* Press Release: 17 December 2007.

«Syria Bans Correspondent from U.S.-Funded Broadcasters.» *BBC Monitoring International Reports*, 21 March 2005.

«Syrian Activists Boycott Demonstration Because of Disagreement of Naisse's Accusation That Some Sit at the Table with Security Agencies.» *Ar-Rai Al'Am*, April 25, 2005, <http://www.thisissyria.net/2005/04/25/levant4.html#alraialaamkuwait>.

«Syrian Rights Activists Detained After Travel Abroad.» *Human Rights Watch*, 18 November 2005.

هذا الكتاب

غالبًا ما توصف الشؤون السياسية والاقتصادية السورية بـ «الغامضة»، «المربكة» أو «الغريبة»، وهذا صحيح بحكم سيطرة نظام مافيوي على الدولة والمجتمع مدة طويلة. مع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب نُشر في أواخر 2009، إلّا أن بعض بحوثه تقدم رؤية تسجيلية مهمة في تفسير ما حدث بعد آذار/ مارس 2011، وبعضها الآخر يقدم رؤية استشرافية اكتشفناها واضحة خلال سنوات ما بعد الثورة السورية؛ إذ حاولت فصول الكتاب العشرة كشف بعض الغموض والمفارقات التي تتصف بها الشؤون الداخلية والخارجية الخاصة بسورية وفقًا لما أتيح لكتابها من معلومات ومصادر، واستنادًا إلى نقاشات وحوارات ومقابلات أتيح لهم القيام بها، ما يقدِّم فهمًا أوسع للديناميات والمرتكزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة لا يزال على رأسها -حتى اللحظة- نظام يسير عكس منطق التاريخ.



فريد اتش. لاوسن

أستاذ الحكومة في جامعة ميلز، باحث في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، خبير في الشؤون السورية والمصرية والخليجية، له عدة مقابلات في العديد من المحطات التلفزيونية والإذاعية البارزة ، وله العديد من المقالات حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في سورية والشرق الأوسط.



فاتن شمس

عضو وحدة الترجمة والتعريب في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تخرجت في كلية الآداب بجامعة دمشق/ قسم اللغة الإنكليزية في عام 2006، عملت سابقًا في مجال الإدارة التنفيذية، وفي حقل التحرير باللغتين العربية والإنكليزية، في عدد من الصحف والمجلات ووسائل الإعلام العربية والأجنبية.



حازم نهار

مدير مركز حرمون للدراسات المعاصرة

السعر: **15 دولارًا**

ISBN 978-605-226-057-9

9 786052 260579

ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع
Maysaloon for printing, publishing and distribution